مغنى اللبيب

ابن هشام الانصاري ج 1

---

[1]

مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف الامام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف أبن أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصرى المتوفى في سنة 761 من الهجرة حققه وفصله، وضبط غرائبه محمد محيى الدين عبد الحميد عفا الله تعالى عنه

---

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على سابغ نعمائه، والشكر له سبحانه على وافر آلائه، وصلاته وسلامه على صفوة الصفوة من رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه. اللهم إنى أحمدك حمد المعترف بتقصيره وقصوره، المقر بخطاياه وذنوبه، المؤمل في واسع رحمتك وعظيم فضلك، أن تشمله بعفوك، وتسبل عليه جميل سترك، فإنك - يا رب - أنعمت متفضلا، وتطولت مبتدئا، ولن يخيب راجيك، ولن يرد سائلك. وبعد، فإنى منذ أكثر من عشرين عاما أنشأت شرحا على كتاب (مغنى اللبيب، عن كتب الاعاريب) أوعب كتب العلامة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، المصرى، وكنت قد تنوقت في هذا الشرح على قدر ما يستحقه الاصل من العناية وبذل الوسع، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجد لى من البحث، حتى أوفيت على الغاية، وبلغت من ذلك ما تمنيت. ولكني لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناشر يقوم بإظهاره لقراء العربية، إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلفات إنما يقدمون على نشر ما يعتقدون أنهم رابحون من ورائه الربح الجزيل، فهم يقدرون ويقدرون ويقدرون ثم يقدمون أو يحجمون وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الانفاق عليه، رغم تهافت كثرتهم على مؤلفاتي، وليس فيه من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم، وقراؤه في طبعات شروحه القديمة قلة لا تسد نهمهم، ولا تغنى عندهم، ومن آيات ذلك أنى عرضت على ثلاثة من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفر على نشر هذا الكتاب، وكان أحدهم يوافق رضى النفس منشرح الصدر، حتى إذا علم أن الكتاب يقع في أربع مجلدات ضخام أوسعني عذرا.

---

[3]

---

[4]

ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب، فأظهر كتاب (مغنى اللبيب) أول الامر مجردا عن شرحي عليه: في مظهر يدعو إلى الرغبة فيه والاقبال عليه، حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه، وتطلبه من ليست له به سابقة، استطعت - إن كان في الاجل بقية - أن أخرجه مرة أخرى مع الشرح. فإلى إخوانى في مشارق البلاد العربية ومغاربها الذين أحسنوا الظن بى فرغبوا في أن أذيع هذا الشرح، وما فتئوا يتقاضونني أن أخرجه لهم، أقدم كتاب (مغني اللبيب) في مرأى يسر نواظرهم، ويطمئن قلوبهم، وأنا على موعدة معهم - إن شاء الله تعالى - أن أظهرهم على ما في هذا الكتاب الجليل من محاسن، وما بذله مؤلفه فيه من جهد، وما أفرغ في جمعه وتحقيقه من طاقة، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الامال، وأن يجنبنى وإياهم الخطأ والخطل والزيغ، إنه سبحانه أكرم مسئول، وهو حسبى وإياهم ونعم الوكيل. كتبه المعتز بالله تعالى محمد محيى الدين عبد الحميد

---

[5]

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب (مغنى اللبيب، عن كتب الاعاريب) هو الامام الذى فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذى لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصرى. ولد بالقاهرة، في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة 1309 من الميلاد). لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهانى شرح الاشارة له إلا الورقة الاخيرة، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقه أول الامر على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمس سنين. تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، وكان - مع ذلك كله - متواضعا، برا، دمث الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

---

[6]

قال عنه أبن خلدون: (مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه) وقال عنه مرة أخرى: (إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشئ عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه). ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الاخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبا على حروف المعجم، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود، أو نذكر لك الذى حدث به إن لم نعلم وجوده، وهاكها: (1) الاعراب عن قواعد الاعراب، طبع في الآستانة وفى مصر، وشرحه الشيخ خالد الازهرى، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضا. (2) الالغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر. (3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مرارا، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أحدها وجيز وقد طبع مرارا، وثانيها بسيط لا يزال رهين القماطر، وثالثها وسيط، مطبوع في ثلاثة أجزاء. (4) التذكرة، ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلدا، ولم نطلع على شئ منه (5) التحصيل والتفصيل، لكتاب التذييل والتكميل، ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات. (6) الجامع الصغير، ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

---

[7]

(7) الجامع الكبير، ذكره السيوطي. (8) رسالة في انتصاب (لغة) و (فضلا) وإعراب (خلافا) و (أيضا) و (هلم جرا) ونحو ذلك، وهى موجودة في دار الكتب المصرية وفى مكتبتي برلين وليدن، وهى برمتها في كتاب (الاشباه والنظائر النحوية) للسيوطي. (9) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، موجودة في مكتبة برلين. (10) رفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة، ذكره السيوطي، وذكر أنه أربع مجلدات. (11) الروضة الادبية، في شواهد علوم العربية، يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنى. (12) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، طبع مرارا. (13) شرح البردة، ذكره السيوطي، ولعله شرح (بانت سعاد) الآتى. (14) شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مرارا، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا. (15) شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي، ولا ندرى أهو الروضة الادبية السابق ذكره، أم هو كتاب آخر ؟ (16) شرح الشواهد الكبرى، ذكره السيوطي أيضا، ولا ندرى حقيقة حاله. (17) شرح قصيدة (بانت سعاد) طبع مرارا. (18) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن. (19) شرح قطر الندى، وبل الصدى، الآتى ذكره، طبع مرارا، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا.

---

[8]

(21) عمدة الطالب، في تحقيق صرف ابن الحاجب، ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين. (22) فوح الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب (الشذا، في مسألة كذا) تصنيف أبى حيان، يوجد في ضمن كتاب (الاشباه والنظائر النحوية) للسيوطي. (23) قطر الندى وبل الصدى، طبع مرارا، ولنا عليه شرح مطبوع. (24) القواعد الصغرى، ذكره السيوطي. (25) القواعد الكبرى، ذكره السيوطي. (26) مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير (الانتصاف من الكشاف) وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين. (27) المسائل السفرية في النحو، ذكره السيوطي. (28) مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب، طبع في طهران والقاهرة مرارا، وعليه شروح كثيرة، طبع منها عدد واف، من ذلك شرح للدمامينى وآخر للشمنى، وحاشية للامير وأخرى للدسوقي، ولنا عليه شرح مسهب، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه، ومغنى اللبيب هذا هو الذى أقدمه اليوم في هذا الثوب القشيب. (29) موقد الاذهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفى مكتبتي برلين وباريس. وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة 1360 من الميلاد) رحمه الله رحمة واسعة وأسبغ على جدثه حلل الرضوان.

---

[9]

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا ومولانا الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، الانصاري، قدس الله روحه، ونور ضريحه (1) أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الابدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الاعراب، الهادى إلى صوب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك، منورا من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إننى أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر، ولما من الله [تعالى] على في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها. فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه أننى لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ (الاعراب عن قواعد الاعراب) حسن وقعها عند أولى الالباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل

---

(1) تختلف النسخ في هذه التقدمة، وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف

---

[10]

كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مقرب فوائده للافهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شئ طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن النار قد تخبو، وأن الانسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات: 1 - ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها ؟ ! * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه وينحصر في ثمانية أبواب. الباب الاول، في تفسير المفردات وذكر أحكامها. الباب الثاني، في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها. الباب الثالث، في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما. الباب الرابع، في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها. الباب الخامس، في ذكر الاوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها. الباب السادس، في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع، في كيفية الاعراب الباب الثامن، في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وأعلم أننى تأملت كتب الاعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لافادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية. فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى: (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: (إنك أنت السميع العليم) ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضا، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا، أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له ؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو (إذا السماء انشقت) أو إن في نحو (وإن امرأة خافت) أو الظرف في نحو (أفى الله شك) أو لو في نحو (ولو أنهم صبروا) وفى كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو (شهد الله أنه لا إله إلا هو) ونحو (حصرت صدورهم أن يقاتلوكم) في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله: 2 - [إذا قيل أي الناس شر قبيلة ؟] * أشارت كليب بالاكف الاصابع [ص 643] أو نصب بالفعل [المذكور] على حد قوله: 2 - [لدن بهز الكف يعسل متنه] * فيه كما عسل الطريق الثعلب [ص 525 و 576] وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصى أمل القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه. والامر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالاعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة كما يقول الكوفيون أو من السمو كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على ألفه، لم حذفت

من البسملة خطا ؟ وعلى باء الجر ولامه، لم كسرتا لفظا ؟ وكالكلام على ألف ذا الاشارية، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون ؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع أن هذا ليس من الاعراب في شئ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد (1) فيها من اللغات، وما روى من القرآآت، وإن لم ينبن على ذلك شئ من الاعراب. والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى. وقد تجنبت هذين الامرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية. ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سميته بـ (مغنى اللبيب، عن كتب الاعاريب) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الاسباب. ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يحظينى لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفهم من الزيغ والزلل، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

---

(1) في نسخة (وما ذكر فيها من اللغات) (*)

الباب الاول في تفسير المفردات، وذكر أحكامها وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها الاسماء والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا، لمسيس الحاجة إلى شرحها. (حرف الالف) الالف المفردة - تأتى على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا ينادى به القريب، كقوله: 4 - أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * [وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي] ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذى للقريب (يا) وهذا خرق لاجماعهم. والثانى: أن تكون للاستفهام، وحقيقته: طلب الفهم، نحو (أزيد قائم) وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين (أمن هو قانت آناء الليل) وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ويقربه سلامته من دعوى المجاز، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر، أي المخاطب بقوله تعالى: (قل تمتع بكفرك قليلا) فحذف شيئان: معادل الهمزة والخبر، ونظيره في حذف المعادل قول

أبى ذؤيب الهذلى: 5 - دعاني إليها القلب، إنى لامره * سميع، فما أدرى أرشد طلابها [ص 43 و 628] تقديره: أم غى، ونظيره في مجئ الخبر كلمة (خير) واقعة قبل أم (أفمن يلقى

---

[14]

في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة) ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: ما أدرى هل طلابها رشد، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت): إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يوحدوه، ويكون (وجعلوا لله شركاء) معطوفا على الخبر على التقدير الثاني، وقالوا: التقدير في قوله تعالى: (أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة) أي كمن ينعم في الجنة، وفى قوله تعالى: (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) أي كمن هداه الله، بدليل (فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء) أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى: (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: (كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما) أي أمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار، وجاءا مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى: (أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) (أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله). والالف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبى ربيعة: 6 - بدالى منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينت ببنان فو الله ما أدرى وإن كنت داريا * بسبع رميت الجمر أم بثمان ؟ أراد أبسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت: 7 - طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب أراد أوذو الشيب يلعب ؟ واختلف في قول عمر بن أبى ربيعة:

---

[15]

8 - ثم قالوا: تحبها ؟ قلت: بهرا * عدد الرمل والحصى والتراب فقيل: أراد أتحبها، وقيل إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى (قلت بهرا) قلت أحبها حبا بهرنى بهرا، أي غلبنى غلبة، وقيل: معناه عجبا، وقال المتنبي: 9 - أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا * والبين جار على ضعفى وما عدلا أحيا: فعل مضارع، والاصل أأحيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شئ قاسيته قد قتل غيرى، والاخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: (وتلك نعمة تمنها على) وقوله تعالى: (هذا ربى) في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالابطال بالحجة، وقرأ ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: (وإن زنى وإن سرق ؟) فقال: (وإن زنى وإن سرق). الثاني: أنها ترد لطلب التصور، نحو (أزيد قائم أم عمرو) ولطلب التصديق، نحو (أزيد قائم ؟) وهل مختصة بطلب التصديق، نحو (هل قام زيد) وبقية الادوات مختصة بطلب التصور، نحو (من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟). الثالث: أنها تدخل على الاثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو (ألم نشرح لك صدرك) (أو لما أصابتكم مصيبة) وقوله: 10 - ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى ؟ [ص 69] ذكره بعضهم، وهو منتقض بأم، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم ؟. الرابع: تمام التصدير، بدليلين، أحدهما: أنها لا تذكر بعد (أم) التى للاصراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد،

---

[16]

والثانى: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير، نحو (أو لم ينظروا) (أفلم يسيروا) (أثم إذا ما وقع آمنتم به) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو (وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم ؟) (فأين تذهبون) (فأنى تؤفكون) (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (فأى الفريقين) (فما لكم في المنافقين فئتين) هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلى، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في (أفلم يسيروا) (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) (أفإن مات أو قتل انقلبتم) (أفما نحن بميتين): أمكثوا فلم يسيروا في الارض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن

مخلدون فما نحن بميتين، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد [في جميع المواضع] أما الاول فلدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لان المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا، مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شئ في شئ، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلانه غير ممكن في نحو (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في (أفأمن أهل القرى): إنه عطف على (فأخذناهم بغتة) وقوله في (أئنا لمبعوثون أو آباؤنا) فيمن قرأ بفتح الواو: إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: (أفغير دين الله يبغون): دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون فغير دين الله يبغون.

---

[17]

فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لثمانية معان: أحدها: التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالى) و (ما أدرى) و (ليت شعرى) ونحوهن، والطابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) ونحو (ما أبالى أقمت أم قعدت) ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالى بقيامك وعدمه. والثانى: الانكار الابطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا) (فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون) (أفسحر هذا) (أشهدوا خلقهم) (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) (أفعيينا بالخلق الاول) ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا، لان نفى النفى إثبات، ومنه (أليس الله بكاف عبده) أي الله كاف عبده، ولهذا عطف (وضعنا) على (ألم نشرح لك صدرك) لما كان معناه شرحنا، ومثله (ألم يجدك يتيما فآوى، ووجدك ضالا فهدى) (ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيرا أبابيل) ولهذا أيضا كان قول جرير في عبد الملك: 11 - ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح مدحا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا ألبتة. والثالث: الانكار التوبيخى، فيقتضى أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، (2 - مغنى اللبيب 1)

---

[18]

نحو (أتعبدون ما تنحتون) (أغير الله تدعون) (أئفكا آلهة دون الله تريدون) (أتأتون الذكران) (أتأخذونه بهتانا) وقول العجاج: 12 - أطربا وأنت قنسرى * والدهر بالانسان دوارى ؟ [ص 681] أي أتطرب وأنت شيخ كبير ؟. والرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشئ الذى تقرره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيدا ؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيدا، وبالمفعول: أزيدا ضربت، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: (أأنت فعلت هذا) محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولارادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به، لان الهمزة لم تدخل عليه، ولانه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: (بل فعله كبيرهم هذا). فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: (ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير) على التقرير ؟. قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى، لا التقرير بالنفى، والاولى أن تحمل الآية على الانكار التوبيخى أو الابطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ. والخامس: التهكم، نحو (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا). والسادس: الامر، نحو (أأسلمتم) أي أسلموا. والسابع: التعجب، نحو (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل). والثامن: الاستبطاء، نحو (ألم يأن للذين آمنوا). وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها.

---

[19]

تنبيه - قد تقع الهمزة فعلا، وذلك أنهم يقولون (وأى) بمعنى وعد، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفى يفى، وونى ينى، والامر منه إه، بحذف اللام [للامر] وبالهاء للسكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور، وهو قوله: 13 - إن هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء فإنه يقال: كيف رفع اسم إن وصفته الاولى ؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والاصل إين بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله: 14 - لتقرعن على السن من ندم * إذا تذكرت يوما

بعض أخلاقي وهند: منادى مثل (يوسف أعرض عن هذا) والمليحة: نعت لها على اللفظ كقوله: 15 - * يا حكم الوارث عن عبد الملك * والحسناء: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه: 16 - يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى * بأجود منك يا عمرالجوادا وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي عدى يا هند الخلة الحسناء، وعلى الوجهين الاولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى، من غير أن يعين لها الموعود، وقوله (وأى) مصدر نوعي منصوب بفعل الامر، والاصل وأيا مثل وأى من، ومثله (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وقوله (أضمرت) بتاء التأنيث محمول على معنى من مثل (من كانت أمك ؟).

(آ) بالمد - حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره. (أيا) حرف كذلك، وفى الصحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر: 17 - أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها وقد تبدل همزتها هاء، كقوله: 18 - فأصاخ يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرح: هيا ربا (أجل) بسكون اللام - حرف جواب مثل نعم، فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعدا للطالب، فتقع بعد نحو (قام زيد) ونحو (أقام زيد) ونحو (أضرب زيدا) وقيد المالقى الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهى، وقيل: لا تجئ بعد الاستفهام، وعن الاخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها، وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده. (إذن) فيها مسائل: الاولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والاصل في (إذن أكرمك) إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها، وأضمرت أن، وعلى القول الاول، فالصحيح أنها بسيطة، لا مركبة من إذ وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها. المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال أبو على الفارسى: (في الاكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقا،

إذ لا مجازاة هنا ضرورة) اهـ. والاكثر أن تكون جوابا لان أو لو مقدرتين أو ظاهرتين، فالاول كقوله: 19 - لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها إذا لا أقيلها وقول الحماسي: 20 - لو كنت من مازن لم تستبح إبلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا [ص 257] إذا لقام بنصري معشر خشن * عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا فقوله (إذا لقام بنصري) بدل من (لم تستبح) وبدل الجواب جواب، والثانى نحو أن يقال: آتيك، فتقول: (إذن أكرمك) أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله، إذن لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض) قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة، إن لم تكن ظاهرة. المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفا، تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لانها كنون لن وإن، روى عن المازنى والمبرد، وينبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالالف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن القراء إن عملت كتبت بالالف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية، يقال: آتيك، فتقول: (إذن أكرمك) ولو قلت (أنا إذن) قلت (أكرمك) بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

---

21 - لا تتركني فيهم شطيرا * إنى إذا أهلك أو أطيرا فمؤول على حذف خبر إن، أي إنى لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت (إذا يا عبد الله) قلت: (أكرمك) بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والارجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك (أحبك) فقلت (إذن أظنك صادقا) رفعت، لانه حال تنبيه - قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا) (فإذن لا يأتون الناس نقيرا) وقرئ شاذا بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك) فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب،

لان ما بعدها مستأنف، أو لان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك (زيد يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. (إن) المكسورة الخفيفة - ترد على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون شرطية، نحو (إن ينتهوا يغفر لهم) (وإن تعودوا نعد) وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية، نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) (إلا تنفروا يعذبكم) (وإلا تغفر لى وترحمني أكن من الخاسرين) (وإلا تصرف عنى كيدهن أصب إليهن) وقد بلغني أن بعض من يدعى الفضل سئل في (إلا تفعلوه) فقال: ما هذا الاستثناء ؟ أمتصل أم منقطع ؟. الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو (إن الكافرون

إلا في غرور) (إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم) ومن ذلك (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله (وإن منكم إلا واردها) وعلى الجملة الفعلية نحو (إن أردنا إلا الحسنى) (إن يدعون من دونه إلا إناثا) (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا) (إن يقولون إلا كذبا). وقول بعضهم: لا تأتى إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات، أو لما المشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة (إن كل نفس لما عليها حافظ) بتشديد الميم، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، مردود بقوله تعالى: (إن عندكم من سلطان بهذا) (قل إن أدرى أقريب ما توعدون) (وإن أدرى لعله فتنة لكم) وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى: (إن كنا فاعلين)، (قل إن كان للرحمن ولد) وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: (ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه) أي في الذى ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الاول (مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم) وكأنه إنما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا ألف ما الاولى هاء فقالوا: مهما، وقيل: بل هي في الآية بمعنى قد، وإن من ذلك (فذكر إن نفعت الذكرى) وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل (سرابيل تقيكم الحر) أي والبرد، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد، لا الشرط. وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده) الاولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الاولى، وجواب الشرط محذوف وجوبا. وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي

والمبرد إعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب عبادا وأمثالكم، وسمع من أهل العالية (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) و (إن ذلك نافعك ولا ضارك) ومما يتخرج على الاهمال الذى هو لغة الاكثرين قول بعضهم: (إن قائم) وأصله إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون إن في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسمع (إن قائما) على الاعمال، وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود، لان المحذوف لعلة كالثابت، ولهذا تقول (هذا قاض) بالكسر لا بالرفع، لان حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهى مقدرة الثبوت، وحينئذ فيمتنع الادغام، لان الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: (لكنا هو الله ربى). الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين: فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، لنا قراءة الحرميين وأبى بكر (وإن كلا لما ليوفينهم) وحكاية سيبويه (إن عمرا لمنطلق) ويكثر إهمالها، نحو (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) وقراءة حفص (إن هذان لساحران) وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان، ومن ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا، والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا، نحو (وإن كانت لكبيرة) (وإن كادوا ليفتنونك) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ودونه أن يكون مضارعا ناسخا، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ويقاس على النوعين اتفاقا، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ، نحو قوله: 22 - شلت يمينك إن قتلت لمسلما * جلت عليك عقوبة المتعمد

ولا يقاس عليه خلافا للاخفش، أجاز (إن قام لانا، وإن قعد لانت) ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه) ولا يقاس عليه إجماعا، وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفى هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى. الرابع: أن تكون زائدة، كقوله: 23 - ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه * [إذن فلا رفعت سوطي إلى يدى] وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو اسمية كقوله. 24 - فما إن طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا وفى هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية كما في البيت، وأما قوله: 25 - بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا * ولا صريفا ولكن أنتم الخزف في رواية من نصب ذهبا وصريفا، فخرج على أنها نافية مؤكدة لما. وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله: 26 - يرجى المرء ما إن لا يراه * وتعرض دون أدناه الخطوب [ص 679] وبعد ما المصدرية كقوله: 27 - ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد [ص 38 و 304 و 679] وبعد ألا الاستفتاحية كقوله: 28 - ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا * أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الانكار، سمع سيبويه رجلا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال: أأنا إنيه ؟ منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الايجابية، وهو سهو، وإنما تلك أن المفتوحة.

وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر في (إن نفعت الذكرى) وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ، وجعلوا منه (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وقوله عليه الصلاة والسلام (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله: 29 - أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟ [ص 35 و 36] قالوا: وليست شرطية، لان الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت. وأجاب الجمهور عن قوله تعالى (إن كنتم مؤمنين) بأنه شرط جئ به للتهييج والالهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا. وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام الملك الذى أخبره في المنام. وأما البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والاصل أتغصب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذنى قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز. الثاني: أن يكون على معنى التبين، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذنى قتيبة حزتا فيما مضى، كما قال الآخر: 30 - إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة * ولم تجدى من أن تقرى به بدا أي يتبين أنى لم تلدني لئيمة.

وقال الخليل والمبرد: الصواب (أن أذنا) بفتح الهمزة من أن، أي لان أذنا، ثم هي عند الخليل أن الناصبة، وعند المبرد أنها أن المخففة من الثقيلة. ويرد قول الخليل أن أن الناصبة لايليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لان المكسورة، نحو (وإن أحد من المشركين استجارك). وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر: 31 - إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عارا عليك، ورب قتل عار [ص 134 و 503] أي إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنهم قتلوك. (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون - على وجهين: اسم، وحرف. والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم (أن فعلت) بسكون النون، والاكثرون على فتحها وصلا، وعلى الاتيان بالالف وقفا، وضمير المخاطب في قولك (أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن) على قول الجمهور: إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب. والحرف على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو (وأن تصوموا خير لكم) (وأن تصبروا خير لكم) (وأن يستعففن خير لهن) (وأن تعفوا أقرب للتقوى) وزعم الزجاج أن منه (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) أي خير لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، وقيل في (فالله أحق أن تخشوه): إن أحق خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفى (والله ورسوله أحق أن يرضوه) كذلك، والظاهر فيهما أن الاصل أحق بكذا. والثانى: بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع نحو (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم) (وعسى أن تكرهوا شيئا) الآية، ونحو (يعجبنى أن تفعل) ونصب نحو (وما كان هذا القرآن أن يفترى) (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) (فأردت أن أعيبها) وخفض نحو (أوذينا من قبل أن تأتينا) (من قبل أن يأتي أحدكم الموت) (وأمرت لان أكون) ومحتملة لهما نحو (والذى أطمع أن يغفر لي) أصله في أن يغفر لى، ومثله (أن تبروا) إذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب ؟ فيه خلاف، وسيأتى، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو (عسى زيد أن يقوم) فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى (عسيت أن تفعل) قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد، وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الاول بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لانفسهم) مسد المفعولين. وأن هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعا كان كما مر، أو ماضيا نحو (لو لا أن من الله علينا) (ولو لا أن ثبتناك) أو أمرا كحكاية سيبويه (كتبت إليه بأن قم). هذا هو الصحيح. وقد اختلف من ذلك في أمرين: أحدهما: كون الموصولة بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أنها غيرها، بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثانى: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عن الاول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق. وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لانها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه. الامر الثاني: كونها توصل بالامر، والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أنها لا توصل به، وأن كل شئ سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدهما: أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر، الثاني: أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا، لا يصح (أعجبني أن قم) ولا (كرهت أن قم) كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع. والجواب عن الاول أن فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو (والخامسة أن غضب الله عليها) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا. وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدرية كى، لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل. ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه (كتبت إليه بأن قم) وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله: 32 - [هن الحرائر لا ربات أخمرة * سود المحاجر] لا يقرأن بالسور [ص 109 و 675]

وهذا وهم فاحش، لان حروف الجر - زائدة كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله. تنبيه - ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله: 33 - إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب وقوله: 34 - أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا وفى هذا نظر، لان عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم. وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة)، وقول الشاعر: 35 - أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا [ص 697] وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها أن الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله: 36 - ولا تدفنني في الفلاة، فإننى * أخاف إذا مامت أن لا أذوقها كما زعم بعضهم، لان الخوف هنا يقين، فأن مخففة من الثقيلة. الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) (علم أن سيكون) (وحسبوا أن لا تكون) فيمن رفع تكون، وقوله: 37 - زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا * أبشر بطول سلامة يا مربع

وأن هذه ثلاثية الوضع، وهى مصدرية أيضا، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافا للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئا، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا، وربما ثبت كقوله: 38 - فلو أنك في يوم الرخاء سألتنى * طلاقك لم أبخل وأنت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الامران، وقد اجتمعا في قوله: 39 - بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة أي، نحو (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) (ونودوا أن تلكم الجنة) وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الاول أن الثنائية لدخولها على الامر، وفى الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية. وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، وهو عندي متجه، لانه إذا قيل (كتبت إليه أن قم) لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بأى مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع. ولها عند مثبتها شروط: أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها (وآخر دعواهم أن الحمد لله). والثانى: أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز (ذكرت عسجدا أن ذهبا) بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو (كتبت إليه أن ما أنت وهذا). والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه (وانطلق

---

[32]

الملا منهم أن امشوا) إذ ليس المراد بالانطلاق المشى، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف، بل الاستمرار على الشئ. وزعم الزمخشري أن التى في قوله تعالى: (أن اتخذى من الجبال بيوتا) مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأن قبله (وأوحى ربك إلى النحل) والوحى هنا إلهام باتفاق، وليس في الالهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتا. والرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال (قلت له أن افعل) وفى شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسره لامرتني، لانه لا يصح أن يكون (اعبدوا الله ربى وربكم) مقولا لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيرا لامره، لان المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء في به، ولا بدلا من ما، أما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع. فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لان (أمر) لا يتعدى بنفسه إلى الشئ المأمور به إلا قليلا، فكذا ما أول به.

---

[33]

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في (به) ووهم الزمخشري فمنع ذلك، ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصله بلا عائد، والعائد موجود حسا فلا مانع. والخامس: أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت (كتبت إليه بأن افعل) كانت مصدرية. مسألة - إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فأن مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية، فإن فقدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب. والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع: أحدها - وهو الاكثر - أن تقع بعد لما التوقيتية نحو (ولما أن جاءت رسلنا لوطا سئ بهم). والثانى: أن تقع بين لو وفعل القسم، مذكورا كقوله: 40 - فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم أو متروكا كقوله: 41 - أما والله أن لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره، وفى مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جئ به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الاكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك والثالث - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله: 42 - ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم في رواية من جر الظبية.

---

[34]

والرابع: بعد إذا، كقوله: 43 - فأمهله حتى إذا أن كأنه * معاطى يد في لجة الماء غامر (1) وزعم الاخفش أنها تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه (وما لنا أن لا نتوكل على الله) (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله) وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن ما لنا معنى ما منعناه، وفيه نظر، لانه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولان الاصل أن لا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الاصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالافعال، بدليل دخولها على احرف وهو لو وكأن في البيتين (2)، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق (3) بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه. مسألة - ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى (ولما أن جاءت رسلنا لوطا سئ بهم): دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما) تنبيها وتأكيدا على أن الاساءة كانت تعقب المجئ، فهى مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة ابراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالاول، وقال الشلوبين: لما كانت أن للسبب في (جئت أن أعطى) أي للاعطاء أفادت هنا أن الاساءة كانت لاجل المجئ وتعقبه، وكذلك في قولهم (أما والله أن لو فعلت لفعلت) أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذى ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين، انتهى. والذى رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت مانصه: أن صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما،

---

(1) حقيقة القافية (غارف) (2) هما الشاهدان 41 و 43 (3) هو الشاهد رقم 42

كأنها وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى. والريث: البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لاطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جئ به لتوكيده، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثم إن قصة الخليل التى فيها (قالوا سلاما) ليست في السورة التى فيها (سئ بهم)، بل في سورة هود، وليس فيها لما، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجئ ببطء ؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية) ثم إن التعبير بالاساءة لحن، لان الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل، والصواب المساءة، وهى عبارة الزمخشري، وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين: أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة، لا أن والثانى: أن أن في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة. تنبيه - وقد ذكر لان معان أربعة أخر: أحدها: الشرطية كإن المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والاصل التوافق، فقرى بالوجهين قوله تعالى (أن تضل إحداهما) (ولا يجر منكم شنآن قوم أن صدوكم) (أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله: * أتغضب إن أذن قتيبة حزتا * [29] الثاني: مجئ الفاء بعدها كثيرا، كقوله: 44 - أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الضبع [ص 59، 437، 694] الثالث: عطفها على إن المكسورة في قوله:

---

45 - إما أقمت وأما أنت مرتحلا * فالله يكلا ما تأتى وما تذر الرواية بكسر إن الاولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك (إن جئتني أكرمتك) وقولك (أكرمك لاتيانك إياى) واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول (إن جئتني وأحسنت إلى أكرمتك) ثم تقول (إن جئتني ولاحسانك إلى أكرمتك) فتجعل الجواب لهما، انتهى. وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما. المعنى الثاني: النفى كإن المكسورة أيضا، قاله بعضهم في قوله تعالى (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) وقيل: إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض. والثالث: معنى إذ كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة، وهذا قاله بعضهم في (بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم) (يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا) وقوله: * أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا * [29] والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العله مقدرة. والرابع: أن تكون بمعنى لئلا، قيل به في (يبين الله لكم أن تضلوا) وقوله: 46 - نزلتم منزل الاضياف منا * فعجلنا القرى أن تشتمونا والصواب أنها مصدرية، والاصل كراهية أن

تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين. وقيل: هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها، وفيه تعسف.

---

[37]

(إن) - المكسورة المشددة، على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله: 47 - إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا، إن حراسنا أسدا وفى الحديث (إن قعر جهنم سبعين خريفا) وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسدا، والحديث على أن القعر مصدر (قعرت البئر) إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما. وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة السلام: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) الاصل إنه أي الشأن كما قال: 48 - إن من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء [ص 589] وإنما لم تجعل (من) اسمها لانها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله. وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الاخفش من البصريين، لان الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الاصح، والمعنى أيضا يأباه، لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس. وتخفف فتعمل قليلا، وتهمل كثيرا، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذا قيل (إن زيد لمنطلق) فإن نافية، واللام بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه (إن عمرا لمنطلق) وقرأ الحرميان وأبو بكر (وإن كلا لما ليوفينهم). الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، خلافا لابي عبيدة، استدل المثبتون بقوله:

---

[38]

49 - ويقلن: شيب قد علا * ك، وقد كبرت، فقلت: إنه [ص 649] ورد بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقه حملتني إليك (إن وراكبها) أي نعم ولعن راكبها إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا. وعن المبرد أنه حمل على ذلك. قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) واعترض بأمرين، أحدهما: أن مجئ إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت، والثانى: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظا كما قال: ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد [27] فزاد (إن) بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية، ويضعف الاول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثانى أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، وقيل: اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضا ضعيف، لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بنى على التخفيف، فحذف تبعا لحذف النون، ولانه لو ذكر لوجب التشديد، إذ الضمائر ترد الاشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول لد ولم يك ووالله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن، ثم يرد إشكال دخول اللام، وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحرث بن كعب في إجراء المثنى بالالف دائما، كقوله: 50 - [إن أباها وأبا أباها] * قد بلغا في المجد غايتاها [ص 122، 216] واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل: هذان مبنى لدلالته على [معنى] الاشارة،

---

[39]

وإن قول الاكثرين (هذين) جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس، إذ الاصل في المبنى أن لا تختلف صيغه، مع أن فيها مناسبة لالف ساحران، وعكسه الياء في (إحدى ابنتى هاتين) فهي هنا أرجح لمناسبة ياء (ابنتى) وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف الثانية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير. تنبيه - تأتى (إن) فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الاين - وهو التعب تقول (النساء إن) أي تعبن، أو من آن بمعنى قرب، أو مسندا لغيرهن على أنه من الانين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال في رد وحب: رد وحب، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع، والاصل مثلا (أن زيد يوم الخميس) ثم قيل (إن يوم الخميس) أو فعل أمر للواحد من الانين، أو لجماعة الاناث من الاين أو من آن بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله: * إن هند المليحة الحسناء * [13] وقد مر، ومركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم (إن قائم) والاصل إن أنا قائم، ففعل فيه ماضى شرحه (1) فالاقسام إذن عشرة: هذه الثمانية،

والمؤكدة، والجوابية. تنبيه - في الصحاح الاين الاعياء، وقال أبو زيد: لا يبنى منه فعل، وقد خولف فيه، انتهى، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الاقسام. (أن) - المفتوحة المشددة النون، على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والاصح أنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) فالاولى لقصر الصفة [على الموصوف]، والثانية بالعكس، وقول أبى حيان (هذا شئ

---

(1) قد بينه واضحا في ص 24

انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر) مردود بما ذكرت وقوله (إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد) مردود أيضا بأنه حصر مقيد (1)، إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحى إلى في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الاشراك، ويسمى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذى يقول هو في نحو (وما محمد إلا رسول) ؟ فإن ما للنفي وإلا للحصر قطعا، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر إفراد. والاصح أيضا أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير (بلغني أنك تنطلق) أو (أنك منطلق) بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير استقرارك في الدار، لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامدا قدر بالكون نحو (بلغني أن هذا زيد) تقديره بلغني كونه زيدا، لان كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول (هذا زيد) وإن شئت (هذا كائن زيدا) إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو (علمت أن الليث الاسد) وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون. وتخفف أن بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم [شرحه] في أن الخفيفة (2) الثاني: أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم (ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا) وقراءة من قرأ (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) وفيها بحث سيأتي في باب اللام.

---

(1) يريد أنه قصر إضافي. (2) انظر ص 30 السابقة

(أم) - على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون متصلة، وهى منحصرة في نوعين، وذلك لانها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) وليس منه قول زهير: 51 - وما أدرى وسوف إخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء [ص 139، 393، 398] لما سيأتي، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو (أزيد في الدار أم عمرو) وإنما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضا معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا، لان المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر، وليست تلك كذلك، لان الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله: 52 - ولست أبالى بعد فقدي مالكا * أموتى ناء أم هو الآن وقع ومختلفتين نحو (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) وأم الاخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو (أأنتم أشد خلقا أم السماء) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله: 53 - فقمت للطيف مرتاعا فأرقني * فقلت: أهى سرت أم عادني حلم [ص 378] وذلك على الارجح في (هي) من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت، واسميتين كقوله:

54 - لعمرك ما أدرى، وإن كنت داريا، * شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر الاصل (أشعيث) بالهمز في أوله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدرى أي النسبين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق (1). والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الاول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة، لمنافاته لفعل الدراية. وجوابه أن معنى قولك (علمت أزيد قائم) علمت جواب أزيد قائم، وكذلك (ما علمت). وبين المختلفتين، نحو (أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) وذلك أيضا على الارجح من كون (أنتم) فاعلا. مسألة - أم المتصلة التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين، لانها سؤال عنه، فإذا قيل (أزيد عندك أم عمرو) قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال (لا) ولا (نعم). فإن قلت: فقد قال ذو الرمة: 55 - قول عجوز مدرجى متروحا * على بابها من عند أهلى وغاديا: أذو زوجة بالمصر، أم ذو خصومة * أراك لها بالبصرة العام ثاويا ؟ فقلت لها: لا، إن أهلى جيرة * لا كثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ أبصرتني في خصومة * أراجع فيها - يا ابنة القوم - قاضيا

---

(1) هو الشاهد رقم 51 (*)

قلت: ليس قوله (لا) جوابا لسؤالها، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله (لا)، إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام، فلهذا قال: (إن أهلى جيرة - البيت) و (وما كنت مذ أبصرتني - البيت). مسألة - إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا (سواء كان كذا أو كذا) وهو نظير قولهم (يجب أقل الامرين من كذا أو كذا) والصواب العطف في الاول بأم، وفى الثاني بالواو، وفى الصحاح (تقول: سواء على قمت أو قعدت) انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسا، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل (أزيد عندك أو عمرو) فالمعنى أأحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صح، لانه جواب وزيادة، ويقال (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ؟) فتعطف الاول بأو، والثانى بأم، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكيسانية بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين، لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية، فكأنه قال: (أأحدهما أفضل أم ابن الحنيفة ؟). مسألة - سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلى: دعاني إليها القلب إنى لامره * سميع، فما أدرى أرشد طلابها [5] تقديره أم غى، كذا قالوا، وفيه بحث كما مر (1)، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: (أفلا تبصرون أم): إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يبتدأ (أنا خير) وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف

---

(1) أنظر ص 14 (*)

بدون عاطفه (1) وإنما المعطوف جملة (أنا خير) ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب، لانهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه. فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والاصل أم لا تفعل. قلت: إنما وقع الحذف بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يغنى عنها. وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه أم، فقال في (أم كنتم شهداء): يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء ؟ وجوز ذلك الواحدى أيضا، وقدر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى. الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهى ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض، نحو (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) ومسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها)، إذ الهمزة في ذلك للانكار، فهى بمنزلة النفى، والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو (هل

يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور [أم جعلوا لله شركاء] ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب، ثم تارة تكون له مجردا، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا، أو استفهاما طلبيا. فمن الاول (هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) أما الاولى فلان الاستفهام لا يدخل على الاستفهام،

---

(1) في نسخة (إذ لم يسمع حذف معطوفها) وهى أحسن. (*)

وأما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون (هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم) يريدون بل أنت. ومن الثاني (أم له البنات ولكم البنون) تقديره: بل أله البنات ولكم البنون، إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال. ومن الثالث قولهم (إنها لابل أم شاء) التقدير: بل أهى شاء. وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الاخطل: 56 - كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا إن المعنى هل رأيت. ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذى يظهر لى قولهم، إذ المعنى في نحو (أم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام، ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو (أم هل تستوى الظلمات) ونحو (أم ماذا كنتم تعملون) (أم من هذا الذى هو جند لكم) وقوله: 57 - أنى جزوا عامرا سوأ بفعلهم * أم كيف يجزوننى السوأى من الحسن ؟ أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رئمان أنف إذا ما ضن باللبن ؟ العلوق - بفتح العين المهملة - الناقة التى علق قلبها بولدها، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه، فهى تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي، فرفع (رئمان) فرده عليه الاصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الابدال من (ما) والنصب بنعطى، والخفض بدل من الهاء، وصوب ابن الشجرى إنكار الاصمعي، فقال: لان رئمانها للبو بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت، لان في رفعه إخلاء تعطى من مفعوله لفظا وتقديرا، والجر أقرب إلى الصواب قليلا، وإنما حق الاعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رئمان أنف له. والضمير في (بفعلهم) لعامر، لان المراد به القبيلة، ومن بمعنى البدل مثلها في (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن من متعلقة بكلمة البدل محذوفة. ونظير هذه الحكاية أن ثعلبا كان يأتي الرياشى ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشى يوما: كيف تروى (بازل) من قوله: 58 - ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سنى * لمثل هذا ولدتني أمي * [ص 682] فقال ثعلب: المثلى تقول هذا ؟ إنما أسير (1) إليك لهذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الاتباع، وبالنصب على الحال. ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في (إنها لابل أم شاء) وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدرها [ها] هنا ببل دون الهمزة،

---

(1) في نسخة (أصير إليك) بالصاد بدل السين، ولا بأس بها. (*)

واستدل بقول بعضهم (إن هناك لابلا أم شاء) بالنصب، فإن صحت روايته فالاولى أن يقدر لشاء ناصب، أي أم أرى شاء تنبيه - قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع: فمن ذلك قوله تعالى (قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون) قال الزمخشري: يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الامرين كائن، على سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون

منقطعة، انتهى. ومن ذلك قول المتنبي: 59 - أحاد أم سداس في أحاد * ليلتنا المنوطة بالتناد ؟ [ص 654] فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله: 60 - أيا شجر الخابور مالك مورقا ؟ * كأنك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد) ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديما واجبا، لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس، إذ شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما، وبلى أم المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ (أزيد قائم أم عمرو) وإن شئت (أزيد أم عمرو قائم) وإذا استفهمت عن تعيين الخبر (أقائم زيد أم قاعد) وإن شئت (أقائم أم قاعد زيد) وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب ! أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب، إذ الكلام خبر، وأظهر الوجهين الاتصال، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في (إنها لابل أم شاء)

ومن الاعتراض بجملة (أم هي سداس) بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا، ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الاول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ. واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست، واستعمال سداس وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على ليلية، وإنما صغرتها العرب على ليلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على ليلاة في نحو قول الشاعر: 61 - * في كل ما يوم وكل ليلاه * ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجئ التصغير للتعظيم كقوله: 62 - [وكل أناس سوف تدخل بينهم] * دويهية تصفر منها الانامل [ص 136، 197، 626] الثالث: أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى (أفلا تبصرون أم أنا خير): إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية: 63 - ياليت شعرى ولا منجى من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيئ، وعن حمير، وأنشدوا: 64 - ذاك خليلي وذ يواصلني * يرمى ورائي بامسهم وأمسلمه وفى الحديث (ليس من امبر امصيام في امسفر) كذا رواه النمر بن تولب

رضى الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب، بخلاف رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس، ولعل ذلك لغة لبعضهم. لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين (أل) - على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشئ، لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف، وقيل: موصول حرفي، وليس بشئ، لانها لا تؤول بالمصدر، وربما وصلت بظرف، أو جملة اسمية (1) أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف، فالاول كقوله: 65 - من لا يزال شاكرا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعه والثانى كقوله: 66 - من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بنى معد والثالث كقوله: 67 - [يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا * إلى ربنا] صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر، خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير. والثانى: أن تكون حرف تعريف، وهى نوعان: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

---

(1) في نسخة (أو بجملة اسمية - إلخ). (*)

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، نحو (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ونحو (فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درى) ونحو (اشتريت فرسا ثم بعت الفرس) وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها، أو معهودا ذهنيا، نحو (إذ هما في الغار) ونحو (إذ يبايعونك تحت الشجرة)، أو معهودا حضوريا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الاشارة، نحو (جاءني هذا الرجل) أو أي في النداء نحو (يا أيها الرجل) أو إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا الاسد) أو في اسم الزمان الحاضر نحو (الآن) انتهى. وفيه نظر، لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك (لا تشتم الرجل) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولان التى بعد إذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولان الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة، لانها لازمة، ولا يعرف أن التى للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم). والجنسية إما لاستغراق الافراد، وهى التى تخلفها كل حقيقة، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) ونحو (إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا) أو لاستغراق خصائص الافراد، وهى التى تخلفها كل مجازا، نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة، ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهية، وهى التى لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا، نحو (وجعلنا من الماء كل شئ حى) وقولك (والله لا أتزوج النساء)، أو (لا ألبس الثياب) ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد، فإن الاجناس أمور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس. والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد

والمطلق، وذلك لان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد. تنبيه - قال ابن عصفور: أجازوا في نحو (مررت بهذا الرجل) كون الرجل نعتا وكونه بيانا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف ؟. وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول أل، والاشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والاشارة تدل عليه، فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيبويه. الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى نوعان: لازمة وغير لازمة. فالاولى كالتى في الاسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الاعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه في الاصل لتعريف العهد. والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها. فالاولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك، فتقول فيها: الحرث، والعباس، والضحاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف واحمد ؟. والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ [من] النثر. فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله:

---

68 - باعد أم العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها وفى قوله: 69 - رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله فأما الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل، وقيل: أل في اليزيد والعمرو للتعريف، وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما أل، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله: 70 - علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * [بأبيض ماضى الشفرتين يمان] واختلف في الداخلة على (بنات أوبر) في قوله 71 - ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر [ص 220] فقيل: زائدة للضرورة، لان (ابن أوبر) علم على نوع من الكمأة، ثم جمع على (بنات أوبر) كما يقال في جمع ابن عرس (بنات عرس) ولا يقال (بنو عرس) لانه لما لا يعقل، ورده السخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة، لان فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه، لان أل تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه]، لانه قد أمن فيه التنوين، وقيل: أل فيه للمح الاصل، لان (أوبر) صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف، وإن (ابن أوبر) نكرة كابن لبون، فأل فيه مثلها في قوله: 72 - وابن اللبون إذا مالز في قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس قاله المبرد، ويرده أنه لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف. والثانية كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الاول فالاول) و (جاؤوا الجماء الغفير) وقراءة بعضهم (ليخرجن الاعز منها الاذل) بفتح الياء، لان الحال

واجبة التنكير، فإن قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف، أي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل. تنبيه - كتب الرشيد ليلة إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل: 73 - فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن * وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاث، ومن يخرق أعق وأظلم فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها ؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيى، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فسألته، فقال: إن رفع ثلاثا طلقت واحدة، لانه قال (أنت طلاق) ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثا، لان معناه أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلى بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصا. وأقول: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفع فلان أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول (زيد الرجل) أي هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذكرى مثلها في (فعصى فرعون الرسول) أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال (الحيوان إنسان) وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا، فعلى العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولان يكون حالا من الضمير المستتر

في عزيمة، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لان المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد: فبيني بها إن كنت غير رفيقة * وما لامرئ بعد الثلاث مقدم مسألة - أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك (فإن الجنة هي المأوى) و (مررت برجل حسن الوجه) و (ضرب زيد الظهر والبطن) إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدرون هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه [في الامثلة] وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة. وقال الزمخشري في (وعلم آدم الاسماء كلها): إن الاصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة في قوله: 74 - * بدأت ببسم الله في النظم أولا * إن الاصل في نظمى، فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب. مسألة - من الغريب أن أل تأتى للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب (أل فعلت ؟) بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه، لكن ذلك سهل، لانه جعل وسيلة إلى الالف التى هي أخف الحروف (أما) بالفتح والتخفيف - على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم كقوله: 75 - أما والذى أبكى وأضحك، والذى * أمات وأحيا والذى أمره الامر [ص 68]

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها، أو تحذف الالف مع ترك الابدال، وإذا وقعت أن بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية. والثانى: أن تكون بمعنى حقا أو أحقا، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا، وهى حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أن ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قاله الفارسى في (يا زيد) وقال بعضهم: [هي] اسم بمعنى حقا، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام و (ما) اسم بمعنى شئ، وذلك الشئ حق، فالمعنى أحقا، وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب (حقا) على ذلك في نحو قوله: 76 - أحقا أن جيرتنا استقلوا * [فنيتنا ونيتهم فريق] وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله: 77 - أفى الحق أنى مغرم بك هائم * [وأنك لا خل هواك ولا خمر] فأدخل عليها في، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرد: حقا مصدر لحق محذوفا، وأن وصلتها فاعل. وزاد المالقى لاما معنى ثالثا، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا، فتختص بالفعل، نحو (أما نقوم) و (أما تقعد) وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها في ألم وألا، وأن ما نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله: 78 - ما ترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان (أما) بالفتح والتشديد - وقد تبدل ميمها الاولى ياء، استثقالا للتضعيف، كقول عمر بن أبى ربيعة.

---

79 - رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت * فيضحى، وأيما بالعشى فيخصر وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء (1) بعدها، نحو (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون) الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت: قد استغنى عنها في قوله: 80 - فأما القتال لا قتال لديكم * [ولكن سيرا في عراض المواكب] قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان: 81 - من يفعل الحسنات الله يشكرها * [والشر بالشر عند الله مثلان] [ص 98، 139، 165، 236، 422، 423، 517، 636، 647] فإن قلت: قد حذفت (2) في التنزيل في قوله تعالى (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم). قلت: الاصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور. وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب (أما) لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في الآية (فذوقوا العذاب) والاصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية (وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتى تتلى عليكم) الآية، قال:

---

(1) في نسخة (فبدليل لزوم الفاء بعدها) (2) في نسخة (فقد حذفت)

أصله فيقال لهم ألم تكن آياتى، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة. وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة، ومن ذلك (أما السفينة فكانت لمساكين) (وأما الغلام) (وأما الجدار) الآيات، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالاول نحو (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل) أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، والثانى نحو (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) أي كل من المتشابه المحكم من عند الله، والايمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة (إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت) وسيأتى ذلك، كذا ظهر لى، وعلى هذا فالوقف على (إلا الله) وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها. وقد تأتى لغير تفصيل أصلا، نحو (أما زيد فمنطلق). وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت (أما زيد فذهب) ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شئ فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيدا، وأنه في معنى الشرط، انتهى ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة، أحدها: المبتدأ كالآيات

السابقة، والثانى: الخبر، نحو (أما في الدار فزيد) وزعم الصفار أن الفصل به قليل، والثالث: جملة الشرط، نحو (فأما إن كان من المقربين فروح) الآيات، والرابع: اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب، نحو (فأما اليتيم فلا تقهر) الآيات والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو (أما زيدا فاضربه) وقراءة بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لان أما نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلى الفعل وأما نحو (زيد كان يفعل) ففى كان ضمير فاصل في التقدير، وأما (ليس خلق الله مثله) ففى ليس أيضا ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث، وإذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع. والسادس: ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو (أما اليوم فإنى ذاهب، وأما في الدار فإن زيدا جالس) ولا يكون العامل ما بعد الفاء، لان خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع الفراء فجوز في بقية أخوات إن، فإن قلت (أما اليوم فأنا جالس) احتل كون العامل أما وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت (أما زيدا فإنى ضارب) لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور، لان أما لا تنصب المفعول، ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر. تنبيهان - الاول: أنه سمع (أما العبيد

فذو عبيد) بالنصب، (وأما قريشا فأنا أفضلها) وفيه عندي دليل على أمور، أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شئ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم (أما العلم فعالم) و (أما علما فعالم) فهذا أحسن (1) مما قيل إنه مفعول مطلق

---

(1) في نسخة (فهو أحسن - إلخ).

معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لاجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا، والثانى أن أما ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به، والثالث أنه يجوز (أما زيدا فإنى أكرم) على تقدير العمل المحذوف. التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام أما التى في قوله تعالى (أماذا كنتم تعملون) ولا التى في قول الشاعر: أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الضبع [ق 44 ص 437، 694] بل هي فيهما كلمتان، فالتى في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتى في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة (1)، والاصل لان كنت، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما يتصل به، وجئ بما عوضا عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب (إما) المكسورة المشددة - قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمها الاولى ياء، وهى مركبة عند سيبويه من إن وما، وقد تحذف ما كقوله: 82 - سقته الرواعد من صيف * وإن من خريف فلن يعد ما [ص 61] أي إما من صيف وإما من خريف، وقال المبرد والاصمعى: إن في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى، وليس بشئ، لان المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: إن في البيت زائدة وإما عاطفة عند أكثرهم، أعنى إما الثانية في نحو قولك (جاءني إما زيد وإما عمرو) وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالاولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالبا الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله: 83 - يا ليتما أمنا شالت نعامتها * أيما إلى جنة أيما إلى نار

---

(1) في نسخة (وما الزائدة). (*)

وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الابدال، ونقل ابن عصفور الاجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالاولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إما على إما، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن إما الاولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو (قام إما زيد وإما عمرو) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو (رأيت إما زيدا وإما عمرا) وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) فإن ما بعد الاولى بدل مما قبلها. ولاما خمسة معان: أحدها: الشك، نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو) إذا لم تعلم الجائى منهما والثانى: الابهام، نحو (وآخرون مرجون لامر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم). والثالث: التخيير، نحو (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا) (إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى) ووهم ابن الشجرى، فجعل من ذلك (إما يعذبهم وإما يتوب عليهم). والرابع: الاباحة، نحو (تعلم إما فقها وإما نحوا) و (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين) ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع إثباتهم إياه لاو. والخامس: التفصيل، نحو (إما شاكرا وإما كفورا) وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هي إن الشرطية وما الزائدة، قال مكى: ولا يجيز البصريون أن يلى الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره، نحو (وإن امرأة خافت) ورد عليه ابن الشجرى بأن المضمر هنا كان، فهو بمنزلة قوله:

---

84 - قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا * [فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟] وهذه المعاني لاو كما سيأتي، إلا أن إما يبنى الكلام معها من أول الامر على ما جئ بها لاجله من شك وغيره، ولذلك وجب

تكرارها في غير ندور، وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر. وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو (إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت) وقول المثقب العبدى: 85 - فإما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثى من سمينى (1) وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقينى وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله: * سبقته الرواعد من صيف * [82] البيت، وقد تقدم، وقوله: 86 - تلم بدار قد تقادم عهدها * وإما بأموات ألم حيالها أي إما بدار، والفراء يقيسه، فيجيز (زيد يقوم وإما يقعد) كما يجوز (أو يقعد). تنبيه - ليس من أقسام إما التى في قوله تعالى * (فإما ترين من البشر أحدا) * بل هذه إن الشرطية وما الزائدة. (أو) - حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثنى عشر. الاول: الشك، نحو * (لبثنا يوما أو بعض يوم) *. والثانى: الابهام، نحو * (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) * الشاهد في الاولى، وقول الشاعر:

---

(1) في نسخة (فإما أن تكون أخى بحق).

---

87 - نحن أو أنتم الاولى ألفوا الحق، فبعدا للمبطلين وسحقا. والثالث: التخيير، وهى الواقعة بعد الطلب، [و] قبل ما يمتنع فيه الجمع نحو (تزوج هندا أو أختها) و (خذ من مالى دينارا أو درهما). فإن قلت: فقد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع. قلت: لا يجوز الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير على أن الجميع الكفارة (1) ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهن الفدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك. والرابع: الاباحة: وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و (تعلم الفقه أو النحو) وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو * (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) * إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهى عما كان مباحا، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير، وفاقا للسيرافى، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو (للاباحة) في التشبيه نحو * (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) * والتقدير نحو (فكان قاب قوسين أو أدنى) فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب. والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والاخفش والجرمي، واحتجوا بقول توبة: 88 - وقد زعمت ليلى بأنى فاجر * لنفسي تقاها أو عليها فجورها وقيل: أو فيه للابهام، وقول جرير: 89 - جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر

---

(1) في نسخة (قلت: لا يجوز الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة) وكذا فيما بعده، والذى أثبتناه أظهر. (*)

والذى رأيته في ديوان جرير (إذ كانت) وقوله: 90 - وكان سيان أن لا يسرحوا نعما * أو يسرحوه بها، واغبرت السوح أي: وكان الشأن أن لا يرعوا الابل وأن يرعوها سيان لوجود القحط، وإنما قدرنا (كان) شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الراجز: 91 - إن بها أكتل أو رزاما * خوير بين ينقفان الهاما إذ لم يقل (خويربا) كما تقول (زيد أو عمرو لص) ولا تقول لصان، وأجاب الخليل عن هذا بأن (خوير بين) بتقدير (أشتم) لا نعت تابع، وقول النابغة: 92 - قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد (1) [ص 286، 308] ويقويه أنه روى (ونصفه) وقوله: 93 - قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع ومن الغريب أن جماعة - منهم ابن مالك - ذكروا مجئ أو بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجئ بمعنى (ولا) نحو * (ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) * وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا) توكيدا للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفى بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع، ونظيره قولك (لا يحل [لك] الزنا والسرقة) ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك. وزعم ابن مالك أيضا أن (أو) التى للاباحة حالة محل الواو، وهذا أيضا

---

(1) في أكثر النسخ (تسعا وتسعين) ولها وجه لا بأس به. (*)

مردود، لانه لو قيل (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما [معا] ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: * (تلك عشرة كاملة) * أن الواو تأتى للاباحة، نحو (جالس الحسن وابن سيرين) وأنه إنما جئ بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الاباحة في * (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) * وقلده في ذلك صاحب الايضاح البيانى، ولا تعرف هذه المقالة لنحوى. والسادس: الاضراب كبل، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفى أو نهى، وإعادة العامل، نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقم زيدا أو لا يقم عمرو) ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في * (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) * ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثاني فقط، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان: تأتى للاضراب مطلقا، احتجاجا بقول جرير: 94 - ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم إلا بعداد ؟ كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لو لا رجاؤك قد قتلت أولادي [ص 27] وقراءة أبى السمال * (أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) * بسكون واو (أو)، واختلف في * (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) * فقال الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية. وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل: للابهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرائى تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجرى عن سيبويه، وفى ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك

مصروفا إلى الرائى، ذكره ابن جنى، وهذه الاقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقولة في (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب) (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) والسابع: التقسيم، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) ذكره ابن مالك في منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال: تأتى للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره، ومثل بنحو (إن يكن غنيا أو فقيرا) (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم، لان استعمال الواو في التقسيم أجود نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) وقوله: 95 - [وننصر مولانا، ونعلم أنه] * كما الناس مجروم عليه وجارم [ص 313 و 358] ومن مجيئه بأو قوله: 96 - فقالوا: لنا ثنتان، لابد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل انتهى، ومجئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضى أن (أو) لا تأتى له، بل إثباته الاكثرية للواو يقتضى ثبوته بقلة لاو، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) وغيره عدل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) (وقالوا ساحر أو مجنون) إذ المعنى: وقالت اليهود كونوا هودا، وقالت النصارى كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون فأو فيهما التفصيل الاجمال في (قالوا) وتعسف ابن الشجرى فقال في الآية الاولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان

فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا، وقال بعضهم - يعنى النصارى - كونوا نصارى، قال: فأقام (أو نصارى) مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى. والثامن: أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك (لاقتلنه أو يسلم) وقوله: 97 - وكنت إذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) فقدر (تفرضوا) منصوبا بأن مضمرة، لا مجزوما بالعطف على (تمسوهن) لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الامرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الامرين ؟ ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى: (وإن طلقتموهن) الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان (تفرضوا) مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت (أو) بمعنى إلا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر. وأجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعا، لانه نكرة في سياق النفى الصريح، بخلاف الاول، فإنه لا ينفى إلا أحدهما. وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لمن، لا لبيان أن لهن شيئا في الجملة. وقيل: أو

بمعنى الواو، ويؤيده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

---

[67]

والتاسع: أن تكون بمعنى (إلى) وهى كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، نحو (لالزمنك أو تقضيني حقى) وقوله: 98 - لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال إلا لصابر ومن قال في (أو تفرضوا) إنه منصوب جوز هذا المعنى فيه، ويكون غاية لنفى الجناح، لا لنفى المسيس، وقيل: أو بمعنى الواو. والعاشر: التقريب، نحو (ما أدرى أسلم أو ودع) قاله الحريري وغيره. الحادى عشر: الشرطية، نحو (لاضربنه عاش أو مات) أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثلة (لآتينك أعطيتني أو حرمتنى) قاله ابن الشجرى. الثاني عشر: التبعيض، نحو (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين، والذى يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق، فإن كل واحد مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض. تنبيه - التحقيق أن (أو) موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء، وهو الذى يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة، ومثلوه بنحو (خذ من مالى درهما أو دينارا) أو (جالس الحسن أو ابن سيرين) ثم ذكروا أن أو تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد، وينبغى لمن قال إنها تأتى للشرطية أن يقول وللعطف لانه قدر مكانها وإن، والحق أن الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف الشرط

---

[68]

كما قدره هذا القائل، وأن أو على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط. (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف - على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو (ألا إنهم هم السفهاء) (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها، وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق، نحو (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ؟) قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم، نحو (ألا إن أولياء الله) وأختها (أما) من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله: 99 - أما والذى لا يعلم الغيب غيره * ويحيى العظام البيض وهى رميم وقوله: أما والذى أبكى وأضحك، والذى * أمات وأحيا، والذى أمره الامر [75] والثانى: التوبيخ والانكار (1)، كقوله: 100 - ألا طعان ألا فرسان عادية * إلا تجشؤكم حول التنانير [ص 350] وقوله: 101 - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

---

(1) ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والانكار هو (ألا) برمتها، والذى عليه الائمة أن المفيد لهما هو الهمزة وحدها، وأن (لا) باقية الدلالة على النفى. (*)

---

[69]

والثالث: التمنى، كقوله: 102 - ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات [ص 381] ولهذا نصب (يرأب) لانه جواب تمن مقرون بالفاء. والرابع: الاستفهام عن النفى، كقوله: ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى ؟ [10] وفى هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوبين. وهذه الاقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (لا) التبرئة، ولكن تختص التى للتمني بأنها لا خبر لها لفظا وتقديرا (1)، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت، أما الاول فلانها بمعنى أتمنى، وأتمنى لا خبر له، وأما الآخران فلانها بمنزلة ليت، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت (مستطاع رجوعه) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون (مستطاع) خبرا أو

نعتا على المحل و (رجوعه) مرفوع به عليهما لما بينا (2). والخامس: العرض والتحضيض، ومعناهما: طلب الشئ، لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، وتختص ألا هذه بالفعلية، نحو (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) ومنه عند الخليل قوله: 103 - ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت [ص 255 و 600] والتقدير عنده (ألا ترونني رجلا هذه صفته) فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا،

---

(1) في نسخة (لفظا ولا تقديرا). (2) في نسخة (كما بينا). (*)

وألا على هذا للتنبيه، وقال يونس: ألا للتمني، ونون اسم (لا) للضرورة، وقول الخليل أولى، لانه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لانه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه، وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول (إن يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهى أجنبية) فمردود بقوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد) ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة، لانها إنشائية. (إلا) - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو (فشربوا منه إلا قليلا) وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح، ونحو (ما فعلوه إلا قليل منهم) وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحد إلا زيد) كما في [نحو] (أكلت الرغيف ثلثه) وأنه مخالف للمبدل منه في النفى والايجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و (إلا) حرف عطف عند الكوفيين، وهى عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفى بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفى، ورد بقولهم (ما قام إلا زيد) وليس شئ من أحرف العطف يلى العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الاصل (ما قام أحد إلا زيد). الثاني: أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها ويتاليها، جمع منكر أو شبه. فمثال الجمع المنكر (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ، لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له

فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت (قام رجال إلا زيدا) لم يصح اتفاقا، وزعم المبرد أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجا بأن (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشئ انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو (لو كان معنا إلا زيد) أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون (لو جاءني ديار أكرمته) ولا (لو جاءني من أحد أكرمته) ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز (ما فيها ديار) و (ما جاءني من أحد) ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما بعدها صفة. قال الشلوبين وابن الضائع: ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير، والتى يراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) أي: رجل مكان زيد أو عوضا من زيد، انتهى. قلت: وليس كما قالا، بل الوصف في المثال وفى الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك (جاء رجل موصوف بأنه غير زيد) وفى الآية مؤكد مثله في قولك (متعدد موصوف بأنه غير الواحد) وهكذا الحكم أبدا: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل (له عندي عشرة إلا درهما) فقد أقر له بتسعة، فإن قال (إلا درهم) فقد أقر له بعشرة، وسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهى موصوفة بذلك، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في (نفخة واحدة) (1) وتتخرج الآية على ذلك، إذا المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا، أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد

---

(1) في نسخة (مثلها في (نعجة واحدة)) وكلتاهما صحيح. (*)

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله: 104 - أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات إلا بغامها [ص 316] فإن تعريف (الاصوات) تعريف الجنس. ومثال شبه الجمع قوله: 105 - لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث إلا الصارم الذكر فإلا الصارم: صفة لغيري. ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه، لتمثيله بـ (- لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) وهو لا يجرى (لو) مجرى النفى، كما يقول المبرد. وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين: أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال (جاءني إلا زيد) ويقال (جاءني غير زيد) ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها. والثانى: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز (عندي درهم إلا دانق) لانه يجوز إلا دانقا، ويمتنع (إلا جيدا)، لانه يمتنع إلا جيدا، ويجوز (درهم غير جيد) قاله جماعات، وقد يقال. إنه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة إلا الله) الآية، ولمثال سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذ قوله: 106 - وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان [ص 568]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، كما بينت (1) من القاعدة. والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الاخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم) (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء) أي ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع. والرابع: أن تكون زائدة، قاله الاصمعي وابن جنى، وحملا عليه قوله: 107 - حراجيج ما تنفك إلا مناخة * على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا وابن مالك، [و] حمل عليه قوله: 108 - أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا وإنما المحفوظ (وما الدهر) ثم إن صحت روايته فتخرج على أن (أرى) جواب لقسم مقدر، وحذفت (لا) كحذفها في (تالله تفتؤ) ودل على ذلك الاستثناء المفرغ، وأما بيت ذى الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية (آلا) بالتنوين، أي شخصا، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، فنفيها نفى، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر (على الخسف) و (مناخة) حال، وهذا فاسد، لبقاء الاشكال، إذ لا يقال (جاء زيد إلا راكبا). تنبيه - ليس من أقسام إلا التى في نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا.

---

(1) في نسخة (لما بينت من القاعدة). (*)

(ألا) بالفتح والتشديد - حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله: 109 - ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * إلى، فهلا نفس ليلى شفيعها [ص 269 و 307 و 583] فالتقدير: فهلا كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهلا شفعت نفس ليلى، لان الاضمار من جنس المذكور أقيس، وشفعيها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفعيها تنبيه - ليس من أقسام (ألا) التى في قوله تعالى: (وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا على) بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة [أو المخففة من الثقيلة (1)] ولا الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الاول فهى بدل من (كتاب) على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة (وائتوني) ومثلها (ألا يسجدوا) في قراءة التشديد، ولكن أن فيها الناصبة ليس غير، و (لا) فيها محتملة للنفي، فتكون ألا بدلا من (أعمالهم) أو خبرا لمحذوف، أي: أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة فتكون (ألا) مخفوضة بدل من (السبيل) أو مختلفا فيها: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الاصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون (إلى) - حرف جر، له ثمانية معان: أحدها: انتهاء الغاية الزمانية، نحو (ثم أتموا الصيام إلى الليل) والمكانية نحو (من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى) وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو (قرأت القرآن من أوله إلى آخره) أو خروجه نحو (ثم أتموا الصيام إلى الليل) ونحو (فنظرة إلى ميسرة) عمل بها، وإلا فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقا، وقيل: لا يدخل مطلقا، وهو الصحيح، لان

---

(1) سقط ما بين هذين المعقوفين من النسخة التى شرح عليها الدسوقي. (*)

[75]

الاكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد. والثانى: المعية، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في (من أنصارى إلى الله) وقولهم (الذود إلى الذود إبل) والذود: من ثلاثة إلى عشرة [والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا]، ولا يجوز (إلى زيد مال) تريد مع زيد مال. والثالث: التبيين، وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو (رب السجن أحب إلى). والرابع: مرادفة اللام نحو (والامر إليك) وقيل: لانتهاء الغاية، أي منته إليك، ويقولون (أحمد إليك الله سبحانه) أي أنهى حمده إليك. والخامس: موافقة في، ذكره جماعة في قوله: 110 - فلا تتركني بالوعيد كأنني * إلى الناس مطلى به القار أجرب قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف، أي مطلى بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام، وقال ابن عصفور: هو على تضمين مطلى معنى مبغض، قال: ولو صح مجئ إلى بمعنى في لجاز (زيد إلى الكوفة). والسادس: الابتداء، كقوله: 111 - تقول وقد عاليت بالكور فوقها: * أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا ؟ أي منى. والسابع: موافقة عند، كقوله: 112 - أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره * أشهى إلى من الرحيق السلسل ؟

[76]

والثامن: التوكيد، وهى الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلا بقراءة بعضهم (أفئدة من الناس تهوى إليهم) بفتح الواو، وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل، أو أن الاصل تهوى بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يقال في رضى: رضا، وفى ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل. (إى) بالكسر والسكون - حرف جواب بمعنى نعم، فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد (قام زيد) و (هل قام زيد) و (اضرب زيدا) ونحوهن، كما تقع نعم بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (ويستنبؤنك أحق هو، قل إى وربى إنه لحق) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل (إى والله) ثم اسقطت الواو، جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما. (أي) بالفتح والسكون - على وجهين: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر: 113 - ألم تسمعى أي عبد في رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث (أي رب) وقد تمد ألفها. وحرف تفسير، تقول (عندي عسجد أي ذهب) و (غضنفر أي أسد) وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح، لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما، ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه، وتقع تفسيرا للجمل أيضا، كقوله: 114 - وترمينني بالطرف، أي أنت مذنب * وتقلينني، لكن إياك لا أقلى [ص 400 و 413]

[77]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو (تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه) يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بإذا مكان أي فتحت التاء فقلت (إذا سألته) لان إذا ظرف لتقول، وقد نظم ذلك بعضهم فقال: 115 - إذا كنيت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يوما تفسره * ففتحة التاء أمر غير مختلف (أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء - اسم يأتي على خمسة أوجه: شرطا، نحو (أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) (أيما الاجلين قضيت فلا عدوان على). واستفهاما، نحو (أيكم زادته هذه إيمانا) (فبأى حديث بعده يؤمنون) وقد تخفف كقوله: 116 - تنظرت نصرا والسماكين أيهما * على من الغيث استهلت مواطره وموصولا، نحو (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) التقدير: لننزعن الذى هو أشد، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين، لانهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ وقال الجرمى: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول (لاضربن أيهم قائم) بالضم، اهـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشد خبر، ثم اختلفوا في مفعول ننزع، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعن الفريق الذى (1) يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة، وعلقت ننزع عن العمل كما في (لنعلم أي الحزبين أحصى) وقال الكسائي

(1) في نسخة (لننزعن الذين يقال فيهم) وما أثبتناه أدق. (*)

والاخفش: كل شيعة، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب. ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز (لاضربن الفاسق) بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة من في الايجاب، وقول الشاعر: 117 - إذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل [ص 409 و 552] يروى بضم أي، وحروف الجر لا تعلق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار. وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب، فقدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل: من هذا البعض ؟ فقيل: هو الذى هو أشد، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ، وسيأتى ذلك عن ثعلب. وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الاضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى، والاجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة. وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا، وقال: لم يسمع (أيهم هو فاضل جاءني) بتقدير الذى هو فاضل جاءني. والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو (زيد رجل أي رجل) أي كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل. والخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل، نحو (يا أيها الرجل) وزعم الاخفش أن أيا لا تكون وصلة، وأن أيا هذه هي الموصولة (1) حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا من هو الرجل، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه،

(1) في نسخة (وأن أيا هذه موصولة). (*)

ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن (ما) في قولهم (لا سيما زيد) بالرفع كذلك. وزاد قسما، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو (مررت بأى معجب لك) كما يقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع. ولا تكون (أي) غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال (جاءني رجل) فتقول: أي يا هذا، وجاءني رجلان، فتقول: أيان، وجاءني رجال، فتقول: أيون. تنبيه - قول أبى الطيب: 118 - أي يوم سررتني بوصال * لم ترعني ثلاثة بصدود (1) ؟ [ص 514] ليست فيه أي موصولة، لان الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو على في التذكرة في قوله: 119 - أرأيت أي سوالف وخدود * برزت لنا بين اللوى فزرود ؟ لا تكون أي فيه موصولة، لاضافتها إلى نكرة، انتهى. ولا شرطية، لان المعنى حينئذ: إن سررتني يوما بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذى يراد به النفى، كقولك لمن ادعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني ؟ والمعنى ما سررتني يوما بوصالك إلا روعتني (1) ثلاثة بصدودك، والجملة الاولى مستأنفة قدم ظرفها، لان له الصدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد: أي لم ترعنى بعده، كما حذف في قوله تعالى: (واتقوا يوما لا تجزى نفس) الآية، أو نصب حالا من فاعل سررتني أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لى أو غير مروع منك، وهى حال مقدرة مثلها في (طبتم فادخلوها خالدين) أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة كما قيل في (وإذا قال

(1) في نسخة (إلا وروعتني) بزيادة واو الحال بعد إلا، والفصيح تركها. (*)

موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة، قالوا أتتخذنا هزوا ؟ قال أعوذ بالله) وكذا في بقية الاية، وفيه بعد، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة، بتقدير: فما قالوا له ؟ فما قال لهم ؟

ومن روى (ثلاثة) بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني، لخلو (ترعنى) من ضمير ذى الحال، (إذ) على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون اسما للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات. أحدها: أن تكون ظرفا، وهو الغالب، نحو (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا). والثانى: أن تكون مفعولا به، نحو (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم) والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به، بتقدير (اذكر) نحو (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ قلنا للملائكة) (وإذ فرقنا بكم البحر) وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لا ذكر محذوفا، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الامر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. والثالث: أن تكون بدلا من المفعول، نحو (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت) فإذ: بدل اشتمال من مريم على حد البدل في (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه). وقوله تعالى: (اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء) يحتمل كون إذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها. والرابع: أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو (يومئذ، وحينئذ) أو غير صالح له نحو قوله تعالى: (بعد إذ هديتنا) وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا أو مضافا إليها، وأنها في نحو (واذكروا إذ كنتم قليلا) ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم

قليلا، وفى نحو (إذ انتبذت) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء). ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا): إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون إذ في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الامير إذا كان قائما، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب، لان الكلام في إذ لا في إذا، وكان حقه أن يقول إذ كان، لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى، بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم [به] هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسكا بقول بعضهم: أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة، بالرفع، فقاس الزمخشري إذ على إذا، والمبتدأ على الخبر. والوجه الثاني: أن تكون اسما للزمن المستقبل، نحو (يومئذ تحدث أخبارها) والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب (ونفخ في الصور) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: (فسوف يعلمون إذ الاغلال في أعناقهم) فإن (يعلمون) مستقبل لفظا ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في إذ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا. والثالث: أن تكون للتعليل، نحو (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون) أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لاجل

ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد [بإذ] الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الاساءة سبب الضرب ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الاول، فإنه لو قيل: (لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب) لم يكن التعليل مستفادا، لاختلاف زمنى الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفا لينفع، لانه لا يعمل في ظرفين، ولا لمشتركون، لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولان اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم. ومما حملوه على التعليل (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم) (وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف) وقوله: 120 - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر [ص 363 و 517 و 600] وقول الاعشى: 121 - إن محلا وإن مرتحلا * وإن في السفر إذ مضوا مهلا [ص 239 و 609 و 631] أي إن لنا حلولا في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا، لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا. والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا على مرارا في قوله تعالى: (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) الآية، مستشكلا إبدال إذ من اليوم، فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماض، أو كأن إذ مستقبلة انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه في (بعد إذ هديتنا)، لان المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ، لانها لا تحذف الدليل، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم (يا ليت بينى وبينك بعد المشرقين) أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم (إنكم) بالكسر على الاستئناف. والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهى الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله: 122 - استقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر إذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد ؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى: عاملها الفعل الذى بعدها، لانها غير مضافة إليه، وعامل (بينا وبينما) محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: إذ مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما، لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذ بدل منهما، وقيل: العامل ما يلى بين بناء على أنها مكفوفة عن الاضافة إليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه، وقيل: بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك (بينما أنا قائم إذ جاء زيد) بين أوقات قيامى مجئ زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد، وقيل: مبتدأ، وإذ خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد. وذكر لاذ معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات منها (وإذ قال ربك للملائكة) والثانى: التحقيق كقد، وحملت عليه الآية، وليس القولان بشئ، واختار ابن الشجرى أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لانك إذا قلت (بينما أنا

جالس إذ جاء زيد) فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهى مضافة إلى جملة جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لبين، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، اه. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل. مسألة - تلزم إذ الاضافة إلى جملة، إما اسمية نحو (واذكروا إذ أنتم قليل) أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) (وإذ غدوت من أهلك) أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو (وإذ يرفع إبراهيم القواعد) (وإذ يمكر بك الذين كفروا) (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه) وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) الاولى ظرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين، وفيهما وفى إبدال الثانية نظر، لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدلان منه ؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الاضراب، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل، ومعنى (ثانى اثنين) واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل ؟ وقد يجاب بأن تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه. وقد يحذف أحد شطرى الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله: 123 - هل ترجعن ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا ؟ والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الاخطل: 124 - كانت منازل ألاف عهدتهم * إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

ألاف - بضم الهمزة - جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون، إذ ذاك كائن، ولا تكون إذ الثانية خبرا عن نحن، لانه زمان ونحن اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، وإذ الاولى ظرف لعهدتهم، ودون: إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخوانا محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال، لتأخره، فهو كقوله: 125 - لمية موحشا طلل * [يلوح كأنه خلل [ص 436 و 659] ولا كونه اسم عين، لان دون ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام. وقالت الخنساء: 126 - كأن لم يكونوا حمى يتقى * إذ الناس إذ ذاك من عزبز إذ الاولى ظرف ليتقى، أو لحمى، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدرا، والثانية ظرف لبز، ومن: مبتدأ موصول لا شرط، لان بز عامل في إذ الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبز: خبر من، والجملة خبر الناس، والعائد محذوف، أي من عز منهم، كقولهم (السمن منوان بدرهم) ولا تكون إذ الاولى ظرفا لبز، لانه جزء الجملة التى أضيفت إذ الاولى إليها، ولا يعمل شئ من المضاف إليه في المضاف، ولا إذ الثانية بدلا من الاولى، لانها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يتبع اسم حتى يكمل، ولا [تكون] خبرا عن الناس، لانها زمان والناس اسم عين، وذاك: مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس. وقد تحذف الجملة كلها للعلم، ويعوض عنها التنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الاخفش أن إذ في ذلك معربة

لزوال افتقارها إلى الجملة، وإن الكسرة إعراب، لان اليوم مضاف إليها، رد بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال: 127 - نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم إلينا [ص 625] أي نحن الاولى عرفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور، وبقوله: 128 - نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت إذ صحيح فأجاب عن هذا بأن الاصل حينئذ، ثم حذف المضاف وبقى الجر كقراءة بعضهم (والله يريد الآخرة) أي ثواب الآخرة. تنبيه - أضيفت (إذ) إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي: 129 - أمن ازديارك في الدجى الرقباء * إذ حيث كنت من الظلام ضياء وشرحه: أن أمن فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، لان الافتعال للتصرف، والدال بدل عن التاء، وفى: متعلقة به، لا بأمن، لان المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزوري في الدجى، وإذ: إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى، وضياء: مبتدأ خبره حيث، وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا، ولانها موصوفة في المعنى، لان من الظلام صفة لها في الاصل، فلما قدمت عليها صارت حالا منها، ومن للبدل، وهى متعلقة بمحذوف، وكان تامة، وهى وفاعلها خفض بإضافة حيث، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام

(إذ ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهى حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافا لبعضهم. (إذا) على وجهين: أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الاسد بالباب) ومنه (فإذا هي حية تسعى) (إذا لهم مكر). وهى حرف عند الاخفش، ويرجحه قولهم (خرجت فإذا إن زيدا بالباب) بكسر إن، لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الاول ابن مالك، والثانى ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: (ثم إذا دعاكم دعوة) الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيد جالس) أو المقدر في نحو (فإذا الاسد) أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر. ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به نحو (فإذا هي حية تسعى) (فإذا هي شاخصة) (فإذا هم خامدون) (فإذا هي بيضاء) (فإذا هم بالساهرة). وإذا قيل (خرجت فإذا الاسد) صح كونها عند المبرد خبرا، أي فبالحضرة الاسد، ولم يصح عند الزجاج، لان الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت (فإذا القتال) صحت خبريتها عند غير الاخفش. وتقول (خرجت فإذا زيد جالس) أو (جالسا) فالرفع على الخبرية، وإذا

نصب به، والنصب على الحالية والخبر إذا إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو (خرجت فإذا الاسد) فإذا حضور الاسد. مسألة - قالت العرب (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) وقالوا أيضا (فإذا هو إياها) وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوما، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال [له سيبويه]: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال (هؤلاء أبون ومررت بأبين) كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت، فأجابه، فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي فقال له [الكسائي]: تسألني أو أسألك ؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه (فإذا هو هي) ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو (خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم) فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد أرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم

لا تطوع به، ولقد أحسن الامام الاديب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري [القرطاجنى] إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة: والعرب قد تحذف الاخبار بعد إذا * إذا عنت فجأة الامر الذى دهما وربما نصبوا للحال بعد إذا * وربما رفعوا من بعدها، ربما فإن توالى ضميران اكتسى بهما * وجه الحقيقة من إشكاله غمما لذاك أعيت على الافهام مسألة * أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء أحسبها * قدما أشد من الزنبور وقع حما وفى الجواب عليها هل (إذا هو هي) * أو هل (إذا هو إياها) قد اختصما وخطأ ابن زياد وابن حمزة في * ما قال فيها أبا بشر، وقد ظلما وغاظ عمرا على في حكومته * يا ليته لم يكن في أمره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته * يا ليته لم يكن في أمره حكما وفجع ابن زياد كل منتخب * من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعة ابن زياد كل منتخب * من أهله إذا غدا منه يفيض دما وأصبحت بعده الانقاس باكية * في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم * لولا التنافس في الدنيا لما أضما والغبن في العلم أشجى محنة علمت * وأبرح الناس شجوا عالم هضما وقوله (وربما نصبوا - إلخ) أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء، فيقولون (فإذا زيد جالسا). وقوله (ربما) في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد. وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال والخفاء، وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة. وابن زياد: هو الفراء، واسمه يحيى، وابن حمزة هو الكسائي، واسمه على، وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو، وألف (ظلما) للتثنية إن بنيته للفاعل، وللاطلاق إن بنيته للمفعول، وعمرو وعلى الاولان: سيبويه والكسائي، والآخران: ابن العاص وابن أبى طالب رضى الله عنهما، وحكما الاول اسم، والثانى فعل، أو بالعكس دفعا للايطاء، وزياد الاول: والد الفراء، والثانى زياد بن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضى الله عنه، وأضم كغضب وزنا ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه أضم كفرح، وهضم: مبنى للمفعول، أي لم يوف حقه. وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب، وأب فعل بفتحتين، وأصله أبو،

فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى، أو قلنا وأى كهوى أيضا، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الالف كما تحذف ألف مصطفى، وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول: أوون أو وأون رفعا، وأوين أو وأين جرا ونصبا، كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازنى: دخلت بغداد فألقيت على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، اه وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى. وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو (فإذا هو هي) هذا هو وجه الكلام، مثل (فإذا هي بيضاء) (فإذا هي حية) وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفحصاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به. وقد ذكر في توجيهه أمور: أحدها لابي بكر بن الخياط، وهو أن (إذا) ظرف فيه معنى وجدت ورأيت، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وجدت ورأيت]، وهو مع ذلك ظرف مخبر به (1) عن الاسم بعده، انتهى. وهذا خطأ، لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والاحوال، ولانها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها. والثانى: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك (فإذا زيد القائم) بالنصب، فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة أل، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال أو زعم أن

---

(1) في نسخة (يخبر به). (*)

إذا تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لان وجد ينصب الاسمين، ولان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل. والثالث: أنه مفعول به، والاصل فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا، ونظيره قراءة على رضى الله عنه (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) بالنصب أي نوجد عصبة أو نرى عصبة، وأما قوله تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) إذا قيل: إن التقدير يقولون ما نعبدهم، فإنما حسنه أن إضمار القول مستسهل عندهم. والرابع: أنه مفعول مطلق، والاصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول (ما زيد إلا شرب الابل) ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشى المفصل عن الاعلم، وقال: هو أشبه ما وجه به النصب. الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والاصل: فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا (قضية ولا أبا حسن لها) على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعنى انتصاب الضمير على الحال، وهو مبنى على إجازة الخليل (له صوت صوت الحمار) بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة (مثل) جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول (مررت برجل زهير) بالخفض صفة للنكرة، و (هذا زيد زهيرا) بالنصب على الحال، ومنه قولهم (تفرقوا أيادى سبا) و (أيدى سبا) وإنما سكنت إلياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معد يكرب وقال قلا. والثانى من وجهى إذا: أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفا

للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعا في قوله تعالى (ثم إذا دعاكم دعوة من الارض إذا أنتم تخرجون) وقوله تعالى: (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون) ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا، ومضارعا دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبى ذؤيب: 130 - والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو (إذا السماء انشقت) لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافا للاخفش، وأما قوله: 131 - إذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفا، وباهلي: فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف. ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله: 132 - استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتجمل (1) [ص 96 و 698] قيل: وقد تخرج عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفى كل من هذه فصل.

---

(1) يروى (فتجمل) بالجيم، وبالحاء المهملة، وسينشده المؤلف مرة أخرى قريبا (ص 96) [*)

الفصل الاول في خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن في (حتى إذا جاءوها) أن إذا جر بحتى، وزعم أبو الفتح في (إذا وقعت الواقعة) الآية فيمن نصب (خافضة رافعة) أن إذا الاولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة (ليس) ومعموليها، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض، وقال قوم في (أخطب ما يكون الامير قائما): إن الاصل أخطب أوقات أكوان الامير إذا كان قائما، أي وقت قيامه، ثم حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعها كان التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت (أخطب أوقات أكوان الامير يوم الجمعة) إذا نصبت اليوم، لان الزمان لا يكون محلا للزمان. وقالوا في قول الحماسي: 133 - وبعد غد يا لهف قلبى من غد * إذا راح أصحابي ولست برائح إن إذا في موضع جر بدلا من غد. وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها: (إنى لاعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت على غضبى). والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية، وأن حتى في نحو (حتى إذا جاءوها) حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأما (إذا وقعت الواقعة) فإذا الثانية بدل من الاولى، والاولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية، أي انقسمتم أقساما (1)،

---

(1) في نسخة (انقسمتم انقساما) وما أثبتناه أدق. (*)

وكنتم أزواجا ثلاثة، وأما (إذا) في البيت فظرف للهف، وأما التى في المثال ففى موضع نصب، لانا لا نقدر زمانا مضافا إلي ما يكون، إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف، وهو معمول (1) أعلم، وتقديره شأنك ونحوه، كما تعلق إذ بالحديث في (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه). الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين: أحدهما: أن تجئ للماضي كما تجئ (2) إذ للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا) (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها) وقوله: 134 - وندمان يزيد الكأس طيبا * سقيت إذا تغورت النجوم والثانى: أن تجئ للحال، وذلك بعد القسم، نحو (والليل إذا يغشى) (والنجم إذا هوى) قيل: لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم، لانه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي، لان قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم، لان الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لاحدهما على أن المراد به الحال، اهـ. والصحيح أنه لا يصح التعليق بأقسم الانشائى، لان القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا على الاستقبال، بدليل صحة مجئ الحال المقدرة باتفاق، ك (مررت برجل معه

---

(1) في النسخة (وهو مفعول أعلم) (2) في نسخة (كما جاءت). (*)

صقر صائدا به غدا) أي مقدرا الصيد به غدا، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مريدا به الصيد غدا، كما فسر قمتم في (إذا قمتم إلى الصلاة) بأردتم. مسألة - في ناصب إذا مذهبان، أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان، وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد، لان إذا عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله: * وإذا تصبك خصاصة فتحمل (1) * [132] والثانى: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الاكثرين، ويرد عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله. والثانى: أنه ممتنع في قول زهير: 135 - بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا [ص 288 و 460 و 476 و 478 و 551 و 678] لان الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه، لان الشئ إنما يسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الاول فهى شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث والثالث: أنه يلزمهم في نحو (إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا) أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلا، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدا، إذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم.

---

(1) يروى قوله (فتحمل) بالحاء المهملة، وبالجيم. (*)

فإن قلت: فما ناصب اليوم على القول الاول ؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان. ؟ قلنا: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو (آتيك يوم الجمعة سحر)، وليس بدلا، لجواز (سير عليه يوم الجمعة سحر) برفع الاول ونصب الثاني، ونص عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق: 136 - متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى، لعدم اقتران بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلا من إذا، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد، لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبي، فتعين أنه ظرف

ثان لترد. والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو (ثم إذا دعاكم دعوة من الارض إذا أنتم تخرجون) وبالحرف الناسخ نحو (إذا جئتني اليوم فإنى أكرمك) وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى (فإذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير) ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وتخريج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبى الحسن ومن تابعه في جواز تصرف إذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير، أي عسر الامر، وأما قول أبى البقاء إنه يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر فمردود، لادائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأما نحو (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله (7 - مغنى اللبيب 1)

ورسوله) فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين. قال أبو حيان: ورد مقرونا بما النافية نحو (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) الآية، وما النافية لها الصدر، انتهى. وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل (وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين) وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة. وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل (إن ترك خيرا الوصية للوالدين) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب، وللوالدين: متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص. وقول ابن الحاجب (إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى (يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين) وإن ذلك من التوسع في الظرف) مردود بثلاثة أمور: أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله: 137 - * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [ص 269 و 317 و 539 و 694] والثانى: أن ما لا تقاس على لا، فإن مالها الصدر مطلقا بإجماع البصريين، واختلفوا في لا، فقيل: لها الصدر مطلقا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو (إن لا تقم أقم) و (جاء بلا زاد) وقوله: 138 - ألا إن قرطا على آلة * ألا إننى كيده لا أكيد وقيل: إن وقعت لا في جواب (1) القسم فلها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا

(1) في نسخة (إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر). (*)

فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب (حب العراق) في قوله: 139 - آليت حب العراق الدهر أطعمه * [والحب يأكله في القرية السوس] [ص 245 و 590 و 600] على التوسع وإسقاط الخافض وهو على، ولم يجعله من باب (زيدا ضربته) لان التقدير لا أطعمه، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا. والثالث: أن (لا) في الآية حرف ناسخ مثله في نحو (لا رجل) والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافيا، لا يجوز (زيدا إنى أضرب) فكيف وهو حرف نفى ؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مصدر، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم. ونظير ما أورده أبو حيان على الاكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: (وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل يتبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد) فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في إذا، لان إن ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد، أي إذا مزقتم تجدون، لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو (وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم) وأما (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جواب وتكون معمولة لما قبلها وهو (قال) أو (ندلكم) أو (ينبئكم) لان هذه بالافعال لم تقع في ذلك الوقت.

الفصل الثالث في خروج إذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) وقوله تعالى (والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون) فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء مثل (وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) وقول بعضهم (إنه على إضمار الفاء) تقدم رده، وقول آخر (إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب) ظاهر التعسف، وقول آخر (إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها) تكلف من غير ضرورة. ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو (والليل إذا يغشى) (والنجم إذا هوى) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك (آتيك إذا أتيتني) فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت. وهذا ممتنع، لوجهين: أحدهما: أن القسم الانشائى لا يقبل التعليق، لان الانشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، فأما (إن جاءني فو الله لاكرمنه) فالجواب في المعنى فعل الاكرام، لانه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا، لان جواب والليل ثابت دائما، وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط. والثانى: أن الجواب خبرى، فلا يدل عليه الانشاء، لتباين حقيقتهما. (أيمن) المختص بالقسم، اسم لا حرف، خلافا للزجاج والرمانى، مفرد مشتق من اليمن [وهو البركة] وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافا

للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب، وقول نصيب: 140 - فقال فريق القوم لما نشدتهم: * نعم، وفريق: ليمن الله ما ندرى فحذف ألفها في الدرج، ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى: خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير، وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ، أي قسمي أيمن الله. حرف الباء الباء المفردة - حرف جر لاربعة عشر معنى: أولها: الالصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الالصاق حقيقي ك (أمسكت بزيد) إذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، ولو قلت (أمسكته) احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، ومجازي نحو (مررت بزيد) أي ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد، وعن الاخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل (وإنكم لتمرون عليهم مصبحين) وأقول: إن كلا من الالصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور ك (أمسكت بزيد، وصعدت على السطح) فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز ك (مررت بزيد) في تأويل الجماعة، وكقوله: 141 - تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق (ص 143)

فإذا استوى التقدير ان في المجازية، فالاكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه، ك (مررت بزيد، ومررت عليه) وإن كان قد جاء كما في (لتمرون عليهم) (يمرون عليها). 142 - ولقد أمر على اللئيم يسبنى * [فمضيت ثمة قلت: لا يعنينى] [ص 429 و 645] إلا أن (مررت به) أكثر، فكان أولى بتقديره أصلا، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله: 143 - تمرون الديار ولم تعوجوا * [كلامكم على إذا حرام] [ص 473] أهو الباء أم على ؟ الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضا، وهى المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه (ذهب الله بنورهم) وقرئ (أذهب الله نورهم) وهى بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلى (إن بين التعديتين فرقا، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب) مردود بالآية، وأما قوله تعالى: (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق. ولان الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمت بزيد، وأما (تنبت بالدهن) فيمن ضم أوله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن، أو أن أنبت يأتي بمعنى ثبت كقول زهير: 144 - رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم * قطينا لها حتى إذا أنبت البقل ومن وردوها مع المتعدى قوله تعالى: (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض) وصككت الحجر بالحجر، والاصل دفع بعض الناس بعضا، وصك الحجر بالحجر. [ص 429 و 645]

الثالث: الاستعانة، وهى الداخلة على آلة الفعل، نحو (كتبت بالقلم) و (نجرت بالقدوم) قيل: ومنه [باء] البسملة، لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل إلا بها. الرابع: السببية، نحو (إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل) (فكلا أخذنا بذنبه) ومنه: لقيت بزيد الاسد، أي بسبب لقائي إياه، وقوله: 145 - قد سقيت آبالهم بالنار * [والنار قد تسفى من الاوار] أي أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلى بينها وبين الماء. الخامس: المصاحبة، نحو (اهبط بسلام) أي معه (وقد دخلوا بالكفر) الآية. وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: (فسبح بحمد ربك) فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي فسبحه حامدا له، أي نزهه عما لا يليق به، وأثبت له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سبحه بما حمد به نفسه، إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات. واختلف في (سبحانك اللهم وبحمدك) فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف، أي وبحمدك سبحتك، وقال الخطابى: المعنى وبمعونتك التى هي نعمة توجب على حمدك سبحتك، لا بحولى وقوتى، يريد أنه مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، وقال ابن الشجرى في (فتستجيبون بحمده): هو كقولك (أجبته بالتلبية) أي فتجيبونه بالثناء، إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي معلنين بحمده، والوجهان في (فسبح بحمد ربك).

والسادس: الظرفية نحو (ولقد نصركم الله ببدر) (نجيناهم بسحر) والسابع: البدل، كقول الحماسي: 146 - فليت لى بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا (1) وانتصاب (الاغارة) على أنه مفعول لاجله. والثامن: المقابلة، وهى الداخلة على الاعواض، نحو (اشتريته بألف) و (كافأت إحسانه بضعف) وقولهم (هذا بذاك) ومنه (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله) لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملى الباءين جمعا بين الادلة. والتاسع: المجاوزة كعن، فقيل: تختص بالسؤال، نحو (فاسأل به خبيرا) بدليل (يسألون عن أنبائكم) وقيل: لا تختص به، بدليل قوله تعالى: (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) (ويوم تشقق السماء بالغمام) وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في (شققت السنام بالشفرة) على أن الغمام جعل كالآلة التى يشق بها، قال: ونظيره (السماء منفطر به) وتأول البصريون (فاسأل به خبير) على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا، وفيه بعد، لانه لا يقتضى قولك (سألت بسببه) أن المجرور هو المسئول عنه. العاشر: الاستعلاء، نحو (من إن تأمنه بقنطار) الآية، بدليل (هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل) ونحو (وإذا مروا بهم يتغامزون) بدليل (وإنكم لتمرون عليهم) وقد مضى البحث فيه، وقوله:

---

(1) انظر الشاهد رقم 20

147 - * أرب يبول الثعلبان برأسه ؟ * بدليل تمامه: * لقد هان من بالت عليه الثعالب * الحادى عشر: التبعيض، أثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبى وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه (عينا يشرب بها عباد الله) وقوله: 148 - شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج [ص 111 و 335] وقوله: 149 - [فلثمت فاها آخذا بقرونها] * شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل: ومنه (وامسحوا برؤسكم) والظاهر أن الباء فيهن للالصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفا وقلبا، فإن (مسح) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب: 150 - كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول: إن لثاتك تضرب إلى سمرة، فكأنك مسحتها بمسحوق الاثمد، فقلب معمولي مسح، وقيل في شربن: إنه ضمن معنى روين، ويصح ذلك في (يشرب بها) ونحوه، وقال الزمخشري في (يشرب بها): المعنى يشرب بها الخمر كما تقول (شربت الماء بالعسل). الثاني عشر: القسم، وهو أصل أحرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معه

نحو (أقسم بالله لتفعلن) ودخولها على الضمير نحو (بك لافعلن) واستعالها في القسم الاستعطافي نحو (بالله هل قام زيد) أي أسألك بالله مستحلفا. الثالث عشر: الغاية، نحو (وقد أحسن بى) أي إلى، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف. الرابع عشر: التوكيد وهى الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع. أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة. فالواجبة في نحو (أحسن بزيد) في قول الجمهور: إن الاصل أحسن زيد بمعنى ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحا للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في (امرر بزيد). والغالبة في فاعل كفى، نحو (كفى بالله شهيدا) وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) أي ليتق وليفعل، بدليل جزم (يثب) ويوجبه قولهم (كفى بهند) بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب، بدليل (وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة) فإن عورض بقولك (أحسن بهند) فالتاء لا تلحق صيغ الامر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسى والرمانى، أجازا (مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقبيح) وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا، قالوا ومن مجئ فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم: 151 - [عميرة ودع إن تجهزت غازيا] * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

ووجه ذلك - على ما اخترناه - أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف. ولا تزاد الباء في فاعل كفى التى بمعنى أجزأ وأغنى، ولا التى بمعنى وقى، والاولى متعدية لواحد كقوله: 152 - قليل منك يكفيني، ولكن * قليلك لا يقال له قليل [ص 675] والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى: (وكفى الله المؤمنين القتال) (فسيكفيكهم الله) ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال: 153 - كفى ثعلا فخرا بأنك منهم * ودهر لان أمسيت من أهله أهل ولم أرمن انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، وثعل: رهط الممدوح وهم بطن من طيئ، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر، ودهر: مرفوع عند ابن جنى بتقدير: وليفخر دهر، وأهل: صفة له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بأهل، وجوز ابن الشجرى في دهر ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لانه قد وصف بأهل، والثانى كونه معطوفا على فاعل كفى، أي أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه). وهذا وجه لا حذف فيه، والثالث أن تجره بعد أن ترفع فخرا، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخر، لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهلا خبرا لهو محذوفا، وزعم المعرى أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا، أي وكفى دهرا هو أهل لان أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلا، والفاعل المتأخر وهو (أنك منهم) منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع

المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الربعي أن النصب بالعطف على اسم أن وأن (أهل) عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره. والضرورة كقوله: 154 - ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد [ص 387] وقوله: 155 - مهما لى الليلة مهما لية * أودى بنعلى وسربالية [ص 332] وقال ابن الضائع في الاول: إن الباء متعلقة بتنمى، وإن فاعل يأتي مضمر، فالمسألة من باب الاعمال. وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء معدية كما تقول (ذهب بنعلى) ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميرا في (أودى) ؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مود، أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) أي ولا يشرب هو، أي الشارب، إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى. والثانى مما تزاد فيه الباء: المفعول، نحو (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) (وهزى إليك بجذع النخلة) (فليمدد بسبب إلى السماء) (ومن يرد فيه بإلحاد) (فطفق مسحا بالسوق) أي يمسح السوق مسحا، ويجوز أن يكون صفة: أي مسحا واقعا بالسوق، وقوله: 156 - [نحن بنو ضبة أصحاب الفلج] * نضرب بالسيف وفرجو بالفرج الشاهد في الثانية، فأما الاولى فللاستعانة، وقوله:

[هن الحرائر لا ربات أخمرة] * سود المحاجر لا يقرأن بالسور [32] وقيل: ضمن تلقوا معنى تفضوا، ويريد معنى يهم، ونرجو معنى نطمع، ويقرأن معنى يرقين ويتبركن، وأنه يقال (قرأت بالسورة) على هذا المعنى، ولا يقال (قرأت بكتابك) لفوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي، وقيل: المراد لا تلقو أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك. وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وقلت في مفعول ما يتعدى إلى اثنين كقوله: 157 - تبلت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث (كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع). وقوله: 158 - فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد إيانا (1) [ص 328 و 329] وقيل: إنها هي في البيت زائدة في الفاعل، وحب: بدل اشتمال على المحل، وقال المتنبي 159 - كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لو لا مخاطبتي إياك لم ترنى [ص 667] والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم (بحسبك درهم) و (خرجت فإذا بزيد) و (كيف بك إذا كان كذا) ومنه عند سيبويه (بأيكم المفتون) وقال أبو الحسن

---

(1) الرواية برفع (غيرنا) وهو خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة من، والتقدير: الذى هو غيرنا.

بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف، فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون. تنبيه - من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم (ليس البر بأن تولوا) بنصب البر، وقوله: 160 - أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذى في يديه والرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب فينقاس نحو (ليس زيد بقائم) (وما الله بغافل) وقولهم (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تحمل على الظرفية، وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الاخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) وقول الحماسي: 161 - [فلا تطمع، أبيت اللعن، فيها] * ومنعكها بشئ يستطاع والاولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر، وبشئ بمنعكها والمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع، وقال ابن مالك في (بحسبك زيد) إن زيدا مبتدأ مؤخر، لانه معرفة وحسب نكرة. والخامس: الحال المنفى عاملها، كقوله: 163 - فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها وقوله: 163 - [كائن دعيت إلى بأساء داهمة] * فما انبعثت بمزءود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزءود أي مذعور، ويريد بالمزءود نفسه، على حد قولهم (رأيت

منه أسدا) وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول دون الثاني، لان صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل في (وما ربك بظلام للعبيد) إن فعالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله: 164 - [وليس بذى رمح فيطعننى به] * وليس بذى سيف وليس بنبال أي وما ربك بذى ظلم، لان الله لا يظلم الناس شيئا، ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام أو الكرم. والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى (يتربصن بانفسهن) وفيه نظر، إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو (قمتم أنتم أنفسكم) ولان التوكيد هنا ضائع، إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك (زارني الخليفة نفسه) وإنما ذكر الانفس هنا لزيادة البعث على التربص، لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال. تنبيه - مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في (ولاصلبنكم في جذوع النخل): إن (في) ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشئ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله * شربن بماء البحر * [148] معنى روين، وأحسن في (وقد أحسن بى) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا. * (بجل) * على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم، وهى على وجهين: اسم

فعل بمعنى يكفى، واسم مرادف لحسب، ويقال على الاول (بجلنى) وهو نادر، وعلى الثاني (بجلى) قال: 165 - [ألا إننى أشربت أسود حالكا] * ألا بجلى من ذا الشراب ألا بجل * (بل) * حرف إضراب، فإن تلاها بجملة كان معنى الاضراب إما الابطال نحو (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه، بل عباد مكرمون) أي بل هم عباد، ونحو (أم يقولون به جنة، بل جاءهم بالحق) وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله (قد أفلح من تزكى، وذكر اسم ربه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون، بل قلوبهم في غمرة) وهى في ذلك كله حرف ابتداء، لا عاطفة، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله: 166 - بل بلد مل ء الفجاج قتمه * [لا يشترى كتانه وجهرمه] إذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة وإن تلاها مفرد فهى عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب (كاضرب زيدا بل عمرا، وقام زيد بل عمرو) فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشئ، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو (ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو) وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح (ما زيد قائما بل قاعدا، وبل قاعد) ويختلف المعنى، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه، قال هشام: محال (ضربت زيدا بل إياك) أهو ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته.

وتزاد قبلها (لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب، كقوله: 167 - وجهك البدر، لا، بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفه أو أفول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى، وليس بشئ، لقوله: 168 - وما هجرتك، لا، بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخى لا إلى أجل * (بلى) * حرف جواب أصلى الالف، وقال جماعة: الاصل بل، والالف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها. وتختص بالنفى، وتفيد إبطاله. سواء كان مجردا نحو (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى) أم مقرونا بالاستفهام، حقيقيا كان نحو (أليس زيد بقائم) فتقول: بلى، أو توبيخيا نحو (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى) (أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى) أو تقريريا نحو (ألم يأتكم نذير قالوا بلى) (ألست بربكم قالوا بلى) أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال (أليس لى عليك ألف) فقال (بلى) لزمته، ولو قال (نعم) لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريرى خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى (أفلا تبصرون أم أنا خير) لانها لا تقع بعد الايجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الايجاب تصديق [له]، انتهى. [8 - مغنى اللبيب 1]

ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الايجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام [المجرد]، ففى صحيح البخاري في كتاب الايمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟) قالوا: بلى، وفى صحيح مسلم في كتاب الهبة (أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟) قال: بلى، قال (فلا إذن) وفيه أيضا أنه قال (أنت الذى لقيتني بمكة ؟) فقال له المجيب: بلى، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل. واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مر في صدر الكتاب، وفى الموضع بحث أوسع من هذا في باب النون. * (بيد) * ويقال: ميد، بالميم، وهو اسم ملازم للاضافة إلى أن وصلتها، وله معنيان: أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا، بل منصوبا، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث (نحن الآخرون السابقون، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) وفى مسند الشافعي رضى الله عنهم (بائد أنهم) وفى الصحاح (بيد بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل) اهـ، وفى المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بغير أعلى. والثانى: أن تكون بمعنى من أجل، ومنه الحديث (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت في بنى سعد بن بكر) وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير، على حد قوله: 169 - ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله: 170 عمدا فعلت ذاك بيد أنى * أخاف إن هلكت أن ترنى وقوله ترنى: من الرنين، وهو الصوت * (بله) * على ثلاثة أوجه: اسم لدع، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الاول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الاول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله يصف السيوف: 171 - تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق وإنكار أبى على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطرب له، وإذا قيل (بله الزيدين، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهندات) احتملت المصدرية واسم الفعل. ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة: يقول الله تعالى (أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه) (1). واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء. حرف التاء التاء المفردة - محركة في أوائل الاسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أواخر الافعال، ومسكنة في أواخرها. فالمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا (تربى) و (ترب الكعبة) و (تالرحمن) قال الزمخشري

---

(1) انظر صحيح البخاري (6 / 116 السلطانية) ثم انظر فتح الباري (8 / 396 بولاق) (*)

في (وتالله لاكيدن أصنامكم): الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره، ه والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت. والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب (كنتى): إن التاء هنا علامة كالواو في (أكلوني البراغيث) ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة. ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها التذكير والافراد في (أرأيتكما) و (أرأيتكم) و (أرأيتك) و (أرأيتك) و (أرأيتكن) إذ لو قالوا (أرأيتما كما) جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في (يا غلامكم) فلم يقولوه كما قالوا (يا غلامنا) و (يا غلامهم) - مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد، فهذا أجدر، وإنما جاز (واغلامكيه) لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتى تمام القول في (أرأيتك) في حرف الكاف إن شاء الله تعالى. والتاء الساكنة في أواخر الافعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت، وزعم الجلولى أنها اسم، وهو خرق لاجماعهم، وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) قيل، وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا، كقوله: 172 - إلى ملك ما أمه من محارب * أبوه، ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب، والاكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء (ثم) ويقال فيها: فم، كقولهم في جدث: جدف - حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفى كل منها خلاف. فأما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملو على ذلك قوله تعالى: (حتى إذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم) وقول زهير: 173 - أرانى إذا أصبحت ذاهوى * فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء. وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسكا بقوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة، ثم جعل منها زوجها) (وبدأ خلق الانسان من طين، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سواه ونفخ فيه من روحه) (ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون، ثم آتينا موسى الكتاب) وقول الشاعر 174 - إن من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية الاولى من خمسة أوجه: أحدها: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها. الثاني: أن العطف على (واحدة) على تنويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراه. الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جئ بثم إيذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه. الخامس: أن (ثم) لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال (بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) أي ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب. والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب، لانها تصحح الترتيب والمهلة، وهذا يصحح الترتيب فقط، إذ لا تراخى بين الاخبارين، ولكن الجواب الاخير أعم، لانه يصح أن يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت. وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا بأن (سواه) عطف على الجملة الاولى، لا الثانية. وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الاب، والاب من قبل الابن، كما قال ابن الرومي: 175 - قالوا: أبو الصقر من شيبان، قلت لهم: * كلا لعمري، ولكن منه شيبان وكم أب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان وأما المهملة فزعم الفراء أنها [قد] تتخلف، بدليل قولك: (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار، ولا تراخى بين الاخبارين، وجعل منه ابن مالك (ثم آتينا موسى الكتاب) الآية، وقد مر البحث في ذلك، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:

---

176 - كهز الردينى تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه. مسألة - أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدل لهم بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) بنصب (يدرك) وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه) ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى، والنصب قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الامام أبو زكريا النووي رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب، لانه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما، دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهى عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضا، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) كون (تكتموا) مجزوما، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى عن الجمع. تنبيه - قال الطبري في قوله تعالى (أثم إذا ما وقع آمنتم به): معناه أهنالك، وليست ثم التى تأتى للعطف، انتهى. وهذا وهم، اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها. (ثم) بالفتح - اسم يشار به إلى المكان البعيد، نحو (وأزلفنا ثم الآخرين) وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى: (وإذا رأيت ثم رأيت) ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخر عنه كاف الخطاب].

حرف الجيم (جير) بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا، وإلا لاعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجل بجير في قوله: 177 - [وقلن على الفردوس أول مشرب] * أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره ولا قوبل بها (لا) في قوله: 178 - إذا تقول لا ابنة العجير * تصدق، لا إذا تقول جير وأما قوله: 179 - وقائلة: أسيت، فقلت: جير * أسى إننى من ذاك إنه فخرج على وجهين، أحدهما: أن الاصل جير إن، بتأكيد جير بإن التى بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إن وخففت. الثاني: أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف. (جلل) حرف بمعنى نعم، حكاه الزجاج في كتاب الشجرة، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل. فمن الاول قوله: 180 - قومي هم قتلوا - أميم - أخى * فإذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا * ولئن سطوت لاوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل أبوه: 181 - * ألا كل شئ سواه جلل * ومن الثالث قولهم (فعلت كذا من جلك) وقال جميل:

---

182 - رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الحياة من جلله (1) [ص 136] فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه في عيني. حرف الحاء المهملة (حاشا) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول (حاشيته) بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: (أسامة أحب الناس إلى) ما حاشى فاطمة، ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل به على أنه قد يقال (قام القوم ما حاشا زيدا) كما قال: 183 - رأيت الناس ما حاشا قريشا * فإنا نحن أفضلهم فعالا ويرده أن في معجم الطبراني (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) ودليل تصرفه قوله: 184 - ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التى يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف. الثاني: أن تكون تنزيهية، نحو (حاش لله) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولادخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل (حاش لله ما هذا بشرا)

---

(1) يروى * كدت أقضى الغداة من جلله * (*)

والصحيح أنها اسم مرداف للبراءة [من كذا]، بدليل قراءة بعضهم (حاشا لله) بالتنوين، كما يقال (براءة لله من كذا) وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه (حاش الله) كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية، لانها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الاخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرأ، أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات. الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمى والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمر والشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا، وسمع (اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ) وقال: 185 - حاشا أبا ثوبان، إن به * ضنا على الملحاة والشتم ويروى أيضا (حاشا أبى) بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال: إن أباها وأبا أباها * [قد بلغا في المجد غاياتاها] [51] وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل (قام القوم حاشا زيدا) فالمعنى جانب هو - أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيدا. (حتى) حرف يأتي لاحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها، وقل من يذكره.

وتستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا، خلافا للكوفيين والمبرد، فأما قوله: 186 - أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب فضرورة، واختلف في علة المنع، فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل، كقولك (زيد ضربت القوم حتاه) وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة (قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك) بالفصل، لان الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفى الخافضة (حتاك) بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب (رأيتك أنت) وفى البدل منه (رأيتك إياك) فلم يحصل لبس، وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهى فرع عن إلى، فلا تحتمل ذلك، والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرا نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو ملاقيا لآخر جزء نحو (سلام هي حتى مطلع الفجر) ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: 187 - عينت ليلة، فما زلت حتى * نصفها راجيا، فعدت يؤوسا

وهذا ليس محل الاشتراط، إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به. الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله: 188 - ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد، حتى نعله ألقاها [ص 127 و 130] أو عدم دخوله كما في قوله: 189 - سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم، فلا زال عنها الخير مجدودا حمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول، حملا على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو. والثالث: أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر. فمما انفردت به (إلى) أنه يجوز (كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو) أي هو غايتي، كما جاء في الحديث (أنابك وإليك) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) ولا يجوز: حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية، وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية. ومما انفردت به (حتى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو (سرت حتى أدخلها) [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض

بحتى، ولا يجوز: سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت أنها تخفض الاسماء، وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال، وكذا العكس. ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان: مرادفة إلى نحو (حتى يرجع إلينا موسى) ومرادفة كى التعليلية نحو (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم) (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا) وقولك (أسلم حتى تدخل الجنة) ويحتملها (فقاتلوا التى تبغى حتى تفئ إلى أمر الله) ومرادفة إلا في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في (وما يعلمان من أحد حتى يقولا) والظاهر في هذه الآية [خلافه، و] أن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله: 190 - ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل وفى قوله: 191 - والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه) إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

ولا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلا، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) الآية، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا. وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالا، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية - بل كانت محكية - رفع، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا. واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا، والثانى أن يكون مسببا عما قبلها. فلا يجوز (سرت حتى تطلع الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها) أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز (أيهم سار حتى يدخلها) و (متى سرت حتى تدخلها) لان السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفى عين الزمان، وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة، ولو عرضت هذه المسأله بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك، والثالث أن يكون فضلة، فلا يصح في نحو (سيرى حتى أدخلها) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر،

ولا في نحو (كان سيرى حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت (سيرى أمس حتى أدخلها) جاز الرفع، إلا إن علقت أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف. الثاني من أوجه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه: أحدها: أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره، والثانى أن يكون إما بعضا من جمع قبلها ك (قدم الحاج حتى المشاة) أو جزأ من كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع أن تقول (حتى ولدها) والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما) وإنما جاز * حتى نعله ألقاها [188] * لان إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله، والثالث: أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فالاول نحو (مات الناس حتى الانبياء) والثانى نحو (زارك الناس حتى الحجامون) وقد اجتمعا في قوله: 192 - قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد في قول مرئ القيس: 193 - سريت بهم حتى تكل مطيهم * [وحتى الجياد ما يقدن بأرسان] [ص 130] فيمن رفع (تكل) أن جملة (تكل مطيهم) معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقا بينها وبين الجارة،

فنقول (مررت بالقوم حتى بزيد) ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتى بنيهم) وقوله: 194 - جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة، إذ لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتى ولدها) قال: وهى في البيت محتملة، انتهى. وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع (أعجبتني الجارية حتى ابنها) امتناع (عجبت من القوم حتى بنيهم) لان اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو (اعتكفت في الشهر حتى في آخره) بخلاف المثال والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة. تنبيه - العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويجملون نحو (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك) على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفا تبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير: 195 - فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل [ص 386]

وقال الفروزق: 196 - فواعجبا حتى كليب تسبنى * كأن أباها نهشل أو مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له، أي فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى، وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله (حتى يقول الرسول) برفع يقول، وكقول حسان: 197 - يغشون حتى ما تهر كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل [ص 691] وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو (حتى عفوا وقالوا) وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وأن بعدها أن مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في حتى الداخلة على إذا في نحو (حتى إذا فشلتم وتنازعتم) إنها الجارة، وإن إذا في موضع جربها، وهذه المقالة سبقه إليها الاخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء، و [أن] إذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجواب في الآية محذوف، أي امتحنتم، أو انقسمتم قسمين، بدليل (منكم من يريد الدنيا، ومنكم من يريد الآخرة) ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك إن (فمنهم مقتصد) هو الجواب فمبنى على صحة مجئ جواب لما مقرونا بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الاولى مذكور وهو (عصيتم) أو (صرفكم) وهذا مبنى على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك. وقد دخلت (حتى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله: (9 - مغنى اللبيب 1)

سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بأرسان [193] فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كلت، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكاية الحال الماضية كقولك (رأيت زيدا أمس وهو راكب) وأما من نصب فهى حتى الجارة كما قدمنا، ولابد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكل، أي إلى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام (حتى) الثلاثة، كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله: 198 - عممتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالك ذى غى وذى رشد [ص 611] وقوله: [ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد] حتى نعله ألقاها [188] إلا أن بينهما فرقا من وجهين: أحدهما: أن الرفع في البيت الاول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت (حتى رأسها) بالرفع أن تقول (مأكول) والثانى: أن النصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما: العطف، والثانى إضمار العامل على شريطة التفسير، وفى البيت الاول من وجه واحد. وإذا قلت (قام القوم حتى زيد قام) جاز الرفع والخفض دون النصب (1)، وكان لك في الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، والثانى العطف، والثالث إضمار الفعل،

---

(1) لم يجز النصب لان الناصب بعد حتى هو أن مضمرة، وأن المصدرية لا تدخل على الاسماء (*)

والجملة التى بعدها خبر على الاول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز (ضربت القوم حتى زيد ضربته) بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل، لانه يمتنع جعل (ضربته) توكيدا لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في * حتى نعله * [188] لان ضمير (ألقاها) للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل. ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، خلافا للزجاج وابن درستويه، زعما أنها في محل جر بحتى، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن كسروها فقالوا (مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل، على أن فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق) (حيث) وطيئ تقول: حوث، وفى الثاء فيهما: الضم تشبيها بالغايات، لان الاضافة إلى الجملة كلا إضافة، لان أثرها - وهو الجر - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف. ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ (من حيث لا يعلمون) بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر. وهى للمكان اتفاقا، قال الاخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن، وقد تخفض بغيرها كقوله: 199 - [فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة] * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم (1) وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه (الله أعلم حيث يجعل رسالته) إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان

---

(1) ويروى * فشد ولم تفزع بيوت كثيرة * (*)

وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه، لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأى بعضهم، ولم تقع اسما لان، خلافا لابن مالك، ولا دليل له في قوله: 200 - إن حيث استقر من أنت راعي * - ه حمى فيه عزة وأمان لجواز تقدير حيث خبرا، وحمى اسما، فإن قيل: يؤدى إلى جعل المكان حالا في المكان، قلنا: هو نظير قولك (إن في مكة دار زيد) ونظيره في الزمان (إن في يوم الجمعة ساعة الاجابة). وتلزم حيث الاضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو (جلست حيث زيد أراه) وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله: 201 - [ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم * ببيض المواضى] حيث لى العمائم [أنشده ابن مالك] والكسائي يقيسه، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء (من حيث أن كذا). وأندر من

ذلك أضافتها إلى جملة محذوفة كقوله: 202 - إذا ريدة من حيث ما نفحت له * أتاه برياها خليل يواصله (1) أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبت، وذلك لان ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت، فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها، انتهى، ورأيت بخط الضابطين:

---

(1) ريدة: أي ريح لينة الهبوب، و (ما) زائدة، ونفحت: فاحت (*)

---

203 - أما ترى حيث سهيل طالعا * [نجما يضى كالشهاب لامعا] بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل، وحيث بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر. وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله: 204 - حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا في غابر الازمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان. حرف الخاء المعجمة (خلا) على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا جار للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الاول، لانها لا تعدى الافعال إلى الاسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولانها بمنزلة إلا وهى غير متعلقة. والثانى: أن تكون فعلا متعديا ناصبا له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا (1)، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول (قاموا خلا زيدا) وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد: 205 - ألا كل شئ ما خلا الله باطل * [وكل نعيم - لا محالة - زائل [ص 96] وذلك لان (ما) [في] هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب

---

(1) انظر كلام المؤلف في ذلك (صفحة 122). (*)

فقال السيرافى: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت (1)، فمعنى (قاموا ما خلا زيدا) على الاول: قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في (قاموا غير زيد) وزعم الجرمى والربعى والكسائي والفارسي وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو (عما قليل) (فبما رحمة) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. حرف الراء (رب) حرف جر، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عارا عليك، ورب قتل عار [31] ممنوع، بل (عار) خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي. وليس معناها التقليل دائما، خلافا للاكثرين، ولا التكثير دائما، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا. فمن الاول (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) وفى الحديث (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان (يا رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه) وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر:

---

(1) في نسخة (قيل: على الظرف، على نيابتها وصلتها عن الوقت). (*)

---

206 - فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال [ص 587] وقال آخر: 207 - ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [ص 137 و 309] ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة

للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدا منهما التقليل. ومن الثاني قول أبى طالب [في النبي صلى الله عليه وسلم]: 208 - وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة لارامل [ص 136] وقول الآخر: 209 - ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان وذى شامة غراء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر، ونظير رب في إفادة التكثير (كم) الخبرية، وفى إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى (قد)، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير، تقول: حجير ورجيل، فتكون للتقليل، وقال: 210 - فويق جبيل شامخ لن تناله * بقنته حتى تكل وتعملا

وقال لبيد: [وكل أناس سوف تدخل بينهم] * دويهية تصفر منها الانامل [62] إلا أن الغالب في قد والتصغير إفادتهما التقليل، ورب بالعكس. وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجروها، ونعته إن كان ظاهرا، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا، وغلبة حذف معداها، ومضيه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا، وبدونهن أقل، كقوله: 211 - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * [فألهيتها عن ذى تمائم محول] [ص 161] وقوله: * وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * [208] وقوله: 212 - * بل بلد ذى ضعد وآكام * وقوله: * رسم دار وقفت في طلله * [182] وبأنها زائدة في الاعراب دون المعنى، فمحل مجرورها في نحو (رب رجل صالح عندي) رفع على الابتدائية، وفى نحو (رب رجل صالح لقيت) نصب على المفعولية، وفى نحو (رب رجل صالح لقيته) رفع أو نصب، كما في قولك (هذا لقيته) ويجوز مراعاة محله كثيرا وإن لم يجز نحو (مررت بزيد وعمرا) إلا قليلا، قال 213 - وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاح الهجير نهوض (1)

---

(1) ذعرت: أخفت، ومدلاح الهجير: أراد به فرسا كثير العرق في وقت الهاجرة. (*)

فعطف (سنما) على محل سن، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة، وسنيق: اسم جبل بعينه، وسناء: ارتفاعا. وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى، كقوله: ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [207] ومن إعمالها قوله: 214 - ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء [ص 312] ومن دخولها على [الجملة] الاسمية قول أبى داود: 215 - ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار [ص 310] وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا، وإن (ما) في البيت نكرة موصوفة، والجامل: خبر لهو محذوفا، والجملة صفة لما. ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: (ربما يود الذين كفروا) وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى: (ونفخ في الصور) وفيه تكلف، لافتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: 216 - فإن أهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان وقوله: 217 - يا رب قائلة غدا * يا لهف أم معاويه

وفى رب ست عشرة لغة: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها: فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف. حرف السين المهملة السين المفردة: حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من (سوف) خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع، وذلك أنها نقلت (1) المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره (حرف استقبال) وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: (ستجدون آخرين) الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم) مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم (ما ولاهم) قال: فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى. وهذا الذى قاله لا يعرفه

النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم (ما ولاهم) غير موافق عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه ؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى. ثم لو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول (فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل) تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد

---

(1) في عدة نسخ (تقلب). (*)

بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في (فسيكفيكهم الله): ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في (أولئك سيرحمهم الله): السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت (سأنتقم منك). (سوف) مرادفة للسين، أو أوسع منها، على الخلاف (1)، وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد، ويقال فيها (سف) بحذف الوسط، و (سو) بحذف الاخير، و (سى) بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى، كقوله: وما أدرى وسوف إخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء ؟ [51] (سى) من (لا سيما) - اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى، وعينه في الاصل واو، وتثنيته سيان، وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله: * والشر بالشر عند الله مثلان * [81] واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا سواآن إلا شاذا كقوله: 218 - فيا رب إن لم تقسم الحب بيننا * سواءين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

---

(1) يريد خلاف البصريين الذين يقولون: إن المدة مع سوف أوسع منها مع السين، والكوفيين الذين يقولون: إنهما مترادفان وليست المدة مع سوف أوسع، بل هما مستويان. (*)

---

219 - [ألا رب يوم صالح لك منهما] * ولا سيما يوم بدارة جلجل [ص 313 و 421] فهو مخطئ، اهـ. وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد تحذف الواو، كقوله: 220 - فه بالعقود وبالايمان، لا سيما * عقد وفاء به من أعظم القرب وهى عند الفارسى نصب على الحال، فإذا قيل (قاموا لا سيما زيد) فالناصب قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار (لا) كما تقول (رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد) وعند غيره هو اسم للا التبرئة، ويجوز في الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا، والنصب أيضا إذا كان نكرة، وقد روى بهن * ولا سيما يوم * [219] والجر أرجحها، وهو على الاضافة، وما زائدة بينهما مثلها في (أيما الاجلين قضيت) والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذى هو يوم، أولا مثل شئ هو يوم، ويضعفه في نحو (ولا سيما زيد) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب، لانه مضاف، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو (ولو جئنا بمثله مددا) وما كافة عن الاضافة، والفتحة بناء مثلها في (لا رجل) وأما انتصاب المعرفة نحو (ولا سيما زيدا) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان: لا أعرف له وجها، ووجهه بعضهم بأن ما كافة، وأن لاسيما نزلت منزلة إلا في الاستثناء، ورد بأن المستثنى مخرج، وما بعدها داخل من باب أولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا. (سواء) تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين] (1)

---

(1) هذه العبارة ساقطة من النسخة التى شرح عليها الدسوقي. (*)

والافصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر (1) نحو (مكانا سوى) وهو أحد الصفات التى جاءت على فعل كقولهم (ماء روى) و (قوم عدى) وقد تمد مع الفتح نحو (مررت برجل سواء والعدم). وبمعنى الوسط، وبمعنى التام، فتمد فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى (في سواء الجحيم)، وقولك (هذا درهم سواء). وبمعنى القصد، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله: 221 - فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشى وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجرى. وبمعنى مكان أو غير، على خلاف في ذلك، فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف، فتقول (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و (رأيت سواك) بالنصب على المفعولية، و (ما جاءني أحد سواك) بالنصب والرفع وهو الارجح، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا (جاء الذى سواك) وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا (لا أفعله ما أن حراء مكانه) ولا يمنع الخبرية قولهم (سواءك) بالمد والفتح، لجواز أن يقال: إنها بنيت لاضافتها إلى المبنى كما في غير. (تنبيه) يخبر لسواء التى بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه، نحو (ليسوا سواء) لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء، وقد أجيز في قوله تعالى (سواء عليهم

---

(1) في نسخة (فتقصر مع الكسر). [*)

أأنذرتهم أم لم تنذرهم) كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون الاول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثانى بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل (زيد أين هو) منعناه وقلنا له: بل مثل (كيف زيد) لان (أأنذرتم) إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا، لعدم تحمله ضمير سواء، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو (علمت أزيد قائم) وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا، إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم ولا غيره. حرف العين المهملة (عدا) مثل خلا، فيما ذكرناه من القسمين (1)، وفى حكمها مع (ما) والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية. (على) على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسما، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران: أحدهما قوله: 222 - تحن فتبدى ما نها من صبابة * وأخفى الذى لو لا الاسى لقضانى [ص 577] أي لقضى على، فحذفت (على) وجعل مجرورها مفعولا، وقد حمل الاخفش على ذلك (ولكن لا تواعدوهن سرا) أي على سر، أي نكاح، وكذلك (لاقعدن لهم صراطك المستقيم) أي على صراطك.

---

(1) انظر قول المؤلف في ذلك (ص 133) (*)

والثانى: أنهم يقولون (نزلت على الذى نزلت) أي عليه كما جاء (ويشرب مما تشربون) أي منه. ولها تسعة معان: أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب نحو (وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو (أو أجد على النار هدى) وقوله: * وبات على النار الندى والمحلق * [141] وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو (ولهم على ذنب) ونحو (فضلنا بعضهم على بعض). الثاني: المصاحبة كمع نحو (وآتى المال على حبه) (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم). الثالث: المجاوزة كعن كقولة: 223 - إذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبني رضاها [ص 677] أي عنى، ويحتمل أن (رضى) ضمن معنى عطف، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط، وقال: 224 - في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا إلا كواكبها [ص 563 و 678] أي عنا، وقد يقال: ضمن يحكى معنى ينم. الرابع: التعليل

كاللام، نحو (ولتكبروا الله على ما هداكم) أي لهدايته إياكم، وقوله: 225 - علام تقول الرمح يثقل عاتقي * إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت (1)

---

(1) (تقول) في هذا البيت بمعنى تظن، فينتصب بها المبتدأ والخبر. (*)

الخامس: الظرفية كفى نحو (ودخل المدينة على حين غفلة) ونحو (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) أي: [في] زمن ملكه، ويحتمل أن (تتلو) مضمن معنى تتقول، فيكون بمنزلة (ولو تقول علينا بعض الاقاويل). السادس: موافقة من نحو (إذا اكتالوا على الناس يستوفون). السابع: موافقة الباء نحو (حقيق على أن لا أقول) وقد قرأ أبى بالباء. وقالوا: اركب على اسم الله. الثامن: أن تكون زائدة: للتعويض، أو غيره. فالاول كقوله: 226 - إن الكريم وأبيك يعتمل * إن لم يجد يوما على من يتكل أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد على قبل الموصول تعويضا له، قاله ابن جنى، وقيل: المراد إن لم يجد يوما شيئا، ثم ابتدأ مستفهما فقال: على من يتكل ؟ وكذا قيل في قوله: 227 - ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * إلا أخو ثقة، فانظر بمن تثق [ص 170] إن الاصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جنى يقول في ذلك أيضا: إن الاصل فانظر من تثق به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضا، وقيل: بل تم الكلام عند قوله فانظر، ثم ابتدأ مستفهما، فقال: بمن تثق ؟ والثانى قول حميد بن ثور: 228 - أبى الله إلا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان (راقه الشئ) بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والاضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى، وقوله: 229 - فوالله لا أنسى قتيلا رزئته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض على أنها تعفو الكلوم، وإنما * نوكل بالادنى وإن جل ما يمضى أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله: 230 - بكل تداوينا فلم يشف مابنا * على أن قرب الدار خير من البعد ثم قال: على أن قرب الدار ليس بنافع * إذا كان من تهواه ليس بذى ود أبطل بعلى الاولى عموم قوله (لم يشف مابنا) فقال: بلى إن فيه شفاءما، ثم أبطل بالثانية قوله (على أن قرب الدار خير من البعد). وتعلق على هذه بما قبلها [عند من قال به] كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به، لانها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق، ثم جئ بما هو التحقيق فيها. والثانى: من وجهى على: أن تكون اسما بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من، كقوله:

---

231 - غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * [تصل وعن قيض بزيزاء مجهل] [ص 532] وزاد الاخفش موضعا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى (أمسك عليك زوجك) وقول الشاعر: 232 - هون عليك، فإن الامور * بكف الاله مقادرها [ص 487 و 532] لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم، لا يقال (ضربتني) ولا (فرحت بى). وفيه نظر، لانها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها، ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى في نحو (فصرهن إليك) (واضمم إليك) (وهزى إليك) وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في (سقيا لك) وإما على حذف مضاف، أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا قوله: 233 - وما أصاحب من قوم فأذكرهم * إلا يزيدهم حبا إلى هم فادعى أن الاصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه، لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبى تمام، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله: 234 - قد بت أحرسني وحدي، ويمنعنى * صوت السباع به يضبحن والهام لان ذلك شعر، فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الانباري إن إلى قد

ترد اسما، فيقال (انصرفت من إليك) كما يقال (غدوت من عليك) لانه إن كان ثابتا ففى غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في (واضمم إليك) إغراء، والمعنى خذ جناحك، أي عصاك، لان إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين، ولان الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين. (عن) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون حرف جر (1)، وجميع ما ذكر لها عشرة معان: أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو (سافرت عن البلد) و (رغبت عن كذا) و (رميت السهم عن القوس) وذكر لها في هذا المثال معنى غير (2) هذا، وسيأتى. الثاني: البدل، نحو (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) وفى الحديث (صومي عن أمك). الثالث: الاستعلاء، نحو (فإنما يبخل عن نفسه) وقول ذى الاصبع: 235 - لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب * عنى، ولا أنت ديانى فتخزونى أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكى فتسوسنى، وذلك لان المعروف أن يقال (أفضلت عليه) قيل: ومنه قوله تعالى (إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى) أي قدمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفا عن ذكر ربى، وحكى الرماني عن أبى عبيدة أن أحببت من (أحب البعير إحبابا) إذا برك فلم يثر، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى، وهى على حقيقتها، أي إنى تثبطت عن ذكر ربى، وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله.

---

(1) في نسخة (حرفا جارا). (2) في نسخة (معنى آخر). (*)

الرابع: التعليل، نحو (وما كان استغفار إبراهيم لابيه إلا عن موعدة) ونحو (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك) ويجوز أن يكون حالا من ضمير (تاركى) أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأى الزمخشري، وقال في فأزلهما الشيطان عنها): إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أصدر الزلة عنها، ومثله (وما فعلته عن أمرى) وإن كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها. الخامس: مرادفة بعد، نحو (عما قليل ليصبحن نادمين) (يحرفون الكلم عن مواضعه) بدليل أن في مكان آخر (من بعد مواضعه) ونحو (لتركبن طبقا عن طبق) إى حالة بعد حالة، وقال: 236 - * ومنهل وردته عن منهل * السادس: الظرفية كقوله: 237 - وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولاتك عن حمل الرباعة وانيا الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لان ونى لا يتعدى إلا بفى، بدليل (ولا تنيا في ذكرى) والظاهر أن معنى (ونى عن كذا) جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر. السابع: مرادفة من، نحو (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) الشاهد في الاولى (أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا) بدليل (فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) (ربنا تقبل منا). الثامن: مرادفة الباء، نحو (وما ينطق عن الهوى) والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله برميت عن القوس، لانهم يقولون أيضا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضا (رميت على القوس). العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله: 238 - أتجزع إن نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع قال ابن جنى: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن من أول الموصول، وزيدت بعده. الوجه الثاني: أن تكون حرفا مصدريا، وذلك أن بنى تميم يقولون في نحو أعجبني أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة: 239 - أعن ترسمت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عينيك مسجوم (1) يقال (ترسمت الدار (1)) أي تأملتها، وسجم الدمع: سال، وسجمته العين: أسالته، وكذا يفعلون في أن المشددة، فيقولون: أشهد عن محمدا رسول الله، وتسمى عنعنة تميم. الثالث: أن تكون اسما بمعنى جانب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها من، وهو كثير كقوله: 240 - فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وأمامي (2) [ص 532] ويحتمله عندي (ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم) فتقدر معطوفة على مجرور من، لا على من ومجرورها، ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل (فعدت عن

(1) في نسخة (توسمت من خرقاء) بالواو. (2) في نسخة (مرة وأمامي) (*)

يمينه) فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية. والثانى: أن يدخل عليها على، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله: 241 - على عن يمينى مرت الطير سنحا * [وكيف سنوح واليمين قطيع ؟] الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الاخفش، وذلك كقول امرئ القيس: 242 - ودع عنك نهبا صيح في حجراته * [ولكن حديث ما حديث الرواحل (1)] [ص 532] وقول أبى نواس: 243 - دع عنك لومى فإن اللوم إغراء * [وداونى بالتى كانت هي الداء] وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا، ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصح حلول الجانب محلها (عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدا)، إلا أنه مختص بالنفى، وهو معرب إن أضيف، كقولهم (لا أفعله عوض العائضين) مبنى إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كقبل، أو على الكسر كأمس، أو على الفتح كأين، وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض، واختلف في قول الاعشئ: 244 - رضيعى لبان ثدى أم، تحالفا * بأسحم داج عوض لا نتفرق [ص 209 و 591]

(1) ويروى (ولكن حديثا). (*)

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبى: قسم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله: 245 - حلفت بمائرات حول عوض * وأنصاب تركن لدى السعير والسعير: اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت. (عسى) فعل مطلقا، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: 246 - * يا أبتا علك أو عساكا * [ص 699] خلافا لسيبويه، حكاه عنه السيرافى، ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم). وتستعمل على أوجه: أحدها - أن يقال (عسى زيد أن يقوم) واختلف في إعرابه على أقوال: أحدها - وهو قول الجمهور - أنه مثل كان زيد يقوم، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات، وأجيب بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب القيام، ومثله (ولكن البر من آمن بالله) أي ولكن صاحب البر من آمن بالله، أو ولكن البر بر من آمن بالله، والثانى أنه من باب (زيد عدل، وصوم) ومثله (وما كان هذا القرآن أن يفترى) والثالث أن أن زائدة لا مصدرية، وليس بشئ، لانها قد نصبت، ولانها لا تسقط إلا قليلا. والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا، أو قاصر بمنزلة قرب

من أن يفعل، وحذف الجار توسعا، وهذا مذهب سيبويه والمبرد. والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قرب، وأن يفعل (1): بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين، ويرده أنه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل. والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير) بالخطاب، واختاره ابن مالك الاستعمال الثاني: أن نسند إلى أن والفعل، فتكون فعلا تاما، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبدا، ولكن سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في (أحسب الناس أن يتركوا) إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها. الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد نحو (عسى زيد يقوم، وعسى زيد سيقوم، وعسى زيد قائما) والاول قليل كقوله: 247 - عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب [ص 579]

والثالث أقل كقوله: 248 - أكثرت في اللؤم ملحا دائما * لا تكثرن إني عسيت صائما وقولهم في المثل (عسى الغوير أبؤسا) كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر: أي يكون أبؤسا، وأكون صائما، لان في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الاصلى، ولان المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم.

---

(1) في نسخة (وأن والفعل - إلخ). (*)

والثانى نادر جدا كقوله: 249 - عسى طيئ من طيئ بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال. والسادس: أن يقال (عساى، وعساك، وعساه) وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن، قاله سيبويه، والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الاخفش، ويرده أمران، أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) وأما قوله: 250 - يا أبن الزبير طالما عصيكا * [وطالما عنيتنا إليكا] فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك، والثانى: أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله: 251 - فقلت عاها نار كأس وعلها * تشكى فأتي نحوها فاعودها والثالث: أنها باقية على إعمالها عمل كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس، قاله المبرد والفارسي، ورد باستلزامه في نحو قوله: * يا أبتا علك أو عساك * [246] الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدعاهما أن الاعراب قلب والمعنى بحاله. السابع: (عسى زيد قائم) حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

تنبيه - إذا قيل (زيد عسى أن يقوم) احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير، وتمامها على تقدير خلوها منه، وإذا قلت (عسى أن يقوم زيد) احتمل الوجهين أيضا، ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا، فيحتمل الاضمار في عسى على إعمال الثاني، فإذا قلت (عسى أن يضرب زيد عمرا) فلا يجوز كون زيد اسم عسى، لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبي وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا). (عل) بلام خفيفة - اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين، أحدهما، استعماله مجرورا بمن، والثانى: استعماله غير مضاف، فلا يقال (أخذته من على السطح) كما يقال (من علوه، ومن فوقه) وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك، وأما قوله: 252 - يا رب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله فالهاء للسكت، بدليل أنه مبنى، ولا وجه لبنائه لو كان مضافا. ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه. ومثله قول الآخر يصف فرسا: 253 - * أقب من تحت عريض من عل * ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله: 254 - [مكر مفر مقبل مدبر معا] * كجلود صخر عطه السيل من عل إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال، لا من علو مخصوص.

(عل) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة: لغة في لعل، وهى أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال: 255 - لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه [ص 642] وهما بمنزلة عسى في المعنى، وبمنزلة أن المشددة في العمل، وعقيل تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتح تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص (لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع) بالنصب، وقوله: 256 - عل صروف الدهر أو دولاتها * تدلننا اللمة من لماتها * فتستريح النفس من زفراتها * وسيأتى البحث في ذلك. وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بلعل (1) عند سقوط الفاء، وأنشد: 257 - لعل التفاتا منك نحوى مقدر * يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب. (عند): اسم للحضور الحسى، نحو (فلما رآه مستقرا عنده) والمعنوي نحو (قال الذى

عنده علم من الكتاب) وللقرب كذلك نحو (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) ونحو (وإنهم عندنا لمن المصطفين الاخيار)

---

(1) في نسخة (قد يجزم بعد لعل) وهى خير مما أثبتناه في الاصل. (*)

وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن، وقول العامة (ذهبت إلى عنده) لحن وقول بعض المولدين: 258 - كل عند لك عندي * لا يساوى نصف عند قال الحريري: لحن، وليس كذلك، بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكى أصلها. تنبيهان - الاول: قولنا (عند اسم للحضور) موافق لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر، وتأتى أيضا لزمانه نحو (الصبر عند الصدمة الاولى) وجئتك عند طلوع الشمس. الثاني: تعاقب عند كلمتان: لدى مطلقا، نحو (لدى الحناجر) (لدى الباب) (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم، وما كنت لديهم إذ يختصمون) ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو (جئت من لدنه) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جئ بعند فيهما أو بلدن لصح، ولكن ترك دفعا للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في (وما كنت لديهم) لتباعد ما بينهما، ولا تصلح لدن هنا، لانه ليس محل ابتداء. ويفترقن من وجه ثان، وهو أن لدن لا تكون إلا فضلة، بخلافهما، بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ). وثالث، وهو أن جرها بمن أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجئ في التنزيل منصوبة، وجر عند كثير، وجر لدى ممتنع. ورابع، وهو أنهما معربان، وهى مبنية في لغة الاكثرين. وخامس، وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله:

---

259 - [صريع غوان راقهن ورقنه] * لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار (كان) تامة. ثم اعلم أن (عند) أمكن من لدى من وجهين: أحدهما: أنها تكون ظرفا للاعيان والمعاني، تقول (هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به) ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجرى في أماليه ومبرمان في حواشيه. والثانى: أنك تقول (عندي مال) وإن كان غائبا، ولا تقول (لدى مال) إلا إذا كان حاضرا، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجرى، وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى. وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصل للدن وللدى في باب اللام. حرف الغين المعجمة (غير): اسم ملازم للاضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم (لا غير) لحن، ويقال (قبضت عشرة ليس غيرها) برفع غير على حذف الخبر، أي مقبوضا، وبنصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوض غيرها، و (ليس غير) بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم (لله الامر من قبل ومن بعد) بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و (ليس غير) بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن يكون

اسما وأن يكون خبرا، وقال الاخفش: ضمة إعراب لا بناء، لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و (ليس غيرا) بالفتح والتنوين، و (ليس غير) بالضم والتنوين: وعليهما فالحركة إعرابية، لان التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور. ولا تتعرف (غير) بالاضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين: أحدهما - وهو الاصل -: أن تكون صفة للنكرة نحو (نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل) أو لمعرفة قريبة منها نحو (صراط الذين أنعمت عليهم) الآية، لان المعرف الجنسى قريب من النكرة، ولان غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرده الآية الاولى. والثانى: أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالى (إلا) في ذلك الكلام، فتقول (جاء القوم غير زيد) بالنصب، و (ما جاءني أحد غير زيد) بالنصب والرفع، وقال تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) يقرأ برفع غير: إما على أنه صفة للقاعدون

لانهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد (ما فعلوه إلا قليل منهم) ويؤيده قراءة النصب وأن حسن الوصف في (غير المغضوب عليهم) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين، والثانى مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع، لانه لا وجه لها إلا الوصف، وقرئ (ما لكم من إله غيره) بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهى شاذة، وتحتمل (1) قراءة الرفع الاستثناء على أنه إيدال على المحل مثل (لا إله إلا الله).

---

(1) في نسخة (ويحتمل على قراءة الرفع الاستثناء - إلخ). (*)

وانتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسى، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش. ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله: 260 - لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال [ص 57] وقوله: 261 - لذ بقيس حين يأبى غيره * تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول أقوى، لانه انضم فيه إلى الابهام والاضافة لمبنى تضمن غير معنى إلا. تنبيهان - الاول: من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول الحكمى (1): 262 - غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن [ص 676] وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن غير مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر، وذلك لانه في معنى النفى، والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن، فهو نظير (ما مضروب الزيدان)، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك. والثانى: أن غير خبر مقدم، والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف

---

(1) - هو أبو نواس. (*)

عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جنى، وتبعه ابن الحاجب. فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع. قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله: 263 - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * [متى أضع العمامة تعرفوني] [ص 334 و 626] أي أنا ابن رجلا جلا الامور، وقوله: 264 - مالك عندي غير سوط وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر] * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أي بكفى رجل كان والثالث: أنه خبر لمحذوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف. التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسان: 265 - أتانا فلم نعدل سواه بغيره * نبى بدا في ظلمة الليل هاديا فيقال: سواه هو غيره ؟ فكأنه قال لم نعدل غيره بغيره. والجواب أن الهاء في (بغيره) للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير السوى (1) هو نفسه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

---

(1) في نسخة (وغير سواه هو نفسه - إلخ). (*)

حرف الفاء الفاء المفردة: حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو (ما تأتينا فتحدثنا) وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو: فمثلك حبلى قد مرقت ومرضع * [فألهيتها عن ذى تمائم محول] [211] فيمن جر (مثلا) والمعطوف، والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما سيأتي وأن

الجر برب مضمرة كما مر. وترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور: أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوى كما في (قام زيد فعمرو) وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) ونحو (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة) ونحو (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلى) الآية، ونحو (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب، واحتج بقوله تعالى: (أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى، وقال الجرمى: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار، بدليل قوله: 266 - [قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى] بين الدخول فحومل [ص 356] وقولهم (مطرنا مكان كذا فمكان كذا) وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد. الامر الثاني: التعقيب، وهو في كل شئ بحسبه، ألا ترى أنه يقال (بروج (11 - مغنى اللبيب 1)

فلان فولد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و (دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك (إن يسلم فهو يدخل الجنة) ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية، وقوله تعالى (ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) فالفاءات في فخلقنا العلقة مضغة، وفى فخلقنا المضغة، وفى فكسونا بمعنى ثم، لتراخى معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله * بين الدخول فحومل * [266] وزعم الاصمعي أن الصواب روايته بالواو، لانه لا يجوز (جلست بين زيد فعمرو) وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزهاد) وقال بعض البغداديين: الاصل (ما بين) فحذف (ما) دون بين، كما عكس ذلك من قال: 267 - * يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم (1) * أصله ما بين قرن، فحذف بين وأقام قرنا مقامها، ومثله (ما بعوضة فما فوقها) قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لا شتماله على مواضع، أو لان التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجئ عكسه في نحو قوله: 268 - وأنت التى حببت شغبا إلى بدا * إلى، وأوطاني بلاد سواهما إذ المعنى شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

---

(1) جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت، وروى عجزه هكذا: يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم * ولا حبال محب واصل تصل (*)

حللت بهذا حلة، ثم حلة * بهذا، فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب، لانى لم أر من ذكره. والامر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة، فالاول نحو (فوكزه موسى فقضى عليه) ونحو (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) والثانى نحو (لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم) وقد تجئ في ذلك لمجرد الترتيب نحو (فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم) ونحو (لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك) ونحو (فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها) ونحو (فالزاجرات زجرا، فالتاليات ذكرا) وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال: أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله: 269 - يا لهف زيابة للحارث فال * - صابح فالغانم فالآيب أي الذى صبح فغنم فآب. والثانى: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: (خذ الاكمل فالافضل، واعمل الاحسن فالاجمل). والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين) اهـ. البيت لابن زيابة، يقول: يا لهف أبى على الحارث إذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سليما أن لا أكون لقيته فقتلته، وذلك لانه يريد يا لهف نفسي والثانى: من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو (وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) ونحو (إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهى

التى فعلها جامد، نحو (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتينى) (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) (ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا) (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ) الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيا، نحو (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ونحو (فإن شهدوا فلا تشهد معهم) ونحو (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين) فيه أمران: الاسمية والانشائية، ونحو (إن قام زيد فوالله لاقومن) ونحو (إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا). والرابعة: أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى، إما حقيقة نحو (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) ونحو (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) وقد هنا مقدرة، وإما مجازا نحو (ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار) نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع. الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه) ونحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله: 270 - فإن أهلك فذى لهب لظاه * على تكاد تلتهب التهابا

لما عرفت من أن رب مقدرة، وأنها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو (ومن عاد فينتقم الله منه) لتقدير الفعل خبر المحذوف، فالجملة اسمية. وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية: * من يفعل الخير فالرحمن يشكره * وعن الاخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: (إن ترك خيرا الوصية للوالدين) وتقدم تأويله. وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادرا، ومنه حديث اللقطة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها). تنبيه - كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو (الذى يأتيني فله درهم) وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم في الاتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره. وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم). الثالث: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا، وحكى (أخوك فوجد) وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا، فالامر كقوله: 271 - وقائلة: خولان فانكح فتاتهم * [وأكرومة الحيين خلو كما هيا] [ص 483]

وقوله: 272 - أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لاى ذاك تصير وحمل عليه الزجاج (هذا فليذوقوه حميم) والنهى نحو (زيد فلا تضربه) وقال ابن برهان: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله: 273 - [لا تجزعي إن منفس أهلكته] (1) * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى [ص 403] انتهى، وتأول المانعون قوله (خولان فانكح) على أن التقدير هذه خولان، وقوله (أنت فانظر) على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل (وإياى فارهبون) وعلى هذا فحميم بتقدير: هو حميم. ومن زيادتها قوله: 274 - لما اتقى بيد عظيم جرمها * فتركت ضاحى جلدها يتذبذب لان الفاء لا تدخل في جواب لما، خلافا لابن مالك، وأما قوله تعالى: (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) فقيل: جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل (كفروا به) جواب لهما، لان الثانية تكرير للاولى، وقيل: جواب الاولى محذوف: أي أنكروه. مسألة - الفاء في نحو (بل الله فاعبد) جواب لاما مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسى، وفيه بعد، وعاطفة عند غيره، والاصل تنبه

---

(1) ويروى (إن منفسا أهلكته). (*)

فا عبد الله، ثم حذف تنبه، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا، كما قال الجميع في [الفاء في] نحو (أما زيدا فاضرب) إذ الاصل مهما يكن من شئ فاضرب زيدا، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة. مسألة - الفاء في نحو (خرجت فإذا الاسد) زائدة لازمة عند الفارسى والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبى الفتح، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبى إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ونحو (ائتنى فإنى أكرمك)، إذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. مسألة - (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعنى والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسى: التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول - وهو ما المصدرية - دون صلتها، وذلك ردئ، وجملة (واتقوا الله) عطف على (ولا يغتب بعضكم بعضا) على التقدير الاول، وعلى (فاكرهوا الغيبة) على تقدير الفارسى، وبعد فعندي أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فاكرهوا، وإن لم يذكر كما في (اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة، كما أن (ما تأتينا فتحدثنا) معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة، اهـ. وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب. تنبيه - قيل: الفاء تكون للاستئناف، كقوله:

---

275 - ألم تسأل الربع القواء فينطق * [وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق] أي فهو ينطق، لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب، ومثله (فإنما يقول له كن فيكون) بالرفع، أي فهو يكون حينئذ، وقوله: 276 - الشعر صعب وطويل سلمه * إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به إلى الحضيض قدمه * يريد أن يعربه فيعجمه أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لانه لا يريد أن يعجمه والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف. (في): حرف جر، له عشرة معان: أحدها: الظرفية، وهى إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ألم غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين) أو مجازية نحو (ولكم في القصاص حياة) ومن المكانية (أدخلت الخاتم في أصبعي، والقلنسوة في رأسي) إلا أن فيهما قلبا. الثاني: المصاحبة نحو (ادخلوا في أمم) أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف (فخرج على قومه في زينته). والثالث: التعليل نحو (فذلكن الذى لمتننى فيه) (لمسكم فيما أفضتم) وفى الحديث (أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها). الرابع: الاستعلاء نحو (ولاصلبنكم في جذوع النخل). وقال: 277 - هم صلبوا العبدى في جذع نخلة * [فلا عطست شيبان إلا بأجدعا]

وقال آخر: 278 - بطل كأن ثيابه في سرحة * [يحذى نعال السبت ليس بتوأم] والخامس: مرادفة الباء كقوله: 279 - ويركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى (يذرؤكم فيه) خلافا لزاعمه، بل هي للسببية (1)، أي يكثركم بسبب هذا الجعل، والاظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل (ولكم في القصاص حياة). السادس: مرادفة إلى نحو (فردوا أيديهم في أفواههم). السابع: مرادفة من كقوله: 280 - ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان في العصر الخالى ؟ وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال ؟ وقال ابن جنى: التقدير في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته (جلست زيدا) بتقدير (جلوس زيد) مع احتماله لان يكون أصله إلى زيد، وقيل: الاحوال جمع حال لا حول، أي في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، ففى بمعنى مع. الثامن: المقايسة - وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق - نحو (فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل)

---

(1) في نسخة (للتعليل). (*)

التاسع: التعويض، وهى الزائدة عوضا من [في] أخرى محذوفة كقولك (ضربت فيمن رغبت) أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله * فانظر بمن تثق * [227] على حمله على ظاهره، وفيه نظر. العاشر: التوكيد، وهى الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسى في الضرورة، وأنشد: 281 - أنا أبو سعد إذا الليل دجا * يخال في سواده يرندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى: (وقال اركبوا فيها) حرف القاف (قد) على وجهين: حرفية وستأتى، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيأتى، واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا (قد زيد درهم) بالسكون، و (قدنى) بالنون، حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون، ومعربة وهو قليل، يقال: قد زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حسبه درهم، بالرفع، و (قدى درهم) بغير نون كما يقال: حسبى، والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى، يقال: قد زيدا درهم، وقدنى درهم، كما يقال: يكفى زيدا درهم، ويكفينى درهم. وقوله: 282 - قدنى من نصر الخبيبين قدى * [ليس الامام بالشحيح الملحد] تحتمل قد الاولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون

اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح، والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله: 283 - [عددت قومي كعديد الطيش] * إذ ذهب القوم الكرام ليسى [ص 344] ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق، والكسرة للساكنين وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهى معه كالجزء، فلا تفصل منه بشئ، اللهم إلا بالقسم كقوله: 284 - أخالد قد والله أوطأت عشوة * وما قائل المعروف فينا يعنف [ص 393] وقول آخر: 285 - فقد والله بين لى عنائي * بوشك فراقهم صرد يصيح وسمع (قد لعمري بت ساهرا) و (قد والله أحسنت). وقد يحذف [الفعل] بعدها لدليل كقول النابغة: 286 - أفد الترحل، غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا، وكأن قد [ص 342] أي وكأن قد زالت. ولها خمسة معان: أحدها: التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك (قد يقدم الغائب اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه. وأما مع الماضي فأثبته الاكثرون، قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لان الجماعة منتظرون لذلك،

وقال بعضهم: تقول (قد ركب الامير) لمن ينتظر ركوبه، وفى التنزيل (قد سمع الله قول التى تجادلك) لانها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها. وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الاخبار به متوقعا، لا أنه الآن متوقع، والذى يظهر لى قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا، أما في المضارع فلان قولك (يقدم الغائب) يفيد التوقع بدون قد، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلانه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في (لا رجل) بالفتح إن للاستفهام لانها لا تدخل إلا جوابا لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق. الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول (قام زيد) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت (قد قام) اختص بالقريب. وانبنى على إفادتها ذلك أحكام: أحدها: أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهى أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عدى:

---

287 - لو لا الحياء وأن رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم فعسى هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة الثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الاخفش على الماضي الواقع حالا إما ظاهرة نحو (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) أو مقدرة نحو (هذه بضاعتنا ردت إلينا) ونحو (أو جاءوكم حصرت صدورهم) وخالفهم الكوفيون والاخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعها حالا بدون قد، والاصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله. الثالث: ذكره ابن

عصفور، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف. مثبت فإن كان قريبا من الحال جئ باللام وقد جميعا نحو (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيدا جئ باللام وحدها كقوله: 288 - حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا، فما إن من حديث ولا صالى [ص 636] اهـ، والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال، إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الازل، وهو متصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه. ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو (والله لقد كان كذا) للتوقع لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: (لقد أرسلنا نوحا) في سورة الاعراف فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد، وقل عنهم نحو قوله * حلفت لها بالله - البيت * قلت: لان الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التى هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم، اهـ.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعا، كما قدمنا، فإنه قال تسهيله: وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اهـ. الرابع: دخول لام الابتداء في نحو (إن زيدا لقد قام) وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو (إن زيدا لقائم) وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو (وإن ربك ليحكم بينهم) فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه. المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو (قد يصدق الكذوب) و (قد يجود البخيل (1)) وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى (قد يعلم ما أنتم عليه) أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا، إذ آخر الكلام يناقض أوله. الرابع، التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلى: 289 - قد أترك القرن مصفرا أنامله * [كأن أثوابه مجت بفرصاد] وقال الزمخشري في (قد نرى تقلب وجهك): أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروص: 290 - قد أشهد الغارة الشعواء تحملني * جرداء معروقة اللحيين سرحوب الخامس: التحقيق، نحو (قد أفلح من زكاها) وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى (قد يعلم ما أنتم عليه) قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في (ولقد علمتم الذين اعتدوا) قد

---

(1) في نسخة (قد يعثر الجواد) بدل (قد يجود البخيل). (*)

في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر. والسادس: النفى، حكى ابن سيده (قد كنت في خير فتعرفه) بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها، اهـ. ومحمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجئ قوله: 291 - [سأترك منزلي لبنى تميم] * وألحق بالحجاز فأستريحا وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه). مسألة - قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وهو الظاهر، لان إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو (فإذا زيد قد ضربه عمرو) ويمتنع بدون قد، ووجهه عندي أن التزام الاسميه مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بقد حصل (1) الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطية بها. (قط) - على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفى، يقال (ما فعلته قط) والعامة يقولون: لا أفعله قط، وهو لحن، واشتقاقه من قططته، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى، لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، إذ المعنى مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن،

---

(1) في نسخة (يحصل الفرق). (*)

---

[176]

وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت الضمة تشبيها بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها. والثانى: أن تكون بمعنى حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال. (قطى، وقطك، وقط زيد درهم) كما يقال: حسبى، وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية لانها موضوعة على حرفين، وحسب معربة. والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى، فيقال: قطني - بنون الوقاية - كما يقال: يكفيني. وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظا للبناء على السكون، كما يجوز. في لدن ومن وعن كذلك. حرف الكاف الكاف المفردة - جارة، وغيرها، والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان: أحدها: التشبيه، نحو (زيد كالاسد). والثانى: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الاكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما، كحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) والحق جوازه في المجردة من ما، نحو (وى كأنه لا يفلح الكافرون) أي أعجب لعدم فلاحهم، وفى المقرونة بما الزائدة كما في المثال، وبما المصدرية نحو (كما أرسلنا فيكم - الآية) قال الاخفش: أي لاجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: (واذكروه كما هداكم) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو

---

[177]

الاحسان، فهذا في الاصل بمنزلة (وأحسن كما أحسن الله إليك) والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أن ما مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض. واختلف في نحو قوله: 292 - وطرفك إما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر فقال الفارسى: الاصل كيما فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بكى في المعنى، وزعم أبو محمد الاسود في كتابه المسمى (نزهة الاديب) أن أبا على حرف هذا البيت، وأن الصواب فيه: إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا * لكى يحسبوا، البيت.. والثالث: الاستعلاء، ذكره الاخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت ؟ فقال: كخير، أمرا على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء، وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير. وقيل في (كن كما أنت): إن المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريب: أحدها: هذا، وهو أن ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره. والثانى: أنها موصولة، وأنت خبر حذف مبتدؤه، أي كالذى هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى (اجعل لنا إلها كما لهم آلهة) أي كالذى هو لهم آلهة. والثالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف أيضا جارة كما في قوله:

---

[178]

وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم [95] وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى. والرابع: أن ما كافة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي عليه أو كائن، وقد قيل في (كما لهم آلهة): إن ما كافة، وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما، ورد عليه بقوله: 293 - وأعلم أننى وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم (1) وقوله: 294 - أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه [ص 310] وإنما يصح الاستدال بهما إذا لم يثبت أن (ما) المصدرية توصل بالجملة الاسمية. الخامس: أن ما كافة أيضا، وأنت: فاعل، والاصل كما كنت، ثم حذف كان فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية. تنبيه - تقع (كما) بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى، فتكون نعتا لصدر أو حالا، ويحتملهما قوله تعالى (كما بدأنا أول خلق نعيده) فإن قدرته نعتا لمصدر فهو إما معمول لنعيده، أي نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لنطوى، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده، أي نعيده مماثلا للذى بدأنا، وتقع كلمة (كذلك) أيضا كذلك. فإن قلت: فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى (وقال الذين لا يعلمون لو لا يكلمنا الله أو تأتينا آية، كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم) ومثل في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف، [أي] كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدى

(1) الكاف لا عمل لها، والنشوان: مبتدأ، والرجل معطوف عليه، وخبر هذا المبتدأ محذوف، والجملة خبر أن. (*)

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيدا عمرا، ولا يكون (مثل) تأكيدا لكذلك، لانه أبين منه، كما لا يكون زيد من قولك (هذا زيد يفعل كذا) توكيدا لهذا لذلك، ولا خبرا لمحذوف بتقدير: الامر كذلك، لما يؤدى إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله. قلت: مثل بدل من كذلك، أو بيان، أو نصب بيعلمون، أي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فمثل بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا) أو نصب يقال (1)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله، ورد ابن الشجرى ذلك على مكى بأن قال: قد استوفى معموله وهو مثل، وليس بشئ، لان مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون، والضمير المقدر مفعول به لقال. والمعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما في نحو (سلم كما تدخل) و (صل كما يدخل الوقت) ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافى، وغيرهما، وهو غريب جدا. والخامس: التوكيد، وهى الزائدة نحو (ليس كمثله شئ) قال الاكثرون: التقدير ليس شئ مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شئ مثل مثله، فيلزم المحال. وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل، لان زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا، قاله ابن جنى، ولانهم إذا بالغوا في نفى الفعل عن أحد قالوا: (مثلك لا يفعل كذا) ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به) قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، اه.

(1) قال: المراد لفظ قال الاول، أي وقال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود، ويكون قوله كذلك معمولا لقال الثاني على هذا (*)

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأما (بمثل ما آمنتم به) فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس (بما آمنتم به) وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في [المفعول] المطلق أي إيمانا مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة - (- والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي فإن آمنوا - بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفى الآية الاولى قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلا لا رائد منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكس ذلك من قال: 295 - [ولعبت طير بهم أبابيل] * فصيروا مثل كعصف مأكول وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: 296 - [بيض ثلاث كنعاج جم] * يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو (زيد كالاسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والاسد مخفوضا بالاضافة. ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا، قال الزمخشري في (فأنفخ فيه): إن الضمير راجع للكاف من (كهيئة الطير) أي فأنفخ في ذلك الشئ المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل (مررت بكالاسد). وتتعين الحرفية في موضعين (1)، أحدهما: أن تكون زائدة، خلافا لمن أجاز زيادة الاسماء، والثانى: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:

(1) إنما تتعين في الموضع الاول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم، وتتعين في الثاني لانها لو كانت اسما لما صلح لان يكون صلة، لانه حينئذ مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة [*)

297 - ما يرتجى وما يخاف جمعا * فهو الذى كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم (تماما على الذى أحسن) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ، وأما قوله: 298 - [لم يبق من آى بها يحلين * غير رماد وخطام كنفين وغير ود

جازل أو ودين] * وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال: 299 - [فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دؤاء [ص 183 و 353] وأن يكونا اسمين أكد أيضا أولهما بثانيهما، وأن تكون الاولى حرفا والثانية اسما. وأما الكاف غير الجارة فنوعان: مضمر منصوب أو مجرور نحو (ما ودعك ربك) وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب، وهى اللاحقة لاسم الاشارة نحو (ذلك، وتلك) وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم (إياك، وإياكما) ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الافعال نحو (حيهلك، ورويدك، والنجاءك) ولا رأيت بمعنى أخبرني نحو (أرأيتك هذا الذى كرمت على) فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قط مرفوعة، وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو (أرأيتك زيدا ما صنع) لانه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده، وأما (أرأيتك هذا الذى كرمت على) فالمفعول الثاني محذوف، أي لم كرمته على وأنا خير منه ؟ وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا، وحمل على ذلك الفارسى قوله:

---

300 - لسان السوء تهديها إلينا * وحنت، وما حسبتك أن تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون أن وصلتها بدلا من. الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم) بالخطاب. (كى) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله: 301 - كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت * قتلا كم، ولظى الهيجاء تضطرم ؟ [ص 05] أراد كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم (سو أفعل)) يريد سوف. الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة (كيمه) بمعنى لمه، وعلى (ما) المصدرية في قوله: 302 - إذا أنت لم تنفع فضر، فإنما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل: ما كافة، وعلى (أن) المصدرية مضمرة نحو (جئتك كى تكرمني) إذا قدرت النصب بأن. الثالث: أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا، وذلك في نحو (لكيلا تأسوا) ويؤيده صحة حلول أن محلها، ولانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك (جئتك كى تكرمني) وقوله تعالى (كيلا يكون دولة) إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهى تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله: 303 - أردت لكيما أن تطير بقربتى * [فتتركها شنا ببيداء بلقع]

فكى إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة، ولا تظهر أن بعد كى إلا في الضرورة كقوله: 304 - فقالت: أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا ؟ وعن الاخفش أن كى جارة دائما، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة، ويرده نحو (لكيلا تأسوا) فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله: * ولا للمابهم أبد ادواء * [299] رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم (كيمه) كما يقولون لمه، وقول حاتم: 305 - وأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها * وأخرجت كلبى وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الاول بأن الاصل (كى يفعل ماذا) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا) أي كيما يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه. تنبيه - إذا قيل (جئت لتكرمني ؟ بالنصب فالنصب بأن مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمر كى، والاول أولى، لان أن أمكن في عمل النصب من غيرها، فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة. (كم) على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد. ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والابهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون

أنهم إليهم لا يرجعون): أبدلت أن وصلتها من كم فمردود، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل، والصواب أن كم مفعول لاهلكنا، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علق عن العمل

في اللفظ، وأن وصلتها مفعول لاجله، وإما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو أن وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في (أو لم يهد لهم كم أهلكنا): إن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر، وقوله إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكت كم عبيد) فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم، إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة (أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبى نحو (ظهر لى أقام زيد) وجوز أبو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التى يعود الضمير فيها على المتأخر. ويفترقان في خمسة أمور: أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية. الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر. الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية (كم عبيد لى خمسون بل ستون) وفى الاستفهامية (كم مالك أعشرون أم ثلاثون).

الرابع: أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع، تقول (كم عبد ملكت) و (كم عبيد ملكت) قال: 306 - كم ملوك باد ملكهم * ونعيم سوقة بادوا وقال الفرزدق: 307 - كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا، خلافا للكوفيين. الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر كم بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوبا، لا بالاضافة خلافا للزجاج. وتلخص أن في جر تمييزها أقوالا: الجواز، والمنع، والتفصيل فإن جرت هي بحرف جر نحو (بكم درهم اشتريت) جاز، وإلا فلا. وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبر مفردا، وروى قول الفرزدق: كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى [307] بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فكم: مبتدأ خبره (قد حلبت) وأفرد الضمير حملا على لفظ كم، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف (لك) من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى، والخبر (قد حلبت) ولا بد من

تقدير قد حلبت أخرى، لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى، ونظيره (زينب وهند قامت) وكم على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقت أو حلبة. (كأى): اسم مركب من كاف التشبيه وأى المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف. وتوافق كأى كم في خمسة أمور: الابهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو (وكاى من نبى قاتل معه ربيون كثير) والاستفهام أخرى، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما (كأى تقرأ سورة الاحزاب آية) فقال: ثلاثا وسبعين. وتخالفها في خمسة أمور: أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب. والثانى: أن مميزها مجرور بمن غالبا، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده قول سيبويه (وكأى رجلا رأيت) زعم ذلك يونس، و (كأى قد أتانا رجلا) إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى (وكأين من نبى) و (كأين من آية) و (كأين من دابة) ومن النصب قوله: 308 - اطرد اليأس بالرجا، فكأى * آلما حم يسره بعد عسر

وقوله: 309 - وكائن لنا فضلا عليكم ومنة * قديما، ولا تدرون ما من منعم والثالث: أنها لا تقع استفهامية (1) عند الجمهور، وقد مضى. والرابع: أنها لا تقع مجرورة، خلافا لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا (بكأى تبيع هذا الثوب). والخامس: أن خبرها لا يقع مفردا. (كذا) ترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك (رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا)

وقوله: 310 - وأسلمنى الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى (أهكذا عرشك) الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة (قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجذ ؟ فقال: بلى وجاذا) فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث (أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا ؟ فعلت فيه كذا وكذا). الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والابهام، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول (قبضت كذا وكذا درهما) الثاني: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جره بمن اتفاقا، ولا بالاضافة،

---

(1) في نسخة (لا تقع إلا استفهامية) وهو فاسد (*)

خلافا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال (كذا ثوب، وكذا أثواب) قياسا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل (له عندي كذا درهم) مائة، وبقوله (كذا دراهم) ثلاثة، وبقوله (كذا كذا درهما) أحد عشر، وبقوله (كذا درهما) عشرون، وبقوله (كذا وكذا درهما) أحد وعشرون، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الاضافة - المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه. الثالث: أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها، كقوله: 311 - عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا (كذا درهما) ولا (كذا كذا درهما) وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل. (كلا) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة. وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم، متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية، لان فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لان أكثر العتو كان بها، وفيه نظر، لان لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الاشارة إلى عتو سابق، ثم لا يظهر معنى الزبر في كلا المسبوقة بنحو (في أي صورة ما شاء ركبك) (يوم يقوم الناس لرب العالمين) (ثم إن علينا بيانه) وقولهم: المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في أي صورة

ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسف، إذ لم يتقدم في الاولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة، وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل (كلا إن الانسان ليطغى) فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير. ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقا، والثانى لابي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا تكون حرف جواب بمنزلة إى ونعم، وحملوا عليه (كلا والقمر) فقالوا: معناه إى والقمر. وقول أبى حاتم عندي أولى من قولهما، لانه أكثر اطرادا، فإن قول النضر لا يتأتى في آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو (كلا إن كتاب الابرار)، (كلا إن كتاب الفجار)، (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) لان أن تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها، ولان تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قول مكى إن كلا على رأى الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد، لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للاصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نونت ؟ وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها، وذلك نحو (أطلع الغيب

أم اتخذ عند الرحمن عهدا، كلا سنكتب ما يقول) (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا، كلا سيكفرون بعبادتهم). وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت، كلا إنها كلمة) لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة إن، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال (أكرم فلانا) فتقول (نعم) ونحو (قال أصحاب موسى إنا لمدركون، قال كلا إن معى ربى سيهدين) وذلك لكسر إن، ولان نعم بعد الخبر للتصديق. وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وما هي إلا ذكرى للبشر، كلا والقمر) إذ ليس قبلها ما يصح رده. وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم (عليها تسعة عشر) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل (كلا) زجرا له قول متعسف، لان الآية لم تتضمن ذلك. تنبيه - قرئ (كلا سيكفرون بعبادتهم) بالتنوين، إما على أنه مصدر كل إذا أعيا، أي كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكل وهو الثقل، أي حملوا كلا، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في (سلاسلا) ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في (سلاسلا) لانه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل، اهـ. وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في (قواريرا) وفى قراءة بعضهم (والليل إذا يسر) بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في كلا، إذ الفعل ليس أصله التنوين.

(كأن): حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه، وليس كذلك، قالوا: والاصل في (كأن زيدا أسد) إن زيدا كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة أن لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج وابن جنى: ما بعد الكاف جر بها. قال ابن جنى: وهى حرف لا يتعلق بشئ، لمفارقته الموضع الذى تتعلق فيه بالاستقرار، ولا يقدر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد، لافادته التشبيه. وليس قوله بأبعد من قول أبى الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما. ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبرا لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى (كأن زيدا أخوك) مثل أخوة زيد إياك كائن. وقال الاكثرون: لا موضع لان وما بعدها، لان الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لان ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي. والمخلص عندي من الاشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم. وفى شرح الايضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لانها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والاجماع على أنه تام، اهـ وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا. وذكروا لكأن أربعة معان: أحدها - وهو الغالب عليها، والمتفق عليه - التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

لكأن، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو (كأن زيدا اسد) بخلاف (كأن زيدا قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم) فإنها في ذلك كله للظن. والثانى: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الانباري عليه (كأنك بالشتاء مقبل) أي أظنه مقبلا. والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجى، وأنشدوا عليه: 312 - فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام أي لان الارض، إذ لا يكون تشبيها، لانه ليس في الارض حقيقة. فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل ؟ قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله (اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شئ عظيم). وأجيب بأمور، أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه، لانه لها كالغيث. الثاني: أنه يحتمل أن هشاما قد خلف من يسد مسده، فكأنه لم يمت. الثالث: أن الكاف للتعليل، وأن للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره (ويكانه لا يفلح الكافرون) أي أعجب لعدم فلاح الكافرين. والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه (كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) وقول الحريري (1): 313 - كأنى بك تنحط * [إلى اللحد وتنغط]

---

(1) في المقامة الحادية عشرة (الساوية). (*)

وقد اختلف في إعراب ذلك، فقال الفارسى: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأن، وقال بعضهم: الكاف اسم كأن، وفى المثال الاول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في (كأنك بالدنيا لم تكن) بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهى متعلقة بتكن، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون: المتصل بكأن اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم (كأنك بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم (ولم تكن، ولم تزل) بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين) وكحتى وما بعدها في قولك (مازلت بزيد حتى فعل) وقال المطرزى: الاصل كأنى أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء. مسألة - زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين، وأنشدوا: 314 - كأن أذنيه إذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا فقيل: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية (تخال أذنيه) وقيل: الرواية (قادمتا أو قلما محرفا) بألفات غير منونة، على أن الاسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والاصمعى، وهذا وهم، فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد. (كل): اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو (كل نفس ذائقة الموت) والمعرف المجموع نحو (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) وأجزاء المفرد المعرف نحو (كل زيد حسن) فإذا قلت (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الافراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة غير أبى عمرو وابن ذكوان (كذلك يطبع الله

على كل قلب متكبر جبار) بترك تنوين (قلب) تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب. وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثة أوجه. فأما أوجهها باعتبار ما قبلها، فأحدها: أن تكون نعتا لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى، نحو (أطعمنا شاة كل شاة) وقوله: 315 - وإن الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد [ص 552] والثانى: أن تكون توكيدا لمعرفة، قال الاخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو (فسجد الملائكة كلهم) قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله: 316 - كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه أبو حيان، وزعم أن (كل) في البيت نعت مثلها في (أطعمنا شاة كل شاة) وليست توكيدا، وليس قوله بشئ، لان التى ينعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الافراد. ومن توكيد النكرة بها قوله: 317 - نلبث حولا كاملا كله * لا نلتقي إلا على منهج وأجاز الفراء والزمخشري أن نقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم (إنا كلا فيها) وخرجها ابن مالك على أن (كلا) حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطع كل عن الاضافة لفظا

وتقديرا لتصير نكرة فيصح كونه حالا، والاجود أن تقدر كلا بدلا من اسم إن، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل (قمتم ثلاثتكم). والثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر نحو (كل نفس بما كسبت رهينة) وغير مضافة نحو (وكلا ضربنا له الامثال) وأما أوجهها الثلاثة التى باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة إليها. الاول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو (أكرمت كل بنى تميم). والثانى: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها، ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما، وفى تذكرة أبى الفتح أن تقديم كل في قوله تعالى (كلا هدينا) أحسن من تأخيرها، لان التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ. الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء، نحو (إن الامر كله لله) فيمن رفع كلا، ونحو (وكلهم آتيه) لان الابتداء عامل معنوى، ومن القليل قوله: 318 - (يميد إذا مادت عليه دلاؤهم) * فيصدر عنه كلها وهو ناهل ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه: 319 - فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى حل الاولى تقدير كان شأنية.

فصل واعلم أن لفظ (كلا) حكمه الافراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو (وكل شئ فعلوه في الزبر) (وكل إنسان الزمناه طائره) وقول أبى بكر وكعب ولبيد رضى الله عنهم: 320 - كل امرئ مصبح في أهله * والموت أدنى من شراك نعله 321 - كل ابن أنثى وإن طالت سلامته * يوما على آلة حدباء محمول ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل (205) وقول السموأل: 322 - إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) (كل نفس ذائقة الموت) ومثنى في قول الفرزدق: 323 - وكل رفيقي كل رحل - وإن هما * تعاطى القنا قوماهما - أخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا، فلنشرحه. قوله (كل رحل) كل هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى (على كل قلب متكبر جبار) فيمن أضاف، ورحل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله (تعاطيا) فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

---

234 - لها متنتان خظاتا (كما * أكب على ساعديه النمر إذا قيل: إن خظاتا فعل وفاعل، أو الالف من (تعاطى) لام الفعل، ووحد الضمير لان الرفيقين ليس باثنين معينين، بل هما كثير كقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ثم حمل على اللفظ، إذ قال (هما أخوان) كما قيل (فأصلحوا بينهما) وجملة (هما أخوان) خبر كل، وقوله (قوما) إما بدل من الفنا لان قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لاجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب (صنع الله) لان تعاطى القنا يدل على تقاومهما. ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر. ومجموعا مذكرا في قوله تعالى: (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول لبيد: وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل (62) ومؤنثا في قول الآخر: 325 - وكل مصيبات الزمان وجدتها * سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروى: * وكل مصيبات تصيب فإنها * وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه. وهذا الذى ذكرناه وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نص عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنترة:

---

326 - جادت عليه كل عين ثرة * فتركن كل حديقة كالدرهم فقال (تركن) ولم يقل تركت، فدل على جواز (كل رجل قائم، وقائمون) والذى يظهر لى خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الافراد نحو (كل رجل يشبعه رغيف) أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة، فإن المراد أن كل فرد من الاعين جاد، وأن مجموع الاعين تركن، وعلى هذا فتقول (جاد على كل محسن فأغناني)) أو (فأغنوني) بحسب المعنى الذى تريده. وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله: 327 - * من كل كوماء كثيرات الوبر * وعليه أجاز ابن عصفور في قوله: 328 - وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه * وما كل مؤت نصحه بلبيب أن يكون (مؤتيك) جمعا حذفت نونه للاضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكى إخواتها: 329 - إخوتى لا تبعدوا أبدا * وبلى والله قد بعدوا كل ما حى وإن أمروا * وارد الحوض الذى وردوا وذلك في قولها (أمروا) فأما قولها (وردوا)) فالضمير لاخوتها، هذا إن حملت الحى على نقيض الميت وهو ظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في (أمروا) واجب

مثله في (كل حزب بما لديهم فرحون) وليس من ذلك (وهمت كل أمة برسولهم لياخذوه) لان القرآن لا يخرج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الامة، ونظيره الجمع في قوله تعالى (أمة قائمة يتلون) ومثل ذلك قوله تعالى (وعلى كلا ضامر يأتين) فليس الضامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو (رجالا) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر، أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره (ولا تكونوا أول كافر به) فإن (كافر) نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أي أول فريق كافر، ولو لا ذلك لم يقل (كافر) بالافراد. وأشكل من الآيتين قوله تعالى (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة. والجواب عنها أن جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام. وإن كانت (كل) مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو (كلهم قائم، أو قائمون) وقد

اجتمعتا في قوله تعالى (إن كل من في السموات والارض إلا آتى الرحمن عبدا، لقد أحصاهم وعدهم عدا، وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو (وكلهم آتيه يوم القيامة) الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام (يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته) الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام (كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها) و (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته) (وكلنا لك عبد) ومن ذلك

(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا) وفى الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أي أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤلا عنه، وإنما قدرنا المضاف لان السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعا لكل لئلا يخلو (مسؤلا) عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى (عنه) كما توهم بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما (لقد أحصاهم) فجملة أجيب بها القسم، وليست خبرا عن كل، وضميرها راجع لمن، لا لكل، ومن معناها الجمع. فإن قطعت عن الاضافة لفظا، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو (كل يعمل على شاكلته) (فكلا أخذنا بذنبه) ومراعاة المعنى نحو (وكل كانوا ظالمين) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة، فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما، فالاول نحو (كل يعمل على شاكلته) (كل آمن بالله) (كل قد علم صلاته وتسبيحه) إذ التقدير كل أحد، والثانى نحو (كل له قانتون) (كل في فلك يسبحون) (وكل أتوه داخرين) (وكل كانوا ظالمين) أي كلهم. مسألتان - الاولى، قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفى كان النفى موجها إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد، كقولك (ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الداهم له آخذ) وقوله: 330 - * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد * وقوله: 331 - ما كل ما يتمنى المرء يدركه * (تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن)

وإن وقع النفى في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام - لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة -: (كل ذلك لم يكن) وقول أبى النجم: 332 - قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع (ص 498 و 611 و 633) وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى: (والله لا يحب كل مختال فخور). وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبى النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه، ورد الشلوبين على ابن أبى العافية إذ زعم أن بينهما فرقا، والحق ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفجر مطلقا. الثانية - كل في نحو (كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا) منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذى هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة ما فإنها محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والاصل كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في (جئتك خفوق النجم): والثانى: أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعد، وهو ادعاء حذف الصفة وجوبا، حيث لم يرد مصرحا به في شى ء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضعف قول أبى الحسن في نحو (أعجبني ما قمت): إن ما اسم، والاصل ماقمته، أي القيام الذى قمته، وقوله في (يا أيها الرجل): إن أيا موصولة والمعنى يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط، وهو مبعد عندي أيضا لقول سيبويه في نحو (سرت طويلا، وضربت زيدا كثيرا): إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا، أي سرته وضربته، أي السير والضرب، لان هذا العائد لم يتلفظ به قط. فإن قلت: فقد قالوا (ولا سيما زيد) بالرفع، ولم يقولوا قط (ولا سيما هو زيد). قلت: هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاق (ما) على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة. وللوجه الاول مقربان: كثرة مجيئ الماضي

بعدها نحو (كلما نضجت جلودهم بدلناهم) (كلما أضاء لهم مشوا فيه) (وكلما مر عليه ملا من قومه سخروا منه) (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا) وأن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الاخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في (ما تفعل أفعل) لامرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الاصح. وإذا قلت: (كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حر) فكل منصوبة أيضا على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بجر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور

قال وقلده الابدي: إن كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو (كل رجل يأتيني فله درهم) وقدرا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه. قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع (كل) في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله: 333 - وقولى كلما جشأت وجاشت * مكانك تحمدى أو تستريحي وليس هذا مما البحث فيه، لانه ليس فيه ما يمنع من العمل. (كلا، وكلتا): مفردان لفظا، مثنيان معنى، مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، وإما بالحقيقة والتنصيص نحو (كلتا الجنتين) ونحو (احدهما أو كلاهما) وإما بالحقيقة والاشتراك نحو (كلانا) فإن (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله: 334 - إن للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشيربها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله: 335 - كلا أخى وخليلي واجدى عضدا * (وساعدا عند إلمام الملمات) فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الانباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو (كلاى وكلاك محسنان) وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو

(كلا رجلين عندك محسنان) فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا (كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها) أي تاركة للغزل. ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو (كلتا الجنتين آتت أكلها) ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله: 336 - كلاهما حين جد السير بينهما * قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابى ومثل أبو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر: 337 - إن المنية والحتوف كلاهما * يوفى المنية يرقبان سوادى وليس بمتعين، لجواز كون (يرقبان) خبرا عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبرا أول أو اعتراضا، ثم للصواب في إنشاده (كلاهما يوفى المخارم)، إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها. وقد سئلت قديما عن قول القائل (زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان) أيهما الصواب ؟ فكتبت: إن قدر كلاهما توكيدا قيل: قائمان، لانه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الافراد، وعلى هذا فإذا قيل (إن زيدا وعمرا) فإن قيل (كليهما) قيل (قائمان) أو (كلاهما) فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو (كلاهما محب لصاحبه) لان معناه كل منهما، وقوله: 338 - كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن إذا متنا أشد تغانيا (كيف): ويقال فيها (كى) كما يقال في سوف: سو، قال: كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم (302)

وهو اسم، لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم (على كيف تبيع الاخرين) (1) ولابدال الاسم الصريح منه نحو (كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟) وللاخبار به مع مباشرته الفعل في نحو (كيف كنت ؟) فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية. وتستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون شرطا، فتقتضى فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو (كيف تصنع أصنع) ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين إلا قطربا، لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما، قالوا: ومن ورودها شرطا (ينفق كيف يشاء) (يصوركم في الارحام كيف يشاء) (فيبسطه في السماء كيف يشاء) وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها. والثانى، وهو الغالب فيها: أن تكون استفهاما، إما حقيقيا نحو

(كيف زيد) أو غيره نحو (كيف تكفرون بالله) الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب. وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى، نحو (كيف أنت) و (كيف كنت) ومنه (كيف ظننت زيدا) و (كيف أعلمته فرسك) لان ثانى مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الاصل، وحالا قبل ما يستغنى، نحو (كيف جاء زيد ؟) أي على أي حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتى في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا، وأن منه (كيف فعل ربك) إذ المعنى أي فعل فعل ربك، ولا يتجه فيه أن (هامش صفحة 205) (1) الاحمران: الخمر واللحم، والاحامرة: هما والخلوق.

يكون حالا من الفاعل، ومثله (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد) أي فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا، كذا قيل، والاظهر أن يقدر بين كيف وإذا، وتقدر إذا خالية عن معنى الشرط، وأما (كيف وإن يظهروا عليكم) فالمعني كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا، فكيف: حال من عهد، إما على أن يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع. وعن سيبويه أن كيف ظرف، وعن السيرافى والاخفش أنها اسم غير ظرف، وبنوا (1) على هذا الخلاف أمورا: أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره. الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو (كيف زيد) أصحيح زيد، ونحوه، ونحو (كيف جاء زيد) أراكبا جاء زيد، ونحوه. والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال (على خير) ونحوه، ولهذا قال رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحت (خير عافاك الله) أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن كيف ظرف، إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا، لانها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا، اهـ. وهو حسن، ويؤيده الاجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم، بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب. (هامش صفحة 206) (1) في نسخة (ورتبوا على هذا الخلاف).

تنبيه - قوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت) لا تكون كيف بدلا من الابل، لان دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في إلى، بل في على، ولان إلى متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، ولان الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر معلق، وهى وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال، والمعنى إلى الابل كيفية خلقها، ومثله (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله: 339 - إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان (ص 426) أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. مسألة - زعم قوم أن كيف تأتى عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه: 340 - إذا قل مال المرء لانت قناته * وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء، وإنما هي (هنا) اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الاباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الاباعد، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز (والله يريد الآخرة) (1) أو بتقدير: فكيف الهوان على الاباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم. حرف اللام (اللام المفردة) ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة. (هامش صفحة 207) (1) تقدير الآية على هذه القراءة: والله يريد ثواب الآخرة، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره.

وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافا للكوفيين، وسيأتى. فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو لزيد، ولعمرو، إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو (يا لله) وأما قراءة بعضهم (الحمد لله) بضمها فهو عارض للاتباع، ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا، ولكم، ولهم، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة. وإذا قيل (يا لك، ويا لى) احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله، وقد أجازهما ابن جنى في قوله: 341 - فيا شوق ما أبقى، ويا لى من النوى * (ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى) (ص 219) وأوجب ابن عصفور في (يا لى) أن يكون مستغاثا من أجله، لانه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له، لا لابن جنى، لما

سأذكره بعد. ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ (وما كان الله ليعذبهم). وللام الجارة اثنان وعشرون معنى: أحدها: الاستحقاق، وهى الواقعة بين معنى وذات، نحو (الحمد لله) والعزة لله، والملك لله والامر لله، ونحو (ويل للمطففين) و (لهم في الدنيا خزى) ومنه (للكافرين النار) أي عذابها. والثانى: الاختصاص (1) نحو (الجنة للمؤمنين، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرج للدابة، والقميص للعبد) ونحو (إن له أبا) (فإن كان له إخوة) وقولك: هذا الشعر لحبيب، وقولك: أدوم لك ما تدوم لى. والثالث: الملك، نحو (له ما في السموات وما في الارض) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها، (هامش صفحة 208) (1) لام الاختصاص: هي الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا.

ويرجحه أن فيه تقليلا للاشتراك، وأنه إذا قيل (هذا المال لزيد والمسجد) لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه. الرابع: التمليك، نحو (وهبت لزيد دينارا). الخامس: شبه التمليك، نحو (جعل لكم من أنفسكم أزواجا). السادس: التعليل، كقوله: 342 - ويوم عقرت للعذارى مطيتي * (فيا عجبا من كورها المتحمل) وقوله تعالى (لايلاف قريش) وتعلقها بفليعبدوا، وقيل: بما قبله، أي فجعلهم كعصف مأكول لايلاف قريش، ورجح بأنهما في مصحف أبى سورة واحدة، وضعف بأن (جعلهم كعصف) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا، وكقوله تعالى (وإنه لحب الخير لشديد) أي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة) الآية، أي لاجل إيتائى إياكم (1) بعض الكتاب والحكمة ثم لمجئ محمد صلى الله عليه وسلم مصدقا لما معكم لتؤمنن به، فما: مصدرية فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف، كما قال الاعشى: (رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * بأسحم داج) عوض لا نتفرق (244) ويجوز كون (ما) موصولا اسميا. فإن قلت: فأين العائد في (ثم جاءكم رسول) ؟ (هامش صفحة 209) (1) في نسخة (لاجل إيتائى إليكم). (10 - مغنى اللبيب 1)

قلت: إن (ما معكم) هو نفس (ما آتيتكم) فكأنه قيل: مصدق له، وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله: 343 - (فيارب أنت الله في كل موطن) * وأنت الذى في رحمة الله أطمع (ص 504 و 546) وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيرا، وأما قراءة الباقين (بالفتح) فاللام لام التوطئة، وما شرطية، أو اللام للابتداء، وما: موصولة، أي لذى آتيتكموه، وهى مفعولة على الاول، ومبتدأ على الثاني. ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا) بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو (يا لزيد ولعمرو) وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي أدعوك لعمرو، أو اسم هو حال من المنادى، أي مدعوا لعمرو، قولان، ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الاول. ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس) وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور، لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافا للسيرافى وابن كيسان، ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أن خلافا لثعلب، ولك إظهار أن، فتقول (جئتك لان تكرمني) بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو (لئلا يكون للناس عليكم حجة)، لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين. فرع - أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كى، وجعل منه (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) فقال: المعنى ليرضنكم، قال أبو على: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن: 344 - إذا قلت قدنى قال بالله حلفة * لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا (ص 409)

والجماعة يأبون هذا، لان القسم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لاجل النون إن كان ياء تلى كسرة كقوله: 345 - وابكن عيشا تقضى بعد جدته * (طابت أصائله في ذلك البلد) وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به، أي ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشربن لتغنى عنى. السابع: توكيد النفى، وهى الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما

كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو (وما كان الله ليطلعكم على الغيب) (لم يكن الله ليغفر لهم) ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفى، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفى، لان الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الانكار، اهـ. ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل (ما كان ليفعل) ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جار، ولكنه ناصب، ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته، فكيف به وهو غير جار ؟ ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل، ونفى القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله: 346 - يا عاذلاتي لا تردن ملامتي * إن العواذل لسن لى بأمير أبلغ من (لا تلمنني) لانه نهى عن السبب، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بأن مضمرة وجوبا. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)

في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية أنها لام الجحود (1). وفيه نظر، لان النافي على هذا غير ما ولم، ولاختلاف فاعلي كان وتزول، والذى يظهر لى أنها لام كى، وأن إن شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل. وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله: 347 - فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة، ولا فرد لفرد أي فما كان جمع، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه في الركعتين بعد العصر (ما أنا لادعهما). والثامن: موافقة إلى، نحو قوله تعالى (بأن ربك أوحى لها) (كل يجرى لاجل مسمى) (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه). والتاسع: موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقي نحو (ويخرون للاذقان) (دعانا لجنبه) (وتله للجبين) وقوله: 348 - (ضممت إليه بالسنان قميصه) * فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو (وإن أسأتم فلها) ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها (اشتر طى لهم الولاء) وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم. والعاشر: موافقة (في) نحو (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) (لا يجليها (هامش صفحة 212) (1) (أنها لام الجحود) في تأويل مصدر مفعول زعم.

لوقتها إلا هو) وقولهم (مضى لسبيله) قيل: ومنه (يا ليتنى قدمت لحياتي) أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لاجل حياتي في الآخرة. والحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند) كقولهم (كتبته لخمس خلون) وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) بكسر اللام وتخفيف الميم. والثانى عشر: موافقة (بعد) نحو (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وفى الحديث (صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته) وقال: 349 - فلما تفرقنا كانى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والثالث عشر: موافقة (مع)، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت (1). والرابع عشر: موافقة (من) نحو (سمعت له صراخا) وقول جرير: 350 - لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل والخامس عشر: التبليغ، وهى الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو (قلت له، وأذنت له، وفسرت له). والسادس عشر: موافقة عن، نحو قوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه) قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفا، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو (قالت أخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء أضلونا) (ولا أقول للذين تزدرى أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا) وقوله:

---

(1) يريد بيت متمم بن نويرة الذى هو الشاهد رقم 349. (*)

351 - كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا: إنه لذميم (1) السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل، نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) وقوله: 352 - فللموت تغذو الوالدات سخالها * كما لخراب الدور تبنى المساكن وقوله: 353 - فإن يكن الموت أفناهم * فللموت

ما تلد الوالده ويحتمله (ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك) ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا، ومثله في الدعاء (ولا تزد الظالمين إلا ضلالا) ويؤيده أن في آخر الآية (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا). وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، بل المحبة والتبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لاجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد. الثامن عشر: القسم والتعجب معا، وتختص باسم الله تعالى كقوله: 354 - لله يبقى على الايام ذو حيد * [بمشمخر به الظيان والآس] التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم (يا للماء). و (يا للشعب) إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:

---

(1) الافضل في الرواية (لدميم) أن تكون بالدال المهملة، أي مطلى بالدمام. (*)

---

355 - فيا لك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم (يا لك رجلا عالما) وفى غيره كقولهم (لله دره فارسا، ولله أنت) وقوله: 356 - شباب وشيب وافتقار وثروة * فلله هذا الدهر كيف ترددا المتمم عشرين: التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية، ومثل له في شرحها بقوله تعالى: (فهب لى من لدنك وليا) وفى الخلاصة، ومثل له ابنه بالآية وبقولك (قلت له افعل كذا) ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو (ما أضرب زيدا لعمرو، وما أحبه لبكر). الحادى والعشرون: التوكيد، وهى اللام الزائدة، وهى أنواع: منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله كقوله: 357 - ومن يك ذا عظم صليب رجابه * ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره وقوله: 358 - وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد وليس منه (ردف لكم) خلافا للمبرد ومن وافقه، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل (اقترب للناس حسابهم).

واختلف في اللام من نحو (يريد الله ليبين لكم) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وقول الشاعر: 359 - أريد لانسى ذكرها، فكأنما * تمثل لى ليلى بكل سبيل فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم: أي ليجمع لكم بين الامرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لانسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي إرادة الله للتبيين، وأمرنا للاسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل. ومنها اللام المسماة بالمقحمة، وهى المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم (يا بؤس للحرب) والاصل يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال: 360 - يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهط فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف ؟ قولان، أرجحهما الاول، لان اللام أقرب، ولان الجار لا يعلق. ومن ذلك قولهم (لا أبا لزيد، و أخا له، ولا غلامي له) على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل أبا وأخا على لغة من قال: إن أباها وأبا أباها * [قد بلغا في المجد غايتاها] [50] وقولهم (مكره أخاك لا بطل) وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله:

---

361 - * بيضك ثنتا وبيضى مائتا (1) * فاللام للاختصاص، وهى متعلقة باستقرار محذوف. ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهى المزيدة لتقوية عامل ضعف: إما بتأخره نحو (هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) ونحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون) أو بكونه فرعا في العمل نحو (مصدقا لما معهم) (فعال لما يريد) (نزاعة للشوى) ونحو: ضربي لزيد حسن، وأنا ضارب لعمرو، قيل: ومنه (إن هذا عدو لك ولزوجك) وقوله: 362 - إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له * أكيلا، فإنى لست آكله وحدي وفيه نظر، لان عدوا وأكيلا - وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل - لا ينصبان المفعول، لانهما موضوعان للثبوت، وليسا مجاريين للفعل في

التحرك والسكون، ولا محولان عما هو مجار له، لان التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التى يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهى متعلقة بالتمسى، وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو، وهى للاختصاص. وقد اجتمع التأخر والفرعية في (وكنا لحكمهم شاهدين) وأما قوله تعالى (نذيرا للبشر) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل (فعال لما يريد) وإن كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في (سقيا لزيد) وسيأتى. قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين، لانها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الاخير ممنوع، لانه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسى في قراءة من قرأ (ولكل

---

(1) كذا في جميع الاصول، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون * بيضك ثنتان وبيضى مائتا * بثبوت النون في (ثنتان) وحذفها في (مائتا) (*)

وجهة هو موليها) بإضافة كل: إنه من هذا، وإن المعنى الله مول كل ذى وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله: 363 - هذا سراقة للقرآن يدرسه * يقطع الليل تسبيحا وقرآنا إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى: 364 - أحجاج لا تعطى العصاة مناهم * ولا الله يعطى للعصاة مناها وهو شاذ، لقوة العامل. ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جنى: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر، لانه قد عمل في الحال نحو قوله: 365 - كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى [ص 392 و 439] وقال الاكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو (يا لزيد) والتعجب في نحو (يا للدواهي) وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر، لان اللام المقوية زائدة كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضا فإن اللام لا تدخل في نحو (زيدا ضربته) مع أن الناصب ملتزم الحذف. قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف. فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء. قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه (1)، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم ينزل منزلته من كل وجه. وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل، والاصل يا آل زيد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الالفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله: 366 - فخير نحن عند الناس منكم * إذا الداعي المثوب قال يا لا [ص 445] فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الاصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر، فحذف ما بعد لا النافية، أو الاصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال (ألاتا) فيقال (ألافا) يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا. تنبيه - إذا قيل (يا لزيد) بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لاجله، والمستغاث محذوف، فإن قيل (يا لك) احتمل الوجهين، فإن قيل (يا لى) فكذلك عند ابن جنى، أجازهما في قوله: فيا شوق ما أبقى، ويا لى من النوى * ويا دمع ما أجرى، ويا قلب ما أصبى [341] وقال بن عصفور: الصواب أنه مستغاث لاجله، لان لام المستغاث متعلقة بدعو،

---

(1) يريد لو كان حرف النداء عوضا من الفعل قطعا لم يكن ليجوز حذف حرف النداء، لان الفعل محذوف، فيكون حذفه أيضا من باب حذف العوض والمعوض منه. (*)

فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جنى، لانه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم، ويا لا تتحمل ضميرا كما لا تتحمله ها إذا عملت في الحال في نحو (وهذا بعلى شيخا) نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في (يا لزيد لعمرو) إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلقها باسم محذوف تقدير مدعو لعمرو، وإنما ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو (وهبت لك دينارا لترضى). تنبيه - زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى (تبغونها عوجا) (والقمر قدرناه منازل) (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) وقالوا (وهبتك دينارا، وصدتك ظبيا، وجنيتك ثمرة) قال: ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * [ولقد نهيتك عن بنات الاوبر] [71] وقال: 367 - فتولى غلامهم ثم نادى: * أظليما أصيدكم أم حمارا وقال: 368 - إذا قالت حذام فأنصتوها * [فإن القول ما قالت حذام] في رواية جماعة، والمشهور (فصدقوها). الثاني والعشرون: التبيين، ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع

بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبا أو بغضا، تقول (ما أحبنى، وما أبغضني) فإن قلت (لفلان) فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت (إلى فلان) فالامر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضا لما بينا، وقد مضى في موضعه. الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف. مثال المبينة للمفعولية (سقيا لزيد، وجدعا له) فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين، لانهما متعديان، ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل، لان لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال (سقيا زيدا) ولا (جدعا إياه) خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار، لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما، وليس تقدير المحذوف (أعنى) كما زعم ابن عصفور، لانه يتعدى بنفسه، بل التقدير: إرادتى لزيد. وينبنى على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في (زيد سقيا له) أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه، فتقول (زيدا ضربا) لان الضمير في المثال ليس معمولا له، ولا هو من جملته، وأنما تجويز بعضهم في قوله تعالى (والذين كفروا فتعسا لهم) كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم. وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في (سقيا لك)

متعلقة بالمصدر، وهى للتبيين، وفى هذا تهافت، لانهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين. ومثال المبينة للفاعلية (تبا لزيد، وويحا له) فإنهما في معنى خسر وهلك، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع، ولا تبيين، لعدم تمام الكلام. فإن قلت (تبا له وويح) فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز، لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الاول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره. واختلف في قوله تعالى: (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ؟ هيهات هيهات لما توعدون) فقيل: اللام زائدة، و (ما) فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الاخراج فاللام للتبيين، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر. وأما قوله تعالى: (وقالت هيت لك) فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهيت: اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض أي تهيأت، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتى لك، أو أقول لك، وأما من قرأ (هئت) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل (وراودته) فلا وجه لانكار الفارسى هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام (هيت) بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة. تنبيه - الظاهر أن (لها) من قول المتنبي: 369 - لو لا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك (ضربه زيد) وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه، كما أن قوله (إلى أرواحنا) كذلك، إذ المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا، ولك في (لها) وجه غريب، وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى، ويكون (لها) فاعلا بوجدت، والمنايا مضافا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شبهت بشئ يبتلع الناس، ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم. وأما اللام العاملة للجزم فهى اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو (فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى) وقد تسكن بعد ثم نحو (ثم ليقضوا) في قراءة الكوفيين وقالون والبزى، وفى ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر. ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرا، نحو (لينفق ذو سعة) أو دعاء نحو (ليقض علينا ربك) أو التماسا كقولك لمن يساويك (ليفعل فلان كذا) إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو (من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) (اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) أي فيمد ونحمل، أو التهديد نحو (ومن شاء فليكفر) وهذا هو معنى الامر في (اعملوا ما شئتم) وأما (ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا) فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوبا، والتهديد فيكون مجزوما، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الاولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما (فسوف يعلمون) وأما (وليحكم أهل الانجيل) فيمن قرأ بسكون اللام فهى لام الطلب، لانه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهى لام

التعليل، لانه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى: (وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور) معناه وآتيناه الانجيل للهدى والنور، ومثله (إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا) لان المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظا، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر، أي ليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله (وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس) أي وللجزاء خلقهما، وقوله سبحانه: (وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين) أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: (هو على هين ولنجعله آية للناس) أي وخلقناه من غير أب. وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة افعل غالبا، نحو قم واقعد، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو (لتعن بحاجتي) أو الخطاب نحو (ليقم زيد) أو كلاهما نحو (ليعن زيد بحاجتي) ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفردا، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (قوموا فلاصل لكم) أو معه غيره كقوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث (لتأخذوا مصافكم). وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله: 370 - فلا تستطل منى بقائي ومدتي * ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله: 371 - محمد تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من شئ تبالا [ص 461]

أي ليكن ولتفد، والتبال: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى. ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يعرف قائله، مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر نحو (يغفر الله لك) و (يرحمك الله) وحذف الياء تخفيفا، واجتزئ عنها بالكسرة كقوله: 372 - [فطرت بمنصلى في يعملات] * دوامى الايد يخبطن السريحا قال: وأما قوله: 373 - على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى * لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى فهو على قبحه جائز، لانه عطف على المعنى إذ اخمشي ولتخمشنى بمعنى واحد. وهذا الذى منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدم قل، وجعل منه (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أي ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله: 374 - قلت لبواب لديه دارها * تأذن فإنى حمؤها وجارها (1) أي لتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: إيذن، اهـ. قيل: وهذا تخلص من ضرورة وهى إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك، لانهما بيتان لا بيت مصرع، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله:

---

(1) كسر ما قبل الهمزة الساكنة يجيز قلبها ياء، ولذلك يقع في بعض الاصول (تيذن) وليس ذلك بواجب ما لم يكن المكسور همزة أخرى نحو إيمان وإيذن. (*) (15 - مغنى اللبيب 1)

---

375 - لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع [ص 600] والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك (ائتنى أكرمك). وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك والثانى للسيرافى والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر، كما أن النصب بضربا في قولك (ضربا زيدا) لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه. والثالث للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب. وهذا أرجح من الاول، لان الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الاصل، لكن في التضمين تغيير معنى الاصل، ولا كذلك الحذف، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير. ومن الثاني، لان نائب الشئ يؤدى معناه، والطلب لا يؤدى معنى الشرط وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر، لان تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع (1). وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الاجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الاصل يقم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها.

---

(1) الآية هي قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا) والجزم على الوجه الذى رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام: إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة. (*)

وقال المبرد: التقدير قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل. ويرده أن الجواب لابد أن يخالف المجاب: إما في الفعل والفاعل نحو (ائتنى أكرمك) أو في الفعل نحو (أسلم تدخل الجنة) أو في الفاعل نحو (قم أقم) ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضا فإن الامر المقدر للمواجهة، ويقيموا للغيبة (1). وقيل: يقيموا مبنى، لحلوله محل أقيموا وهو مبنى، وليس بشئ. وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد، وأن الاصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول، لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولانه أخو النهى ولم يدل عليه إلا بالجرف، ولان الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله: 376 - لتقم أنت يا ابن خير قريش * [كى لتقضى حوائج المسلميا] [ص 552] وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث (لتأخذوا مصافكم) ولانك تقول: اغز واخش وارم، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولان المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم إدعاء ذلك في نحو قم، لانه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله (لتقم) كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل.

---

(1) الامر المقدر هو أقيموا، وهو للمواجهة كما هو ظاهر، والجواب المذكور هو يقيموا، وهو للغيبة، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر، إذ لو أريد جوابه مقيل تقيموا، إذ لا تجاب المواجهة بالغيبة والفاعل واحد. (*)

وأما اللام غير العاملة فسبع: إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الاكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) (إنى ليحزنني أن تذهبوا به) فإن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصد أن

تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل، لان (أن تذهبوا) على تقديره منصوب. وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ نحو (لانتم أشد رهبة) والثانى بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو (إن ربى لسميع الدعاء) والمضارع لشبهه به نحو (وإن ربك ليحكم بينهم) والظرف نحو (وإنك لعلى خلق عظيم) وعلى ثلاثة باختلاف، أحدها: الماضي الجامد نحو (إن زيدا لعسى أن يقوم) أو (لنعم الرجل) قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور، والثانى: الماضي المقرون بقد، قاله الجمهور، ووجهه أن قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى، وقالا: إذا قيل (إذا زيدا لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من قد، أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن ك (علمت أن زيدا لقام) والصواب عندهما الكسر. واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو (لقائم زيد) فمقتضى كلام جماعة [من النحويين] الجواز، و [إن كان] في أمالى ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثاني: الفعل نحو (ليقوم زيد) فأجاز

ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقى (الماضي الجامد) نحو (لبئس ما كانوا يعملون) وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل) (لقد كان في يوسف وإخوته آيات) والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في (ولقد علمتم): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون، اهـ. ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الايضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن، اهـ. وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضا قول الزمخشري، قال في تفسير (ولسوف يعطيك ربك): لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتداء والخبر، وقال في (لا قسم): هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم، لانها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في (ولسوف يعطيك ربك) أن المبتدأ مقدر، أي ولانت سوف يعطيك ربك. وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات، إحداها: أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإن مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو (لسوف يقوم زيد) يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، اهـ. وفى الوجهين الاخيرين نظر، لان تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولان النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو (قمت وأصك عينه) وبعد الفاء في نحو (ومن عاد فينتقم الله منه) وبعد اللام في نحو (لاقسم بيوم القيامة) وكل ذلك تقدير لال الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الاول فقد قال جماعة في (إن هذان لساحران): إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولانه يجوز على الصحيح نحو (لقائم زيد). وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال، لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير (لسوف أخرج حيا) ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في (يا لله) وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) ومع كون الفعل للحال نحو (لاقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفى نحو (تالله تفتؤ) وتارة يجبان، وذلك فيما بقى نحو (وتالله لاكيدن أصنامكم). مسألة - للام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في (علمت لزيد منطق) ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو (زيد لانا أكرمه) ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو (لزيد قائم) والمبتدأ في نحو (لقائم زيد) فأما قوله: 377 - أم الحليس لعجوز شهر به * [ترضى من اللحم بعظم الرقبه] [ص 233] فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهى عجوز، وليس لها الصدرية في باب إن لانها [فيه] مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى اللام المزحلقة، والمزحلقة أيضا، وذلك لان أصل (إن زيدا لقائم) (لان زيدا قائم) فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندع أن

الاصل (إن لزيدا قائم) لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن في نحو قوله: 378 - [ألا يا سنا برق على قلل الحمى] * لهنك من برق على كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها، دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو (والله يعلم إنك لرسوله) بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلى: 379 - فغيرت بعدهم بعيش ناصب * وإخال إنى لاحق مستتبع الاصل إنى للاحق، فحذفت اللام بعد ما علقت إخال، وبقى الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه. ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها، تقول (إن في الدار لزيدا) و (إن زيدا لقائم) وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو (إن زيدا طعامك لاكل) ووهم بدر الدين ابن ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير نحو (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) تنبيه - (إن زيدا لقام، أو ليقومن) اللام جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها (علمت) مثلا فتحت همزتها، فإن قلت (لقدم قام زيد) فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة، وعندي أن الامرين محتملان فصل وإذا خففت إن نحو (وإن كانت لكبيرة) (إن كل نفس لما عليها حافظ) فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية، ولهذا صارت

لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة أبى رجاء (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) بكسر اللام أي للذى، وكقوله: 380 - إن كنت قاضى نحبى يوم بينكم * لو لم تمنوا بوعد غير توديع (1) ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله: 381 - إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة * وإن هو لم يعدم خلاف معاند وزعم أبو على وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لى أبو على: ظننت أن فلانا نحوى محسن، حتى سمعته يقول: إن اللام التى تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويى بغداد على هذا، اهـ. وحجة أبى على دخولها على الماضي المتصرف نحو (إن زيد لقام) وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز مع المشددة. وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا، وأن إن قبلها نافية، واستدلوا على مجئ اللام للاستثناء بقوله: 382 - أمسى أبان ذليلا بعد عزته * وما أبان لمن أعلاج سودان [ص 233] وعلى قولهم يقال (قد علمنا إن كنت لمؤمنا) بكسر الهمزة، لان النافية مكسورة دائما، وكذا على قول سيبويه لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبى على وأبى الفتح فتفتح. القسم الثاني: اللام الزائدة، وهى الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله: * (هامش) (1) المحفوظ في شواهد النجاة * لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب * (*)

* أم الحليس لعجوز شهر به * [377] وقيل: الاصل لهى عجوز، وفى خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير (ألا أنهم ليأكلون الطعام) بفتح الهمزة، وفى خبر لكن في قوله: 383 - * ولكننى من حبها لعميد * [ص 292] وليس دخول اللام مقيسا بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد، ولا بعد لكن خلافا للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أن الاصل (ولكن إننى) فحذفت همزة إن للتخفيف، ونون ولكن لذلك لثقل اجتماع الامثال، وعلى أن ما في (1) قوله: * وما أبان لمن أعلاج سودان * [382] استفهام، وتم الكلام عند (أبان) ثم ابتدئ لمن أعلاج، إى بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر ما النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين: ومما زيدت فيه أيضا خبر زال في قوله. 384 - وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد وفى المفعول الثاني لارى في قوله بعضهم (أراك لشاتمي) ونحو ذلك. قيل: وفى مفعول يدعو من قوله تعالى (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) وهذا مردود، لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنها زائدة، وقد بينا فساده، والثانى أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدمة من تأخير، والاصل يدعو من لضره أقرب من نفعه، فمن: مفعول، وضره أقرب: مبتدأ وخبر، والجملة

---

(1) هذا الكلام عطف على قوله (على أن الاصل) و (ما) بمعنى الذى، أي وعلى أن الذى في قوله، أو مقصود لفظها، أي وعلى أن لفظ ما في قوله، وخبر (أن) هو قوله (استفهام) الواقع بعد إنشاد الشاهد. (*)

صلة لمن، وهذا بعيد، لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها، وقيل: إنها في موضعها، وإن من مبتدأ، ولبئس المولى خبرها (1)، لان التقدير لبئس المولى هو، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال، آحدها: أنها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنها [إنما] جاءت توكيدا ليدعو في قوله (يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه) وفى هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين، إذ الاصل عدم التوكيد، والاصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظى، والثانى أن مطلوبه مقدم عليه، وهو (ذلك هو الضلال) على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير يدعو الذى هو الضلال البعيد، وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين، لان (ذا) لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين والثالث: أن مطلوبه محذوف، والاصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا، والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أن يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل، والثانى: أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أن معناه يظن، لان أصل [يدعو] معناه يسمى، فكأنه قال: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلها، ولا يصدر ذلك يقين اعتقاد، فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا، والثانى: أن معناه يزعم، لان الزعم قول مع اعتقاد. ومن أمثلة اللام الزائدة قولك (لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم) أو (أنت ظالم لئن فعلت) فكل ذلك خاص بالشعر، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه. الثالث: لام الجواب، وهى ثلاثة أقسام: لام جواب لو نحو (لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا) (ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ولام جواب لو لا نحو (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض) ولام جواب القسم نحو

---

(1) في نسخة (ولبئس المولى خبره). (*)

(تالله لقد آثرك الله علينا) (وتالله لاكيدن أصنامكم) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد (لو) و (لو لا) و (لو ما) لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسف، نعم الاولى في (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله: 385 - وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبى الفتح، إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا في جواب قسم مقدر لكثر مجئ [الجواب بعد لو جملة اسمية] نحو (لو جاءني لانا أكرمه) كما يكثر ذلك في باب القسم الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضا، لانها وطأت الجواب للقسم، أي مهدته له، نحو (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم، ولئن نصروهم ليولن الادبار) وأكثر ما تدخل على إن، وقد تدخل على غيرها كقوله: 386 - لمتى صلحت ليقضين لك صالح * ولتجزين إذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى (لما آتيتكم من كتاب وحكمة) أن لا تكون موطئة وما شرطية، بل للابتداء وما موصولة، لانه حمل على الاكثر وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بإن، وأنشد أبو الفتح:

---

387 - غضبت على لان شربت بجزة * فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفاء في (فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) شبهت إذ إن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط، وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] مردود، لان ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم، وليست موطئة في قوله: 388 - لئن كانت الدنيا على كما أرى * تباريح من ليلى فللموت أروح وقوله: 389 - لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله: 390 - ألمم بزينب إن البين قد أفدا * قل الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الاشارة إليه، أما الاولان فلان الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك

الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه، وأما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن، فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين. الخامس: لام أل كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها. السادس: اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في (تلك) وإنما كسرت في (ذلك) لالتقاء الساكنين. السابع: لام التعجب غير الجارة نحو (لظرف زيد، ولكرم عمرو) بمعنى ما أظرفه وما أكرمه، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل، وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسم مقدر. (لا): على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون عاملة عمل إن، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضا نحو (لا صاحب جود ممقوت) وقول أبى الطيب: 391 - فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد * على أحد إلا بلؤم مرقع أو رافعا نحو (لا حسنا فعله مذموم) أو ناصبا نحو (لا طالعا جبلا حاضر) ومنه (لا خيرا من زيد عندنا) وقول أبى الطيب:

392 - قفا قليلا بها على، فلا * أقل من نظرة أزودها ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملة عمل ليس. وتخالف لا هذه إن من سبعة أوجه: أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات. الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى، وقيل: لتضمنه معنى من الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع لاتركيب خمسة عشر، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا، فيبنى على الفتح في نحو (لا رجل، ولا رجال) ومنه (لا تثريب عليكم اليوم) (قالوا لا ضير) (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وعلى الياء في نحو (لا رجلين) و (لا قائمين) وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صح هذا للزم الاعراب في (يا زيدان، ويا زيدون) ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو (لا مسلمات) وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح، وهو الارجح، لانها الحركة التى يستحقها المركب، وفيه رد على السيرافى والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتخفيف. ومثل لا رجل عند الفراء (لا جرم) نحو (لا جرم أن لهم النار) والمعنى عنده لا بد من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت من أوفى، وقال قطرب: لا رد لما قبلها، أي ليس الامر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، وجرم: فعل، لا اسم، ومعناه وجب وما بعده فاعل، وقال قوم: لا زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام، وسيأتى البحث في ذلك والثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو (لا رجل قائم) بما كان مرفوعا به قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الاخفش والاكثرون

ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسما عاملا. الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا. الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو (لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها). السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف نحو قوله: إن محلا وإن مرتحلا * وإن في السفر إذ مضوا مهلا [121] فلا محيد عن النصب. والسابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو (قالوا لا ضير) (فلا فوت) وتميم لا تذكره حينئذ. الثاني: أن تكون عاملة عمل ليس، كقوله: 393 - من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح [ص 631] وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر. و (لا) هذه تخالف ليس من ثلاث جهات: إحداها: أن عملها قليل، حتى ادعى أنه ليس بموجود. الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله: 394 - تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا [ص 240]

وأما قوله: 395 - نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل * فبؤثت حصنا بالكماة حصينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و (غير) استثناء). الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافا لابن جنى وابن الشجرى، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة: 396 - وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها، ولا عن حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله: 397 - إذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه - إذا قيل (لا رجل في الدار) بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده (بل امرأة (1)) وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحدة، ويقال في توكيده على الاول (بل امرأة) وعلى الثاني (بل رجلان، أو رجال). وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله: تعز فلا شئ على الارض باقيا * البيت..... (394) وإذا قيل (لا رجل ولا امرأة في الدار) برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة

---

(1) المراد توكيد المعنى الذى دل عليه قولك (لا رجل) ووجهه أن (بل) تفيد تقرير في الذى قبلها وتثبت ضده لما بعدها، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد. (*)

في الاصل عمل إن ثم ألغيت لتكررها، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس، فيكون ما بعدها مرفوعا بها، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا، فإن قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف كما في قولك (زيد وعمرو قائم) ولا يكون خبرا عنهما، لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا: وتوارد عاملين على معمول واحد. وإذا قيل (ما فيها من زيت ولا مصابيح) بالفتح - احتمل كون الفتحة بناء مثلها في (لا رجال) وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل. فأما قوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) فظاهر الامر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس، ويقوى العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه وتعالى (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة) الآية إلا بالرفع لما لم يوحد الخفض في لفظ مثقال، ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت (ما مررت برجل إلا في الدار) كان إخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعين [أن] الوقف على (في السماء) وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على (الارض) وأنه إنما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى، بل يخرج إلى الوجود. الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط، أحدها: أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو، أو أمر كاضرب زيدا لا عمرا، قال سيبويه: أو نداء و (16 - مغنى اللبيب 1)

يا ابن اخى لا ابن عمى، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم. الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل (جاءني زيد لا بل عمرو) فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت (ما جاءني زيد ولا عمرو) فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدم النفى، وقد اجتمعا أيضا في (ولا الظالين) والثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز (جاءني رجل لا زيد) لانه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف (جاءني رجل لا امرأة) ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي، أجاز (يقوم زيد لا عمرو) ومنع (قام زيد لا عمرو) وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس: 398 - كأن دثارا حلقت بلبونه * عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار: اسم راع، وحلقت: ذهبت، واللبون: نوق ذوات لبن، وتنوفى: جبل عال، والقواعل: جبال صغار، وقوله إن العامل مقدر بعد العاطف، ولا يقال (لا قام عمرو) إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع (ليس زيد قائما ولا قاعدا). الوجه الرابع: أن تكون جوابا مناقضا لنعم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا، يقال (أجاءك زيد ؟) فتقول (لا) والاصل: لا لم يجئ. والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا، وجب تكرارها. مثال المعرفة (لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر، ولا الليل سابق النهار) وإنما لم تكرر في (لا نولك أن تفعل) لانه بمعنى لا ينبغى لك، فحملوه على ما هو

بمعناه، كما فتحوا في (يذر) حملا على (يدع (1)) لانهما بمعنى، ولو لا أن الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التى لم تعمل فيها لا (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) فالتكرار هنا واجب، بخلافه في (لا لغو فيها ولا تأثيم). ومثال الفعل الماضي (فلا صدق ولا صلى) وفى الحديث (فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى) وقول الهذلي: كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، وإنما ترك التكرار في (لا شلت يداك) و (لا فض الله فاك) وقوله: 399 - [ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى] * ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله: 400 - لا بارك الله في الغوانى هل * يصبحن إلا لهن مطلب ؟ لان المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك (والله لا فعلت كذا) وقول الشاعر: 401 - حسب المحبين في الدنيا عذابهم * تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار في قوله: 402 - لاهم إن الحارث بن جبله * زنى على أبيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له * وأى أمر سئ لا فعله زنى: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله زنأ بالهمز بمعنى سيق.. وى

---

(1) أصل الدال في (يدع مكسورة)، بدليل حذف الواو، وفتحت الدال لاجل حرف الحلق وهو العين، ومثله يهب، وحمل (يذر) على يدع لان معناهما واحد. (*)

بتشديدها، والاصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب على عن الباء، وقال أبو خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت: 403 - إن تغفر اللهم تغفر جما * وأى عبد لك لا ألما وأما قوله سبحانه وتعالى (فلا اقتحم العقبة) فإن لا فيه مكررة في المعنى، لان المعنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا، لان ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري. وقال الزجاج: إنما جاز لان (ثم كان من الذين آمنوا) معطوف عليه وداخل في النفى فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن، انتهى، ولو صح لجاز (لا أكل زيد وشرب) وقال بعضهم: لا دعائية، دعاء عليه أن لا يفعل خيرا، وقال آخر: تحضيض، والاصل فألا اقتحم، ثم حذف الهمزة، وهو ضعيف. وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو (زيد لا شاعر ولا كاتب) و (جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا) ونحو (إنها بقرة لا فارض ولا بكر) (وظل من يحموم لا بارد ولا كريم) (وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة) (من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية). وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو (لا يحب الله الجهر بالسوء) (قل لا أسألكم عليه أجرا) وإذا لم يجب أن تكرر في (لا نولك أن تفعل) لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فأن لا يحب في المضارع أحق. ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين، وخالفهم ابن مالك، لصحة قولك (جاء زيد لا يتكلم) بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

تنبيه - من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد) و (غضبت من لا شئ) وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالاضافة، وغيرهم يراها حرفا، ويسميها زائده كما يسمون كان في نحو (زيد كان فاضل) زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة لا في نحو (غضبت من لا شئ) وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان، وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو) ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل (ما جاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفى مجئ كل منهما على كل حال، وأن يراد نفى اجتماعهما في وقت المجئ: فإذا جئ بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول، نعم هي في قوله سبحانه (وما يستوى الاحياء والاموات) لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل (لا يستوى زيد ولا عمرو). تنبيه - اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو (غضبت من لا شئ) وبين الناصب والمنصوب في نحو (لئلا يكون للناس) وبين الجازم والمجزوم في نحو (إن لا تفعلوه) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها) الآية دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله: آليت حب العراق الدهر أطعمه * [والحب يأكله في القرية السوس]

[139] إن التقدير على حب العراق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب (زيدا ضربته) لان التقدير لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناه حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقا، وقيل: لا مطلقا، والصواب الاول

الثاني من أوجه (لا) أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) أو غائبا نحو (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء) أو متكلما نحو (لا أرينك ههنا) وقوله: 404 - لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * [مردفات على أعجاز أكوار] وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والاصل لا تكن هنا فأراك، ومثله في الامر (وليجدوا فيكم غلظة) أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الامر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات (1)، وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه (لا يفتننكم الشيطان) أي لا تفتنوا بفتنة الشيطان. واختلف في لا من قوله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) على قولين، أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل (ولا تحسبن الله غافلا) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك، كما قيل في قوله: 405 - حتى إذا جن الظلام واختلط * [جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط] [ص 585] الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين، أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول، لان الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا، مثله في قوله:

---

(1) في نسخة (المقصود لذاته). (*)

---

406 - فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * [ولا الضيف عنها إن أناخ محول] بل هو في الآية أسهل، لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذى جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري، لانها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم ؟ والثانى أن الفعل جواب الامر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد، لان المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود، لان الشرط إنما يقدر من جنس الامر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في (ائتنى أكرمك) إن تأتني أكرمك، نعم يصح الجواب في قوله (ادخلوا مساكنكم) الآية، إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضا النهى على حد (لا أرينك ههنا) وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجملة حالا، أي ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه الاول سماعي، وعلى النهى قياسي. ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو (ولا تنسوا الفضل بينكم) وكونها للدعاء كقوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا) وقول الشاعر: 407 - يقولون لا تبعدوهم يدفنونني * وأين مكان البعد إلا مكانيا ؟ وقول الآخر: 408 - فلا نشلل يد فتكت بعمرو * فإنك لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق: 409 - إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * لها أبدا ما دام فيها الجراضم أي العظيم البطن، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه

(لا تفعل كذا) وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك (لا تطعني). وليس أصل (لا) التى يجزم الفعل بعدها لام الامر فزيدت عليها ألف خلافا لبعضهم، ولا هي النافية والجزم بلام (أمر) مقدرة خلافا للسهيلي. والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو (ما منعك إذ رأيتهم ضلو ألا تتبعني) (ما منعك ألا تسجد) ويوضحه الآية الاخرى (ما منعك أن تسجد) ومنه (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي ليعلموا، وقوله: 410 - وتلحيننى في اللهو أن لا أحبه * وللهو داع دائب غير غافل (1) وقوله: 411 - أبى جودة لا البخل واستعجلت به * نعم من فتى لا يمنع الجود

قاتله وذلك في رواية من نصب البخل، فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف، لانه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمة (لا) تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطني أو هل تعطيني كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله أتمنعني عطاءك أو أتحرمني نوالك كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضا في رواية النصب، وذلك على أن تجعل اسما مفعولا، والبخل بدلا منها، قاله الزجاج، وقال آخر: لا مفعول به، والبخل مفعول لاجله، أي كراهية البخل مثل (يبين الله لكم أن تضلوا) أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو على في الحجة: قال أبو الحسن: فسرته العرب أبى جوده البخل، وجعلوا لا حشوا، اه. وكما اختلف في لا في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل، أحدها: قوله تعالى (لا أقسم بيوم القيامة) فقيل: هي نافية، واختلف (هامش صفحة 248) (1) وقع البيت رقم 410 في النسخة التى شرح عليها الدسوقي متأخرا عن 411.

---

[249]

هؤلاء في منفيها على قولين، أحدهما: أنه شئ تقدم، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك لان القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشئ في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو (وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر إنك لمجنون) وجوابه (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) والثانى: أن منفيها أقسم، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشاء، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشئ إلا إعظاما له، بدليل (فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) فكأنه قيل: إن إعظامه بالاقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحق إعظاما فوق ذلك، وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين، أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيدا لنفى الجواب، والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ومثله (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)، وقوله: 412 - فلا وأبيك ابنة العامري * لا يدعى القوم أنى أفر ورد بقوله تعالى: (لا أقسم بهذا البلد) الآيات، فإن جوابه مثبت وهو (لقد خلقنا الانسان في كبد) ومثله (فلا أقسم بمواقع النجوم) الآية، والثانى: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في (لئلا يعلم أهل الكتاب) ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرا، بل حشوا، كما أن زيادة ما وكان كذلك نحو (فبما رحمة من الله) (أينما تكونوا يدرككم الموت) ونحو (زيد كان فاضل) وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) (فلا أقسم بمواقع النجوم) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

---

[250]

الموضع الثاني: قوله تعالى (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا) فقيل: إن لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل. وحاصل القول في الآية أن (ما) خبرية بمعنى الذى منصوبة بأتل، و (حرم ربكم) صلة، و (عليكم) متعلقة بحرم، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون (ما) استفهامية منصوبة بحرم، والجملة محكية بأتل، لانه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق عليكم بأتل، ومن رجح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجحه على تعلقه بحرم، وفى أن وما بعدها أوجه: أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلا من (ما)، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية، إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام. الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا. أجازهما بعض المعربين، وعليهما فلا زائدة، قاله ابن الشجرى، والصواب أنها نافية على الاول، وزائدة على الثاني. والثالث: أن يكون الاصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا، وذلك لانهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا، لانهم جعلوا غير الله بمنزلته. والرابع: أن الاصل أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أن (وبالوالدين إحسانا) معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية (ذلكم وصاكم به). وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر. والخامس: أن التقدير أتل عليكم أن لا تشركوا، فحذف مدلولا عليه بما تقدم، وأجاز هذه الاوجه الثلاثة الزجاج. والسادس: أن الكلام تم عند (حرم ربكم) ثم ابتدئ: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فعليكم

---

[251]

على هذا اسم فعل بمعنى الزموا. و (أن) في الاوجه الستة مصدرية، و (لا) في الاوجه الاربعة الاخيرة نافية. والسابع: أن (أن) مفسرة بمعنى أي، ولاناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول

لكم لا تشركوا به شيئا، وأحسنوا بالوالدين إحسانا، وهذان الوجهان الاخيران أجازهما ابن الشجرى. الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) فيمن فتح الهمزة، فقال قوم منهم الخليل والفارسي: لا زائدة، وإلا لكان عذرا للكفار، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول (له) آخر: أن بمعنى لعل مثل (ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا) ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه، ورده الفارسى فقال: التوقع الذى في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعنى في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن (يشعركم) و (يدريكم) بمعنى، وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو (وما يدريك لعله يزكى) وأن في مصحف أبى (وما أدراكم لعلها) وقال قوم: أن مؤكدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي أنكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء (1) من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره (إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جائتهم كل آية) وقيل: التقدير لانهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها، ونظيره (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الآولون) واختاره الفارسى. (هامش صفحة 251) (1) في نسخة (ما سبق لهم به القضاء - إلخ).

واعلم أن مفعول (يشعركم) الثاني - على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى لعل - محذوف، أي ايمانهم، وعلى بقية الاقوال أن وصلتها. الموضع الرابع: (وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون) فقيل: لا زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا، لان المخبر عنه أن وصلتها، ومثله (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء لانه ليس بوصف صريح، ولانه لم يعتمد على نفى ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والاعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فأنهم لا يرجعون تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجئ أن في قراءة بعضهم بالكسر. الموضع الخامس: (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا) قرئ في السبعة برفع (يأمركم) ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم (ولن يأمركم) و (لا) على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على (يؤتيه) كما أن (يقول) كذلك، و (لا) على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفى السابق، وقيل: على (يقول) ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في (لا) وجهين، أحدهما: الزيادة، فالمعنى ما كان

لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الانداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا، والثانى: أن تكون غير زائدة، ووجهه بأن النبي عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربا ؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والانبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسر لا يأمر بينهى لانها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الامر أعم من النهى والسكوت، والمراد الاول وهى الحالة التى يكون بها البشر متناقضا، لان نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقا، فكيف يأمرهم بعبادته ؟ والخطاب في (ولا يأمركم) على القراءتين التفات. تنبيه - قرأ جماعة (واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفا، كما قالوا (أم والله) ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة، لان التوكيد بالنون يأبى ذلك. (لات): اختلف فيها في أمرين: أحدهما: في حقيقتها، وفى ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين أحدهما: أنها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى (لا يلتكم من أعمالكم شيئا) فإنه يقال: لات يليت كما يقال: ألت يألت، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي كما أن قل كذلك، قاله أبو ذر الخشنى. والثانى: أن أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء. والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وام الطراوة. واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام - وهو مصحف عثمان رضى الله عنه - مختلطة بحين في الخط، ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ؟. ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري (وقرئ بالكسر على البناء كجير) اهـ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه. الامر الثاني: في عملها، وفى ذلك أيضا ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها لا تعمل شيئا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول للاخفش، والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم. والثانى: أنها تعمل عمل إن، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للاخفش. والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور. وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع. واختلف في معمولها، فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزمخشري: زيدت التاء على لا، وخصت بنفى الاحيان.

تنبيه - قرئ (ولات حين مناص) بخفض الحين، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد: 413 - طلبوا صلحا ولات أوان * (فأجبنا أن لات حين بقاء) (ص 681) وأجيب عن البيت بجوابين، أحدهما: أنه على إضمار من الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله: ألا رجل جزاه الله خيرا * (يدل على محصلة تبيت) (103) فيمن رواه بجر رجل، والثانى: أن الاصل (ولات أوان صلح) ثم بنى المضاف لقطعه عن الاضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا، أو لانه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وجير، ونون للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كيومئذ، ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض منه، وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح، وبالثانى وتوجيهه أن الاصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لاضافته إلى غير متمكن، اهـ والاولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بتاء الحين ابتداء، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان، فهو ككل وبعض. (لو) على خمسة أوجه: أحدها: لو المستعملة في نحو (لو جاءني لاكرمته) وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها: الشرطية، أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها. والثانى: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن، فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بإن سابق

على الشرط بلو، وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول (إن جئتني غدا أكرمتك) فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت (لو جئتني (أمس) أكرمتك). الثالث الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت إن على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي. وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى، تقول (لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجئ) ومنه قوله: 414 - ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفانى - ولم أطلب قليل - من المال (ص 508) ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى (ص 269) وقوله: 415 - فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت * ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها، ولكن حق القول منى لاملان جهنم) أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى، وقوله تعالى:

(ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم) أي فلم يريكموهم كذلك، وقول الحماسي: لو كنت من مازن لم تستبسح إبلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا (20) ثم قال: لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد * ليسوا من الشر في شئ وإن هانا إذ المعنى لكننى لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شئ من الشر وإن هان وإن كانوا ذوى عدد. فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم) (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى). والثانى: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا ما كانوا ليؤمنوا) (ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) وقول عمر رضى الله عنه (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه) وبيانه أن كل شئ امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شئ عليهم، وفى الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الابحر مملوءة (17 - مغنى اللبيب 1)

مدادا وهى تمد ذلك البحر، ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد. والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) لزم انتفاؤه، لانه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، وإن كان أعم كما في قولك (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا) فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط، وهذا قول المحققين. ويتلخص على هذا أن يقال: إن (لو) تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل. فالنوع الاول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الاول نحو (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) وهذا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما وجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو (لو نام لانتقض وضوءه) ونحو (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا) وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمنا، وما يجوز فيه العقل ذلك نحو (لو جاءني أكرمته) فإن العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجئ، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول، وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الاصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقا، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق. والنوع الثاني قسمان، أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالاثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل

على انتفاء الجواب لامرين، أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لانه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة، الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والاجلال والاعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستندا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معا، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان، لان العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا (ولو سمعوا ما استجابوا لكم) لان عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا (ولو أسمعهم لتولوا) فإن التولى عند عدم الاسماع أولى، وكذا (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكتم خشية الانفاق) فإن الامساك عند عدم ذلك أولى. والثانى: أن يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو (ولو ردوا لعادوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الاول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود. وقد اتضح أن أفسد تفسير للو قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه، ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالا ونقصا. فأما الاشكال فإن اللام من قوله (لوقوع غيره) في

الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن ما في الارض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والامساك خشية الاشفاق

ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طبعوا عليه من الشح، وكذا التولى وعدم الاستجابة ليس معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في (لا يجليها لوقتها إلا هو) أي أن الثاني يثبت عند ثبوت الاول. وأما النقض فلانها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله (ما كان سيقع) فإنه دليل على أنه لم يقع. نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل (لو حرف يقتضى في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان ذلك أجود العبارات. تنبيهان: الاول - اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروى عن عمر رضى الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كلام الصديق رضى الله عنه، وقل من يتنبه لهما، فالاول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبى سلمة (إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لى، إنها لابنة أخى من الرضاعة) فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف (عنه) من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتى المخافة والاجلال، والثانى قوله رضى الله عنه لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع (لو طلعت ما وجدتنا غافلين) لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين، أما الاول فواضح، وأما الثاني فلانها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين. الثاني - لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولؤا وهم معرضون) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيرا لتولوا، وهذا مستحيل، والجواب من ثلاثة

أوجه اثنان يرجعان إلى نفى كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لاسمعهم إسماعا نافعا، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا، والثانى أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الوقت. الثاني من أقسام لو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله: 416 - ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقول توبة: 417 - ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * على ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة، أوزقا * إليها صدى من جانب القبر صائح وقوله: 418 - لا يلفك الراجيك إلا مظهرا * خلق الكرام، ولو تكون عديما وقوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لانهم بعده أموات، ومثله (لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم) أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها، لان بعده

(فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون) وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا مثل (وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم) أو يعتقدونه عذابا، ولا يظنونه واقعا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) أي إذا قارب حضوره (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن) لان بلوغ الاجل انقضاء العدة، وإنما الامساك قبله. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجئ لو للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول (لو يقوم زيد فعمرو منطلق) كما تقول ذلك مع إن. وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من المضى، اهـ. وفى كلامه نظر في مواضع: أحدها: نقله عن أكثر المحققين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم من أثبتوه. والثانى: أن قوله (وذلك لا ينافى - إلى آخره) مقتضاه أن الشرط

يمتنع لامتناع الجواب، والذى قرره هو وغيره من مثبتى الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحدا صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز. فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

لامتناع الشرط، لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا، فكذا يكون قولهم في لو، وغير هذا القول أولى، لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثم أسباب أخر. ويدل على هذا (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فإنها مسوقة لنفى التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لانه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة، لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه، اهـ. وهذا الذى قاله خلاف المتبادر في مثل (لو جئتني أكرمتك) وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلا بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولا بخلافه، وإلا ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتى البحث معه. وقوله: (المقصود نفى التعدد لانتفاء الفساد) مسلم، ولكن ذلك اعتراض على من قال: إن لو حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساده. فإن قال: إنه على تفسيرى لا اعتراض عليهم. قلنا: فما تصنع بـ (- لو جئتني لاكرمتك) و (لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) فإن المراد نفى الاكرام والاسماع لانتفاء المجئ وعلم الخير فيهم لا العكس. وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى: (ولو شئنا لرفعناه بها): يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ،

لان نفى اللازم يوجب نفى الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفى الرفع نفى المشيئة، اهـ. والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهى مساوية للرفع، أي متى وجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر. الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ماقاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا) الآية، إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) ونحو ذلك. وكون لو بمعنى (إن) قاله كثير من النحويين في نحو (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) (ولو أعجبتكم) (ولو أعجبكم) (ولو أعجبك حسنهن) ونحو (أعطوا السائل ولو جاء على فرس) وقوله: 419 - قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت بأطهار وأما نحو (ولو ترى إذ وقفوا على النار) (أن لو نشاء أصبناهم) وقول كعب رضى الله عنه: 420 - [لقد أقوم مقاما] لو يقوم به * أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول، لا من هذا القسم، لان المضارع في ذلك مراد به المضى، وتحرير (1) ذلك أن تعلم أن خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعا، ومن ثم انتفى

---

(1) في نسخة (وتقرير ذلك). [*)

شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية إن تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله (ولو باتت بأطهار) يتعين فيه معنى إن، لانه خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا، وشدوا مستقبل، لانه جواب إذا، وأما احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال، ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله [416] (ولو تلتقي - البيت) وقوله [417] (ولو أن ليلى - البيت) فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن، على أن المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الامور واقعة

والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها. والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهى بمعنى إن، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فهى الامتناعية. والثالث: أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود، نحو (ودوا لو تدهن) (يود أحدهم لو يعمر) ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة: 421 - ما كان ضرك لو مننت، وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق وقوله الاعشى: 422 - وربما فات قوما جل أمرهم * من التأني، وكان الحزم لو عجلوا وقول امرئ القيس:

---

423 - تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا * على حراصا لو يسرون مقتلي [ص 522] وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذى أثبته الفراء وأبو على وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك. ويقول المانعون في نحو (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة): إنها شرطية، وإن مفعول يؤيد وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ولا خفاء بما في ذلك من التكلف. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم (ودوا لو يدهن فيدهنوا) بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن. ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا). وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها. وأورد ابن مالك السؤال في (فلو أن لنا كرة) وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو (فجاجا سبلا) والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لان لو فيها ليست مصدرية، وفى الجواب الثاني نظر، لان توكيد الموصول قبل مجئ صلته شاذ كقراءة زيد بن على (والذين من قبلكم) بفتح الميم. والرابع: أن تكون للتمني نحو (لو تأتيني فتحدثني) قيل: ومنه (فلو أن لنا كرة) أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب (فنكون) في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب ليت في (يا ليتنى كنت معهم فأفوز) ولا دليل في هذا، لجواز أن

يكون النصب في (فنكون (1)) مثله في (إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) وقول ميسون: 424 - ولبس عباءة وتقر عينى * أحب إلى من لبس الشفوف [ص 283 و 361 و 479 و 551] واختلف في (لو) هذه، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمنى، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله: 425 - فلو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أي زير بيوم الشعثمين لقر عينا * وكيف لقاء من تحت القبور ؟ وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى، وذلك أنه أورد قول الزمخشري (وقد تجئ لو في معنى التمنى في نحو لو تأتيني فتحدثني) فقال: إن أراد أن الاصل (وددت لو تأتيني فتحدثني) فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع، لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت، اهـ. الخامس: أن تكون للعرض نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيرا) ذكره في التسهيل. وذكر ابن هشام اللخمى وغيره لها معنى آخر، وهو التقليل نحو (تصدقوا ولو بظلف محرق) وقوله تعالى (ولو على أنفسكم) وفيه نظر.

---

(1) في نسخة (لجواز أن يكون النصب في فأفوز). (*)

وهنا مسائل إحداها، أن (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر، فالاول كقولهم (لو ذات سوار لطمتنى) وقول عمر رضى الله عنه (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) وقوله: 426 - لو غيركم علق الزبير بحبله * أدى الجوار إلى بني العوام والثانى نحو (لو زيدا رأيته أكرمته) والثالث نحو (التمس ولو خاتما من حديد، واضرب ولو زيدا، وألا ماء ولو باردا) وقوله: 427 - لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في (قل لو أنتم تملكون) فقيل: من الاول، والاصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورد بأن

المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا، فقيل: الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد. والرابع نحو قوله: 428 - لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصار وقوله: 429 - لو في طهية أحلام لما عرضوا * دون الذى أنا أرميه ويرميني واختلف فيه، فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله:

[ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * إلى] فهلا نفس ليلى شفيعها [109] قال الفارسى: هو من النوع الاول، والاصل لو شرق حلقى هو شرق، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا، وقال المتنبي: 430 - ولو قلم ألقيت في شق رأسه * من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل: لحن، لانه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم، وأقول: روى بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: ولو لا بست قلما، كما يقدر في نحو (زيدا حبست عليه) والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي ولو حصل قلم، أي ولو لوبس قلم، كما قالوا في قوله: 431 - إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته * [فقام بفأس بين وصليك جازر] فيمن رفع ابنا: إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلم، ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت، لا بغيرت، لوقوعه في حيز ما النافية، وقد تعلق بغيرت، لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله: * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [137] المسألة الثانية: تقع (أن) بعدها كثيرا نحو (ولو أنهم آمنوا) (ولو أنهم صبروا) (ولو أنا كتبنا عليهم) (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به) وقوله: ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * [كفانى ولم أطلب قليل من المال] [414] وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن، والحين بالنصب بعد لات، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدما، أي ولو ثابت إيمانهم، على حد

(وآية لهم أنا حملنا) وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخرا، ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله: 432 - عندي اصطبار، وأما أننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع هنا، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل، فالاولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الاصل، أي ولو إيمانهم ثابت. وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت أنهم آمنوا، ورجح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل. قال الزمخشري: ويجب كون خبر أن فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام) وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذى في الآية وفى قوله: 433 - ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر * تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله: 434 - ولو أنها عصفورة لحسبتها * مسومة تدعو عبيدا وأزنما ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله: 435 - لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك

وإلا لما استدل بالشعر، وهى قوله تعالى: (يودوا لو أنهم بادون في الاعراب) ووجدت آية الخبر فيها ظرف (لغو) وهى (لو أن عندنا ذكرا من الاولين). المسألة الثالثة: لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجرى كقوله: 436 - لو يشأ طار به ذو ميعة * لا حق الآطال نهد ذو خصل (ص 698) وقوله: 437 - تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبى عمرو (وينصركم) و (يشعركم) و (يأمركم) والاول على لغة من يقول شايشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل العألم والخأتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان (منساته) بهمزة ساكنة، فإن الاصل (منسأته) بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه إذا أخره، نم أبدلت الهمزة ألفا ثم الالف همزة ساكنة. المسألة الرابعة: جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو (لو لم يخف الله لم يعصه) أو ماض مثبت، أو منفى بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو (لو نشاء لجعلناه حطاما) ومن تجرده منها (لو نشاء جعلناه أجاجا) والغالب على المنفى تجرده منها نحو (ولو شاء ربك ما فعلوه) ومن اقترانه بها قوله: 438 - ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالى

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفى بما بها كقوله: 439 - أما والذى لو شاء لم يخلق النوى * لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى وقد ورد جواب (لو) الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير: 440 - لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لو لا بها كقول جرير أيضا: * لو لا رجاؤك قد قتلت أولادي * [94] قيل: وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر: 441 - قالت سلامة: لم يكن لك عادة * أن تترك الاعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة * لكن فررت مخافة أن أوسرا (لو لا): على أربعة أوجه: أحدها: أن تدخل على [جملتين] اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو: (لو لا زيد لاكرمتك) أي لو لا زيد موجود، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: (لو لا أن أشق على أمتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة) فالتقدير لو لا مخافة أن أشق على أمتى لامرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لا نعكس معناها، إذ الممتنع المشقة، والموجود الامر.

وليس المرفوع بعد لو لا م فاعلا بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول (لو لا زيد قائم) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول (لو لا قيام زيد لاتيتك) أو تدخل أن على المبتدأ فتقول (لو لا أن زيدا قائم) وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا يثبت محذوفا، على الخلاف السابق في فصل (لو). وذهب الرماني وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو (لو لا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة) ويجوز الامران إن علم، وزعم ابن الشجرى أن من ذكره (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته) وهذا غير متعين، لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في وصف سيف: 442 - يذيب الرعب منه كل عضب * فلو لا الغمد يمسكه لسالا [ص 542] وليس يجيد، لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أن الاصل أن يمسكه، ثم حذفت أن وارتفع الفعل، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الاخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لانه خبر في المعنى، وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة: 443 - فو الله لو لا الله تخشى عواقبه * لزعزع من هذا السر جوانبه (18 - مغنى اللبيب 1)

وزعم ابن الطراوة أن جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما. وإذا ولى لو لا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو (لو لا أنتم لكنا مؤمنين) وسمع قليلا (لولاى، ولولاك، ولولاه) خلافا للمبرد. [ثم] قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لو لا بشئ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف. وقال الاخفش: الضمير مبتدأ، ولو لا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو (لولاك وزيد) تعين رفعه، لانها لا تخفض الظاهر. الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو (لو لا تستغفرون الله) ونحو (لو لا أخرتني إلى أجل قريب) والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب. والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) (فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) ومنه (ولو لا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) إلا أن الفعل أخر، وقوله: 444 - تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لو لا الكمى المقنعا إلا أن الفعل أضمر، إى لو لا عددتم، وقول النحويين (لو لا تعدون) مردود،

إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال (تعدون) على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن. وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالاول نحو (ولو لا إذ سمعتموه قلتم) (فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا) والثانى والثالث نحو (فلو لا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) (فلو لا إن كنتم غير مدينين ترجعونها) المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولو لا الثانية تكرار للاولى. الرابع: الاستفهام، نحو (لو لا أخرتني إلى أجل قريب) (لو لا أنزل عليه ملك) قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الاولى للعرض، وأن الثانية مثل (لو لا جاؤا عليه بأربعة شهداء). وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه (فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس) والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلى بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبى وعبد الله (فهلا كانت) ويلزم من هذا المعنى النفى، لان التوبيخ يقتضى عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله: (والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفى، كأنه قيل: ما آمنت) ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال (والجملة في معنى النفى (ولم يقل (ولو لا للنفي) وكذا قال في (لو لا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا):

معناه نفى التضرع، ولكنه جئ بلو لا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التى زينها الشيطان لهم، اه فإن احتج محتج للهروى بأنه قرئ بنصب (قوم) على أصل الاستثناء، ورفعه على الابدال، فالجواب أن الابدال يقع بعد ما فيه رائحة النفى، كقوله: 445 - [وبالصريمة منهم منزل خلق] * عاف تغير إلا النؤى والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله، وأدق من هذه قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه، بدليل (فمن شرب منه فليس منى) ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في (إلا قوم يونس) فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الايجاب، كما في قوله: * عاف تغير إلا النؤى والوتد * [445] تنبيه - ليس من أقسام (لو لا) الواقعة في نحو قوله: 446 - ألا زعمت أسماء أن لا أحبها * فقلت: بلى لو لا ينازعني شغلى لان هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلى لزرتك، وقيل: بل هي لو لا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار (أن) على حد قولهم (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه). (لو ما): بمنزلة لو لا، تقول: لو ما زيد لاكرمتك، وفى التنزيل (لو ما تأتينا بالملائكة) وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر: 447 - لو ما الاصاخة للوشاة لكان لى * من بعد سخطك في رضاك رجاء

(لم): حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا، نحو (لم يلد ولم يولد) الآية. وقد يرفع الفعل (المضارع) بعدها، كقوله: 448 - لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار [ص 339] فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة. وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم (ألم نشرح) وقوله: 449 - في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر وخرجا على أن الاصل (نشرحن) و (يقدرن) حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها، وفى هذا شذوذان: توكيد المنفى بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الاصل يقدر بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار حكم مجاوره - أبدلو الهمزة المحركة ألفا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها، إذ لا تقع الالف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المراة، والكماة بالالف، وعليه خرج أبو على قول عبد يغوث: 450 - [وتضحك منى شيخة عبشمية] * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا [ص 278] فقال: أصله ترأى - بهمزة بعدها ألف - كما قال سراقة البارقي: 451 - أرى عينى ما لم تر أياه * [كلانا عالم بالترهات] ثم حذفت الالف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله (أيوم لم يقدر): نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر، ثم أبدلت الهمزة

- الساكنة ألفا، ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء، كما في (ولا الضالين) فيمن همزه، وكذلك القول في (المراة والكماة) وقوله * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * [450] ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين. وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله: 452 - فذاك ولم - إذا نحن امترينا - * تكن في الناس يدركك المراء وقوله: 453 - فأضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله: 454 - ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء ألقه غير واهب (لما): على ثلاثة أوجه: أحدها: أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور: أحدها: أنها لا تقترون بأداة شرط، لا يقال (إن لما تقم) وفى التنزيل (وإن لم تفعل) (وإن لم ينتهوا). الثاني: أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله: 455 - فإن كنت مأكولا فكن خير آكل * وإلا فأدركني ولما أمزق

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو (ولم أكن بدعائك رب شقيا) والانقطاع مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جاز (لم يكن ثم كان) ولم يجز (لما يكن ثم كان) بل يقال (لما يكن وقد يكون) ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله: 456 - وكنت إذ كنت إلهى وحدكا * لم يك شئ يا إلاهى قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش. ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف لم، تقول قمت فلم تقم، لان معناه وما قمت عقيب قيامى، ولا يجوز (قمت فلما تقم) لان معناه وما قمت إلى الآن. الثالث: أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفى لم، تقول: لم يكن زيد في العالم الماضي مقيما، ولا يجوز (لما يكن) وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل (عصى إبليس ربه ولما يندم) بل ذلك غالب لا لازم. الرابع: أن منفى لما متوقع ثبوته، بخلاف منفى لم، ألا ترى أن معنى (بل لما يذوقوا عذاب) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري في (ولما يدخل الايمان في قلوبكم): ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنو فيها بعد، اهـ. ولهذا أجازوا (لم يقض مالا يكون) ومنعوه في لما. وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفى المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: مالى قمت ولم تقم، أو ولما تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لما تقم. الخامس: أن منفى لما جائز الحذف لدليل، كقوله:

---

457 - فجئت قبورهم بدأ ولما * فناديت القبور فلم يجبنه أي، ولما أكن بدأ قبل ذلك، أي سيدا، ولا يجوز (وصلت إلى بغداد ولم) تريد ولم أدخلها، فأما قوله: 458 - احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب إن وصلت وإن لم فضرورة. وعلة هذه الاحكام كلها أن لم لنفى فعل، ولما لنفى قد فعل. الثاني من أوجه لما: أن تختص بالماضي، فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو (لما جاءني أكرمته) ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ، وهو حسن، لانها مختصة بالماضي وبالاضافة إلى الجملة. ورد ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم، لانها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الامس. والجواب أن هذا مثل (إن كنت قلته فقد علمته) والشرط لا يكون إلا مستقبلا، ولكن المعنى إن ثبت أنى كنت قلته، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك. ويكون جوابها فعلا ماضيا انفاقا، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور، دليل الاول (فلما نجاكم إلى البر

أعرضتم) والثانى (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) والثالث (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) والرابع (فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا) وهو مؤول يجادلنا، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفى آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا. ومن مشكل لما هذه قول الشاعر: 459 - أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال: أين فعلاها ؟ والجواب أن (سقاؤنا) فاعل

بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول، وقوله (شم) أمر من قولك (شمت البرق) إذا نظرت إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه. والثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) فيمن شدد الميم، وعلي الماضي لفظا لا معنى نحو (أنشدك الله لما فعلت) أي ما أسألك إلا فعلك، قال: 460 - قالت له: بالله يا ذا البردين * لما غنثت نفسا أو اثنين وفيه رد لقول الجوهرى: إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة. وتأتى لما مركبة من كلمات، ومن كلمتين. فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في (وإن كلا لما ليوفينهم ربك) في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لما، فيمن قال: الاصل لمن ما

فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الاولى، وهذا القول ضعيف، لان حذف مثل هذا الميم استثقالا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لان استعمال لما في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللمم، وهو بمعناه، ولكنه منع الصرف لالف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء، وهلا أماله من قاعدته الامالة، واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها، والتقدير: لما يهملو، أو لما يتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى (فمنهم شقى وسعيد) ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يستبعد لذلك، ا ه. وفى تقديره نظر، والاولى عندي أن يقدر (لما يوفوا اعمالهم) أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران، أحدهما: أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع، والثانى: أن منفى لما متوقع الثبوت كما قدمنا، والاهمال غير متوقع الثبوت. وأما قراءة أبى بكر بتخفيف (أن) وتشديد (لما) فتحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتى في لما تلك الاوجه، والثانى: أن تكون أن نافية، و (كلا) مفعول بإضمار أرى، ولما بمعنى إلا. وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فإن في الاولى على أصلها من التشديد ووجوب الاعمال، وفى الثانية مخففة من الثقيلة، وأعملت على أحد الوجهين، واللام من لما فيهما لام الابتداء، وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية، والمخففة من الثقيلة وليس كذلك، لان تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها، وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف

للفصل بين الهمزتين في نحو (أأنذرتهم) وبين النونات في نحو (اضربنان يا نسوة) قيل: وليست موصولة بجملة القسم لانها إنشائية، وليس كذلك، لان الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن) لا يقال: لعل من نكرة أي لفريق ليبطئن، لانها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية: وأما المركبة من كلمتين فكقوله: 461 - لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء [ص 529 و 694] وهو لغز، يقال فيه: أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ وجواب الاول أن الاصل (لن ما) ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا خطا للالغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ونظيره في الالغاز قوله: 462 - عافت الماء في الشتاء، فقلنا * برديه تصادفيه سخينا فيقال: كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا ؟ وجوابه أن الاصل (بل رديه) ثم كتب على لفظه للالغاز، وعن الثاني أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء ؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون: * ولبس عباءة وتقر عينى * [425]

(لن): حرف نصب ونفى واستقبال، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء، لان المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو (لنسفعا) و (ليكونا) ولا أصل لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكين خلافا للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو (زيدا لن أضرب) خلافا للاخفش الصغير، وامتناع نحو (زيد يعجبنى أن تضرب) خلافا للفراء، ولان

الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل كلام تام، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شئ مسده، بخلاف نحو " لولا زيد لاكرمتك " وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك. ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأييده خلافا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (فلن أكلم اليوم إنسيا) ولكان ذكر الابد في (ولن يتمنوه أبدا) تكرارا، والاصل عدمه. وتأتى للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في قوله: 463 - لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال وأما قوله تعالى (قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين) فقيل: ليس منه، لان فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو " يا رب لا عذبت فلانا " ونحو " لا عذب الله عمرا " اه ويرده قوله: * ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال * [463] وتلقى القسم بها وبلم نادر حدا، كقول أبى طالب:

---

464 - والله لن يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا [ص 618] وقيل لبعضهم: ألك بنون ؟ فقال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي إن لى لبنين، ثم استأنف جملة النفى. وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله: 465 - [أيادى سبايا عزما كنت بعدكم] * فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله: 466 - لن يخب الان من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه [ص 698]. والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة. (ليت): حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا، كقوله: 467 - فيا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب وبالممكن قليلا. وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله: 468 - * يا ليت أيام الصبا رواجعا * وبنى على ذلك ابن المعتز قوله: 469 - مرت بنا سحرا طير، فقلت لها: طوباك، يا ليتنى إياك، طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره أقبلت، لا تكون، خلافا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء. لا يقال " ليتما قام زيد " خلافا لابن أبى الربيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة: قالت،: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [92] ويحتمل أن الرفع على أن " ما " موصولة، وأن الاشارة خبر لهو محذوفا، أي ليت الذى هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذ على الاهمال، ولكنه احتمال مرجوح، لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز " ليتما زيدا ألقاه " على الاعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير. (لعل): حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى " لعل أباك منطلقا " وتأويله عندنا على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون. وقد مر أن عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله: 470 - [فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة] * لعل أبى المغوار منك قريب [ص 441] وزعم الفارسى أنه لا دليل في ذلك، لانه يحتمل أن الاصل " لعله لابي المغوار منك جواب قريب " فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم الاولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول " المال لزيد " بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الائمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم. واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو " بحسبك درهم " بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله " قريب " هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله " لولاى لكان كذا " على قول سيبويه إن لولا جارة،

وقولك " رب رجل يقول ذلك " ونحوه قوله: 471 - [فكيف إذا مررت بدار قوم] * وجيران لنا كانوا كرام على قول سيبويه إن " كان " زائدة، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئا، فقيل: الاصل " هم لنا " ثم وصل الضمير بكان الزائد إصلاحا للفظ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وقيل: بل هو معمول لكان

بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة ولنا الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو " زيد ظننت عالم ". وتتصل بلعل " ما " الحرفية فتكفها عن العمل، لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله: 472 - [أعد نظرا يا عبد قيس] لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا [ص 288] وجوز قوم إعمالها حينئذ حملا على ليت، لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء، وكذا قالوا في كأن، وبعضهم خص لعل بذلك، لاشدية التشابه لانها وليت للانشاء، وأنها كأن فللخبر. قيل: وأول لحن سمع بالبصرة " لعل لها عذر وأنت تلوم " وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ". وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معان: أحدها: التوقع، وهو: ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه، نحو " لعل الحبيب قادم (1)، ولعل الرقيب حاصل " وتختص بالممكن، وقول فرعون (لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات) إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا.

---

(1) في نسخة " الحبيب يقدم ". (*)

الثاني: التعليل، أثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي، وحملوا عليه (فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما. الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في نحو (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) ونحو (وما يدريك لعله يزكى) قال الزمخشري: وقد أشرتها معنى ليت من قرأ (فأطلع) اهـ. وفى الآية بحث سيجئ. ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله: 473 لعلك يوما أن تلم ملمة * [عليك من اللائى يدعنك أجدعا] وبحرف التنفيس قليلا كقوله: 474 - فقولا لها قولا رقيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب (فأطلع) على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت زهير: بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [135] على تقدير الباء مع مدرك. ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري، وفى الحديث " وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " وقال الشاعر: 475 وبدلت قرحا داميا بعد صحة * لعل منايانا تحولن أبؤسا وأنشد سيبويه: أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيد [472]

فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفة بما، فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها أو معمولا لما في حيزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت وهى بمنزلة لعل نحو (يا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا) (يا ليتنى كنت ترابا) (يا ليتنى قدمت لحياتي) (يا ليتنى كنت معهم). تنبيه - من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم: 476 - فليت كفافا كان خيرك كله * وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى وإشكاله من أوجه، أحدها: عدم ارتباط خبر ليت باسمها، إذ الظاهر أن كفافا اسم ليت، وأن كان تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه عن بمرتو. والثالث: إيقاعه الماء فاعلا بارتوى، وإنما يقال: ارتوى الشارب. والجواب عن الاول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف، واسم ليت محذوف للضرورة، أي فليتك أو فليته: أي فليت الشأن، ومثله قوله: 477 - فليت دفعت الهم عنى ساعة * [فبتنا على ما خليت ناعمى بال] وخيرك: اسم كان، وكله: توكيد له، والجملة خبر ليت، وأما " وشرك " فيروى بالرفع عطفا على " خيرك " فخبره إما محذوف تقديره كفافا، فمرتو: فاعل بارتوى، وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله: 478 - ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا وروى بالنصب: إما على أنه اسم لليت محذوفة، وسهل حذفها تقدم ذكرها، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله: (19 - مغنى اللبيب 1)

---

479 - أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، ومرتوي على الوجهين مرفوع: إما لانه خبر ليت المحذوفة، أو لانه عطف على خبر ليت المذكورة. وعن الثاني بأنه ضمن مرتو معنى كاف: لان المرتوي يكف عن الشرب، كما جاء (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) لان

يخالفون في معنى يعدلون ويخرجون، وإن علقته بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا إشكال. وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله: 480 - * وجبت هجيرا يترك الماء صاديا * ويروى " الماء " بالنصب على تقدير من كما في قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ففاعل ارتوى على هذا مرتو، كما تقول: ما شرب الماء شارب. (لكن) مشددة النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفى معناها ثلاثة أقوال: أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو " ما هذا ساكنا لكنه متحرك " أو ضد له نحو " ما هذا أبيض لكنه أسود " قيل: أو خلاف نحو " ما زيد قائما، لكنه شارب " وقيل: لا يجوز ذلك. والثانى: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب

البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو " ما زيد شجاعا، لكنه كريم " لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و " ما قام زيد، لكن عمرا قام " وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بنحو " لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ " فأكدت ما أفادته لو من الامتناع. والثالث: أنها للتوكيد دائما مثل إن، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: إن وأن ولكن، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى لكن التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك، اهـ والبصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها لكن أن، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين، كقوله: 481 - [فلست بآتيه ولا أستطيعه] * ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (1) وقال باقى الكوفيين: مركبة من: لا، وإن، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله: 482 - فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي * ولكن زنجى عظم المشافر أي ولكنك زنجى، وعليه بيت المتنبي: 483 - وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق [ص 605] وبيت الكتاب:

---

(1) أصله " ولكن اسقنى " والاصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن، فلما لم يتيسر ذلك له حذف أول الساكنين، وهو نون لكن. (*)

484 - ولكن من لا يلق أمرا ينوبه * بعدته ينزل به وهو أعزل ولا يكون الاسم فيهما من، لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين، احتجوا بقوله: * ولكننى من حبها لعميد * [383] ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الاصل " لكن أننى " ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين. (لكن) ساكنة النون - ضربان: مخففة من الثقيلة، وهى حرف ابتداء، لا يعمل خلافا للاخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو (ولكن كانوا هم الظالمين) وبدونها نحو قول زهير: 485 - إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين: أحدهما: أن يتقدمها نفى أو نهى، نحو " ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو " فإن قلت " قام زيد " ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت " لكن عمرو لم يقم " وأجاز الكوفيون " لكن عمرو " على العطف، وليس بمسموع. الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسى وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو. واختلف في نحو " ما قام زيد ولكن عمرو " على أربعة أقوال، أحدها

ليونس: إن لكن غير عاطفة، والواو عاطفة مفردا على مفرد، الثاني لابن مالك: إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو " ما قام زيد ولكن عمرو " ولكن قام عمرو، وفى (ولكن رسول الله) ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه،

نحو " قام زيد ولم يقم عمرو " والثالث لابن عصفور: إن لكن عاطفة، والواو زائدة لازمة. والرابع لابن كيسان: إن لكن عاطفة، والواو زائدة غير لازمة. وسمع " ما مررت برجل صالح ولكن صالح " بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجار مقدر، أي لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره. (ليس): كلمة دالة على نفى الحال، وتنفى غيره بالقرينة، نحو " ليس خلق الله مثله " وقول الاعشى: 486 - له نافلات ما يغب نوالها * وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهى فعل لا يتصرف، وزنه فعل بالكسر، ثم التزم تخفيفه (1)، ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف، ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في يائى العين إلا في هيؤ، وسمع " لست " بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كهيؤ. وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسى في الحلبيات وابن شقير وجماعة، والصواب الاول، بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولسن. وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

---

(1) تخفيفه: بتسكين عينه وهى الياء. وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها. (*)

أحدها: أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو " أتونى ليس زيدا " والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو (1)، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم " ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لاخذت عليه ليس أبا الدوداء " فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لاطلبن علما لا يلحننى معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره. والثانى: أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفى، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى، فجاءه فقال (له): يا أبا عمرو ما شئ بلغني عنك ؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الارض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازى إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر: اذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. وخرج الفارسى ذلك على أوجه: أحدها: أن في " ليس " ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

---

(1) في نسخة " سببا في قراءة سيبويه النحو ". (*)

---

487 - ألا ليس إلا ما قضى الله كائن * وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا وأجاب بأن إلا قد توضع في غير موضعها مثل (إن نظن إلا ظنا) وقوله: 288 - * وما اغتره الشيب إلا اغترارا * أي إن نحن إلا نظن ظنا، وما اغتره اغترارا إلا الشيب، لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدى، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا عظيما والثانى: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها، الثالث: أنه كذلك، ولكن " إلا المسك " نعت للاسم، لان تعريفه تعريف الجنس [فهو نكرة معنى] أي ليس طيب غير المسك طيبا. ولابي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره. وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا، وأن من ذلك قولهم " ليس خلق الله مثله " وقوله: 489 - هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها * وليس منها شفاء النفس مبذول ولا دليل فيهما: لجواز كون ليس فيهما شانية. الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع: أن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله: 490 - أين المفر والاله الطالب * والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على أن " الغالب " اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم، أي ليسه الغالب، كما تقول " الصديق كانه زيد " ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه، وفيه نظر. حرف الميم (ما): تأتى على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية. فأحدها: أن تكون معرفة، وهى نوعان: ناقصة، وهى الموصولة، نحو (ما عندكم ينفد وما عند الله باق) وتامة، وهى نوعان: عامة أي مقدرة بقولك الشئ، وهي التى لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو (إن تبدو الصدقات فنعما هي) أي فنعم الشئ هي، والاصل فنعم الشئ إبداؤها، لان الكلام في الابداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع وخاصة هي التى تقدمها ذلك، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو " غسلته غسلا نعما " و " دققته دقا نعما " أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجئ ما معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه. والثانى: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهى أيضا نوعان: ناقصة، وتامة.

فالناقصة هي الموصوفة، وتقدر بقولك شئ كقولهم " مررت بما معجب لك " أي بشئ معجب لك، وقوله: 491 - لما نافع يسعى اللبيب، فلا تكن * لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الآخر: 492 - ربما تكره النفوس من الام * - ر له فرجة كحل العقال أي رب شئ تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون ما كافة، والمفعول المحذوف اسما ظاهرا، أي قد تكره النفوس من الامر شيئا، أي وصفا فيه، أو الاصل: أمرا من الامور (1)، وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفى الاول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في (إن الله نعما يعظكم به): إن المعنى نعم هو شيئا يعظكم به، فما نكرة تامة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: ما معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه في (هذا ما لدى عتيد): المراد شئ لدى عتيد، أي معد أي لجهنم بإغوائى إياه، أو حاضر، والتفسير الاول رأى الزمخشري، وفيه أن " ما " حينئذ للشخص العاقل، وإن قدرت " ما " موصولة فعتيد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف. والتامة تقع في ثلاثة أبواب: أحدها: التعجب، نحو " ما أحسن زيدا " المعنى شئ حسن زيدا، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الاخفش فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا، وتقديره شئ عظيم ونحوه.

---

(1) في نسخة " من الامور أمرا ". (*)

الثاني: باب نعم وبئس، نحو " غسلته غسلا نعما، ودققته دقا نعما " أي نعم شيئا، فما: نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر. والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل كالكتابة " إن زيدا مما أن يكتب " أي أنه من أمر كتابة، أي أنه مخلوق من أمر وذلك الامر هو الكتابة، فما بمعنى شئ، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشئ أو الامر، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لان، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير. والثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهى نوعان: أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شئ، نحو (ما هي) (ما لونها) (وما تلك بيمينك) (قال موسى ما جئتم به السحر) وذلك على قراءة أبى عمرو (السحر) بمد الالف، فما: مبتدأ، والجملة بعدها خبر، والسحر: إما بدل من ما، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وإما بتقدير أهو السحر، أو السحر هو، وأما من قرأ (السحر) على الخبر فما موصولة، والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله (ما جئتم به سحر). ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو فيم وإلام وعلام [وبم] وقال: 493 - فتلك ولاة

السوء قد طال مكثهم * فحتام حتام العناء المطول ؟ وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

---

[299]

494 - يا أبا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذفت في نحو (فيم أنت من ذكراها) (فناظرة بم يرجع المرسلون) (لم تقولون ما لا تفعلون) وثبتت في (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) (يؤمنون بما أنزل إليك) (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى) وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) فنادر، وأما قول حسان: 495 - على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في دمان فضرورة، والدمان كالرماد وزنا ومعنى، ويروى " في رماد " فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين، ومثله قول الآخر: 496 - إنا قتلنا بقتلانا سراتكم * أهل اللواء ففيما يكثر القيل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في (بما غفر لى ربى) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في (بما أغويتني) إن المعنى بأى شئ أغويتني بأن إثبات الالف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى، وهو بعيد، لان الذى غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت، وقال جماعة منهم الامام فخر الدين في (فبما رحمة من الله) إنها للاستفهام التعجبى، أي فبأى رحمة، ويرده ثبوت الالف، وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه، لانها لا تكون بدلا من ما، إذ المبدل من اسم

---

[300]

الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو " ما صنعت أخيرا أم شرا " ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف، إلا في بابى التعجب ونعم وبئس، وإلا في نحو قولهم " إنى مما أن أفعل " على خلاف فيهن، وقد مر، ولا عطف بيان، لهذا، ولان ما الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافا إليه، لان أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أي باتفاق، وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو " بكم درهم اشتريت " والصحيح أن جره بمن محذوفة. وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو " لماذا جئت " لان ألفها قد صارت حشوا. وهذا فصل عقدته [في] لماذا أعلم أنها تأتى في العربية على أوجه: أحدها: أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو " ماذا التواني ؟ " و " ماذا الوقوف ؟ ". والثانى: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، كقول لبيد: 497 - ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أتحب فيقضى أم ضلال وباطل ؟ فما مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) فيمن رفع العفو، أي الذى ينفقونه العفو، إذ الاصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

---

[301]

الثالث: أن يكون " ماذا " كله استفهاما على التركيب كقولك " لماذا جئت ؟ " وقوله: 498 - يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * [لا يستفقن إلى الديرين تحنانا ؟] وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبى عمرو (قل العفو) بالنصب، أي ينفقون العفو. الرابع: أن يكون " ماذا " كله اسم جنس بمعنى شئ، أو موصولا بمعنى الذى، على خلاف في تخريج قول الشاعر: 499 - دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني [ص 302] فالجمهور على أن " ماذا " كله مفعول دعى، ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف: ما موصول بمعنى الذى، وقال الفارسى: نكرة بمعنى شئ، قال: لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات. وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولا لدعى، لان الاستفهام له الصدر، ولا لعلمت، لانه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه، لان علمت حينئذ لا محل لها، بل ما اسم استفهام مبتدأ، وذا موصول خبر، وعلمت صلة، وعلق دعى عن العمل بالاستفهام، انتهى. ونقول: إذا قدرت " ماذا " بمعنى الذى أو بمعنى شئ لم يمتنع كونها مفعول دعى، وقوله " لم يرد أن يستفهم عن معلومها " لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا، ودعواه تعليق دعى مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر " ولكن " فإنها لابد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعى، فالمعنى دعى كذا، ولكن أفعلى كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد

دعى، لانه لا يقال: من في الدار فإننى أكرمه ولكن أخبرني عن كذا. الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله: 500 - أنورا سرع ماذا يا فروق * [وحبل الوصل منتكث حذيق] أنورا بالنون أي أنفارا، سرع: أصله بضم الراء فخفف، يقال: سرع ذا خروجا، أي أسرع هذا في الخروج، قال الفارسى: يجوز كون ذا فاعل سرع، وما زائدة، ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله: * دعى ماذا علمت سأتقيه * [499] السادس: أن تكون ما استفهاما وذا زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو " ماذا صنعت " وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو " لم ذا جئت " والتحقيق أن الاسماء لا تزاد. النوع الثاني: الشرطية، وهى نوعان: غير زمانية نحو (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) (ما ننسخ من آية) وقد جوزت في (وما بكم من نعمة فمن الله) على أن الاصل وما يكن، ثم حذف فعل الشرط كقوله: 501 - إن العقل في أموالنا لا نصق بها ذراعا، وإن صبرا فنصبر للصبر أي إن يكن العقل وإن نحبس حبسا، والارجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب. وزمانية، أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحتمل في (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن)

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من به راجعه إليها، ويجوز فيها الموصولية وفآتوهن الخبر، والعائد محذوف أي لاجله، وقال: 502 - فما تك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع، لاحتماله للمصدر أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أي كون تكن فينا طويلا أو قصيرا. وأما أوجه الحرفية، فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو (ما هذا بشرا) (ما هن أمهاتهم) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية، وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله: 503 - وما بأس لوردت علينا تحية * قليل على من يعرف الحق عابها وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله) فأما (وما تنفقوا من خير فلانفسكم) (وما تنفقوا من خير يوف إليكم) فما فيهما شرطية، بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثانية، وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال، ورد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لى أن أبدله) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه. والثانى: أن تكون مصدرية، وهى نوعان: زمانية، وغيرها. فغير الزمانية نحو (عزيز عليه ما عنتم) (ودوا ما عنتم) (وضاقت عليهم الارض بما رحبت) (فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا) (لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) (ليجزيك أجر ما سقيت لنا)

وليست هذه بمعنى الذى، لان الذى سقاه لهم الغنم، وإنما الاجر على السقى الذى هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه، ومنه (بما كانوا يكذبون) (آمنوا كما آمن الناس) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفى هذه الآيات رد لقول السهيلي: إن الفعل بعد " ما " هذه لا يكون خاصا، فتقول " أعجبني ما تفعل " ولا يجوز " أعجبني ما تخرج ". والزمانية نحو (ما دمت حيا) أصله مدة دوامى حيا، فحذف الظرف وخلفته " ما " وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو " جئتك صلاة العصر " و " آتيك قدوم الحاج " ومنه (إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت) (فاتقوا الله ما استطعتم)، وقوله: 504 - أجارتنا إن الخطوب تنوب * وإنى مقيم ما أقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى في قوله: 505 - منا الذى هو ما إن طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر، قلت: وزيدت إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله: ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد [27] وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية: لان زيادة إن حينئذ قياسية، ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له - وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة - وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن، إذ الذى لم ينبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقية الاقسام، وإنما العرب محميون من الخطأ في الالفاظ دون المعاني. وفى البيت

- مع هذا العيب - شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الاشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة. وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشمل نحو (كلما أضاء لهم مشوا فيه) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفا. ولا تشارك " ما " في النيابة عن الزمان أن، خلافا لابن جنى، وحمل عليه قوله: 506 - وتالله ما إن شهلة أم واحد بأوجد منى أن يهان صغيرها وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى (أن آتاه الله الملك) (إلا أن يصدقوا) (أتقتلون رجلا أن يقول ربى الله) ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه. وزعم ابن خروف أن " ما " المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافا، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الاخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه، فإن " ما " الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهى موضوعة لما لا يعقل، والاحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل " أعجبني ما قمت " قلنا: التقدير أعجبني الذى قمته، وهو يعطى معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويرد ذلك أن نحو " جلست ما جلس زيد " تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرا " أعجبني ما قمته " لانه عندهما الاصل، وذاك غير مسموع، قيل: ولا ممكن، لان قام غير متعد، وهذه خطأ بين، لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجرى: أفسد النحويون تقدير الاخفش بقوله تعالى (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون) (20 - مغنى اللبيب 1)

فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى، لانهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، اهـ. وهذا سهو منه ومنهم، لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكد به، لانه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضا، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبا، ونظيره (وكذبوا بآياتنا كذابا) ولابي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة، فإنه قال: ما مصدرية صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائد على ما، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكان، وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمى عن عائد، وللزمخشرى غلطة عكس هذه الاخيرة، فإنه جوز مصدرية ما في (واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه) مع أنه قد عاد عليها الضمير. وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله: 507 - أليس أميرى في الامور بأنتما * بما لستما أهل الخيانة والغدر وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير. الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى نوعان: كافة، وغير كافة. والكافة ثلاثة أنواع: أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن برب، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها كقوله: 508 - قلما يبرح اللبيب إلى ما * يورث المجد داعيا أو مجيبا فأما قول المرار:

509 - صددت فأطولت الصدود، وقلما * وصال على طول الصدود يدوم [ص 582 و 590] فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا، وأن " وصال " مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله: * فهلا نفس ليلى شفيعها * [109] وزعم المبرد أن " ما " زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة. والثانى: الكافة عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بإن وأخواتها، نحو (إنما الله إله واحد) (كأنما يساقون إلى الموت) وتسمى المتلوة بفعل مهيئة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن " ما " مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والابهام، وفى أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها، ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع " إنما أين زيد " مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه، إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية، اللهم إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء، نحو " أما أن جزاك الله خيرا " وقراءة بعض السبعة (والخامسة أن غضب الله عليها) على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شأن، إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الاول والغائبة في الثاني، وقد قال سيبويه في قوله تعالى (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) إن التقدير أنك قد صدقت. وأما (إن ما توعدون لآت) (وأن ما يدعون من دونه

الباطل) (أن ما عند الله هو خير لكم) (أيحسبون أن ما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات) (واعلموا أن ما غنمتم من شئ فأن لله خمسه) فما في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، وأما (إنما حرم عليكم الميتة) فمن نصب الميتة فما: كافة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فما: أسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك (إنما صنعوا كيد ساحر) فمن رفع كيد فإن عاملة وما موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسمى والحرفي، أي إن الذى صنعوه، أو إن صنعهم. ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كافة، وجزم النحويون بأن ما كافة في (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذى، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى. وأطلقت " ما " على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وأما قول النابغة: * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * [92] فمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو " ليتما زيدا قائم " فما: زائدة غير كافة، وهذا: اسمها، ولنا: الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤية بن العجاج ينشده رفعا، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة، وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف، أي ليت الذى هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف، لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الاعمال. وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين أن " ما " الكافة التى مع إن نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لان إن للاثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معا إلى سئ واحد: لانه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفى للمذكور بعدها، لانه

خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور، فجاء الحصر. وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست إن للاثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل " إن زيدا قائم " أو نفيا مثل " إن زيدا ليس بقائم " ومنه (إن الله لا يظلم الناس شيئا) وليست " ما " للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسى لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوى غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق: 510 - [أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى فهذا كقول الآخر: 511 - قد علمت سلمى وجاراتها * ما قطر الفارس إلا أنا وقول أبى حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما، وإن الفصل في البيت الاول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى (قل إنما أعظكم بواحدة) (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) (وإنما توفون أجوركم يوم القيامة) وهم، لان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي. والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف. فالاحرف أحدها رب، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله: ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات [207] لان التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في (ربما يود الذين كفروا) إنما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى

كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل (ونفخ في الصور) وقيل: التقدير ربما كان يود، وتكون كان هذه شانية، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا، ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان. ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافا للفارسي، ولهذا قال في قول. أبى دؤاد: ربما الجامل المؤبل فيهم * [وعناجيج بينهن المهار] [215] ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي رب شئ هو الجامل. الثاني: الكاف، نحو " كن كما أنت " وقوله: * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه * [294] قيل: ومنه (اجعل لنا إلها كما لهم آلهة) وقيل: ما موصولة، والتقدير كالذى هو آلهة لهم، وقيل: لا تكف الكاف بما، وإن ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية. الثالث: الباء كقوله: 512 - فلئن صرت لا تجير جوابا * لبما قد ترى وأنت خطيب ذكره ابن مالك، وأن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو (واذكروه كما هداكم) والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن " ما " معهما مصدرية، وقد سلم أن كلا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم " ما " كقوله تعالى (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) (ويكأنه لا يفلح الكافرون) وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين: ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع: من، كقول أبى حية: 513 - وإنا لمما نضرب الكبش ضربة * [على رأسه تلقى اللسان من الفم] [ص 322] قاله ابن الشجرى: والظاهر أن " ما " مصدرية، وأن المعنى مثله في (خلق الانسان من عجل) وقوله: 514 - [ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل] * وضنت علينا، والضنين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة. وأما الظروف فأحدها " بعد " كقوله: 515 - أعلاقة أم الوليد بعدما * أفنان رأسك كالثغام المخلس المخلس - بكسر اللام - المختلط رطبه بيابسه. وقيل: " ما " مصدرية، وهو الظاهر، لان فيه إبقاء بعد على أصلها من الاضافة، ولانها لو لم تكن مضافة لنونت. والثانى " بين " كقوله: 516 - بينما نحن بالاراك معا * إذا أتى راكب على جمله وقيل: " ما " زائدة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالاراك، والاقوال الثلاثة تجرى في " بين " مع الالف في نحو قوله: 517 - فبينا نسوس الناس والامر أمرنا * إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف (1) [ص 371]

---

(1) حفظى " إذا نحن فيهم سوقة ننتصف " يريد أنهم صاروا محكومين بعد أن كانوا حاكمين وصاروا يطلبون النصفة والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم. (*)

والثالث والرابع " حيث، وإذ " ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطية فيجزمان فعلين. وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض. فالعوض في موضعين: أحدهما: في نحو قولهم " أما أنت منطلقا انطلقت " والاصل: انطلقت لان كنت منطلقا، فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجئ، بما للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسى وابن جنى لما، لا لكان. والثانى: في نحو قولهم " أفعل هذا إما لا " وأصله: إن كنت لا تفعل غيره وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك " شتان ما زيد وعمرو " وقول مهلهل. 518 - لو بأبانين جاء يخطبها * زمل ما أنف خاب بدم وقد مضى البحث في قوله: * أنورا سرع ماذا يا فروق * [500] وأن التقدير أنفارا سرع هذا، وبعد الناصب الرافع نحو " ليتما زيدا قائم " وبعد الجازم نحو (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ) (أياما تدعوا) (أينما تكونوا) وقول الاعشى: 519 - متى ما تناخى عند باب ابن هاشم تراحى وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو (فبما رحمة من الله لنت لهم) (عما قليل) (مما خطيأتهم) وقوله: ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء [207] وقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم [95] أو اسما كقوله تعالى (أيما الاجلين) وقول الشاعر: 520 - نام الخلى، وما أحس رقادي * والهم محتضر لدى وسادى من غير ما سقم، ولكن شفنى * هم أراه قد أصاب فؤادى وقوله: * ولا سيما يوم بدارة جلجل * [219] أي ولا مثل يوم، وقوله " بدارة " صفة ليوم، وخبر لا محذوف. ومن رفع " يوم " فالتقدير ولا مثل الذى هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم، ثم إن المشهور أن ما مخفوضة، وخبر لا محذوف، وقال الاخفش: ما خبر للا، ويلزمه قطع سئ عن الاضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر لا معرفة، وجوابه أنه قد يقدر ما نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في " لا رجل قائم " إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به، لا بلا النافية، وفى الهيتيات للفارسي " إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فلا مهملة، وسى حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام " ويرد صحة دخول الواو، وهى لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل: ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة، فكأنه قيل. ولا مثل شئ، ثم جئ بالتمييز، وقال الفارسى: ما حرف كاف لسى عن الاضافة، فأشبهت الاضافة في " على التمرة مثلها زيدا " وإذا قلت: لا سيما زيد، جاز جر " زيد " ورفعه، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم " ما خلا زيد، وما عدا عمرو " بالخفض، وهو نادر. وتزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت نحو (أينما تكونوا يدرككم الموت) (وإما تخافن) أو غير جازمة نحو (حتى إذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم) وبين المتبوع وتابعه في نحو (مثلا ما بعوضة) قال الزجاج: ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، اهـ، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل، وقيل: ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه، وبعوضة عطف بيان على ما، وقرأ رؤية برفع بعوضة، والاكثرون على أن ما موصولة، أي الذى هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ، وبعوضة خبرها، والمعنى أن شئ البعوضة فما فوقها في الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله: 521 - إما ترينا حفاة لا نعال لنا * إنا كذلك ما نحفى وننتعل وأمية بن أبى الصلت ثلاث مرات في قوله: 522 - سلع ما، ومثله عشر ما * عائل ما، وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدرى ما معناه، ولا رأيت أحدا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال:

---

523 - أجاعل أنت بيقورا مسلعة * ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى " عالت البيقورا " أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عقدته للتدريب في ما قوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) تحتمل ما الاولى النافية أي لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا، والتقدير أي إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ، إذ تقديره أي إغناء أغناه عنه ماله، وهو نظير " زيد ضربت " إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفى المثال مفعول به، وأما ما الثانية فموصول اسمى أو حرفي، أي والذى كسبه، أو وكسبه، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد، ففى الحديث " أحق ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه " والآية حينئذ نظير (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم) وأما (وما يغنى عنه ماله إذا تردى) (ما أغنى عنى ماليه) فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعينها في (فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم) والارجح في (وما أنزل على الملكين) أنها موصولة عطف على السحر، وقيل: نافية فالوقف على السحر، والارجح في (لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم) أنها النافية بدليل (وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير) وتحتمل الموصولة والاظهر في (فاصدع بما تؤمر) المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجرى: ففيه خمسة حذوف، والاصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع جمعها مع الاضافة فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما في (واسأل القرية) فصار به، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب: 524 - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * [فقد تركتك ذا مال وذ انشب] [ص 566]

فصار تؤمره، ثم حذف الهاء كما حذفت في (أهذا الذى بعث الله رسولا) وهذا تقرير ابن جنى. وأما (ما ننسخ من آية) فما شرطية، ولهذا جزمت، ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل (أيا ما تدعوا) فالتقدير أي شئ ننسخ، لا أي آية ننسخ، لان ذلك لا يجتمع مع (من آية) وإما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير: أي نسخ ننسخ، فآية مفعول ننسخ، ومن زائدة، ورد هذا أبو البقاء بأن " ما " المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية. وأما قوله: تعالى (مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم) فما محتملة للموصوفة أي شيئا لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الاول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا، وفيه تكلف. وأما قوله تعالى (فقليلا ما يؤمنون) فما محتملة لثلاثة أوجه، أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في (فما رحمة من الله لنت لهم) فتكون حرفا باتفاق، وقليلا في معنى النفى مثلها في قوله: * قليل بها الاصوات إلا بغامها * [104] وإما لافادة التقليل مثلها في " أكلت أكلاما " وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قوم أن " ما " هذه اسم كما قدمناه في (مثلا ما بعوضة) والوجه الثاني: النفى، وقليلا: نعت لمصدر محذوف، أو الظرف محذوف، أي إيمانا قليلا أو زمنا قليلا، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران: أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير

قليلا نعتا للظرف، لانهم يتسعون في الظرف، وقد قال: * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [137] والثانى: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا " دخلت الامر " لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف " دخلت في الامر " و " دخلت الدار " واستقبحوا " سير عليه طويل " لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيرا وبين حذف الموصوف، بخلاف " سير عليه طويلا " و " سير عليه سير طويل، أو زمن طويل ". والثالث: أن تكون مصدرية، وهى وصلتها فاعل بقليلا، وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي لعنهم الله، فأخروا قليلا إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره. وقوله تعالى (ومن قبل ما فرطتم في يوسف) ما إما زائدة، فمن متعلقة بفرطتم، وإما مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره من قبل، ورد بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم (كيف كان عاقبة الذين من قبل) وقيل: نصب عطفا على أن وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم، ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة) قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين. وقوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) ما ظرفية، وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد، وتقول " اصنع ما صنعت " فما موصولة أو

شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت " اصنع ما تصنع " أمتنعت الشرطية، لان شرط حذف الجواب مضى فعل الشرط. وتقول " ما أحسن ما كان زيد " فما الثانية مصدرية، وكان زيد صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على آحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى الذى، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذى مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير ما، ثم حذف، والمعنى ما أحسن الذى كانه زيد، إلا أن حذف خبر كان ضعيف. ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن: أي ثان في وقوفه إحدى قوائمه: 525 - ألف الصفون فما يزال كأنه * مما يقوم على الثلاث كسيرا فيقال: كان الظاهر رفع كسيرا خبرا لكأن. والجواب أنه خبر ليزال، ومعناه كاسر: أي ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل، وما مصدرية، وهى وصلتها خبر كأن، أي ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: ما بمعنى الذى وضمير يقوم عائد إليها، وكسيرا حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، وكأن ومعمولاها خبر يزال، أي كأنه من الجنس الذى يقوم على الثلاث، والمعنى الاول أولى. (من): تأتى على خمسة عشر وجها: أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو (من المسجد الحرام) (إنه من سليمان) قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه: وفى الزمان أيضا،

بدليل (من أول يوم) وفى الحديث " فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة " وقال النابغة: 526 - تخيرن من أزمان يوم حليمة * إلى اليوم، قد جربن كل التجارب وقيل: التقدير من مضى أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان. الثاني: التبعيض، نحو (منهم من كلم الله) وعلامتها إمكان سد بعض مسدها، كقراءة ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) الثالث: بيان الجنس، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما، وهما بها أولى: لافراط إبهامهما نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) (ما ننسخ من الآية) (مهما تأتنا به من آية) وهى ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما (يحلون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق) الشاهد في غير الاولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) وأنكر مجئ من لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في (من ذهب) و (من سندس) للتبعيض، وفى (من الاوثان) للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها، وهذا تكلف. وفى كتاب المصاحف لابن الانباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة) في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) وكلهم محسن ومتق (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع: التعليل، نحو (مما خطيئاتهم أغرقوا) وقوله: 527 - وذلك من نبإ جاءني * [وخبرته عن أبى الاسود] وقول الفرزدق في على بن الحسين: 528 - يغضى حياء ويغضى من مهابته * [فما يكلم إلا حين يبتسم] الخامس: البدل، نحو (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) (لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون) لان الملائكة لا تكون من الانس (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله " ولا ينفع ذا الجد منك الجد " أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك، وقيل: ضمن ينفع معنى يمنع، ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى، وأما (فليس من الله في شئ) فليس من هذا خلافا لبعضهم، بل من للبيان أو للابتداء، والمعنى فليس في شئ من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبى نخيلة: 529 - [جارية لم تأكل المرقا] * ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهرى: الرواية " النقول " بالنون، ومن عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهرى أنها تأكل البقول إلا الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لانها بدوية، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور: 530 - أخذوا المخاض من الفصيل غلبة * ظلما، ويكتب للامير أفيلا أي بدل الفصيل، والافيل: الصغير، لانه يأفل بين الابل: أي يغيب، وانتصاب أفيلا على الحكاية، لانهم يكتبون " أدى فلان أفيلا " وأنكر قوم مجئ من للبدل

فقالوا: التقدير في (أرضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة) أي بدلا منها، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي، السادس: مرادفة عن، نحو (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) (يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكأن هذا القائل يعلق معناها (1) بويل، مثل (فويل للذين كفروا من النار) ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر (2)، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الاول للتعليل، أي من أجل ذكر الله، لانه إذا ذكر قست قلوبهم. وزعم ابن مالك أن من في نحو " زيد أفضل من عمرو " للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو " أفضل منه " وابتداء الانحطاط في نحو " شر منه " إذ لا يقع بعدها إلى، اهـ. وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن. السابع: مرادفة الباء، نحو (ينظرون من طرف خفى) قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء. الثامن: مرادفة في، نحو (أرونى ماذا خلقوا من الارض) (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) والظاهر أنها في الاولى لبيان الجنس مثلها في (ما ننسخ من آية). التاسع: موافقة عند، نحو (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل العاشر: مرادفة ربما، وذلك إذا اتصلت بما كقوله

---

(1) الاولى حذف " معنى " فتكون العبارة " وكأن هذا القائل يعلقها بويل " لان من في المشبه بها متعلقة بويل. (2) المراد بالخبر هنا الجملة الخبرية، وهو (قد كنا في غفلة من هذا). (*)

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة * على رأسه تلقى اللسان من الفم [513] قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن من فيهما ابتدائية وما مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل (خلق الانسان من عجل). الحادى عشر: مرادفة على، نحو (ونصرناه من القوم) وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر (1). الثاني عشر: الفصل، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو (والله يعلم المفسد من المصلح) (حتى يميز الخبيث من الطيب) قاله ابن مالك، وفيه نظر، لان الفصل مستفاد من العامل، فإن مازوميز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن من في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن. الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه " وتقول رأيته من ذلك الموضع " فجعلته غاية لرؤيتك، أي محلا للابتداء والانتهاء، قال " وكذا أخذته من زيد " وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لان الاخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك. الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهى الزائدة في نحو " ما جاءني من رجل " فإنه قبل دخولها يحتمل في الجنس ونفى الوحدة، ولهذا يصح أن يقال " بل رجلان " ويمتنع ذلك بعد دخول من. الخامس عشر: توكيد العموم، وهى الزائدة في نحو " ما جاءني من أحد، أو من ديار " فإن أحدا وديارا صيغتا عموم. وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

(1) حاصل هذا الكلام أن من في الآية متعلقة بنصر البتة، فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على، لان نصر بعلى لا بمن، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقية على معناها، لان منع يتعدى بمن. (*)

أحدها: تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل، نحو (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها) (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) (فارجع البصر هل ترى من فطور) وتقول " لا يقم من أحد " وزاد الفارسى الشرط كقوله: 531 - ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم [ص 330] وسيأتى فصل مهما. والثانى: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ. تنبيهات - أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله) ولك أن تقدر كان تامة، لان مرفوعها فاعل، وناقصة (1)، لان مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ. الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفى، ولا تجامعهن، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج عليه أبو البقاء (ما فرطنا في الكتاب من شئ) فقال: من زائدة، وشئ في موضع المصدر، أي تفريطا، مثل (لا يضركم كيدهم شيئا) والمعنى تفريطا وضرا، قال: ولا يكون مفعولا به، لان فرط إنما يتعدى إليه بفى، وقد عدى بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شئ صريحا، قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شئ مفعولا به، لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: (ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وهو رأى الزمخشري، والسياق يقتضيه.

(1) يريد أنك إن قدرت كان تامة فمرفوعها فاعل، وإن قدرتها ناقصة فمرفوعها أصله مبتدأ، فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين. (*)

الثالث: القياس أنها لا تزاد في ثانى مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لانهما في الاصل خبر، وشذت قراءة بعضهم (ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء) ببناء نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال (1)، ويظهر لى فساده في المعنى، لانك إذا قلت " ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك " فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية. الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو " ما زيد قائما " والتمييز في نحو " ما طاب زيد نفسا " والحال في نحو " ما جاء أحد راكبا " وهم لا يجيزون ذلك. وأما قول أبى البقاء في (ما ننسخ من آية): إنه يجوز كون (آية) حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في (هذه ناقة الله لكم آية) والمعنى أي شئ ننسخ قليلا أو كثيرا، ففيه تخريج التنزيل على شئ إن ثبت فهو شاذ، أعنى زيادة من في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ومنتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا، والتنظير بما لا يناسب، فإن (آية) في (هذه ناقة الله لكم آية) بمعنى علامة لا واحدة الآى، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلا أو كثيرا، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية. ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين، واستدل بنحو (ولقد جاءك من نبإ المرسلين) (يغفر لكم من ذنوبكم) (يحلون فيها من أساور من ذهب) (نكفر عنكم من سيئاتكم).

(1) أصل العبارة قبل بناء الفعل للمجهول: يتخذنا الناس أولياء، فحذف الفاعل وهو الناس، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير، وابن مالك يعتبر اتخذ متعدية لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحالية، وغيره يعتبر اتخذ متعدية لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان. (*)

ولم يشترط الكوفيون الاول، واستدلوا بقولهم " قد كان من مطر " وبقول عمر بن أبى ربيعة: 532 - وينمى لها حبها عندنا * فما قال من شاكح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون " وابن جنى قراءة بعضهم (لما أتيتكم من كتاب وحكمة) بتشديد لما، وقال: أصله لمن ما، ثم أدغم، ثم حذفت ميم من (1). وجوز الزمخشري في (وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين) الآية كون المعنى ومن الذى كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة (1). وقال الفارسى في (وننزل من السماء من جبال فيها من برد): يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الايجاب. وقال المخالفون: التقدير قد كان هو أي كائن من جنس المطر، وفما قال هو أي قائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي إن الشأن، ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية، لان الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه. واختلف في " من " الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورد بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية

---

(1) من التى قال ابن جنى بزيادتها في الآية الكريمة هي الداخلة على كتاب والتقدير عنده: لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة. (2) من الداخلة على جند زائدة، وهى مستكملة لشروط زيادتها، والكلام في من مقدرة الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفة على جند وهى في (وما كنا منزلين) فصار التقدير: ومن الذى كنا منزلين، فزيدت من وهى داخلة على معرفة. (*)

وإنما هما في الاصل صفتان للزمان، إذ معنى " جئت قبلك " جئت زمنا قبل زمن مجيئك، فلهذا سهل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبنى على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها. مسألة - (كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم) من الاولى للابتداء والثانية للتعليل، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا، أو للابتداء فالغم بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي من غم فيها. مسألة - (مما تنبت الارض من بقلها) من الاولى للابتداء، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف، أي مما تنبته كائنا من هذا الجنس. مسألة - (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) من الاولى مثلها في " زيد أفضل من عمرو " ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذى تعلقت به عند، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى عن، على أنها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذى أوجبه الله كتمانه عن الله، وسيأتى أن (كتم) لا يتعدى بمن. مسألة - (أتأتون الرجال شهوة من دون النساء) من للابتداء، والظرف صفة لشهوة، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة كـ " خذ هذا من دون هذا " أي اجعله عوضا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذى تقدم، ويرده أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا (1). مسألة - (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن

---

(1) وجه عدم صحة التصريح بالمقابلة وبالعوض مكان من في هذه الآية الكريمة أن لفظ (دون) يمنع من التصريح بأحدهما، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح به مكانها. (*)

ينزل عليكم من خير من ربكم) الآية. فيها من ثلاث مرات، الاولى للتبيين لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية مسألة - (لآكلون من شجر من زقوم) (ويوم نحشر من كل أمة فوجا ممن يكذب) الاولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين. مسألة - (نودى من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة) من فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ. (من): على خمسة أوجه: شرطية نحو (من يعمل سوأ يجز به). واستفهامية نحو (من بعثنا من مرقدنا ؟) (فمن ربكما يا موسى ؟). وإذا قيل " من يفعل هذا إلا زيد ؟ " فهى من الاستفهامية أشربت معنى النفى، ومنه (ومن يغفر الذنوب إلا الله) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافا لابن مالك، بدليل (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه). وإذا قيل " من ذا لقيت ؟ " فمن: مبتدأ وذا: خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة، ومن مفعولا، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في " من ذا لقيت " أن تكون من وذا مركبتين كما في قولك " ماذا صنعت " ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وثعلب في أمالية وغيرهما، وخصوا جواز ذلك

بماذا، لان " ما " أكثر إبهاما، فحسن أن تجعل مع غيرها كشئ واحد، ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولان التركيب خلاف الاصل، وإنما دل عليه الدليل مع " ما " وهو قولهم " لما جئت " بإثبات الالف وموصولة [في] نحو (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض).

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رب في قوله: 533 - رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع ووصفت بالفكرة في نحو قولهم " مررت بمن معجب لك " وقال حسان رضى الله عنه: فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد إيانا (158) ويروى برفع غير، فيحتمل أن من على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق: 534 - إنى وإياك إذ حلت بأرحلنا * كمن بواديه بعد المحل ممطور أي كشخص ممطور بواديه. وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، ورد بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة، وذلك شئ لم يثبت كما سيأتي. وقال تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله) فجزم جماعة بأنها موصوفة وهو بعيد، لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري: إن قدرت أل في الناس للعهد فموصولة مثل (ومنهم الذين يؤذون النبي) أو للجنس فموصوفة مثل (من المؤمنين رجال) ويحتاج لتأمل. تنبيهان: الاول - تقول " من يكرمني أكرمه " فتحتمل [من] الاوجه الاربعة، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الاولى وجزمت الثاني، لانه جواب بغير الفاء، ومن فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الاولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الاولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول " من زارني زرته " فلا تحسن الاستفهامية (1)، ويحسن ما عداها.

---

(1) لا تحسن الاستفهامية لكون ما بعدها ماضيا، ولكنها - مع ذلك - تصح (*)

الثاني - زيد في أقسام من قسمان آخران، أحدهما أن تأتى نكرة تامة، وذلك عند أبى على، قاله في قوله: 535 - [ونعم من كأمن ضافت مذاهبه]. * ونعم من هو في سر وإعلان [ص 435 و 437] فزعم أن الفاعل مستتر، ومن تمييز، وقوله " هو " مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمتبدأ محذوف، وقال غيره: من موصول فاعل، وقوله " هو " مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله: 536 - [أنا أبو النجم] وشعرى شعرى [لله درى ما أجن صدري] [ص 437 و 657) والظرف متعلق بالمحذوف، لان فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالى السر والعلانية. قلت: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح. الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي [من] أنها ترد زائدة كما، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الاسماء تزاد، وأنشد عليه: * فكفى بنا فضلا على من غيرنا * [158] فيمن خفض غيرنا، وقوله: 537 - يا شاة من قص لمن حلت له * حرمت على، وليتها لم تحرم فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله: 538 - آل الزبير سنام المجد، قد علمت * ذاك القبائل والاثرون من عددا (1)

---

(1) علمت في هذا الموضع بمعنى عرفت فتحتاج إلى مفعول واحد وهو قوله " ذاك " وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجة إلى مفعولين، ووجه عدم صحة ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا، وأنت خبير أن حذف المفعول الثاني من مفعولي ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصارا. (*)

ولنا أنها في الاولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، ويا شاه: إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددا: إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد: أي والاثرون قوما ذوى عد، أي قوما معدودين، وإما معمول ليعد محذوفا صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الاثرون. (مهما): اسم، لعود الضمير إليها في (مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها) وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملا على اللفظ وعلى المعنى، اهـ. والاولى أن يعود ضمير (بها) لآية، وزعم السهيلي

أنها تأتى حرفا، بدليل قول زهير: ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم [531] قال: فهى هنا حرف بمنزلة إن، بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون، واستدل بقوله 539 - قد أوبيت كل ماء فهى ضاوية * مهما تصب أفقا من بارق تشم (1) قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها. والجواب أنها في الاول إما خبرتكن، وخليقة اسمها، ومن زائدة، لان الشرط غير موجب عند أبى على، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنث ضميرها لانها الخليقة في المعنى، ومثله " ما جاءت حاجتك " فيمن نصب حاجتك، ومن خليقة تفسير للضمير، كقوله:

---

(1) أوبيت: فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت، وضاوية: هزيلة من العطش، والبارق: السحاب ذو البرق، وتشم: تنظر، من شام البرق يشيمه - بوزن باعه يبيعه - أي نظر إليه ليعرف أين بمطر. (*)

---

540 - [فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها] لما نسجتها من جنوب وشمال وفى الثاني مفعول تصب، وأفقا: ظرف، ومن بارق: تفسير لمهما أو متعلق بتصب، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شئ تصب في أفق من البوارق تشم وقال بعضهم: مهما ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقا، فزاد من، واستعمل أفقا ظرفا، انتهى، وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا. وهى بسيطة، لا مركبة من مه وما الشرطية، ولا من ما الشرطية وما الزائدة. ثم أبدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك. ولها ثلاثة معان: أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى (من آية) وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل متعد كما في " زيدا مررت به " متأخرا عنها، لان لها الصدر، أي مهما تحضرنا تأتنا به. الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفا لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم: 541 - وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا وأبياتا أخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيرا أو قليلا وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها (1)

---

(1) أراد المؤلف بهذا أن ينكر على ابن مالك شيئين، الاول ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معاني مهما، فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقالة، والثانى: أن هذا المعنى الذى ادعاه لمهما غير صحيح، وإن يقول به من لا يدله في العربية (*)

فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول " مهما جئتني أعطيتك " وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صح ثبوته في غيرها، لتفسيرها بمن آية. الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله: مهما لى الليلة مهما ليه * أودى ينعلى وسر باليه [155] فزعموا أن مهما مبتدأ، ولى الخبر، وأعيدت الجملة توكيدا، وأودى. بمعنى هلك، ونعلي: فاعل، والباء زائدة مثلها في (كفى بالله شهيدا) ولا دليل في البيت، لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها. تنبيه - من المشكل قول الشاطبي رحمه الله: 543 - * ومهما تصلها أو بدأت براءة * ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر مهما واقعة على براءة، فيكون ضمير تصلها راجعا إلى براءة، وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل، قلنا: اسم الشرط عام، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير. وهذه بخلافها في قوله: 543 - * ومهما تصلها مع أواخر سورة * فإنها هناك واقعة على البسملة التى في أول كل سورة، فهى عامة، فيصح فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل، أي وأى بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى وأى وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأى وقت تصل براءة، أو مفعولا به حذف عامله أي ومهما تفعل، ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفا، أي ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها، وحذف بها، ولما خفى المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له. إما على أنه بدل منه، أو على إضمار أعنى، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل " رأيته زيدا " فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الاول، على حد قوله: 544 - إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود (مع): اسم، بدليل التنوين في قولك " معا " ودخول الجار في حكاية سيبويه " ذهبت من معه (1) " وقراءة بعضهم (هذا ذكر من معى) وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة خلافا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس " إنها حينئذ حرف بالاجماع " مردود. وتستعمل مضافة، فتكون ظرفا، ولها حينئذ ثلاثة معان: أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (والله معكم) والثانى: زمانه، نحو " جئتك مع العصر ". والثالث: مرادفة عند، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتين. ومفردة، فتنون، وتكون حالا. وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله: 545 - أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا * (وأرماحنا موصولة لم تقضب) (هامش) * (1) التنوين يدل على اسمية " مع " في موضعين، الاول أن تكون اسما لموضع الاجتماع، والثانى أن تكون اسما لزمان الاجتماع، وقبول دخول من عليها يدل على اسميها في موضع واحد، وهو أن يكون اسما مرادفا لعند، وهى لا تخرج عن هذه المواضع الثلاثة. (*)

وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهى في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: " إذا قلت " جا آ جميعا " احتمل أن فعلهما في وقت واحدا أو في وقتين، وإذا قلت " جا آ معا " فالوقت واحد " اهـ. وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال: 546 - كنت ويحيى كيدى كيدى واحد * نرمى جميعا ونرامى معا وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين، قال: 547 - * إذا حنت الاولى سجعن لها معا * وقالت الخنساء: 548 - وأفنى رجالي فبادوا معا * فأصبح قلبي بهم مستفزا (متى): على خمسة أوجه: اسم استفهام، نحو (متى نصر الله) واسم شرط، كقوله: [أنا ابن جلا وطلاع الثنايا] * متى أضع العمامة تعرفوني [263] واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى من أو في، وذلك في لغة هذيل يقولون " أخرجها متى كمه " أي منه، وقال ساعدة: 549 - أخيل برقا متى حاب له زجل * إذا يفتر من توماضه حلجا أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشى له تصويت، واختلف في قوله بعضهم: " وضعته متى كمى " فقال ابن سيده: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبى ذؤيب يصف السحاب:

---

(1) أخيل - بضم الهمزة وكسر الخاء - مضارع أخال البرق، وأخيله - على الاصل ومعناه شام سحابه، ومتى: بمعنى من، والحابى معناه الدائى، وفسره المؤلف بالثقيل، وليس بذاك، والزجل - بوزن جمل - الصوت، ويفتر: يضعف، والتوماض: اللمع الخفيف من البرق، وحلج: أمطر. (*)

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج [148] فقيل: بمعنى من، وقال ابن سيده: بمعنى وسط. (منذ، ومذ): لهما ثلاث حالات: إحداهما: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر: بمعنى من إن كان الزمان ماضيا، وبمعنى في إن كان حاضرا، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو " ما رأيته منذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام " وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله: 550 - [قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان]. * وربع عفت آثاره منذ أزمان ومن القليل في مذ قوله: 551 - [لمن الديار بقنة الحجر) * أقوين مذ حجج ومذ دهر والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو " مذ يوم الخميس، ومنذ يومان " فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الامذ إن كان الزمان حاضرا أو معدودا، وأول المدة إن كان ماضيا، وقال الاخفش والزجاج والزجاجى: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى " ما لقيته مذ يومان " بينى وبين لقائه يومان، ولاخفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقى فاعله، والاصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك،

وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذى هو يومان، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله: 552 - ما زال مذ عقدت يداه إزاره [فسما فأدرك خمسة الاشبار] وقوله: 553 - وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع [وليدا وكهلا حين شبت وأمردا] والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. وأصل مذ منذ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن، نحو " مذ اليوم " ولولا أن الاصل الضم لكسروا، ولان بعضهم يقول " مذ زمن طويل " فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان، لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب وقط، وقال المالقى: إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ، أو حرفا فهى أصل....

قد تم بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره - الجزء الاول من كتاب " مغنى اللبيب، عن كتب الاعاريب " لانحى النحاة العلامة ابن هشام، الانصاري، المصرى. ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقى فاعله، والاصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذى هو يومان، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية.

[337]

مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف الامام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصرى المتوفى في سنة 761 من الهجرة حققه، وفصله، وضبط غرائبه محمد محيى الدين عبد الحميد عفا الله تعالى عنه الجزء الثاني

[339]

بسم الله الرحمن الرحيم حرف النون النون المفردة - تأتى على أربعة أوجه: أحدها: نون التوكيد، وهى خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ليسجنن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل، وأما قوله: 554 - [أريت إن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا] * أقائلن أحضروا الشهودا * فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل. ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا، ولو كان دعائيا كقوله: 555 - فأنزلن سكينة علينا [وثبت الاقدام إن لاقينا] إلا أفعل في التعجب، لان معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله: 556 - [ومستبدل من بعد غضيى صريمة] * فأحربه بطول فقر وأحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا، وشذ قوله: 557 - دامن سعدك لو رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا والذى سهله أنه بمعنى أفعل، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو قوله تعالى (وتالله لاكيدن أصنامكم) وقريبا من الوجوب بعد إما في نحو (وإما تخافن من قوم) (وإما ينزغنك) وذكر ابن جنى أنه قرئ (فإما ترين) بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله: * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * [448]

[340]

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو (ولا تحسبن الله غافلا) وقليلا في مواضع كقولهم: 558 - [إذا مات منهم سيد سرق ابنه] * ومن عضة ما ينبتن شكيرها الثاني: التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون حسن لانها أصل، ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة، ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر، ونون (لنسفعا) لانها للتوكيد. وأقسامه خمسة: تنوين التمكين، وهو: اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الا مكنية أيضا، وتنوين الصرف، وذلك كزيد ورجل ورجال. وتنوين التنكير، وهو: اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وإيه، وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو " جاءني سيبويه وسيبويه آخر ". وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير. وتنوين المقابلة، وهو: اللاحق لنحو " مسلمات " جعل في مقابلة النون في " مسلمين " وقيل: هو عوض عن الفتحة نصبا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني ؟ وقيل: هو تنوين التمكين، ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سمى بمسلمة

---

[341]

أو عرفة زال تنوينهما، وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف، لان تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والالف للجمع، قال: ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها، لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة، لانها لتأنيث معه جمعية، ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف. وتنوين العوض، وهو: اللاحق عوضا من حرف أصلى، أو زائد، أو مضاف إليه: مفردا، أو جملة. فالاول كجوار وغواش، فإنه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد، إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى، ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش، وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود، لان حذفها عارض للتخفيف، وهى منوية، بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سمى يكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند، وأنه إذا قيل في جيال علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل، لان حركة تاء كتف وهمزة جيل منويا الثبوت، ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. والثانى: كجندل، فإن تنوينه عوض من ألف جنادل، قاله ابن مالك، والذى يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الالف التى هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش. والثالث: تنوين كل وبعض إذا قطعتا عن الاضافة نحو (وكلا ضربنا له

---

[342]

الامثال) (فضلنا بعضهم على بعض) وقبل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الاضافة التى كانت تعارضه. والرابع: اللاحق لاذ في نحو (وانشقت السماء فهى يومئذ واهية) والاصل فهى يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجئ بالتنوين عوضا عنها، وكسرت الذال للساكنين. وقال الاخفش: التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه. وتنوين الترنم، وهو: اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق، وهو الالف والواو والياء، وذلك في إنشاد بنى تميم، وظاهر قولهم أنه [تنوين] محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي، والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جئ به لقطع الترنم، وأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله: 559 - [أقلى اللوم عاذل والعتابن] * وقولى إن أصبت لقد أصابن

وقوله: [أفد الترحل غير أن ركابنا] * لما تزل برحالنا وكأن قدن [286] وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا، وسموه الغالى، وهو: اللاحق لآخر القوافى المقيدة، كقول رؤبة: 560 - وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * [مشتبه الاعلام لماع الخفقن] [ص 361] وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن، ويسمى الاخفش الحركة التى قبله غلوا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها، لانها حرف أغن، قال: وإنما سمى المغنى مغنيا "

---

[343]

لانه يغنن صوته: أي يجعل فيه غنة، والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الاخيرة ياء تخفيفا، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة، لانه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد " إن " في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك، وزعم أبو الحجاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التحفة أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الالف واللام، ويثبت في الوقف. وزاد بعضهم تنوينا سابعا، وهو تنوين الضرورة، وهو: اللاحق لمالا ينصرف كقوله: 561 - ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة [فقالت: لك الويلات، إنك مرجلى] وللمنادى المضموم كقوله: 562 - سلام الله يا مطر عليها * [وليس عليك يا مطر السلام] وبقوله أقول في الثاني دون الاول، لان الاول تنوين التمكين، لان الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين، لان الاسم مبنى على الضم. وثامنا، وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم " هؤلاء قومك " حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قبعثرى، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر، لان الذى حكاه سماه تنوينا، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليست كذلك. وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلا من

---

[344]

تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة، فإنك تحكى اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف، لان الذى كان قبل التسمية حكى (1) بعدها. الثالث: نون الاناث، وهى اسم في نحو " النسوة يذهبن " خلافا للمازني، وحرف في نحو " يذهبن النسوة " في لغة من قال " أكلوني البراغيث " خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره. الرابع: نون الوقاية، وتسمى نون العماد أيضا، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة: أحدها: الفعل، متصرفا كان نحو " أكرمنى " أو جامدا نحو " عساني، وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى " إن قدرت فعلا، وأما قوله: [عددت قومي كعديد الطيس] إذ ذهب القوم الكرام ليسى [283] فضرورة، ونحو (تأمروننني) يجوز فيه الفك، والادغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الاخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح. الثاني: اسم الفعل نحو " دراكنى " و " تراكنى " و " عليكنى " بمعنى أدركني وأتركني والزمنى. الثالث: الحرف نحو " إننى " وهى جائزة الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبة الحذف مع لعل، وقليلته مع ليت. وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا في القليل (2) من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم " بجلنى " بمعنى حسبى.

---

(1) في نسخة " يحكى بعدها " (2) في نسخة " إلا في قليل الكلام ". (*)

---

[345]

وقوله: 563 - [وما أدرى وظني كل ظن] * أمسلمنى إلى قومي شراحي يريد شراحيل، وزعم هشام أن الذى في " أمسلمنى " ونحوه تنوين لا نون، وبنى ذلك على قوله في ضاربني إن الياء منصوبة، ويرده قول الشاعر: 564 - وليس الموافينى ليرفد خائبا * [فإن له أضعاف ما كان أملا] وفى الحديث " غير الدجال أخوفني عليكم " والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفى الصحاح أنه يقال " بجلى " ولا يقال " بجلنى " وليس كذلك. (نعم) بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم بكسر النون إتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم نعم وشهد بكسرتين، كما نزلت بلى منزلة (الفن) ؟ في الامالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس وهى حرف تصديق ووعد وإعلام، فالاول بعد الخبر كقام زيد، وما قام زيد. والثانى بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل، وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد، ونحو (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا) (أئن لنا لاجرا) وقول صاحب المقرب " إنها بعد الاستفهام للوعد " غير مطرد، لما بيناه قبل. قيل: وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدرا نحو " نعم هذه أطلالهم " والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة، بل قال: وأما نعم فعدة وتصديق، وأما بلى فيوجب بها بعد النفى، وكأنه رأى أنه إذا قيل " هل قام زيد " فقيل نعم فهى لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى

---

[346]

ما ذكرناه من أنها للاعلام، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت، لانه إنشاء لا خبر. واعلم أنه إذا قيل " قام زيد " فتصديقه نعم، وتكذيبه لا، ويمتنع دخول بلى لعدم النفى. وإذا قيل " ما قام زيد " فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى، ومنه (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى) ويمتنع دخول لا، لانها لنفى الاثبات لا لنفى النفى. وإذا قيل " أقام زيد " فهو مثل قام زيد، أعنى أنك تقول إن أثبت القيام: نعم، وإن نفيته: لا، ويمتنع دخول بلى، وإذا قيل " ألم يقم زيد " فهو مثل لم يقم زيد، فتقول إذا أثبت القيام: بلى، ويمنع دخول لا، وإن نفيته قلت: نعم، قال الله تعالى (ألم يأتكم نذير قالوا بلى) (ألست بربكم قالوا بلى) (أو لم تؤمن قال بلى) وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب (ألست بربكم) لكان كفرا. والحاصل أن " بلى " لا تأتى إلا بعد نفى، وأن " لا " لا تأتى إلا بعد إيجاب، وأن " نعم " تأتى بعدهما، وإنما جاز (بلى قد جاءتك آياتى) مع أنه لم يتقدم أداة نفى لان (لو أن الله هداني) يدل على نفى هدايته، ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجئ الآيات، أي قد أرشدتك لذلك (1)، مثل (وأما ثمود فهديناهم). وقال سيبويه، في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا ؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن. وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفى استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرد، وإن كان مرادا به التقرير فالاكثر أن يجاب بما يجاب به النفى رعيا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الايجاب

---

(1) في نسخة " قد أرشدتك بذلك " وكلاهما صحيح، ولكل وجه. (*)

---

[347]

رعيا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الانصار رضى الله تعالى عنهم للنبى صلى الله عليه وسلم - وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك - نعم، وقول جحدر: 565 - أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا، فذاك بنا تدانى نعم، وأرى الهلال

كما تراه * ويعلوها النهار كما علانى وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمخطئ مخطئ. وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفى المحض وإن كان إيجابا في المعنى، فإذا قيل " ألم أعطك درهما " قيل في تصديقه: نعم، وفى تكذيبه: بلى، وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك، فإذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطنى على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى، فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لامن اللبس، لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله " وأرى الهلال - البيت " وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: " فذاك بنا تدانى " وهو أحسن. وأما قول الانصار فجاز لزوال اللبس، لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير، اه. ويتحرر على هذا أنه لو أجيب (ألست بربكم) بنعم لم يكف في الاقرار، لان الله سبحانه وتعالى أوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر، ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله " لا إله إلا الله " برفع إله: لاحتماله لنفى الوحدة فقط، ولعل ابن عباس رضى الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم

---

[348]

لم يكن إقرارا كافيا، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا، إذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا، وفيه (نظر) ؟، لان التكفير لا يكون بالاحتمال. حرف الهاء الهاء المفردة - على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون ضميرا للغائب، وتستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو (قال له صاحبه وهو يحاوره). والثانى: أن تكون حرفا للغيبة، وهى الهاء في " إياه " فالحق (1) أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير " إيا " وحدها. والثالث: هاء السكت، وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو (ماهيه) ونحو " ها هناه، ووازيداه " وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف. والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام كقوله: 566 - وأتى صواحبها فقلن: هذا الذى * منح المودة غيرنا وجفانا ؟ والتحقيق أن لا تعد هذه، لانها ليست بأصلية، على أن بعضهم زعم أن الاصل " هذا " فحذفت الالف. والخامس: هاء التأنيث، نحو " رحمه " في الوقف، وهو قول الكوفيين. زعموا أنها الاصل، وأن التاء في الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق أن لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين، لانها جزء كلمة لا كلمة.

---

(1) في نسخة " والتحقيق أنها - إلخ ". (*)

---

[349]

(ها) على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسما لفعل، وهو خذ، ويجوز مد ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال " هاء " للمذكر بالفتح و " هاء " للمؤنث بالكسر، و " هاؤما " و " هاؤن " و " هاؤم " ومنه (هاؤم اقرأوا كتابيه). والثانى: أن تكون ضميرا للمؤنث، فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو (فألهمها فجورها وتقواها). والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة، أحدها: الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو " هذا " بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك. والثانى: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو (ها أنتم أولاء) وقيل: إنما كانت داخلة على الاشارة فقدمت، فرد بنحو (ها أنتم هؤلاء) فأجيب بأنها أعيدت توكيدا، والثالث: نعت أي في النداء نحو " يا أيها الرجل " وهى في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تضاف إليه أي، ويجوز في هذه في لغة بنى أسد أن تحذف ألفها، وأن تضم هاؤها إتباعا، وعليه قراءة ابن عامر (أيه المؤمنون) (أيه الثقلان) (أيه الساحر) بضم الهاء في الوصل، والرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال (ها الله) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف " ها " وحذفها. (هل): حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو " هل زيدا ضربت " لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو " هل زيد قائم أم عمرو " إذا أريد بأم المتصلة، و " هل لم يقم زيد " ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم

المنقطعة، وعكسهما أم المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

---

[350]

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه: أحدها: اختصاصها بالتصديق. والثانى: اختصاصها بالايجاب، تقول " هل زيد (قائم) ؟ " ويمتنع " هل لم يقم " بخلاف الهمزة، نحو (ألم نشرح) (ألن يكفيكم) (أليس الله بكاف عبده) وقال: * ألا طعان ألا فرسان عادية * [100] والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو " هل تسافر ؟ " بخلاف الهمزة نحو " أتظنه قائما " وأما قول ابن سيده في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا، فسهو، قال الله سبحانه وتعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا) وقال زهير: 567 - فمن مبلغ الاحلاف عنى رسالة * وذبيان هل أقسمتم كل مقسم والرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إن، ولا على اسم بعده فعل، في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل (أفإن مت فهم الخلدون) (أئن ذكرتم، بل أنتم قوم مسرفون) (أئنك لانت يوسف) (أبشرا منا واحدا نتبعه). والسابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف، لا قبله وبعد أم نحو (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) وفى الحديث " وهل ترك لنا عقيل من رباع " وقال: 568 - ليت شعرى هل ثم هل آتينهم * أو يحولن دون ذاك حمام ؟ وقال تعالى (قل هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفى، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو (هل جزاء الاحسان إلا الاحسان) والباء في قوله:

---

[351]

569 - [يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]: * ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ؟ وصح العطف في قوله: 570 - وإن شفائى عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول [ص 483] إذ لا يعطف الانشاء على الخبر. فإن قلت: قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتى لمثل ذلك مثل (أفاصفاكم ربكم بالبنين) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك ؟. قلت: إنما مر أنها للانكار على مدعى ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداء، ولهذا لا يجوز " أقام إلا زيد " كما يجوز " هل قام إلا زيد " (فهل على الرسل إلا البلاغ المبين) (هل ينظرون إلا الساعة) وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل، نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشئ، ويلزم من هذا النفى وإنكار على من أوقع الشئ، ويختصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشئ، وهذا هو معنى النفى، وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزة. والعاشر: أنها تأتى بمعنى قد، وذلك مع الفعل، وبذلك فسر قوله تعالى (هل أتى على الانسان حين من الدهر) جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه: هل للاستفهام نحو هل جاء زيد، وقد تكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه (هل أتى على الانسان) اهـ. وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدا بمعنى قد، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن هل بمعنى

---

[352]

قد، إلا أنهم تركوا الالف قبلها، لانها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله: 571 - سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم اهـ ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: وهل هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في كشافه (هل أتى) أي قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعا، أي أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل

الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا، بل شيئا منسيا نطفة في الاصلاب، والمراد بالانسان الجنس بدليل (إنا خلقنا الانسان من نطفة) ه. وفسرها غيره بقد خاصة، ولم يحملوا قد على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمن كونه طينا، وفى تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما في البيت، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتى لذلك كما في الآية، وقد لا تأتى له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن هل لا تأتى بمعنى قد أصلا. وهذا هو الصواب عندي، إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور: أحدها: تفسير ابن عباس رضى الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: هل هنا للاستفهام التقريرى، والمقرر به من أنكر البحث، (وقد) ؟ علم أنهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس

---

[353]

بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله تعالى: (ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون) أي فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه ؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا إلى أن صاروا شيئا مذكورا. وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الانسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا إلى أن نفخ فيه الروح ؟ اهـ. وقال بعضهم: لا تكون هل للاستفهام التقريرى، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إن في إفادة التوكيد والتحقيق، وحملوا على ذلك (هل في ذلك قسم لذى حجر) وقدروه جوابا للقسم، وهو بعيد. والدليل الثاني: قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك. والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة " أم هل " وأم هذه منقطعة بمعنى بل، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى (1) واحد على سبيل التوكيد، كقوله: * ولا للما بهم أبدا دواء * [299] بل الذى في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله:

---

(1) في نسخة " بمعنى واحد ". (*)

---

[354]

572 - فأصبح لا يسألنه عن بما به * أصعد في علو الهوى أم تصوبا (هو) وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفا في نحو " زيد هو الفاضل " إذا أعرب فصلا وقلنا: لا موضع له من الاعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الاخفش في نحو صه ونزال: أسماء لا محل لها، وكما في الالف واللام في نحو " الضارب " إذا قدرناهما اسما. حرف الواو (الواو المفردة) انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر: الاول: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشئ على مصاحبه نحو (فأنجيناه وأصحاب السفينة) وعلى سابقه نحو (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) وعلى لاحقه نحو (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك)، وقد اجتمع هذان في (ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم) فعلى هذا إذا قيل " قام زيد وعمرو " احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، اهـ. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو (إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والارسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم " إن معناها الجمع المطلق " غير سديد، لتقييد الجمع بقيد الاطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافى " إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب " مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب

والربعى والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية

---

[355]

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما: أحدها: احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة السابقة. والثانى: اقترانها بإما نحو (إما شاكرا وإما كفورا). والثالث: اقترانها بلا إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو " ما قام زيد ولا عمرو " ولتفيد أن الفعل منفى عنهما في حالتى الاجتماع والافتراق، ومنه (وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى) والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو " قام زيد ولا عمرو " وإنما جاز (ولا الضالين) لان في (غير) معنى النفى، وإنما جاز قوله: 573 - فاذهب فأى فتى في الناس أحرزه * من حتفه ظلم دعج ولا حيل لان المعنى لا فتى أحرزه، مثل (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)، ولا يجوز " ما اختصم زيد ولا عمرو " لانه للمعية لا غير، وأما (وما يستوى الاعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوى الاحياء ولا الاموات) فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس. والرابع: اقترانها بلكن نحو (ولكن رسول الله). والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط ك " - مررت برجل قائم زيد وأخوه " ونحو " زيد قائم عمرو وغلامه " وقولك في باب الاشتغال " زيدا ضربت عمرا وأخاه ". والسادس: عطف العقد على النيف، نحو أحد وعشرون. والسابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله:

---

[356]

574 - بكيت، وما بكا رجل حزين ؟ * على ربعين مسلوب وبالى والثامن: عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق: 575 - إن الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبى نواس: 576 - أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يتسأل عنه أهل الادب، فيقولون: كم أقاموا ؟ والجواب: ثمانية لان يوما الاخير رابع، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم. التاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو، واشترك زيد وعمرو. وهذا من أقوى الادلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: جلست بين زيد وعمرو، ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب: [قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى] بين الدخول وحومل [266] لا فحومل، وأجيب بأن التقدير: بين نواحى الدخول، فهو كقولك: " جلست بين الزيدين فالعمرين " أو بأن الدخول مشتمل على أماكن وتشاركها في هذا الحكم أم المتصلة في نحو " سواء أقمت أم قعدت " فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه. والعاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص، وبالعكس، فالاول نحو (رب اغفر لى ولوالدي ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) والثانى نحو

---

[357]

(وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح) الآية. ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى ك " مات الناس حتى (1) العلماء وقدم الحجاج حتى المشاة "، فإنها عاطفة خاصا على عام. والثانى عشر: عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، كقوله: 577 - [إذا ما الغانيات برزن يوما] * وزججن الحواجب والعيونا أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد لورد " اشتريته بدرهم فصاعدا " إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا. والثالث عشر: عطف الشئ على مرادفه نحو (إنما أشكو بثى وحزني إلى الله) ونحو (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) ونحو (عوجا ولا أمتا) وقوله عليه الصلاة والسلام " ليلنى منكم ذوو الاحلام والنهى " وقول الشاعر: 578 - [وقددت الاديم لراهشيه] * وألفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم

أن الرواية " كذبا مبينا " فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلنى البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو، وأن منه (ومن يكسب خطيئة أو إثما). والرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله: 579 - ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام [ص 659] والخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (وامسحوا برؤسكم وأرجلكم) فيمن خفض الارجل، وفيه بحث سيأتي. تنبيه - زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

---

(1) في نسخة " حتى الانبياء " وهو المشهور في أمثلة النحاة. (*)

---

[358]

أحدها: أن تستعمل بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أقسام، أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك " الكلمة اسم وفعل وحرف " وقوله: * كما الناس مجروم عليه وجارم * [95] وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الاصلى، إذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت " أو " هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو. والثانى: أن تكون بمعنى (1) أو في الاباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال " جالس الحسن وابن سيرين " أي أحدهما، وأنه لهذا قيل (تلك عشرة كاملة) بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لئلا يتوهم إرادة الاباحة، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل " جالس الحسن وابن سيرين " كان أمرا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو. والثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله: 580 - وقالوا: نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقلت: البكا أشفى إذا لغليلي قال: معناه أو البكاء، إذ لا يجتمع مع الصبر. ونقول: يحتمل أن [يكون] الاصل فاختر من الصبر والبكاء، أي أحدهما، ثم حذف من كما في (واختار موسى قومه) ويؤيده أن أبا على القالى رواه بمن، وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة " وصل واسكتا " فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قبل الواو، بل من جهة أن المعنى وصل إن شئت واسكتن إن شئت، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتى للتخيير مجازا. والثانى: أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم " أنت أعلم ومالك " و " بعت الشاء شاة ودرهما " قاله جماعة، وهو ظاهر.

---

(1) في نسخة " أن تكون بمعناها ". (*)

---

[359]

والثالث: أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجى، وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى (أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين) (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي. والثانى والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما. إحداهما: واو الاستئناف نحو (لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء) ونحو " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فيمن رفع، ونحو (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) فيمن رفع أيضا، ونحو (واتقوا الله ويعلمكم الله) إذ لو كانت واو العطف لانتصب (نقر) ولانتصب أو انجزم " تشرب " ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الامر، وقال الشاعر: 581 - على الحكم المأتى يوما إذا قضى * قضيته أن لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف، لان العطف يجعله شريكا في النفى، فيلزم التناقض وكذلك قولهم " دعني ولا أعود " لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهانى عنه، وهذا باطل (1)، لان طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بلا على أن تقدر ناهية، ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفى العود، لا نهيه نفسه عن العود، إذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود

بخلاف العود والاخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول " أنا أنهاه وهو يفعل " ولا تقول " أنا لا أفعل وأنا أفعل معا ". والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو " جاء زيد والشمس طالعة " وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والاقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها،

---

(1) في نسخة " وهو باطل ". (*)

---

[360]

إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك، ولم يقدرها بإذا لانها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى إذ، وسبقه إلى ذلك مكى، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى إذ، اهـ. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء. ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله: 582 - بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت [ص 411] ولو قدرتها عاطفة (1) لا نقلب المدح ذما. وإذا سبقت بجملة حالية احتملت - عند من يجيز تعدد الحال - العاطفة والابتدائية نحو (اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر). الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما واو المفعول معه كسرت والنيل، وليس النصب بها خلافا للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) في قراءة السبعة (فأجمعوا) بقطع الهمزة و (شركاءكم) بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل أي وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن " أجمع " لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على قول كذا، بخلاف جمع فإنه مشترك، بدليل (فجمع كيده) (الذى جمع مالا وعدده) ويقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول. والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالاول كقوله:

---

(1) في نسخة " ولو قدرت عاطفة ". (*)

---

[361]

ولبس عباءة وتقر عينى * أحب إلى من لبس الشفوف [424] والثانى شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافا لهم، ومثالها (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقوله: 583 - لا تنه عن خلق وتأتى مثله * [عار عليك إذا فعلت عظيم] والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي. السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما. إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو (والقرآن الحكيم) فإن تلتها واو أخرى نحو (والتين والزيتون) فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب. الثانية: واو رب كقوله: 584 - وليل كموج البحر أرخى سدوله [على بأنواع الهموم ليبتلى] ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة: * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * [560] وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال: 585 - ووالله لولا تمره ما حببته * [ولا كان أدنى من عبيد ومشرق] (1)

---

(1) يروى في صدر هذا البيت " فأقسم ولا تمره - إلخ ". (*)

[362]

والثامن: واو دخولها كخروجها، وهى الزائدة، أثبتها الكوفيون والاخفش. وجماعة، وحمل على ذلك (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) بدليل الآية الاخرى، وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في (وقال لهم خزنتها) وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في (فلما أسلما وتله للجبين وناديناه) الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله: 586 - فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى وقوله: 587 - ولقد رمقتك في المجالس كلها * فإذا وأنت تعين من يبغينى والتاسع، واو الثمانية، ذكرها جماعة من الادباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة، سبعة، وثمانية، إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات: إحداها (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم) إلى قوله سبحانه (سبعة وثامنهم كلبهم) وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن (رجما بالغيب) تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم تبق عدة عاد يلتفت إليها.

[363]

فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجئ (قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل) ؟. قلت: وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق، ووجه الثانية الاشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم. وقيل: هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع، ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق: [فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر [120] إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم. الثانية: آية الزمر، إذ قيل (فتحت) في آية النار لان أبوابها سبعة، (وفتحت) في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها، إذ ليس فيها ذكر عدد ألبتة، وإنما فيها ذكر الابواب، وهى جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مر أن الواو في (وفتحت) مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في (جنات عدن مفتحة لهم الابواب) وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، وقيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم. الثالثة: (والناهون عن المنكر) فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف

[364]

في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الامر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل منهما (1) وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: إنما دخلت [الواو] في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها. الرابعة: (وأبكارا) في آية التحريم، ذكرها القاضى الفاضل، وتبجح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، وأما قول الثعلبي إن

منها الواو في قوله تعالى: (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) فسهو بين، وإنما هذه واو العطف، وهى واجبة الذكر، ثم إن (أبكارا) صفة تاسعة لا ثامنة: إذ أول الصفات (خيرا منكن) لا (مسلمات)، فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها، قلنا: وكذلك (ثيبات وأبكارا) تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن. والعاشرة: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده، وحملوا على ذلك مواضع لواو فيها كلها واو الحال نحو (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) الآية (سبعة وثامنهم كلبهم) (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) والمسوغ لمجئ

---

(1) في نسخة " بكل من الوصفين ". (*)

---

[365]

الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو تقدم النفى، والثانى عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو " في الدار قائما رجل " وعند جمودها نحو " هذا خاتم حديدا، ومررت بماء قعدة رجل " ومانع الوصفية في هذه الآية أمران، أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بإلا، إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول " ما مررت بأحد إلا قائم " نص على ذلك أبو على وغيره، والثانى عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو. والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو " الرجال قاموا " وهى اسم، وقال الاخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: (يأيها النمل أدخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله: 588 - شربت بها والديك يدعو صباحه * إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا والذى جرأه على ذلك قوله " بنو " لا بنات، والذى سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا اجاز تأنيث فعله نحو (إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع " قامت الزيدون ". الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طئ أو أزدشنوأة أو بلحارث، ومنه الحديث " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " وقوله: 589 - يلومونني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم ألوم وهى عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في " قالت " حرف دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها

---

[366]

بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم، وكذا الخلاف في نحو " قاما أخواك " و " قمن نسوتك " وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو " أكلوني البراغيث " إذ وصفت بالاكل لا بالقرص، وهذا سهو منه، فإن الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجرى: عندي أن الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله: 590 - أكلت بنيك أكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلا الوبيل أي ظلمتهم، وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي، والاحسن في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل أي مثل أكلك الضب، بل في موضع رفع على حذف المفعول: أي مثل أكل الضب أولاده، لان ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني أن يكون معنويا، لان الضب ظالم لاولاده بأكله إياهم، وفى المثل (1) " أعق من ضب " وقد حمل بعضهم على هذه اللغة (ثم عموا وصموا كثيرا منهم) (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جوز في (الذين ظلموا) أن يكون بدلا من الواو في (وأسروا) أو مبتدأ خبره إما (وأسروا) أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون هل هذا، وأن يكون خبرا لمحذوف: أي هم الذين، أو فاعلا بأسروا والواو علامة كما قدمنا، أو بيقول محذوفا، أو بدلا من واو (استمعوه) وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول (يأتيهم) أو على إضمار أذم أو أعنى، وأن يكون مجرورا على البدل من (الناس) في (اقترب للناس حسابهم) أو من الهاء والميم في (لاهية قلوبهم) فهذه أحد عشر وجها، وأما الآية الاولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعلاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن

(1) في نسخة " ففى المثل ". (*)

[367]

تقدر في أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه، وهذا من غرائب العربية، أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون (كثير) مبتدأ وما قبله خبرا، وكونه بدلا من الواو الاولى مثل " اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم " فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة، ولا يجوز العكس، لان الاولى حينئذ لا مفسر لها. ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة " جاءوني من جاءك " لانها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى، لان الجمعية خفية وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في " قامت هند " كما أوجبوها في " قامت امرأة " وأجازوها في " غلت القدر، وانكسرت القوس " كما أجازوها في " طلعت الشمس، ونفعت الموعظة ". وجوز الزمخشري في (لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا) كون (من) فاعلا والواو علامة. وإذا قيل " جاؤا زيد وعمرو وبكر " لم يجز عند ابن هشام (1) أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في " جآ زيد وعمرو " وقول غيره أولى، لما بينا من أن المراد بيان المعنى، وقد رد عليه بقوله: 591 - [تولى قتال المارقين بنفسه] * وقد أسلماه مبعد وحميم [ص 371] وليس بشئ: لانه إنما يمنع التخريج لا التركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو " قام زيد أو عمرو " لان القائم واحد، بخلاف " قام أخواك أو غلاماك " لانه اثنان، وكذلك تمتنع في " قام أخواك أو زيد " وأما قوله تعالى: (إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما) فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الالف ضمير الوالدين في (وبالوالدين إحسانا) وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما

(1) هو ابن هشام الحضراوى. (*)

[368]

أو كلاهما، أو أحدهما بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا بكون معطوفا، لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول " أعجبني زيد وجهه وأخوك " على أن الاخ هو زيد، لانك لا تعطف المبين على المخصص. فإن قلت " قام أخواك وزيد " جاز " قاموا " بالواو، إن قدرته من عطف المفردات، و " قاما " بالالف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في (لا تأخذه سنة ولا نوم) إن التقدير ولا يأخذه نوم. والثالث عشر: واو الانكار، نحو " آلرجلوه " بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه، لانها إشباع للحركة بدليل " آلرجلاه " في النصب و " آلرجليه " في الجر، ونظيرها الواو في " منو " في الحكاية، وفى " أنظور " من قوله: 592 - [وأنني حيثما يثنى الهوى بصرى] * من حوثما سلكوا أدنو فأنظور وواو القوافى كقوله: 593 - [متى كان الخيام بذى طلوح] * سقيت الغيث أيتها الخيامو الرابع عشر: واو التذكر، كقول من أراد أن يقول " يقوم زيد " فنسى زيد، فأراد مد الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام " يقومو " والصواب أن هذه كالتى قبلها. الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل (وإليه النشور وأمنتم) (قال فرعون وآمنتم به) والصواب أن لا تعد هذه أيضا، لانها مبدلة، ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام (1).

(1) وليست الواو من أحرف الاستفهام قطعا، وإذا بطل كونها من أحرف الاستفهام يبطل عد الواو المبدلة من حرف الاستفهام. (*)

[369]

(وا) على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة، نحو " وازيداه " وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي: والثانى: أن تكون اسما لاعجب، كقوله: 594 - وا، بأبى أنت وفوك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل، وهو عندي أطيب * وقد يقال " واها " كقوله: 595 - واها لسلمى ثم واها واها * [هي المنى لو أننا نلناها] ووى كقوله: 596 - وى، كأن من يكن له نشب يحبب، ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله: 597 - ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها * قيل الفوارس: ويك عنتر، أقدم وقال الكسائي: أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور، وأما (وى كأن الله) فقال أبو الحسن: وى اسم فعل، والكاف حرف خطاب، وأن على إضمار اللام، والمعنى أعجب لان الله، وقال الخليل: وى وحدها كما قال * وى كأن من يكن * البيت [596]، وكأن للتحقيق، كما قال: 598 - كأننى حين أمسى لا تكلمني * متيم يشتهى ما ليس موجود أي إننى حين أمسى على هذه الحالة.

---

[370]

حرف الالف والمراد (به) هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به، لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذى يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب. وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه " لا " وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عد الحروف، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل صاد جيم توصل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء " الغلام " ليتقارضا، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط. ثم اعترض على نفسه بقول أبى النجم: 599 - أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاى بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام ألف * وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة، لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة أوجه: أحدها: أن تكون للانكار، نحو " أعمراه " لمن قال: رأيت عمرا (1). والثانى: أن تكون للتذكر كرأيت الرجلا. وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان. الثالث: أن تكون ضمير الاثنين نحو " الزيدان قاما " وقال المازنى: هي حرف، والضمير مستتر.

---

(1) في نسخة " لقيت عمرا " والخطب هين. (*)

---

[371]

الرابع: أن تكون علامة الاثنين كقوله: 600 - ألفيتا عيناك عند القفا * [أولى فأولى لك ذا واقيه] وقوله: * وقد أسلماه مبعد وحميم * [591] وعليه قول المتنبي: 601 - ورمى، وما رمتا يداه، فصابني * سهم يعذب، والسهام تريح الخامس: الالف الكافة كقوله: فبينا نسوس الناس والامر أمرنا * إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف [517] وقيل: الالف بعض ما الكافة، وقيل: إشباع، وبين مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله: 602 - بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما أتيح له جرى سلفع [ص 522] السادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو (أأنذرتهم) ودخولها جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة. السابع: أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو " اضربنان " وهذه واجبة. الثامن: أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، كقوله: 603 - يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان

---

[372]

وقوله: 604 - يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه وقوله: 605 - حملت امرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا التاسع: أن تكون بدلا من نون ساكنة، وهى إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالاول نحو (لنسفعا - وليكونا) وقوله: 606 - [وإياك والميتات لا تقربنها] * ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا ويحتمل أن تكون هذه النون من باب " يا حرسي اضربا عنقه ". والثانى كرأيت زيدا، في لغة غير ربيعة. ولا يجوز أن تعد الالف المبدلة من نون إذن، ولا ألف التكثير كألف قبعثرى، ولا ألف التأنيث كألف حبلى، ولا ألف الالحاق كألف أرطى، ولا ألف الاطلاق كالالف في قوله: 607 - [ما هاج أشواقا وشجوا قد شجا] * من طلل كالاتحمى أنهجا ولا ألف التثنية كالزيدان، ولا ألف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو " منا " أو في غيرها في الضرورة، كقوله: 608 - أعوذ بالله من العقراب * [الشائلات عقد الاذناب] ولا الالف التى تبين بها الحركة في الوقف وهى ألف " أنا " عند البصريين، ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا، لما قدمنا.

---

[373]

حرف الياء (الياء المفردة) تأتى على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو " تقومين، وقومي " وقال الاخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو " أزيد نيه " وحرف تذكار نحو (قدمى) ؟، وقد تقدم البحث فيهما، والصواب أن لا يعدا كما لا تعد ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الاطلاق، وياء الاشباع، ونحوهن، لانهن أجزاء للكلمات، لا كلمات. (يا): حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما، وقد ينادى بها القريب توكيدا، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهى أكثر أحرف النداء استعمالا، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو (يوسف أعرض عن هذا) ولا ينادى اسم الله عز وجل، ولاسم المستغاث، وأيها وأيتها، إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بوا، وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفا، ولا بهن أسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل، خلافا لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفا لزوما، وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو خبر، سهو منه، بل أدعو المقدر إنشاء كبعت وأقسمت. وإذا ولى " يا " ما ليس بمنادي كالفعل في (ألا يا اسجدوا) وقوله: 609 - ألا يا اسقياني بعد غارة سنجال * وقبل منايا عاديات وأوجال والحرف في نحو (يا ليتني كنت معهم فأفوز) " يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " والجملة الاسمية كقوله: 610 - يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

---

[374]

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه، لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسجدوا) فهى للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو (يا آدم اسكن) (يا نوح اهبط) ونحو (يا مالك ليقض علينا ربك) وإلا فهى للتنبيه، والله أعلم. الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك " قام زيد " والمبتدأ وخبره ك " زيد قائم " وما كان بمنزلة أحدهما نحو " ضرب اللص " و " أقائم الزيدان " و " كان زيد قائما " و " ظننته قائما ". وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الافادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى (ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون، ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون، أفأمن

---

[375]

أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون) إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن (أفأمن) معطوف على (فأخذناهم) ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن من عند (ولو أن أهل القرى) إلى (والارض) جملة، لان الفائدة إنما تتم بمجموعه. وبعد، ففى القولين نظر. أما قول ابن مالك فلانه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل، إحداها (وهم لا يشعرون) وأربعة في حيز لو - وهى (آمنوا، واتقوا، وفتحنا) والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا أو مع ثابت مقدرا، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة (ولكن كذبوا) والسابعة (فأخذناهم) والثامنة (بما كانوا يكسبون) فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه. قلت: إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن أن وصلتها هنا فاعل بثبت. واما قول المعترض فلانه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لانه لا يعد (وهم لا يشعرون) جملة، لانها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، وبعد لو وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويعد (ولكن كذبوا) جملة، و (فأخذناهم بما كانوا يكسبون) كله جملة، وهذا هو التحقيق، ولا ينافى ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة، لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما.

---

[376]

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية هي: التى صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون. والفعلية هي: التى صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفى الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بفى الدار من قولك " زيد في الدار " وهو مبنى على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي. تنبيه - مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو " أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما " اسمية، ومن نحو " أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت " فعلية. والمعتبر أيضا ما هو صدر في الاصل، فالجملة من نحو " كيف جاء زيد " ومن نحو (فأى آيات الله تنكرون) ومن نحو (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و (خشعا ابصارهم يخرجون) فعلية، لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو " يا عبد الله " ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك) (والانعام خلقها) (والليل إذا يغشى) [فعلية] لان صدورها في الاصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدا، وإن استجارك أحد، وخلق الانعام، وأقسم والليل.

---

[377]

باب ما يجب على المسئول في المسئول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية، لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثلة: أحدها: صدر الكلام من نحو " إذا قام زيد فأنا أكرمه " وهذا مبنى على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية، وإذا مقدمة من تأخير، وما بعد إذا متمم لها، لانه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك " يوم يسافر زيد أنا مسافر " وعكسه قوله: 611 - فبينا نحن نرقبه أتانا * [معلق وفضة وزناد راع] إذا قدرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط، وإذا غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك " متى تقم فأنا أقوم ". الثاني: نحو " أفى الدار زيد، وأعندك عمرو " فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلا باستقر ففعلية، أو بالظرف فظرفية. الثالث: نحو " يومان " في نحو " ما رأيته

مذ يومان " فإن تقديره عند الاخفش ولزجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبى بكر وأبى على: أمد انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها، وهى في محل خفض، وقال آخرون:

---

[378]

المعنى من الزمن الذى هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا محل لها لانها صلة. الرابع: " ماذا صنعت " فإنه يحتمل معنيين، أحدهما: ما الذى صنعته ؟ فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه، والثانى: أي شئ صنعت، فهى فعلية قدم مفعولها، فإن قلت " ماذا صنعته " فعلى التقدير الاول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر " ماذا " مبتدأ، و " صنعته " الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا، لان الاستفهام له الصدر. الخامس: نحو (أبشر يهدوننا) فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدى محذوفا، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في (أأنتم تخلقونه) أرجح منه في (أبشر يهدوننا) لمعادلتها للاسمية، وهى (أم نحن الخالقون) وتقدير الفعلية في قوله: * فقلت: أهى سرت أم عادني حلم ؟ * [53] أكثر رجحانا من تقديرها في (أبشر يهدوننا) لمعادلتها الفعلية. السادس: نحو " قاما أخواك " فإن الالف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في " قامت هند " أو اسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية، وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها. السابع: نحو " نعم الرجل زيد " فإن قدر " نعم الرجل " خبرا عن زيد فاسمية، كما في " زيد نعم الرجل " وإن قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية. الثامن: جملة البسملة، فإن قدر ابتدائى باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين،

---

[379]

أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والاعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث " باسمك ربى وضعت جنبى ". التاسع: قولهم " ما جاءت حاجتك " فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لان جاء بمعنى صار، فعلى الاول " ما " خبرها، و " حاجتك " اسمها، وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما، وأنث حملا على معنى ما، وحاجتك خبرها. ونظير ما هذه ما في قولك " ما أنت وموسى " فإنها أيضا تحتمل الرفع والنصب، إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والاخفش، وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدرته مفعولا معه، إذ لابد من تقدير فعل حينئذ، أي ما تكون، أو ما تصنع. ونظير ما هذه في [هذين] الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو " كيف أنت وموسى " إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية. العاشر: الجملة المعطوفة من نحو " قعد عمرو وزيد قام " فالارجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين. ومما يترجح فيه الفعلية نحو " موسى أكرمه " ونحو " زيد ليقم، وعمرو لا يذهب " بالجزم، لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل، وأما نحو " زيد قام " فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير

---

[380]

فإن قلت: " زيد قام وعمرو قعد عنده " فالاولى اسمية عند الجمهور، والثانية (مشتملة) ؟ لهما على السواء عند الجميع. انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى الكبرى هي: الاسمية التى خبرها جملة نحو " زيد قام أبوه، وزيدا أبوه قائم " والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو " زيد أبوه غلامه منطلق " فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و " غلامه منطلق " صغرى لا غير، لانها خبر، و " أبوه غلامه منطلق " كبرى باعتبار " غلامه منطلق " وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله (لكنا هو الله ربى) إذ الاصل لكن أنا هو الله ربى، ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هو) ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا، وقيل: حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا. تنبيهان الاول: ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو " ظننت زيدا يقوم أبوه ". الثاني: إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالاضافة، ولذلك لحن من قال: 612 - كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب وقول بعضهم إن من زائدة وإنهما مضافان على حد قوله: 613 - [يا من رأى عارضا أسر به] * بين ذراعي وجبهة الاسد يرده أن الصحيح أن " من " لا تقحم في الايجاب، ولا مع تعريف المجرور،

---

[381]

ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال: 614 - إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما، وأنتم ما أقام ألائم أي لئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين [جملة] صغرى وكبرى وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى. وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثله: أحدها: نحو (أنا آتيك به) إذا يحتمل (آتيك) أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا، وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل (وإنهم آتيهم عذاب) (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) ويؤيده أن أصل الخبر الافراد، وأن حمزة يميل الالف من (آتيك) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة. الثاني: نحو " زيد في الدار " إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر. الثالث: نحو " إنما أنت سيرا " إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الذى في المسألة قبلها. الرابع: " زيد قائم أبوه " إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلا بقائم. تنبيه يتعين في قوله: * ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * [102] تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة لا في محل رفع على أنها خبر، لان " ألا " التى للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا، فإذا قيل " ألا ماء " كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم، وإنما تم

---

[382]

الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا، ويمتنع أيضا تقدير مستطاع صفة على المحل، أو تقدير " مستطاع رجوعه " جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضا قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازنى والمبرد. انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو " زيد يقوم أبوه " كذا قالوا، وينبغى أن يراد (1) عكس ذلك في نحو " ظننت زيدا أبوه قائم " بناء على ما قدمنا. وذات الوجه نحو " زيد أبوه قائم " ومثله على ما قدمنا نحو " ظننت زيدا يقوم أبوه ". الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهى سبع، وبدأنا بها لانها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الاصل في الجمل. فالاولى: الابتدائية، وتسمى أيضا المستأنفة، وهو أوضح، لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء " زيد قائم " ومنه الجمل لتفتتح بها السور. والثانى: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو " مات فلان، رحمه الله " وقوله تعالى (قل سأتلو عليكم منه ذكرا، إنا مكنا له في الارض) ومنه جملة العامل اللمغى لتأخره نحو " زيد قائم أظن " فأما العامل الملغى لتوسطه نحو " زيد أظن قائم " فجملته أيضا لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

---

(1) في عدة نسخ " يزاد " بالزاى، وهى صحيحة، والمقصود واحد. (*)

---

[383]

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواب لسؤال مقدر نحو قوله تعالى (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها، وفى قوله تعالى (سلام قوم منكرون) جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية (ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال إنا منكم وجلون) وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى (ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام) ومن الاستئناف البيانى أيضا قوله: 615 - زعم العواذل أننى في غمرة * صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي فإن قوله " صدقوا " جواب لسؤال [مقدر] تقديره: أصدقوا أم كذبوا ؟ ومثله قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن فتح باء (يسبح) تنبيهات - الاول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة. أحدها: (لا يسمعون) من قوله تعالى (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملا الاعلى) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا، وقيل: يحتمل أن الاصل " لئلا يسمعوا " ثم حذفت اللام كما في " جئتك أن تكرمني " ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله: 616 - ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * [وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى] [ص 641] فيمن رفع " أحضر " واستضعف الزمخشري، الجمع بين الحذفين.

---

[384]

فإن قلت: اجعلها حالا مقدرة، أي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه، أي بعد الحفظ. قلت: الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالممرور به في قولك " مررت برجل معه صقر صائدا به غدا " أي مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه. الثاني: (إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) بعد قوله تعالى (فلا يحزنك قولهم) فإنه [ربما [يتبادر إلى الذهن أنه محكى بالقول، وليس كذلك، لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث: (إن العزة لله جميعا) بعد قوله تعالى (فلا يحزنك قولهم) وهى كالتى قبلها، وفى جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب. الرابع: (ثم يعيده) بعد (أو لم يروا كيف يبدأ الله الخلق) لان إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك (تثير الارض) فقال: الوقف على (ذلول) جيد، ثم يبتدئ (تثير الارض) على الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن (ولا) إنما تعطف على النفى، وبأنها لو أثارت الارض كانت ذلولا. ويرد اعتراضه الاول صحة " مررت برجل يصلى ولا يلتفت " والثانى أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار " لا " في " ذلول " إذ لا يقال " مررت برجل لا شاعر " حتى تقول " ولا كاتب " لا يقال قد تكررت بقوله تعالى (ولا تسقى الحرث) لان ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

---

[385]

أحدهما: ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو " زيد " من قولك " نعم الرجل زيد ". والثانى: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، لكونه جملة تامة، وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله

تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا، ودوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر) قال الزمخشري: الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين، أي بطانة غير ما نعتكم فسادا بادية بغضاؤهم. ومنع الواحدى هذا الوجه، لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال " لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك " والذى يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو (الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان) وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل ما الحكمة في تقديم " من دونكم " على " بطانة " وأجاب بأن محط النهى هو " من دونكم " لا بطانة، فلذلك قدم الاهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة (زبرا) بعد قوله تعالى (وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا) وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا. التنبيه الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة أحدها: " أقوم " من نحو قولك " إن قام زيد أقوم " وذلك لان المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الاصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا.

---

[386]

وينبنى على هذا مسألتان: إحداهما: أنه هل يجوز " زيدا إن أتانى أكرمه " بنصب زيدا ؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز " زيدا أكرمه إن أتانى " والقياس أن المبرد يمنعه، لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملا فيه. والثانية: أنه إذا جئ بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا ؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل (1) الفاء المقدرة وما بعدها. الثاني (2): مذ ومنذ وما بعدهما في نحو " ما رأيته مذ يومان " فقال السيرافى: في موضع نصب على الحال، وليس بشئ، لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر مذ مبتدأ: ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبرا: ما بينك وبين لقائه. الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا، وقال السيرافى: حال، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت " جاءني رجال ليسوا زيدا " فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال " جاءني ليسوا زيدا " على الحال. الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله: * حتى ماء دجلة أشكل * [195] فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جربحتى، وقد تقدم. الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع.

---

(1) التحقيق أن المحل للجملة التى بعد الفاء، وليس للفاء مدخل في ذلك. (2) الثاني من أمثلة الجملة التى اختلف في كونها مستأنفة. (*)

---

[387]

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله: 617 - شجاك أظن ربع الظاعنينا * [ولم تعبأ بعذل العاذلينا] ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول، و " شجاك " مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله: 618 - وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وهو الظاهر في قوله: ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد [154] على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن يأتي وتنمى تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الاول، فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الاول أوجه، إذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره. الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله: 629 - وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله: 620 - وفيهن والايام يعثرن بالفتى * نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو " زيد أظن قائم " وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: " نحن معاشر الانبياء لا نورث " وقول الشاعر 621 - نحن بنات طارق * نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله " أو نبى كان موسى " فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

[388]

والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله: 622 - وإنى لرام نظرة فبل التى * لعلى وإن شطت نواها - أزورها [ص 391 و 585] وذلك على تقدير أزورها خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة، أي التى أقول لعلى، وكقوله: 623 - لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء وقوله: 624 - يا ليت شعرى والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمري مجمع إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعرى بمشعورى، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتنى أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي: 625 - إن الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي إلى ترجمان [ص 396] وقول ابن هرمة: 626 - إن سليمى والله بكلؤها * ضنت بشئ ما كان يرزؤها [ص 396] وقول رؤية: 627 - إنى وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا [ص 396 و 457]

[389]

وقول كثير: 328 - وإنى وتهيامى بعزة بعدما * تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجى ظل الغمامة كلما * تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال أبو على: تهيامى بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك " إنى وحبك لضنين بك " فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف. الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) ونحو (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) ونحو (إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى) قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب (فالله أولى بهما (1)) ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان أو هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الابدي، وهو الحق، أما قول ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في (والله ورسوله أحق أن يرضوه) وفى ذلك ثلاثة أوجه: أحدها: أن (أحق) خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوى وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام، وبالعكس (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) ولفظي وهو تقديم إفراد أحق، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والاضافة واجب الافراد نحو (ليوسف وأخوه أحب) (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم) إلى قوله (أحب إليكم).

(1) التحقيق أن الجواب محذوف، والتقدير: إن يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رأفة به لان الله أولى - إلخ. (*)

[390]

والثانى: أن (أحق) خبر عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس. والثالث: أن (أن يرضوه) ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما. والسادس: بين القسم وجوابه كقوله: 329 - لعمري وما عمرى على بهين * لقد نطقت بطلا على الاقارع وقوله تعالى: (قال فالحق والحق أقول لاملان) الاصل أقسم بالحق لاملان وأقول الحق، فانتصب الحق الاول - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفا، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة " أقول الحق " وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله، وبجرهما على تقدير واو القسم في الاول والثانى توكيدا كقولك " والله والله لافعلن "، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو

القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، اهـ. وقرئ برفع الاول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق منى أو فالحق أنا، والاول أولى، ومن ذلك قوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم) الآية. والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين: اعتراضا بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون)، واعتراضا بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذى بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون) لان (وإنه لقسم عظيم) توكيد لا اعتراض

فمردود، لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض. والثامن: بين الموصول وصلته كقوله: 630 - ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * [والحق يدمغ ترهات الباطل] ويحتمله قوله: وإنى لرام نظرة قبل التى * لعلى وإن شطت نواها أزورها [622] وذلك على أن تقدر الصلة " أزورها " وتقدر خبر لعل محذوفا، أي لعلى أفعل ذلك. والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو (والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة) الآيات، فإن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهى من الصلة، وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم، وجملة (ما لهم من الله من عاصم) خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لان الظاهر أن (ترهقهم) لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته، بل جئ به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين، لجواز أن يكون الخبر (جزاء سيئة بمثلها) فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفى كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر (كأنما أغشيت) فالاعتراض بثلاث جمل، أو (أولئك أصحاب النار) فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل - وهو الاظهر - أن (الذين) ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الاولى، أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى

الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون) وفى اللفظ قولهم " في الدار زيد والحجرة عمرو " وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في (بمثلها) متعلقه بالجزاء، فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أولهم، قاله الحوفى، وهو أحسن، لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو (الذين) وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبى الحسن وابن كيسان إن بمثلها هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في " بحسبك درهم " فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها). والعاشر: بين المتضايفين كقولهم " هذا غلام والله زيد " و " لا أخا فاعلم لزيد " وقيل: الاخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الاخ حينئذ جاء على لغة القصر، كقوله " مكره أخاك لا بطل " فهو كقولهم " لا عصا لك ". الحادى عشر: بين الجار والمجرور كقوله " اشتريته بأرى ألف درهم ". الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله: 631 - كأن وقد أتى حول كميل * أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم كأن، على حد الحال في قوله: كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى [365] الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده كقوله:

---

632 - لبت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل كقوله: وما أدرى وسوف إخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء [51] وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما يعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام. الخامس عشر: بين قد والفعل كقوله: * أخالد قد والله أوطأت عشوة * [284] السادس عشر: بين حرف النفى ومنفيه كقوله: 633 - ولا أراها تزال ظالمة * [تحدث لى نكبة وتنكؤها] وقوله: 634 - فلا وأبى دهماء زالت عزيزة * [على قومها ما دام للزند قادح] السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو (فأتوهن من حيث أمركم الله، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، نساؤكم حرث لكم) فإن (نساؤكم حرث لكم) تفسير لقوله تعالى (من حيث أمركم الله) أي أن المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الاصلى في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن أشكر لى ولوالديك) وقوله تعالى (رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وإنى سميتها مريم) فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت) إذ الجملتان المصدرتان بإنى من قولها عليها السلام، وما بينها اعتراض، والمعنى: وليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها، وقال الزمخشري:

---

[394]

هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) انتهى، وفى التنظير نظر، لان الذى في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين. وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم) إن قدر (من الذين هادوا) بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم إذا كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بيانا لاعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الاول ثلاث جمل، وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر، إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذى أوتوا، وإن علقت من بنصيرا مثل (ونصرناه من القوم) أو بخبر محذوف على أن (يحرفون) صفة لمبتدأ محذوف، أي قوم يحرفون كقولهم " منا ظعن ومنا أقام " أي منا فريق فلا اعتراض البتة، وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك. وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لانه قال في قول الشاعر: 635 - أرانى ولا كفران لله أية * لنفسي قد طالبت غير منيل إن أية وهى مصدر " أويت له " إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم " لا " أي ولا أكفر الله رحمة منى لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين أجازوا " لا طالع جبلا " أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث " لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما

---

[395]

منعت " وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين. وقد اعترض ابن مالك قول أبى على بقوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر) وبقول زهير: 636 - لعمري والخطوب مغيرات * وفى طول المعاشرة التقالى لقد باليت مظعن أم أوفى * ولكن أم أوفى لا تبالي وقد يجاب عن الآية بأن جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم: فهى مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات، لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو " ما قام إلا زيد " أو مستثنى منه نحو " ما قام إلا زيدا أحد " أو تابعا له نحو " ما قام أحد إلا زيدا فاضل ". مسألة - كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور: أحدها: أنها تكون غير خبرية كالامرية في (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) كذا مثل ابن مالك وغيره، بناء على أن (أن يؤتى أحد) متعلق بتؤمنوا، وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الاحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتا،

وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الاسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لاحد لم يضره مكرهم.

---

[396]

والآية محتملة لغير ذلك، وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذى توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لان إسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا ف (أن يؤتى) من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير (أأن يؤتى) بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك. والثانى: أن في الوجه الاول عمل ما قبل إلا فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا. وكالدعائية في قوله: إن الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي إلى ترجمان [625] وقوله: إن سليمى والله يكلؤها * ضنت بشئ ما كان يرزؤها [626] وكالقسمية في قوله: * إنى وأسطار سطرن سطرا * [627] البيت [ص 457] وكالتنزيهية في قوله تعالى (ويجعلون لله البنات، سبحانه، ولهم ما يشتهون) كذا مثل بعضهم. وكالاستفهامية في قوله تعالى (فاستغفروا لذنوبهم، ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا) كذا مثل ابن مالك.

---

[397]

فأما الاولى فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبرا، وما مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر (لهم) معطوفا على (لله) وما معطوفة على البنات، وذلك ممتنع في الظاهر، إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو (فلا يحسبنهم بمفازة من العذاب) فيمن ضم الباء، ونحو (أن رآه استغنى) ولا يجوز مثل " زيد ضربه " تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الاصل ولانفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفى قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به. وأما الثانية فنص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفى، فالجملة خبرية. وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالاجماع، وأما قول بعضهم في قول القائل: 637 - اطلب ولا تضجر من مطلب * [فآفة الطالب أن يضجرا] [ص 586] إن الواو للحال، وإن لا ناهية، فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق، أي ليكن منك طلب وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الاول ففتحة تضجر إعراب، ولا نافية، والعطف مثله في قولك " ائتنى ولا أجفوك " بالنصب وقوله: 638 - فقلت ادعى وأدعو إن أندى * لصوت أن ينادى داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، ولا ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا).

---

[398]

الثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله: * وما أدرى وسوف إخال أدرى * [51] وأما قول الحوفى في (إنى ذاهب إلى ربى سيهدين): إن الجملة حالية فمردود، وكلن في (ولن تفعلوا) وكالشرط في (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الارض) (قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا) (ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) (إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم) (فكيف تتقون إن كفرتم يوما) (فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها) وإنما جاز " لاضربنه إن ذهب وإن مكث "، لان المعنى لاضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد. والثالث: أنه يجوز

اقترانها بالفاء كقوله: 639 - وأعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا وكجملة (فالله أولى بهما) في قول وقد مضى، وكجملة (فبأى آلاء ربكما تكذبان) الفاصلة بين (فإذا انشقت السماء فكانت وردة) وبين الجواب وهو (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس) والفاصلة بين (ومن دونهما جنتان) وبين (فيهن خيرات حسان) وبين صفتيهما، وهى (مدهامتان) في الاولى (وحور مقصورات) في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة. الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي: 640 - يا حاديى عيرها، وأحسبنى * أوجد ميتا قبيل أفقدها

---

[399]

قفا قليلا بها على، فلا * أقل من نظرة أزودها قوله " أفقدها " على إضمار أن، وقوله " أقل " يروى بالرفع والنصب. تنبيه - للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، ولزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: (ونحن له مسلمون): يجوز أن يكون حالا من فاعل (نعبد) أو من مفعوله، لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي من حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين. الجملة الثالثة: التفسيرية، وهى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها: أحدها: (وأسروا النجوى الذين ظلموا: هل هذا إلا بشر مثلكم) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم). الثاني: (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين. والثالث: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا،

---

[400]

بدليل (يغفر) بالجزم كقولهم " اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه " أي ليتق الله وليفعل يثب، وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال. الرابع: (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا) وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد، والحال لا تأتى من المضاف إليه في مثل هذا. الخامس: (حتى إذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا) إن قدرت " إذا " غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهى جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال. تنبيه - المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الامثلة السابقة، ومقرونة بأى كقوله: وترمينني بالطرف أي أنت مذنب * [وتقلينني لكن إياك لا أقلى] [114] ومقرونة بأن (فأوحينا إليه أن أصنع الفلك) وقولك " كتبت إليه أن افعل " إن لم تقدر الباء قبل أن. السادس: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء: لان المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبرى لا إنشائى، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذى بدا لهم. ثم أعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

---

[401]

أحدهما: أن يكون المفسر إنشاء أيضا، نحو " أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار ". والثانى: أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو (وأسروا النجوى الذين ظلموا) الآية. وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير أوجب ذلك. ونظيره " بلغني عن زيد كلام والله لافعلن كذا ". ويجوز أن يكون (ليسجننه) جوابا لبدا، لان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال: 641 - ولقد علمت لتأتين منيتى * [إن المنايا لا تطيش سهامها] [ص 407] وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو " يعجبنى تقوم " وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيا، وباقترانها بأداة معلقة نحو " ظهر لى أقام زيد، وعلم هل قعد عمرو " وفيه نظر، لان أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الاسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الاخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك ؟ وكذلك في " علم أقعد عمرو " وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشئ والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به. فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الاضافة إلى الجمل. قلت: قد مضى [لنا] عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

---

[402]

السابع: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل [في قيل] ضمير المصدر، وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب [عن] الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في (وإذا قيل إن وعد الله حق) والصواب أن النائب الجملة، لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " وفى المثل " زعموا مطية الكذب " ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو " قولى لا إله إلا الله " كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد. الثامن: (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) لان وعد يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا (لهم مغفرة)، لان ثانى مفعولي كسالا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيرا عظيما أو الجنة، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر. وقولى في الضابط " الفضلة " احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالاجماع، لانها خبر في الحال أو في الاصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال [في نحو " زيدا ضربته "] فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه. مسألة - قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهى في نحو " زيدا ضربته " لا محل لها، وفى نحو (إنا كل شئ

---

[403]

خلقناه بقدر) ونحو " زيد الخبز يأكله " بنصب الخبز - في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله، وقال: 642 - فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * [ومن لا نجره يمس منا مفزعا] فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفى البغداديات لابي على أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله: * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * [273] مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إن، أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته، وساغ إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الامر إلا ضرورة لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولان تقدمها مقو للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه " بمن تمرر أمرر " ومنع " من تضرب أنزل " لعدم دليل على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول " عليه " وقال فيمن قال " مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح " بالخفض: إنه أسهل من إضمار رب بعد الواو، ورب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في " ضرب

غلامه زيدا " فإنه ضعيف جدا، وحسن في نحو " ضربوني وضربت قومك " واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو " أزيدا ظننته قائما " بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثانى مفعولي ظننت المقدرة. الجملة الرابعة: المجاب بها القسم نحو (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين)

---

[404]

ونحو (وتالله لاكيدن أصنامكم) ومنه (لينبذن في الحطمة) (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم. ومما يحتمل جواب القسم (وإن منكم إلا واردها) وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على (ثم لنحن أعلم) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: (فوربك لنحشرنهم والشياطين) وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عاطفة (1)، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن. تنبيه - من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو (أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون) (وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله) (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم) وذلك لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس) وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم أن فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الاصل النهى، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده (وقولوا) (وأقيموا) (وآتوا). ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق: 643 - تعش فإن عاهدتني لا تخوننى * نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفى إما جواب لعاهدتني. كما قال: 644 - أرى محرزا عاهدته ليوافقن * فكان كمن أغريته بخلاف

---

(1) في نسخة " عطفت ". (*)

---

[405]

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتج للحالية بقوله أيضا: 645 - ألم ترنى عاهدت ربى، وإنني * لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا أشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من في زور كلام وذلك أنه عطف " خارجا " على محل جملة " لا أشتم " فكأنه قال " حلفت غير شاتم ولا خارجا " والذى عليه المحققون أن " خارجا " مفعول مطلق، والاصل ولا يخرج خروجا، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى (إن أصبح ماؤكم غورا) لان المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر. مسألة - قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبرا، فقيل في تعليله: لان نحو " لافعلن " لا محل له، فإذا بنى على مبتدأ فقيل " زيد ليفعلن " صار له موضع، وليس بشئ، لانه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا، إذ لا تنفك إحداهما عن الاخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الاعراب كقولك: " قال زيد أقسم لافعلن " وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا، لان الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء، لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعنى

---

[406]

جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الانباري - أن يقال: " زيد اضربه، وزيد هل جاءك ! ". وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى. أما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة [الواحدة] وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: (وإن كلا لما ليوفينهم) قال: فما موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام، انتهى. وليس بشئ، لان امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لامر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائدا، ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النونات في " اذهبنان " وبين الهمزتين في (أأنذرتهم) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: (وإن منكم لمن ليبطئن) فإن قيل: تحتمل من الموصوفية، أي لفريقا ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الاولى إنشائية ؟ قلت: جاز لانها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهى خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد، لا للتأسيس. وأما الثاني فلان الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسيم الانشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الافراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز " أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ " وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين) (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم) (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم) وقوله:

---

[407]

646 - جشأت فقلت: اللذ خشيت ليأتين * [وإذا أتاك فلات حين مناص] وعندي لما استدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا، للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) التقدير: والله ليمس لئن لم ينتهوا يمسن. تنبيه - وقع لمكى وأبى البقاء وهم في جملة الجواب فأعرباها إعرابا يقتضى أن لها موضعا. فأما مكى فقال في قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم) إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الاعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجئ اللام مصدرية، وخلط مكى فأجاز البدلية مع قوله إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجرى " بدا " مجرى أقسم كما أجرى علم في قوله: * ولقد علمت لتأتين منيتى * [641] وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله (لما آتيتكم من كتاب وحكمة - الآية) من فتح اللام ففى ما وجهان: أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما (من كتاب) أي للذى آتيتكموه من الكتاب، أو (لتؤمنن به)، واللام جواب القسم، لان أخذ الميثاق قسم، و (جاءكم) عطف على (آتيتكم)، والاصل ثم جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الاصل

---

[408]

مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير " استقر " الذى تعلقت به مع. والثانى: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع " ما " نصب بآتيت، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و (من كتاب) مثل من آية في (ما ننسخ من آية) اهـ ملخصا، وفيه أمور: أحدها: أن إجازته كون (من كتاب) خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لان (ثم جاءكم) عطف على الصلة. الثاني: أن تجويزه كون (لتؤمنن) خبرا مع تقديره إياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبرا، وقد يقال: إنما أراد بقوله " اللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم " أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمى (لتؤمنن) خبرا، لانه الدال على المقصود بالاصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره، للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون موكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه. والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضى عود

ضمير مفرد إلى شيئين معا، فإنه عائد إلى الموصول. والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله: 647 - ولو أن ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

---

[409]

والخامس: أنه سمى ضمير (آتيتكم) مفعولا ثانيا، وإنما هو مفعول أول. مسألة - زعم الاخفش في قوله: إذا قال: قدنى، قال: بالله حلفة * لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا [344] أن " لتغنى " جواب القسم، وكذا قال في (ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة) لان قبله (وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا) الآية، وليس فيه ما يكون (ولتصغى) معطوفا عليه، والصواب خلاف قوله، لان الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كى وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف، أي لتشربن لتغنى عنى، وفعلنا ذلك لتصغى. الجملة الخامسة: الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف، والثانى نحو " إن تقم أقم " وإن قمت قمت " أما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها. الجملة السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف، فالاول نحو " جاء الذى قام أبوه " فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو " ليقم أيهم في الدار، ولالزمن أيهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل " وفى التنزيل (ربنا أرنا اللذين أضلانا) وقرئ (أيهم أشد) بالنصب، وروى * فسلم على أيهم أفضل * [117] بالخفض، وقال الطائى:

---

[410]

648 - [فإما كرام موسرون لقيتهم] * فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا وقال العقيلى: 649 - نحن الذون صبحوا الصباحا * [يوم النخيل غارة ملحاحا] وقال الهذلى: 650 - هم اللاؤن فكوا الغل عنى * والثانى نحو " أعجبني أن قمت، أو ما قمت " إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفى هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لان الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا، وأما قول أبى البقاء في (بما كانوا يكذبون): إن ما مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبرا لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها. الجملة السابعة: التابعة لما لا محل له نحو " قام زيد ولم يقم عمرو " إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال. الجمل التى لها محل من الاعراب وهى أيضا سبع: الجملة الاولى: الواقعة خبرا، وموضعها رفع في بابى المبتدأ وإن، ونصب في بابى كان وكاد، واختلف في نحو " زيد اضربه، وعمرو هل جاءك " فقيل: محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبرا، وقد مر إبطاله. الجملة الثانية: الواقعة حالا، وموضعها نصب، نحو (ولا تمنن تستكثر)

---

[411]

ونحو (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) (قالوا أنؤمن لك واتبعك الارذلون) ومنه (ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ (محدثا) لان الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفى، فالحالان على الاول - وهو أن يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم - مثلهما في قولك " ما لقى الزيدين عمر ومصعدا إلا منحدرين " وعلى الثاني - وهو أن يكون جملة استمعوه حالا

من فاعل يأتيهم - مثلهما في قولك " ما لقى الزيدين عمرو راكبا إلا ضاحكا " وأما (وهم يلعبون) فحال من فاعل (استمعوه) فالحالان متداخلتان، ولاهية حال من فاعل (يلعبون) وهذا من التداخل أيضا، أو من فاعل (استمعوه) فيكون من التعدد لا من التداخل. ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " وهو من أقوى الادلة على أن انتصاب " قائما " في " ضربي زيدا قائما " على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولك " ما تكلم فلان إلا قال خيرا " كما تقول " ما تكلم إلا قائلا خيرا "، وهو استثناء مفرغ من أحول عامة محذوفة، وقول الفرزدق: بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت [582] لان تقدير العطف مفسد للمعنى، وقول كعب رضى الله عنه: 651 - [شجت بذى شبم من ماء محنية] * صاف بأبطح أضحى وهو مشمول وأضحى تامة.

---

[412]

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولا، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو (ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون) لما قدمناه من أن الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة. قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بمعلق، نحو " علم أقام زيد " وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا، وحملوا عليه (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) (أولم يهد لهم كم أهلكنا) (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا. فإن قلت: وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو " ظهر لى أقام زيد ". قلت: إنما أجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة. وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب. أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالاول نحو (قال إنى عبد الله) وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في " قعد القرفصاء " إذ هي دالة على نوع خاص من القول ؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذى غر الاكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في " علمت لزيد منطلق " وليس كذلك، لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا، اهـ. والصواب قول الجمهور: إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من " ضربت زيدا " بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لانها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسمينهم إياه لفظا، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ.

---

[413]

والثانى: نوعان: ما معه حرف التفسير كقوله: وترمينني بالطرف أي أنت مذنب * وتقلينني، لكن إياك لا أقلى [114] وقولك " كتبت إليه أن افعل " إذا لم تقدر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها. وما ليس معه حرف التفسير، نحو (ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بنى إن الله اصطفى لكم الدين) ونحو (ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بنى اركب معنا) وقراءة بعضهم (فدعا ربه إنى مغلوب) بكسر الهمزة، وقوله: 652 - رجلان من مكة أخبرانا * إنا رأينا رجلا عريانا روى بكسر " إن " فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلى) ونحو (إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إنى وهن العظم منى) وقول أبى البقاء في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصى، قال: لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الاولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضى أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر. تنبيهات - الاول: من الجمل المحكية ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكية بعد القول (فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون) والاصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم، لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

---

653 - ألم تر أنى يوم جو سويقة * بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل مالك، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول (أم لكم كتاب فيه تدرسون، إن لكم فيه لما تخيرون) أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الاصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) إن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة: 654 - يدعون عنتر والرماح كأنها * أشطان بئر في لبان الادهم فيمن رواه " عنتر " بالضم على النداء، وإن (من) مبتدأ، و (لبئس المولى) خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة (من) وخبرها محكية بيدعو، أي أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: من مبتدأ حذف خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالاصل يقول: الوثن إلهه، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه، تشنيعا على الكافر. الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو " أتقول موسى في الدار " فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفى الدار مفعولا ثانيا على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى: (أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جئ بالجملة بعده محكية.

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو " أول قولى إنى أحمد الله " إذا كسرت إن، لان المعنى أول قولى هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافا لابي على، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدر موجود أو ثابت، وهذا المقدر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى، لان " أول قولى إنى أحمد الله " باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت، ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر أول زائدا، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشري أبا على في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمد الله، يعنى بأى عبارة كانت. الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهى نوعان: محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى (فماذا تأمرون) بعد (قال الملا من قوم فرعون إن هذا لساحر عليم) لان قولهم تم عند قوله (من أرضكم) ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل (قالوا أرجه وأخاه) وقول الشاعر: 655 - قالت له وهو بعيش ضنك * لا تكثري لومى وخلى عنك التقدير قالت له: أتذكر قولك لى إذ ألومك في الاسراف في الانفاق، لا تكثري لومى، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف. وغير محكية، وهى نوعان: دالة على المحكية، كقولك " قال زيد لعمرو في حاتم أتظن حاتما بخيلا " فحذف المقول، وهو " حاتم بخيل " مدلولا عليه بجملة الانكار التى هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: (قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا) وإن كان الاصل والله أعلم

أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار، لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالة عليه نحو (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا)، وقد مر البحث فيها. الخامس: قد يوصل بالمحكية غير محكى، وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا، ومنه (وكذلك يفعلون) بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول. الباب الثاني من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولا: باب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم، وذلك لان أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ كما مر، وقد اجتمع وقوع خبرى كان وإن والثانى من مفعولي باب ظن جملة في قول أبى ذؤيب: 656 - فإن تزغمينى كنت أجهل فيكم * فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل الباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبى، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو (أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة) (فلينظر أيها أزكى طعاما) (يسألون أيان يوم الدين) لانه يقال: فكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى

المفعول، وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف. وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين.

---

[417]

واختلف في قوله تعالى: (إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل. يقولون: فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح، أي غير مقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة. والثانى: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو " عرفت من أبوك " وذلك لانك تقول: عرفت زيدا، وكذا " علمت من أبوك " إذا أردت علم بمعنى عرف، ومنه قول بعضهم " أما ترى أي برق ههنا " لان رأى البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا " سمع " المعلقة باسم عين نحو " سمعت زيدا يقرأ " فقيل: (سمع) متعدية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا، نحو (يوم يسمعون الصيحة بالحق). وليس من الباب (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) خلافا ليونس، لان " ننزع " ليس بفعل قلبى، بل أي موصولة لا استفهامية، وهى المفعول، وضمتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفا، والجملة صلة. والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو (ولتعلمن أينا أشد عذابا) (لنعلم أي الحزبين أحصى) ومنه (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) لان أيا مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم، لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم. ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه: 657 - ستعلم ليلى أي دين تداينت * وأى غريم للتقاضى غريمها [ص 515]

---

[418]

والصواب فيه نصب " أي " الاولى على حد انتصابها في (أي منقلب) إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفع " أي " الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية. واختلف في نحو " عرفت زيدا من هو " فقيل: جملة الاستفهام حال، ورد بأن الجمل الانشائية لا تكون حالا، وقيل: مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والاصل عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت " علمت زيدا لابوه قائم " أو " ما أبوه قائم " فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان، وخالف في ذلك بعضهم، لان الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو " علمت زيدا أبوه قائم " واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم، لانه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول " أنظر أيهم أحسن وجها، واستمع أيهم أحسن صوتا " لان النظر والاستماع من طرق العلم، اه. ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمى هذا تعليقا، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا ك " - علمت أيهما عمرو " ألا ترى أنه لا يفترق الحال - بعد تقدم أحد المنصوبين - بين مجئ ماله الصدر وغيره ؟ ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في " علمت زيدا منطلقا، وعلمت أزيد منطلق ". تنبيه - فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع، فتقول " عرفت من زيد وغير ذلك من أموره " واستدل به ابن عصفور بقول كثير:

---

[419]

658 - وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى * ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب " موجعات " ولك أن تدعى أن البكى مفعول، وأن " ما " زائدة، أو أن الاصل " ولا أدرى موجعات " فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أي وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء، ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله: أقمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصا، اه. وممن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل. الجملة الرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية: أحدها: أسماء الزمان، ظروفا كانت أو أسماء، نحو (والسلام على يوم ولدت) ونحو (وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب) ونحو (لينذر يوم التلاق يومهم بارزون) ونحو (هذا يوم لا ينطقون) ألا ترى أن اليوم ظرف في الاولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى (لا يخفى على الله منهم شئ). ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو كإذا في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضيا فهو كإذ في الاضافة إلى الجملتين فتقول " آتيك زمن يقدم الحاج " ولا يجوز " زمن الحاج قادم " وتقول " أتيتك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادم " ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى (يومهم بارزون) وبقول الشاعر: 659 - وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب [ص 582]

---

[420]

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفا، وهى في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يأتي (1) هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي، فحمل على إذ، لا على إذا، على حد (ونفخ في الصور). الثاني: حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفا، وزعم المهدوى شارح الدريدية - وليس بالمهدوى المفسر المقرئ - أن حيث في قوله: 660 - ثمت راح في الملبين إلى * حيث تحجى المأزمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الاضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشئ، لما قدمنا في أسماء الزمان. الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما، كقوله: 661 - بآية يقدمون الخيل شعثا * [كأن على سنابكها مداما] [ص 638] وقوله: 662 - [الكنى إلى قومي السلام رسالة] * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا [ص 421] وهذا قول سيبويه، زعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو (آية ملكه أن يأتيكم التابوت) وقال الاصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم كما قال: 663 - [ألا من مبلغ عنى تميما] * بآية ما تحبون الطعاما [ص 638] اه وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبفاء صلته، ثم هو غير متأت في قوله:

---

(1) في نسخة " ولا يتأتى ". (*)

---

[421]

* بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * [662] الرابع: ذو في قولهم " اذهب بذى تسلم " والباء في ذلك ظرفية، وذى صفة لزمن محذوف، ثم قال الاكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي أذهب في وقت صاحب سلامة، أي في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذى فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والاصل: اذهب في الوقت الذى تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال ذى موصولة مختص بطيئ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الاعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو (ويشرب مما تشربون) والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في (يا أيها الناس) إن أيا موصولة والناس خبر

لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفا لازما في نحو * ولا سيما يوم * [219] فيمن رفع، أي لا مثل الذى هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه. والخامس، والسادس: لدن وريث، فإنهما يضافان جوازا إلى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتا، بخلافه مع آية. فأما لدن فهى اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدها قوله: 664 - لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم * فلا يك منكم للخلاف جنوح وأما ريث فهى مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك " جئتك صلاة العصر " قال: 665 - خليلي رفقا رث أقضى آية * من العرصات المذكرات عهودا

---

[422]

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن، والاول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يعذر في ريث، لانها ليست زمانا، بخلاف لدن، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت، وفى الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله: 666 - * من لد شولا [فإلى إتلائها] * إن تقديره من لد أن كانت شولا، ولم يقدر من لد كانت. والسابع والثامن: قول وقائل كقوله: 667 - قول يا للرجال ينهض منا * مسرعين الكهول والشبانا وقوله: 668 - وأجبت قائل كيف أنت بصالح * حتى مللت وملنى عوادى والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك " إن تقم أقم " ومحلا كما في قولك " إن جئتني أكرمتك " مثال المقرونة بالفاء (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل، ومثال المقرونة بإذا (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) والفاء المقدرة كالموجودة كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] ومنه عند المبرد نحو " إن قمت أقوم " وقول زهير: 669 - وإن أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

---

[423]

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير: فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة، نحو " زيدا إن أتانى أكرمه " ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجا بأن الشئ إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره، وإلا لجاز " ضرب غلامه زيدا " وإذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو " إن قام زيد قام عمرو " فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو " إن قام ويقعدا أخواك " على إعمال الاول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل. تنبيه - قرأ غير أبى عمرو (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أصدق) ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق) ومحله الجزم، لانه جواب التحضيض، ويجزم بإن مقدرة وإنه كالعطف على (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء: لانهم أنشدوا على ذلك قوله: 670 - فأبلوني بليتكم لعلى * أصالحكم وأستدرج نويا (1) [ص 477] وقال أبو على: عطف " أستدرج " على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلى وما بعدها، قلت: فكأن هذا [هنا] بمنزلة: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى،

---

(1) أبلوني: أعطوني، والبلية: الناقة يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت، ونويا أي نواى، قلب الالف ياء وأدغمها في باء المتكلم على لغة هذيل. ومعناه الجهة التى ينويها. (*)

---

[424]

لان المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم ؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف. الجملة السادسة: التابعة لمفرد، وهى ثلاثة أنواع: أحدها: المنعوت بها، فهى في موضع رفع في نحو (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) ونصب في نحو (واتقوا يوما ترجعون فيه) وجر في نحو (ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه) ومن مثل المنصوبة المحل (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) الآية، فجملة (تكون لنا عيدا) صفة لمائدة، وجملة (تطهرهم وتزكيهم) صفة لصدقة، ويحتمل أن الاولى حال من ضمير مائدة المستتر في (من السماء) على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل، أو من (مائدة) على هذا التقدير، لانها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير (خذ) ونحو (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) أي وليا وارثا، وذلك فيمن رفع (يرث) وأما من جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك (أرسله معى ردا يصدقني) قرئ برفع يصدق وجزمه. والثانى: المعطوفة بالحرف نحو " زيد منطلق وأبوه ذاهب " إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب. وقال أبو البقاء في قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة): الاصل فهى تصبح، والضمير للقصة، و (تصبح) خبره، أو (تصيح) بمعنى أصبحت، وهو معطوف على (أنزل) فلا محل له إذا، اهـ. وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

---

[425]

وجواب الاول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في " وتشرب اللبن " فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لانه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر. وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له، فافهمه فإنه بديع. ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفى نظائره من نحو " زيد يطير الذباب فيغضب " قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفى نحو " أحسن إليك فلان فأحسن إليه " ويكون ذكر أبى البقاء للعطف تجوزا أو سهوا. ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: " قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم " فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معا في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما، لان المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله. الثالث: المبدلة كقوله تعالى: (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فإن وما عملت فيه بدل من ما وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في (وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها) هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم، وهو الوجه الذى بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

---

[426]

ومن ذلك (وأسروا النجوى) ثم قال الله تعالى: (هل هذا إلا بشر مثلكم أفتاتون السحر) قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلا من النجوى، ويحتمل التفسير: وقال ابن جنى في قوله: إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشأم أخرى كيف يلتقيان ؟ [339] جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتى (1) تعذر التقائهما الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابى النسق والبدل خاصة فالاول نحو " زيد قام أبوه وقعد أخوه " إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى. والثانى شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد، نحو (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون)

(فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الاولى، وقوله: 671 - أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * [وإلا فكن في السر والجهر مسلما] [ص 456] فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة، بخلاف الاولى. قيل: ومن ذلك قوله: 672 - ذكرتك والخطى يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر فإنه أبدل " وقد نهلت " من قوله " والخطى يخطر بيننا " بدل اشتمال، اه. وليس متعينا، لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالا، إما من فاعل ذكرتك على المذهب

---

(1) في نسخة " أشكو حاجتين ". (*)

---

[427]

الصحيح في جواز ترادف الاحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن المثقفة السمر هي الرماح. ومن غريب هذا الباب قولك " قلت لهم قوموا أولكم وآخركم " زعم ابن مالك أن التقدير: ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو (اسكن أنت وزوجك الجنة) و (لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى) و (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده). تنبيه - هذا الذى ذكرته - من انحصار الجمل التى لها محل في سبع - جار على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذى أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها. أما الاولى فنحو (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله) قال ابن خروف: من مبتدأ، ويعذبه الله الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم): إن (قليل) مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في (إلا امرأتك) بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو " ما مررت بأحد إلا زيد خير منه " لان الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الاخفش، وكل منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في (إلا إنهم ليأكلون الطعام) فإنها حال، وفى نحو " ما علمت زيدا إلا يفعل الخير " فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر. وأما الثانية فنحو (سواء عليهم أأنذرتهم) الآية إذا أعرب سواء خبرا، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه " إذا لم تقدر الاصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو (ويوم نسير الجبال) وفى نحو (أأنذرتهم) في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها (1) حرف سابك

---

(1) في نسخة " معهما " بالتثنية - ولها وجه. (*)

---

[428]

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو " يعجبنى قام زيد " وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو " ظهر لى أقام زيد " صح، وإلا فلا، وحملوا عليه (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) ومنعوا " يعجبنى يقوم زيد " وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله: 673 - وما راعني إلا يسير بشرطة * [وعهدي به قينا يسير بكير] ومنع الاكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في بدا ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أن. وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) وقوله عليه الصلاة والسلام " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " وقول العرب " زعموا مطية الكذب " فليس من باب الاسناد إلى الجملة، لما بينا في غير هذا الموضع. حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها: إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها، أو بمعرفة محضة فهى حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع. مثال النوع الاول - وهو الواقع صفة لا غير

لوقوعه بعد النكرات المحضة - قوله تعالى (حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) (لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم) (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) ومنه (حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) وإنما أعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم

---

[429]

خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل استطعماها كان مجازا، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابا لاذا، لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى، وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام (قال أقتلت) لا قوله (فقتله) لان الماضي. المقرون بقد لا يكون جوابا، فليكن (قال) في هذه الآية أيضا جوابا. ومثال النوع الثاني - وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة - (ولا تمنن تستكثر) (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى). ومثال النوع الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكرة - (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالا منها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان) إن الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير في (مبارك) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال، أما الاول فلان الاشارة إليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في (وهذا بعلى شيخا) وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال، وتقول " ما فيها أحد يقرأ " فيجوز الوجهان أيضا، لزوال الابهام عن النكرة بعمومها (1) ومثال النوع الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفة - (كمثل الحمار يحمل أسفارا) فإن المعرف الجنسى يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير (يحمل) حالا أو وصفا ومثله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وقوله: * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * [142] وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود: أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو " هذا عبد بعتكه "

---

(1) في نسخة " لعمومها ". (*)

---

[430]

تريد بالجملة الانشاء، و " هذا عبدى بعتكه " كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة، وهو أبو على، وعند من منع وقوع الانشاء خبرا، وهم طائفة من الكوفيين. ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها: قوله تعالى (قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما) فإن جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والاخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف. ومنها: قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) فذهب الجمهور إلى أن (حصرت صدورهم) جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن (حصرة صدورهم) وقال آخرون: هي صفة، لئلا يحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوما حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط (أو) وعلى ذلك فيكون (جاءوكم) صفة لقوم، ويكون (حصرت) صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من (جاءوكم) لان المجئ مشتمل على الحصر، وفيه بعد، لان الحصر من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل (غلت أيديهم) فهى مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه. ومن ذلك قوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)

---

[431]

فإنه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية، وعلى الاول فهى مقولة لقول محذوف هو الصفة. أي فتنة مقولا فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو (ولا تحسبن الله غافلا) وعلى الثاني فهى صفة لفتنة، ويرجحه سلامته من تقدير. القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك. القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو (فعلوه) من قوله تعالى (وكل شئ فعلوه في الزبر) فإنه صفة لكل أو لشئ، ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو " أكرم كل رجل جاءك " لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبرا، لانهم لم يفعلوا كل شئ، ونظيره قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق) يتعين كون (سبق) صفة ثانية، لا حالا من الكتاب، لان الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لان أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر، ولا يكون خبرا، لما أشرنا إليه، ولا ينقض الاول بقوله " لولا رأسك مدهونا " ولا الثاني بقول الزبير رضى الله عنه: 674 - ولولا بنوها حولها لخبطتها * [كخبطة عصفور ولم أتلعثم] لندورهما، وأما قول ابن الشجرى في (ولولا فضل الله عليكم): إن عليكم خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف. القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع، أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو " زارني زيد سأكافئه " أو

---

[432]

" لن أنسى له ذلك " فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولن مانعان، لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في (وقال إنى ذاهب إلى ربى سيهدين): إن (سيهدين) حال كما تقول " سأذهب مهديا " فسهو. والثانى: ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لان المعنى على تقييد المتقدم، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية) وقوله: 675 - مضى زمن والناس يستشفعون بى * [فهل لى إلى ليلى الغداة شفيع] والمعارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافا للزمخشري ومن وافقه. والثالث: ما يمنعهما معا، نحو (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) وقد مضى البحث فيها، والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو " ما جاءني أحد إلا قال خيرا " فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية ومثله: (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) وأما (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا، وكلام النحويين بخلاف ذلك، وقال الاخفش: لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته، فإن قلت " ما جاءني رجل إلا راكب " فالتقدير إلا رجل راكب، يعنى أن راكبا صفة لبدل محذوف، قال وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعنى في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسى: لا يجوز " ما مررت بأحد إلا قائم " فإن قلت " إلا قائما " جاز، ومثل ذلك قوله: 676 - وقائله تخشى على: أظنه * سيؤدى به ترحاله وجعائله (1)

---

(1) قرأ الدسوقي " أظنه " بوزن أعزة، وجعله جمع ظن، كما قرأ " سيردى به " وليس بشئ (*)

---

[433]

فإن جملة " تخشى على " حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم. الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور. ذكر حكمها في التعلق لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم

يكن شئ من هذه الاربعة موجودا قدر، كما سيأتي. وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو " زيد عندك " وعمرو في الدار " ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو " زيد أخوك " وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوى، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ. ولا معول على هذين المذهبين. مثال التعلق بالفعل وما يشبهه (1) قوله تعالى (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) وقول ابن دريد: 677 - واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في جزل الغضا [ص 652] وقد تقدر " في " الاولى متعلقة بالمبيض، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله، لانه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق " في " الثانية بكون محذوف حالا من النار، ويبعده أن الاصل عدم الحذف.

---

(1) في نسخة " بالفعل وشبهه ". (*)

---

[434]

ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى (وهو الذى في السماء إله وفى الارض إله) أي وهو الذى هو إله في السماء، ففى متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول " إله واحد " ولا يوصف به لا يقال " شئ إله " وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإله خبر لهو محذوفا، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف، لان الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقدير (وفى الارض إله) معطوفا كذلك، لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل بامتناعه، ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو موقعا فيما يحتاج (1) إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون (وفى الارض إله) مبتدأ وخبرا، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عطف. ومن ذلك أيضا قوله: 678 - وإن لساني شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم أصله " علقم عليه " فعلى المحذوفة متعلقة بصبه،، والمذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذا، لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد. ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله: 679 - * أنا أبو المنهال بعض الاحيان * [ص 514] وقوله: 680 - أنا ابن ماوية إذ جد النقر * [وجاءت الخيل أثافى زمر] فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من

---

(1) في نسخة " موقعا فيما يحوج - إلخ. (*)

---

[435]

معنى قولك الشجاع أو الجواد. وتقول " فلان حاتم في قومه " فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى (1) الجود، ومن هنا رد على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم " أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا " وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله: 681 - حتى شآها كليل موهنا عمل * [باتت طرابا وبات الليل لم ينم] وذلك أن " فرسخا " ظرف مكان و " موهنا " ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به أن كليلا من كل، وفعله لا يعدى، واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل، وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما يقال " أتعبت يومك " أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الاعمال، وهذا أقرب، فإن في الاول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر: * ونعم من هو في سر وإعلان * [535] يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم، وهو: مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة، وفى: متعلقة بالمقدرة، لان فيها معنى الفعل، أي الذى هو مشهور، انتهى: والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان، وقدر

أبو على من هذه تمييزا، والفاعل مستتر، وقد أجيز في قوله تعالى: (وهو الله في السموات وفى الارض) نعلقه باسم الله تعالى وإن كان علما، على معنى وهو المعبود، وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه بيعلم، وبسركم وجهركم، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته، ولانه قد جاء نحو (بالمؤمنين

---

(1) العبارة الدقيقة " فتعلق الظرف بحاتم لما فيه من معنى الجواد ". (*)

رؤوف رحيم) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعا، فكذا هنا، ورد أبو حيان الثالث بأن " في " لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة، وكذا رد على تقديرهم (فطلقوهن لعدتهن) مستقبلات لعدتهن، وليس بشئ، لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده (يعلم سركم وجهركم) وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف، لا لجوازه. ومثال التعلق بالمحذوف (وإلي ثمود أخاهم صالحا) بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله (في تسع آيات إلى فرعون) ففى وإلى متعلقان باذهب محذوفا (وبالوالدين إحسانا) أي وأحسنوا بالوالدين إحسانا مثل (وقد أحسن بى) أو وصيناهم بالوالدين إحسانا مثل (ووصينا الانسان بوالديه حسنا) ومنه باء البسملة. هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد فالفارسي فابن جنى فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس. واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: (أكان للناس عجبا أن أوحينا) فإن اللزم لا تتعلق بعجبا، لانه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، ولانه صلة لان، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله: لمية موحشا طلل * [يلوح كأنه خلل] [125]

هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟ زعم الفارسى في قوله: ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو في سر وإعلان [535] أن من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا، كما قال هو وطائفة في " ما " من نحو (فنعما هي) إن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد * شعرى شعرى * [536] وإن الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذى هو باق على وده في سره وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان، وعندي أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو: 682 - وكيف أرهب أمرا أو أراع به * وقد زكأت إلى بشر بن مروان ؟ فيبقى التقدير حينئذ هو هو هو. هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟ المشهور منع ذلك مطلقا، وقيل بجوازه مطلقا، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق (1) النيابة لا الاصالة، وإلا فلا، وهو قول أبى على وأبى الفتح، زعما في نحو " يا لزيد " أن اللام متعلقة بيا، بل قالا في " يا عبد الله " إن النصب بيا، وهو نظير قولهما في قوله: * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * [44] إن " ما " الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا كان المحذوفة.

---

(1) في نسخة " على " سبيل النيابة. (*)

---

[438]

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضى الله تعالى عنه: 683 - وما سعاد غداة البين إذ رحلوا * إلا أغن غضيض الطرف مكحول غداة البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن. وقال ابن الحاجب في (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) إذ بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفى، وإما لما في لن من معنى النفى، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفى نفع مطلق، وعلى الاول نفع مقيد باليوم. وقال أيضا: إذا قلت " ما ضربته للتأديب " فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل، والمنفى ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفى، وإن قصدت نفى الضرب كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له، أي أن انتفاء الضرب كان لاجل التأديب، لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحرف النفى " ما أكرمت المسئ لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته "، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) الباء متعلقة بالنفى، إذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص، وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفى جنون خاص، اه ملخصا. وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك. وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت، وذلك على أن الاصل: وما كسعاد إلا ظبى أغن، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله:

---

[439]

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى [465] مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر. فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور [صحة] إعمال المقدر، لانه أضعف. قلت: قد قالوا " زيد زهير شعرا وحاتم جودا " وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأيا كان فالحجة قائمة [به]، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله: 684 - تعيرنا أننا عالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم. فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه ؟ قلت: سوغه الذى سوغ تقدم بسرا في " هذا بسرا أطيب منه رطبا " وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو " لهو أكفؤهم ناصرا " وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل. ونادر هنا لضعف حرف التشبيه. وهذا الذى ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما: ذكره السخاوى في كتابه سفر السعادة، وهو أن عالة من " عالنى الشئ " إذا اثقلني، و " ملوكا " مفعول: أي أننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الامر، فالاخبار هنا مثله في (وأزواجه أمهاتهم) والثانى قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خطئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متجه على

---

[440]

بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي إنا نعول صعاليك، ويكون نحن توكيدا لضمير عالة، وأنتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله " ملوكا " وكأنه عنده حال من ضمير عالة، والاولى على قوله أن يكون صعاليك حالا من محذوف، أي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في " لقيته مصعدا منحدرا " فإنهم نصوا على أنه يكون الاول للثاني والثانى للاول، لان فصلا أسهل من فصلين، ويكون أنتم توكيدا للمحذوف، لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولا لان الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر يستثنى من قولنا " لابد لحرف الجر من متعلق " ستة أمور: أحدها: الحرف الزائد كالباء ومن في (كفى بالله شهيدا) (هل من خالق غير الله)

وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي، والاصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا، ولم يدخل للربط. وقول الحوفى إن الباء في (أليس الله بأحكم الحاكمين) متعلقة وهم، نعم يصح في اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو (مصدقا لما معهم) و (فعال لما يريد) و (إن كنتم للرؤيا تعبرون) لان التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيل في العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين. الثاني: لعل في لغة عقيل، لانها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

---

[441]

* لعل أبى المغوار منك قريب * [470] ولانها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لافادة معنى التوقع، كما دخلت " ليت " لافادة معنى التمنى، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر. الثالث: لولا فيمن قال " لولاى، ولولاك، ولولاه " على قول سيبويه: إن لولا جارة للضمير، فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن لولا الامتناعية تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم " ما أنا كأنت " وهذا كقوله في " عساى " ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب إنما تثبت [في الكلام] في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلا، وتوافقهما في الاعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله: 685 - [وما نبالي إذا ما كنت جارتنا] * أن لا يجاورنا إلاك ديار وعليه خرج أبو الفتح قوله: 686 - نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف فادعى أن " نا " مرفوع مؤكد للضمير في أعلم، وهو نائب عن نحن، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن، وهذ البيت أشكل على أبى على حتى جعله من تخليط الاعراب. والرابع: رب في نحو " رب رجل صالح لقيته، أو لقيت "، لان مجرورها

---

[442]

مفعول في الثاني، ومبتدأ في الاول، أو مفعول على حد " زيدا ضربته " ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لان رب لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معد، فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لانه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الاول، وإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت. الخامس: كاف التشبيه، قاله الاخفش وابن عصفور، مستدلين بأنه إذا قيل " زيد كعمرو " فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو في من " زيد في الدار " وإن كان فعلا مناسبا للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف. والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار. السادس: حرف الاستثناء، وهو خلا وعدا وحاشا، إذا خفضن، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن إلا كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا، وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا. حكمهما بعد المعارف والنكرات حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو " رأيت طائرا فوق غصن،

---

[443]

أو على غصن "، لانهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو " رأيت الهلال بين السحاب، أو في الافق " لانهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو " يعجبنى الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه "، لان المعرف الجنسى كالنكرة، وفى نحو " هذا ثمر يانع على أغصانه " لان النكرة الموصوفة كالمعرفة. حكم المرفوع بعدهما إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو " ما في الدار أحد " و " أفى الدار زيد " و " مررت برجل معه صقر " و " جاء الذى في الدار أبوه " و " زيد عندك أخوه " و " مررت بزيد عليه جبة " ففى المرفوع ثلاثة مذاهب: أحدهما: أن الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا. والثانى: أن الارجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الاصل عدم التقديم والتأخير. والثالث: أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الاكثرين. وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما ! فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني، لدليلين: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو " زيد في الدار جالسا " ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله: 687 - [فإن يك جثمانى بأرض سواكم] * فإن فؤادى عندك الدهر أجمع فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن

---

[444]

يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار، لان التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء، لان الطالب للمحل قد زال. واختار ابن مالك المذهب الاول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله. وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو " في الدار - أو عندك - زيد " فالجمهور يوجبون الابتداء، والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لان الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو " قائم زيد " أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير. تنبيهات - الاول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب: 688 - ظلت بها تنطوى على كبد * نضيجة فوق خلبها يدها أن تكون اليد فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء، والاول أبلغ، لانه أشد للحرارة، والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص. ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو " في داره زيد " لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. فإن قلت " في داره قيام زيد " لم يجزها الكوفيون ألبتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا، وأما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما ضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا، كقولهم " في أكفانه درج الميت " وقوله:

---

[445]

689 - * بمسعاته هلك الفتى أو نجاته * وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك. والارجح تعين الابتدائية في نحو " هل أفضل منك زيد " لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة. ومن المشكل قوله: فخير نحن عند الناس منكم * [إذا المثوب قال يالا] [366]. لان قوله " نحن " إن قدر فاعلا لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومن، وخرجه أبو على - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبر لنحن محذوفة، وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في أفعل. ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية: أحدها: أن يقعا صفة نحو (أو كصيب من السماء) الثاني: أن يقعا حالا نحو (فخرج على قومه في زينته) وأما قوله سبحانه وتعالى: (فلما رآه مستقرا عنده) فزعم ابن عطية أن (مستقرا) هو المتعلق الذى يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص. الثالث: أن يقعا صلة نحو (وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون). الرابع: أن يقعا خبرا، نحو " زيد عندك، أو في الدار " وربما ظهر في الضرورة كقوله:

---

[446]

690 - لك العز إن مولاك عز، وإن يهن * فأنت لدى بحبوبة الهون كان وفى شرح ابن يعيش: متعلق الظرف الواقع خبرا، صرح ابن جنى بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لانه قد صار أصلا مرفوضا، فأما إن ذكرته أولا فقلت " زيد استقر عندك " فلا يمنع مانع منه، اهـ. وهو غريب. الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أفى الله شك) ونحو (أو كصيب من السماء فيه ظلمات) ونحو " أعندك زيد ". والسادس: أن يستعمل محذوفا في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده " حينئذ الآن " أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، وقولهم للمعرس " بالرفاء والبنين " بإضمار أعرست. والسابع: أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو " أيوم الجمعة صمت فيه " ونحو " بزيد مررت به " عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم (وللظالمين أعد لهم) والاكثرون يوجبون في [مثل] ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الاولى أن يقدر المحذوف مضارعا، أي ويعذب، لمناسبة يدخل، أو ماضيا، أي وعذب، لمناسبة المفسر ؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد، مثل " إن زيدا إنه فاضل " ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور، لان الضمير لا يؤكد الظاهر، لان الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار، لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر، لا يقولون " قام زيد هو " وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

---

[447]

والثامن: القسم بغير الباء نحو (والليل إذا يغشى) (وتالله لاكيدن أصنامكم) وقولهم " لله لا يؤخر الاجل " ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء. هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟ لا خلاف في تعيين الفعل في باب (1) القسم والصلة، لان القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو " جاء الذى في الدار " بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم (تماما على الذى أحسن) بالرفع، لقلة ذاك واطراد هذا، اهـ. وكذلك يجب في الصفة في نحو " رجل في الدار فله درهم " لان الفاء تجوز في نحو " رجل يأتيني فله درهم " وتمتنع في نحو " رجل صالح فله درهم " فأما قوله: 691 - كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعالى فنادر. واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل - وهم الاكثرون - فلانه الاصل في العمل، ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد، ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف، قالوا: ولان تقليل المقدر أولى، وليس بشئ، لان الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد. وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر، فيقدر الفعل في نحو " أيوم الجمعة تعتكف فيه " والوصف في نحو " أيوم الجمعة أنت معتكف فيه " والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

---

(1) في نسخة " في بابى - إلخ ". (*)

---

[448]

كيفية تقديره باعتبار المعنى أما في القسم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو " يوم الجمعة صمت فيه ". وأعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في " زيدا مررت به " أو معنوى كما في " زيدا ضربت أخاه " إذ تقدير المذكور يقتضى في الاول تعدى القاصر بنفسه، وفى الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الاول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو " زيدا شكرت له " لان

شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو " يوم الجمعة صمت فيه " لان العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو " زيدا أهنت أخاه " لان إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب. وأما في المثل فيقدر بحسب (1) المعنى، وأما في البواقى نحو " زيد في الدار " فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو " الصوم اليوم " أو " في اليوم " و " الجزلة غدا " أو " في الغد " ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو " ضربي زيدا قائما ": إن التقدير إذ كان إن أريد المضى أو إذا كان إن أريد المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الازمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى (أفأنت تنقذ من في النار) إنهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره، لانه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن. ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم

---

(1) انظر الامر السادس في ص 446 فقد ذكر المثل وشبهه ومثالا لكل منهما (*)

جماعة امتناع حذف الكون الخاص، يبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل ؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه. ومما يتخرج على ذلك قولهم " من لى بكذا " أي من يتكفل لى به ؟ وقوله تعالى: (فطلقوهن لعدتهن) أي مستقبلات لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عول الزمخشري، ورده أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الاصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، اه. وقد بينا فساد تلك الشبهة، ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: (الحر بالحر، والعبد بالعبد، والانثى بالانثى) التقدير مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو (واسأل القرية) ونظير هذه الآية قوله تعالى (أن النفس بالنفس) الآية، أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والانف مجدوع بالانف، والاذن مصلومة بالاذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الاحسن، وكذلك الارجح في قوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان) أن يقدر يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافا، أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب إلا الله): إن الظرف ليس متعلقا بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من (في) حقيقة بالنسبة

إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم " القلم أحد اللسانين " ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفى الآية وجه آخر، وهو أن يقدر من مفعولا به، والغيب بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ. تعيين موضع التقدير الاصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا، وما يقتضى إيجابه. فالاول نحو " في الدار زيد " لان المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ. والثانى نحو " إن في الدار زيدا " لان إن لا يليها مرفوعها. ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره متأخرا (1) في جميع المسائل، لان الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ. تنبيه - رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى: (إذا لهم مكر في آياتنا) وقولك " أما في

الدار فزيد " لان " إذا " الفجائية لا يليها الفعل، و " أما " لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو (فأما إن كان من المقربين)، وهذا على ما بيناه غير وارد، لان الفعل يقدر مؤخرا.

---

(1) في نسخة أن " يقدره مؤخرا ". (*)

---

[451]

الباب الرابع من الكتاب في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها. فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر. يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو " الله ربنا " أو اختلفت نحو " زيد الفاضل، والفاضل زيد " هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو " القائم زيد ". والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم ؟ فتقول " زيد القائم " فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ. الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو " أفضل منك أفضل منى ". الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا ولاول هو المعرفة " كزيد قائم " وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو " خز ثوبك " و " ذهب خاتمك " وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو " كم مالك " و " خير منك زيد " و " حسبنا الله " ووجهه أن الاصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو " الفاضل أنت " ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالا للدليلين، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: (فإن حسبك الله) (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة) وقولهم " إن قريبا منك زيد "

---

[452]

وقولهم " بحسبك زيد " والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب، ولخبريتها قولهم " ما جاءت حاجتك " بالرفع. والاصل ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير لمعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك، بمعنى أي حاجة هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول " زيد هو الفاضل " وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول " زيد كان الفاضل ". ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو " أبو حنيفة أبو يوسف ". و 692 - بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد] رعيا للمعنى، ويضعف (1) أن تقدر الاول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لان ذلك نادر الوقوع، ومخالف للاصول، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة، والله أعلم. ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم أن لهما ثلاث حالات: احداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال " كان زيد أخا عمرو " لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو، و " كان أخو عمرو زيدا " لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول " كان زيد القائم " لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلا " كان القائم زيدا ". وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو " كان زيد أخا عمرو "

---

(1) في نسخة " ويضعفه - إلخ ". (*)

وكان أخو عمرو زيدا " ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو " هذا " فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به، فيقال " كان هذا أخاك، وكان هذا زيدا " إلا مع الضمير، فإن الافصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه، فتقول " ها أنذا " ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ، لان الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ " هذا أنا ". واعلم أنهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف. الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، فتقول " كان خير من زيد شرا من عمرو " أو تعكس، وإن كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو " كان خير من زيد امرأة ". الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو " كان زيد قائما " ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله: 693 - [قفى قبل التفرق يا ضباعا] * ولا يك موقف منك الوداعا وقوله: 694 - [كأن سبيئة من بيت رأس] * يكون مزاجها عسل وماء [ص 695] وأما قراءة ابن عامر (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) بتأنيث تكن ورفع آية، فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها، و (أن يعلمه) بدل من آية، أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و (أن يعلمه) مبتدأ، وآية خبره، والجملة خبر كان، أو آية اسمها،

ولهم خبرها، و (أن يعلمه) بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها و (أن يعلمه) خبرها فردوه لما ذكرنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم. ما يعرف به الفاعل من المفعول وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما. وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله، وإلا فهى فاسدة، فلا يجوز " أعجب زيد ما كره عمرو " إن أوقعت " ما " على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز " أعجبت الثوب " ويجوز النصب، لانه يجوز " أعجبني الثوب " فإن أوقعت " ما " على أنواع من يعقل جاز، لانه يجوز " أعجبت النساء " وإن كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضا. فروع - تقول " أمكن المسافر السفر " بنصب المسافر، لانك تقول " أمكننى السفر " ولا تقول " أمكنت السفر " وتقول " ما دعا زيدا إلى الخروج " و " ما كره زيد من الخروج " بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير " ما " مستترا، وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا، لانك تقول " ما دعاني إلى الخروج " و " ما كرهت منه " ويمتنع العكس، لانه لا يجوز " دعوت الثوب إلى الخروج " و " كره من الخروج " (1) وتقول " زيد في رزق عمرو عشرون دينارا " برفع العشرين لا غير، فإن قدمت عمرا فقلت " عمرو زيد في رزقه عشرون " جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع إلى

---

(1) الاولى أن يقول " وكرهني الثوب من الخروج " تطبيقا للقاعدة التى أصلها. (*)

المبتدأ، وعلى النصب فالفعل محتمل للضمير، فيبرز في التثنية، والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور. ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية أمور: أحدها: أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر، لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في (أن اعبدوا الله) أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى

(إلا ما أمرتنى به) فقد مضى رده، نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، فالاول نحو " لا إله إلا هو الرحمن الرحيم " ونحو (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) وقولهم " اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم " والثانى نحو " مررت به الخبيث " والثالث نحو قوله: 695 - [قد أصبحت بقرقرى كوانسا] * فلا تلمه أن ينام البائسا [ص 492] وقال الزمخشري في (جعل الله الكعبة البيت الحرام): إن (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي. وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو (ونرثه ما يقول) (ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز. كون (أن اعبدوا الله) بدلا من الهاء في (به) توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول، وقد مضى رده. وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر ك " رأيته إياه " أو لظاهر ك " رأيت زيدا إياه " وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع، وإن الصواب في الاول قول الكوفيين إنه توكيد كما في " قمت أنت ". الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه، في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري:

---

[456]

إن (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهو، وكذا قال في (إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا): إن (أن تقوموا) عطف على (واحدة) ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو (إلى صراط مستقيم صراط الله) ونحو (بالناصية ناصية كاذبة). الثالث: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) ونحو (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم) وهو أصح الاقول في " عرفت زيدا أبو من هو " وقال: 696 - لقد أذهلتني أم عمرو بكلمة * أتصبر يوم البين أم لست تصبر ؟ الرابع: أنه لا يكون تابعا لجملة، بخلاف البدل، نحو (اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا) ونحو (أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) وقوله: * أقول له أرحل لا تقيمن عندنا * [671] الخامس: أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب). السادس: أنه لا يكون بلفظ الاول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، وكقول الحماسي: 697 - رويد بنى شيبان بعض وعيدكم * تلاقوا غدا خيلى على سفوان

---

[457]

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى * إذا ما غدت في المأزق المتدانى تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم * على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الاول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجتهم أن الشئ لا يبين نفسه، وفيه نظر من أوجه، أحدها: أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه " مررت بى المسكين، وبك المسكين " دون " به المسكين " وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جمله استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين بالمفرد المحض. والثانى: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله: 698 - يا زيد زيد اليعملات الذبل * [تطاول الليل عليك فانزل] [ص 621 و 622] و... 699 - يا تيم تيم عدى [لا أبالكم * لا يلقينكم في سوأة عمر] إذا ضممت المنادى فهما. والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا، وذلك في مثل قولك " يا زيد زيد " إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد، فإنك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لاحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قوله رؤبة: * لقائل يا نصر نصر نصرا * [627] إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل، وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظى فيهما أو في الاول فقط، فالثاني إما مصدر دعائي مثل " سقيا لك " أو مفعول

---

[458]

به بتقدير عليك، على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدر أحدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد. السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الاول، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو " يا زيد الحارث " وفى نحو " يا سعيد كرز " بالرفع أو " كرزا " بالنصب، بخلاف " يا سعيد كرز " بالضم فإنه بالعكس، وفى نحو " أنا الضارب الرجل زيد " وفى نحو " زيد أفضل الناس الرجال والنساء، أو النساء والرجال " وفى نحو " يا أيها الرجل غلام زيد " وفى نحو " أي الرجلين زيد وعمرو جاءك " وفى نحو " جاءني كلا أخويك زيد وعمرو ". الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان في نحو قولك " هند قام عمرو أخوها " ونحو " مررت برجل قام عمرو أخوه " ونحوه " زيد ضربت عمرا أخاه ". ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك أحد عشر أمرا: أحدها: أنه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهى لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل. الثاني: أنه يكون للازمنة الثلاثة، وهى لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر. الثالث: أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم، لان الاصل يقوم، بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضى لا نصر يفى، وهى تكون

---

[459]

مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل، وقول جماعة " إنها لا تكون إلا غير مجارية " مردود باتفاقهم على أن منها قوله: 700 - من صديق أو أخى ثقة * أو عدو شاحط دارا الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو " زيد عمرا ضارب " ولا يجوز " زيد وجهه حسن ". الخامس: أن معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو " زيد ضارب غلامه وعمرا " ولا يكون معمولها إلا سببيا تقول " زيد حسن وجهه " أو " الوجه " ويمتنع " زيد حسن عمرا ". السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهى تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول " زيد حسن وجهه " ويمتنع " زيد حسن وجهه " بالنصب، خلافا لبعضهم، فأما الحديث " أن امرأة كانت تهراق الدماء " فالدماء تمييز على زيادة أل، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة وبقا، وهذا مردود، لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقى. السابع: أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا " أنا زيد ضاربه " و " هذا ضارب زيد وعمرا " بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي، ولا يجوز " مررت برجل حسن الوجه والفعل " بخفض الوجه ونصب الفعل ولا " مررت برجل وجهه حسنه " بنصب الوجه وخفض الصفة، لانهما لا تعمل محذوفة، ولان معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. الثامن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره. نحو " مررت بقاتل أبيه " ويقبح " مررت بحسن وجهه ".

---

[460]

التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه، ك " زيد ضارب في الدار أبوه عمرا " ويمتنع عند الجمهور " زيد حسن في الحرب وجهه " رفعت أو نصبت. العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال " أعور عينه اليمنى ". الحادى عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه (وجاعل الليل سكنا والشمس) ولا يجوز " هو حسن الوجه والبدن " بجر الوجه ونصب البدن، خلافا للفراء، أجاز " هو قوى الرجل واليد " برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله: 701 - فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل [ص 474] التقدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخرج على أن الاصل " أو طابخ قدير " ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم (والله يريد

الآخرة) بالخفض، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالاضافة كما قال: * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * [135] ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة. فأوجه الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للابهام.

---

[461]

وأما أوجه الافتراق فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ " جاء زيد يضحك " وظرفا نحو " رأيت الهلال بين السحاب " وجارا ومجرورا نحو (فخرج على قومه في زينته) والتمييز لا يكون إلا اسما. والثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: (ولا تمش في الارض مرحا) (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) وقال: 702 - إنما الميت من يعيش كئيبا * كآسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز. والثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات. والرابع: أن الحال يتعدد كقوله: 703 - على إذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في: 704 - * تبارك رحمانا رحيما وموئلا * إنهما تمييزان، والصواب أن رحمانا بإضمار أخص أو أمدح، ورحيما حال منه، لا نعت له، لان الحق قول الاعلم وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة بل علم، وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا، وقول قوم إنه حال. وأما قول الزمخشري: إذا قلت " الله رحمن " أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين: لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبنى على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم

---

[462]

الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذى سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم: عالم نحرير، وجواد فياض، غير متجه. ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو (الرحمن علم القرآن) (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن). والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه نحو (خاشعا أبصارهم يخرجون (1)) وقوله: 705 - [عدس ما لعياد عليك إمارة * نجوت] وهذا تحملين طليق أي وهذا طليق محمولا لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله: 706 - رددت بمثل السيد نهد مقلص * كميش إذا عطفاه ماء تحلبا وقوله: 707 - إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما فسهو، لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله: 708 - [ضيعت حزمى في إبعادى الاملا] * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

---

(1) هذه قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائي. (*)

---

[463]

وقوله: 709 - أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادى جهارا فضرورتان. السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو " هذا مالك ذهبا " (وتنحتون الجبال بيوتا) ويقع التمييز مشتقا نحو " لله دره فارسا " وقولك " كرم زيد ضيفا " إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والاحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه، واختلف لى المنصوب

بعد " حبذا " فقال الاخفش والفارسي والربعى: حال مطلقا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقا، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله. 710 - * يا حبذا المال مبذولا بلا سرف * فحال، وإلا فتمييز نحو " حبذا راكبا زيد ". السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو (ولى مدبرا) (فتبسم ضاحكا) (ولا تعثوا في الارض مفسدين) ولا يقع التمييز كذلك، فأما (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فشهرا: مؤكد لما فهم من (إن عدة الشهور) وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من " نعم الرجل رجلا زيد " فمردود، وأما قوله: 711 - تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

---

[464]

فالصحيح أن " زادا " معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشئ الذى يتزوده من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا، وأما قوله: 712 - نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بإيماء ففتاة: حال مؤكدة. أقسام الحال تنقسم باعتبارات: الاول: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل: إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو " هذا مالك ذهبا " و " هذه جبتك خزا " بخلاف نحو " بعته يدا بيد " فإنه بمعنى متقابضين، وهو وصف منتقل، وإنما لم يؤول في الاول، لانها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك. الثانية: المؤكدة نحو (ولى مدبرا) قالوا: ومنه (هو الحق مصدقا) لان الحق لا يكون إلا مصدقا، والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا، وغيرهما، نعم إذا قيل (هو الحق صادقا) فهى مؤكدة. الثالثة: التى دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) ونحو " خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها " الحال أطول، ويديها:

---

[465]

بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا) وهذا سهو منه، لان الكتاب قديم. وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، ومنه (قائما بالقسط) إذا أعرب حالا، وقول جماعة إنها مؤكدة وهم، لان معناها غير مستفاد مما قبلها. الثاني: انقسامها - بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها - إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهى الجامدة الموصوفة نحو (فتمثل لها بشرا سويا) فإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا، وتقول " جاءني زيد رجلا محسنا ". الثالث: انقسامها - بحسب الزمان - إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو (وهذا بعلى شيخا) ومقدرة، وهى المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا، أي مقدرا ذلك، ومنه (ادخلوها خالدين) (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين) ومحكية، وهى الماضية نحو " جاء زيد أمس راكبا ". الرابع: انقسامها - بحسب التبيين والتوكيد - إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضا، ومؤكدة، وهى التى يستفاد معناها بدونها، وهى ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو (ولى مدبرا) ومؤكدة لصاحبها نحو " جاء القوم طرا " ونحو (لامن من في الارض كلهم جميعا) ومؤكدة لمضمون الجملة نحو " زيد أبوك عطوفا " وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو. ومما يشكل قولهم في نحو " جاء زيد والشمس طالعة ": إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جنى: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعنى فهى

---

[466]

كالحال والنعت السببين " كمررت بالدار قائما سكانها، وبرجل قائم غلمانه " وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك مبكرا، ونحوه، وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجئ المفعول معه جملة،

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (والبحر يمده من بعده سبعة أبحر) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:
713 - وقد أغتدى والطير في وكناتها * [بمنجرد قيد الاوابد هيكل] و " جئت والجيش مصطف " ونحوهما من الاحوال التى حكمها حكم الظرف، فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال، ويجوز أن يقدر " وبحرها " أي وبحر الارض. إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو (عم يتساءلون) ونحو " صبيحة أي يوم سفرك " و " غلام من جاءك " وإلا فإن وقعت على زمان نحو (أيان يبعثون) أو مكان نحو (فأين تذهبون) أو حدث نحو (أي منقلب ينقلبون) فهى منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو " من أب لك " فهى مبتدأ، أو اسم معرفة نحو " من زيد " فهى خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأة نحو " من قام " ونحو " من يقم أقم معه " والاصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهى مفعول به نحو (فأى آيات الله تنكرون) ونحو (أياما تدعوا) ونحو (من يضلل الله فلا هادى له) وإن كان واقعا على ضميرها

---

[467]

نحو " من رأيته " أو متعلقها نحو " من رأيت أخاه " فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور. تنبيه - وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك " من يقم " لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك " كل من الناس يقوم " أو فعل الجواب لان الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الاصح، ولان نظيره وهو الخبر في قولك " الذى يأتيني فله درهم " أو مجموعهما لان قولك " من يقم أقم معه " بمنزلة قولك " كل من الناس إن يقم أقم معه " ؟ والصحيح الاول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية. مسوغات الابتداء بالنكرة لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور متداخلة، والذى يظهر لى أنها منحصرة في عشرة أمور: أحدها: أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى، فالاول نحو (وأجل مسمى عنده) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) وقولك " رجل صالح جاءني " ومن ذلك قولهم " ضعيف عاذ بقرملة " إذ الاصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفا من موصوف، والصواب ما بينت. وليست كل صفة تحصل الفائدة، فلو قلت " رجل من الناس جاءني " لم يجز، والثانى

---

[468]

نحو قولهم: " السمن منوان بدرهم " أي منوان منه، وقولهم: " شر أهر ذا ناب ". و.. 714 - قدر أحلك ذا المجاز [وقد أرى * وأبى مالك ذو المجاز بدار] إذ المعنى شر أي شر، وقدر لا يغالب، والثالث نحو " رجيل جاءني " لانه في معنى رجل صغير وقولهم " ما أحسن زيدا " لانه في معنى شئ عظيم حسن زيدا، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني. والثانى: أن تكون عاملة: إما رفعا نحو " قائم الزيدان " عند من أجازه، أو نصبا نحو " أمر بمعروف صدقة " و " أفضل منك جاءني " إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جرا نحو " غلام امرأة جاءني " و " خمس صلوات كتبهن الله " وشرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو " مثلك لا يبخل " و " غيرك لا يجود " وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة. والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو (طاعة وقول معروف) أي أمثل من غيرهما، ونحو (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله: 715 - عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي * فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا ؟ إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتى أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شئ من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا، وكأنه توهم أن

[469]

التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى (وأجل مسمى عنده). فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة: فيكون العطف هو المسوغ. قلت: لا يسوغ ذلك، لان المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة. فإن قيل: يحتمل أن الواو عطف اسما وظرفا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات. قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار. فإن قيل: قدر لكل من الظرفين استقرارا، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين. قلنا: الاستقرار الاول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الامر إلى العطف على معمولي عاملين. والرابع: أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا، قال ابن مالك: أو جملة، نحو (ولدينا مزيد) (ولكل أجل كتاب) و " قصدك غلامه رجل " وشرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل " في دار رجل " لم يجز، لان الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الاخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز " رجل في الدار " وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

[470]

والخامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو " ما رجل في الدار " و " هل رجل في الدار ؟ " و (أإله مع الله) وفى شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو " أرجل في الدار أم امرأة ؟ " كما مثل به في الكافية، وليس كما قال. والسادس: أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو " رجل خير من امرأة " و " تمرة خير من جرادة ". والسابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو " عجب لزيد " وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو (سلام على آل يس) و (ويل للمطففين) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو (قائم الزيدان) عند من جوزها، وعلى هذا ففى نحو " ما قائم الزيدان " مسوغان كما في قوله تعالى (وعندنا كتاب حفيظ) مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو " قائم الزيدان " فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين، أحدهما: أنه لا يكفى مطلق الاعتماد: فلا يجوز في نحو " زيد قائم أبوه " كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه، والثانى: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما أنه يصح " زيد قائم أبوه أمس " والثانى: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو " أقائم الزيدان " كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال. والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو " شجرة سجدت " و " بقرة تكلمت " إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففى الاخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو " رجل مات " ونحوه.

[471]

والتاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو " خرجت فإذا أسد " أو " رجل بالباب "، إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل. والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية كقوله: 716 - سرينا ونجم قد أضاء، فمذ بدا * محياك أخفى ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله: 717 - الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية بيدى وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم. ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم

ليأكلون الطعام) ومن روى " مدية " بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي حاملا أو ممسكا، ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء، ومثل ابن مالك بقوله تعالى: (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) وقول الشاعر: 718 - عرضنا فسلمنا فسلم كارها * علينا، وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما، لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل (يغشى طائفة منكم).

---

[472]

ومما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة محصورة نحو " إنما في الدار رجل " أو للتفصيل نحو " الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته " وقوله: 719 - فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب أجر [ص 633] وقولهم " شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى " أو بعد فاء الجزاء نحو " إن مضى عير فعير في الرباط ". وفيهن نظر، أما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجئ إنما، وأما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية والثانى عطف عليه، كقوله: 720 - وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الاول الخبرية، والتقدير: أشهر الارض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ند، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نسيت وأجر للوصفية والخبر محذوف، أي فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجره، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان، أي فثوب لى نسيته وثوب لى أجره، وإنما نسى ثوبه لشغل قلبه كما قال: 721 - [ومثلك بيضاء العوارض طفلة] * لعوب تنسينى إذا قمت سربالى وإنما جر الآخر ليعفى الاثر عن القافة، ولهذا زحف على ركبتيه، وأما الثالثة فلان المعنى فعير آخر، ثم حذفت الصفة، ورأيت في كلام محمد بن حبيب. - وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم أمه - قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الاخبار عنه بالزمان.

---

[473]

أقسام العطف وهى ثلاثة: أحدها: العطف على اللفظ، وهو الاصل نحو " ليس زيد بقائم ولا قاعد " بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو " ما جاءني من امرأة ولا زيد " إلا الرفع عطفا على الموضع، لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا، نحو " ما زيد قائما لكن - أو بل - قاعد " لان في العطف على اللفظ إعمال " ما " في الموجب، وفى العطف على المحل أعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ. والثانى: العطف على المحل، " نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا " بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: إمان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في " ليس زيد بقائم " و " ما جاءني من امرأة " أن تسقط الباء فتنصب، ومن فترفع، فعلى هذا فلا يجوز " مررت بزيد وعمرا " خلافا لابن جنى، لانه لا يجوز " مررت زيدا " وأما قوله: تمرون الديار ولم تعوجوا * [كلامكم على إذن حرام] [143] فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا، بدليل قوله: 722 - فإن لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل (1) وأجاز الفارسى في قوله تعالى: (وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة) ان يكون (يوم القيامة) عطفا على محل هذه [لان محله النصب].

---

(1) دون معد: منصوب، وهو معطوف على محل " من دون عدنان " وظهر النصب في المعطوف لان العامل وهو وجد كما يتعدى إلى ثانى مفعوليه بمن يتعدى إليه بنفسه. (*)

---

[474]

الثاني: أن يكون الموضع بحق الاصالة، فلا يجوز " هذا ضارب زيدا وأخيه " لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله: [فظل طهاة اللحم ما بين] منضج * صفيف شواء أو قدير معجل [701] وقد مر جوابه. والثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل. إحداها: " إن زيدا وعمرو قائمان " وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول إن. والثانية: " إن زيدا قائم وعمرو " إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين، لانهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الاولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون، لانهم لا يشترطون المحرز، ولان إن لم تعمل عندهم في الخبر شيئا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجئ الخبر خفاء إعراب الاسم، لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس لشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) الآية، وقولهم " إنك وزيد ذاهبان " وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر إن محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

---

[475]

723 - خليلي هل طب، فإنى وأنتما * وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ؟ [ص 622] ويضعفه أنه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس، والثانى: أن الخبر المذكور لان، وخبر (الصابئون) محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله: 724 - فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فإنى وقيار بها لغريب [ص 622] إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم، نحو " لقائم زيد " ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن، والثانى أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم " إنهم أجمعون ذاهبون ". المسألة الثالثة: " هذا ضارب زيد وعمرا " بالنصب. المسألة الرابعة: " أعجبني ضرب زيد وعمرو " بالرفع أو " وعمرا " بالنصب، منعهما الحذاق: لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا، وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) وقول الشاعر: 725 - [هويت ثناء مستطابا مجددا] * فلا تخل من تمهيد مجد وسوددا وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدت سوددا، أو يكون سوددا مفعولا معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب، ويوضح لك مضيه قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه) الآية، وجوز

---

[476]

الزمخشري كون (الشمس) معطوفا على محل الليل، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الازمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في (مالك يوم الدين) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله: 726 - قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فيجوز أن يكون " الليانا " مفعولا معه، وأن يكون معطوفا على " مخافة " على حذف مضاف، أي ومخافة الليان، ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لان الليان فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسان خشية من إفلاس غيره ومطله، ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل. ومن الغريب قول أبى حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع: فجعل صورة المسألة شرطا لها، ثم إنه أسقط الشرط الاول الذى ذكرناه، ولابد منه. والثالث: العطف على التوهم نحو " ليس زيدا قائما ولا قاعدا " بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير: بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [125] وقول الآخر: 727 - ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل * إن لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الآخر:

---

[477]

728 - وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبرى ليس وما، والنيرب: النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين. وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضا في المرفوع اسما، وفى المنصوب اسما وفعلا، وفى المركبات. فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبى عمرو (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد، وقال السيرافى والفارسي: هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين (من يظلل الله فلا هادى له ويذرهم) بالجزم، ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو " ائتنى أكرمك " بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لان ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر، ويأتى القولان في قول الهذلى: فأبلوني بليتكم لعلى * أصالحكم وأستدرج نويا [670] أي نواى، وكذلك اختلف في نحو " قام القوم غير زيد وعمرا " بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لان " غير زيد " في موضع " إلا زيدا " ومعناه، فشبهوه بقولهم: 729 - [معاوى إننا بشر فأسجح * فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به.

---

[478]

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسى في قراءة قنبل: (إنه من يتقى ويصبر فإن الله) بإثبات الياء في (يتقى) وجزم (يصبر) فزعم أن من موصلة، فلهذا ثبتت ياء يتقى، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم (يصبر) على توهم معنى من، وقيل: بل وصل (يصبر) بنية الوقف كقراءة نافع (ومحياى ومماتي) بسكون ياء (محياى) وصلا، وقيل: بل سكن لتوالى الحركات في كلمتين كما في (يأمركم) و (يشعركم) وقيل: من شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، وأكتفى بحذف الحركة المقدرة. وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون " إنهم أجمعين ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان " وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال: * بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * البيت اهـ [135] ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لامكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط. وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى (ومن وراء إسحاق يعقوب) فيمن فتح الباء. كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله: 730 - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب إلا ببين غرابها [ص 553] اهـ، وقيل: على إضمار وهبنا، أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل

---

[479]

(فبشرناها) لان البشارة من الله تعالى بالشئ في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفا على بإسحاق، أو منصوب عطفا على محله، ويرد الاول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو، وقال بعضهم في قوله تعالى (وحفظا من كل شيطان مارد) إنه عطف على معنى (إنا زينا السماء الدنيا) وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى (ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما) ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله، أو مفعولا مطلقا، وعليهما فالعامل محذوف: أي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظا. وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم (ودوا لو تدهن فيدهنوا) حملا على معنى ودوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص (لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع) بالنصب: إنه عطف على معنى لعلى أبلغ، وهو لعلى أن أبلغ، فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا، نحو الحديث " فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد: * للبس عباءة وتقر عينى * [424] ومع هذين

الاحتمالين فيندفع قول الكوفى: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمنى. وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم) إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى (أو كالذى مر على قرية) إنه على معنى أرأيت كالذى حاج أو كالذى مر، ويجوز أن يكون على اضمار فعل، أي أو رأيت مثل الذى، فحذف لدلالة (ألم تر إلى الذى حاج) عليه، لان كليهما تعجب، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى، لان اضمار الفعل لدلالة

---

[480]

المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة، أي ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر، وقيل: الكاف [اسم] بمعنى مثل معطوف على الذى، أي ألم تنظر إلى الذى حاج أو إلى مثل الذى مر. تنبيه - من العطف على المعنى على قول البصريين نحو " لالزمنك أو تقضيني حقى " إذ النصب عندهم بإضمار أن، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أن ليكونن لزوم منى أو قضاء منك لحقي، ومنه (تقاتلونهم أو يسلموا) في قراءة أبى بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون، ومثله " ما تأتينا فتحدثنا " بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثا، أي بل غير محدث، وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى (لا يقضى عليهم فيموتوا) أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني: إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفا على تأتينا، فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى، أو على القطع فيكون موجبا، وذلك واضح في نحو " ما تأتينا فتجهل أمرنا " و " لم تقرأ فتنسى " لان المراد إثبات جهله ونسيانه، ولانه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله: 731 - غير أنا لم يأتنا بيقين * فنرجى ونكثر التأميلا إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لانه يصير منفيا على حدته كالاول إذا جزم، ومنفيا على الجمع إذا نصب، وإنما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة، لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، عوضا عن ذلك، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن

---

[481]

يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول، وهو أحد وجهى النصب، وهو قليل، وعليه قوله: 732 - فلقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر (فيموتون) عطفا على (يقضى)، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) وقد كان النصب ممكنا مثله في (فيموتوا) ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفى، لان المراد بلا يؤذن لهم نفى الاذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى (لا تعتذروا اليوم) فلا يتأتى العذر (1) منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك " ما تؤذينا فنحبك " بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجئ (لا تعتذروا اليوم) على اختلاف المواقف، كما جاء (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) (وقفوهم إنهم مسئولون)، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة " ما تأتينا فتجهل أمورنا " ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفى الاذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الاعلم، وأنه في المعنى مثل (لا يقضى عليهم فيموتوا) ورده ابن عصفور بأن الاذن

---

(1) في نسخة " فلا يأتي العذر - إلخ ". (*)

---

[482]

في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزما، ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في " ما تأتينا فتحدثنا " جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث، والذى أقول: إن مجئ الرفع بهذا المعنى قليل جدا، فلا يحسن حمل التنزيل عليه. تنبيه - " لا تأكل سمكا وتشرب لبنا " إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهى، وقال بدر الدين ابن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير لا تأكل (1) السمك وأنت تشرب اللبن، اهـ. وكأنه قدر الواو للحال، وفيه بعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى. عطف الخبر على الانشاء، وبالعكس منعه البيانيون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الايضاح، ونقله عن الاكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات) في سورة البقرة، (وبشر المؤمنين) في سورة الصف، قال أبو حيان، وأجاز سيبويه " جاءني زيد ومن عمرو العاقلان " على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله:

---

(1) في نسخة " ولكنه على طريق لا تأكل السمك - إلخ ". (*)

---

[483]

وإن شفائى عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول ؟ [570] وقوله: 733 - تناغى غزالا عند باب ابن عامر * وكحل أماقيك الحسان بإثمد واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله: وقائلة خولان فانكح فتاتهم * [وأكرومة الحيين خلو كما هيا] [271] فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان. وأقول: أما آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك " زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق " وجوز عطفه على (اتقوا) وأنم من كلامه في الجواب الاول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر، لانه لا يصح أن يكون جوابا للشرط، إذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة. وقال في آية الصف: إن العطف على (تؤمنون) لانه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون، وببشر النبي عليه الصلاة والسلام،

---

[484]

ولا أن يقال في (تؤمنون): إنه تفسير للتجارة لا طلب، وإن (يغفر لكم) جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزله السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة، لان تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول " قوموا واقعد يا زيد " ولان (تؤمنون) لا يتعين للتفسير، سلمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرا، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فهل أنتم منتهون) في معنى أنتهوا، أو بأن يكون تفسيرا في المعنى

دون الصناعة، لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذى يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب نجاتك ؟ آمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذ فيمتنع العطف، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير. وقال السكاكى: الامران معطوفان على قل مقدرة قبل (يأيها)، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الاولى فأنذر، وفى الثانية فأبشر، كما قال الزمخشري في (واهجرني مليا): إن التقدير فاحذرنى واهجرني، لدلالة (لارجمنك) على التهديد. وأما * وهل عند رسم دارس من معول * [570] فهل فيه نافية، مثلها (فهل يهلك إلا القوم الظالمون): وأما * هذه خولان * [271] فمعناه تنبه لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ونحوه في النزيل كثير. وأما * وكحل أماقيك * [733] فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات، وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحل، كما قيل في (واهجرني مليا).

---

[485]

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: وأعلم أنه لا يجوز " من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين " رفعت أو نصبت، لانك لا تثنى إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما، لانه الذى اقتضاه المقام. والله أعلم. عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس فيه ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقا، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل " قام زيد وعمرا أكرمته " إن نصب عمرا أرجح، لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. والثانى: المنع مطلقا، حكى عن ابن جنى أنه قال في قوله: 734 - عاضها الله غلاما بعد ما * شابت الاصداغ والضرس نقد إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف. والثالث: لابي على، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة، وبنى عليه منع كون الفاء في " خرجت فإذا الاسد حاضر " عاطفة. وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضى الله عنه أن مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية.

---

[486]

وأنهم زعموا أن قول الشافعي " يحل أكل متروك التسمية " مردود بقوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لان الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لان أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقى أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهى، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا، ومفهومه جواز الاكل إذا لم يكن فسقا، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله (أو فسقا أهل لغير الله به) فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله، اه ملخصا موضحا. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا. العطف على معمولي عاملين وقولهم " على عاملين " فيه تجوز، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو " إن زيدا ذاهب وعمرا جالس " وعلى معمولات عامل نحو " أعلم زيد عمرا بكرا جالسا، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا " وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو " إن زيدا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكر " وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعا نحو " كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر " وليس كذلك، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة، وقيل: إن منهم الاخفش، وإن كان أحدهما جارا فإن كان الجار مؤخرا نحو " زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة " فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدما نحو " في الدار زيد والحجرة عمرو " فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الاخفش الاجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم - منهم الاعلم - فقالوا: إن ولى المخفوض العاطف كالمثال جاز، لانه

[487]

كذا سمع، ولان فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو " في الدار زيد وعمرو الحجرة ". وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى (إن في السموات والارض لآيات للمؤمنين، وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) آيات الاولى منصوبة إجماعا، لانها اسم إن، والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى، وأما النصب فعلى نيابتها مناب إن وفى. وأجيب بثلاثة أوجه: أحدها: أن في مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بفى، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو إن. والثانى: أن انتصاب (آيات) على التوكيد للاولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست في مقدرة. والثالث: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار إن وفى، ذكره الشاطى وغيره، وإضمار إن بعيد. ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله: هون عليك، فإن الامور * بكف الاله مقاديرها [232] فليس بآتيك منهيها * ولا قاصر عنك مأمورها لان " قاصر " عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع

[488]

ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ فليس منهيا بقاصر عنك مأمورها. وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات، لدخولها في الامور. وأعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى (والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها) الآيات، فقال: فإن قلت: نصب إذا معضل، لانك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعنى أن إذا عطف على إذا المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعنى أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل. قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى (فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس) فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، اه. وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو " في الدار زيد والحجرة عمرو " ولا إشكال حينئذ في الآية. وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية: وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب.

[489]

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة وهى سبعة: أحدها: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو " نعم رجلا زيد، وبئس رجلا عمرو " ويلتحق بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو (ساء مثلا القوم) و (كبرت كلمة تخرج) و " ظرف رجلا زيد " وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويرده " نعم رجلا كان زيد " ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو (بئس للظالمين بدلا). الثاني: أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله: 735 - جفوني ولم أجف الاخلاء، إننى * لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال الفراء: يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو " قام وقعد أخواك " فهو عنده فاعل بهما. الثالث: أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا) قال

الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه، وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها، قال: ومنه: 726 - * هي النفس تحمل ما حملت * و " هي العرب تقول ما شاءت " قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف، لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين، وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف، لامكان وجه ثالث

في المثالين لم يذكره، وهو كون هي ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده. الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد) ونحو (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) والكوفي يسميه ضمير المجهول. وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه: أحدها: عوده على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شئ منها عليه، وقد غلط يوسف ابن السيرافى، إذ قال في قوله: 737 - أسكران كان ابن المراغة إذ هجا * تميما بجو الشام أم متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة: إن كان شانية، وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة، والاشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا، ويروى بالعكس، فاسم كان مستتر فيها. والثانى: أن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو " كان قائما زيد، وظننته قائما عمرو " وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه، لانه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها، وأجاز الكوفيون " إنه قام " و " إنه ضرب " على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل. والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه. والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس: أنه ملازم للافراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث. وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في (إنه يراكم هو وقبيله) إن اسم إن ضمير الشأن، والاولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ (وقبيله) بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن، والاولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) إن تقديره أنك، وفى " كتبت إليه أن لا يفعل " إنه يجزم على النهى، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على أنك. الخامس (1): أن يجر برب مفسرا بتمييز، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا، وقال: 738 - ربه فتية دعوت إلى ما * يورث المجد دائبا فأجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير، فيقال " ربه امرأة " لا ربها، ويقال " نعمت امرأة هند " وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع. وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابى نعم ورب، وذلك أنه قال في تفسير (فسواهن سبع سموات) الضمير في (فسواهن) ضمير منهم، وسبع سموات تفسيره، كقولهم " ربه رجلا " وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الاول، اهـ. وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه. السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له، ك " ضربته زيدا " قال

---

(1) الخامس من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة. (*)

---

[492]

ابن عصفور: أجازه الاخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرجوا على ذلك قولهم " اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم " وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله: قد أصبحت بقرقرى كوانسا * فلا تلمه أن ينام البائسا [695] وقال سيبويه: هو بإضمار أذم، وقولهم " قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك " وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الالف والواو والنون أحرف كالتاء في " قامت هند " وهو المختار. والسابع: أن يكون متصلا بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر ك " - ضرب غلامه زيدا " أجازه الاخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، ومن شواهده قول حسان: 739 - ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله: 740 - كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) ويمتنع بالاجماع نحو " صاحبها في الدار " لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو " ضرب غلامها عبد هند " لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو " ضرب غلامه زيد " وقال الزمخشري في (لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا) الآية في قراءة أبى عمرو (فلا يحسبنهم)

---

[493]

بالغيبة وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا، والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة، أي لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و (فلا يحسبنهم) توكيد، وكذا قال في قراءة هشام (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) بالغيبة: إن التقدير ولا يحسبنهم، والذين فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جدا، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها، فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع، لان فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك " غلامه ضرب زيد " ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة، أما الاول فإنه منع في قوله تعالى: (وما عملت من سوء تود) كون ما شرطية، لان (تود) حينئذ يكون دليل الجواب، لا جوابا، لكونه مرفوعا، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في (بينه) عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة، وهذا عجيب، لان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا، ولو قدم (تود) لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع " ضرب زيدا غلامه " لان زيدا في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معول عليه، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) إن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا والكلام فيه في أربع مسائل: الاولى: في شروطه، وهى ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

---

[494]

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الاصل، نحو (أولئك هم المفلحون) (وإنا لنحن الصافون) الآية (كنت أنت الرقيب عليهم) (تجدوه عند الله هو خيرا) (إن ترنى أنا أقل منك مالا وولدا) وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا، وجعل منه (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) فيمن نصب (أطهر)، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خرجت على أن (هؤلاء بناتى) جملة، و (هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ ولكم الخبر، وعليهما فأطهر حال، وفيهما نظر، أما الاول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميرا عند البصريين، وأما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم. والثانى: كونه معرفة كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو " ما ظننت أحدا هو القائم " و " كان رجل هو القائم " وحملوا عليه (أن تكون أمة هي أربى من أمة) فقدروا (أربى) منصوبا. ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبرا لمبتدأ في الحال أو في الاصل، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل كما تقدم في خيرا

وأقل، وشرط الذى كالمعرفة: أن يكون اسما كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه (إنه هو يبدئ ويعيد) وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في (ومكر أولئك هو يبور) وابن الخباز فقال في شرح الايضاح: لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، اهـ، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى (وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيى، وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى): وإنما أتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث، لان بعض

---

[495]

الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله كقول نمروذ: أنا أحيى وأميت، وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس، اهـ. وقد يستدل لقوله الجرجاني بقوله تعالى: (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدى) فعطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبرا بعد الفصل، اهـ. ويشترط له في نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع " زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم " وأما " إنك إياك الفاضل " فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين. والثانى: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز " كنت هو الفاضل " فأما قول جرير بن الخطفى. 741 - وكائن بالاباطح من صديق * يرانى لو أصبت هو المصابا وكان قياسه " يرانى أنا " مثل (إن ترنى أنا أقل) فقيل: ليس هو فصلا وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لانه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمصاب حينئذ مصدر كقولهم " جبر الله مصابك " أي مصيبتك، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة (الآن جئت بالحق) أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف (فلا نقم لهم يوم القيامة وزنا) أي نافعا، لان أعمالهم توزن، بدليل (ومن خفت موازينه) الآية، وأجازوا " سير بزيد سير "

---

[496]

بتقدير الصفة، أي واحد، وإلا لم يفد، وزعم ابن الحاجب أن الانشاد " لو أصيب " بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وإن " هو " توكيد له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل يرانى مصلتا إذا أصابتني مصيبة، اهـ. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى " يراه " أي يرى نفسه، و " تراه " بالخطاب: ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسنا، أي يرى الصديق نفسه مصابا إذا أصبت. المسألة الثانية: في فائدته، وهى ثلاثة أمور: أحدها لفظي، وهو الاعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمى فصلا، لانه فصل بين الخبر والتابع، وعمادا، لانه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو (كنت أنت الرقيب عليهم) والضمائر لا توصف. والثانى معنوى، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال " زيد نفسه هو الفاضل " وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة، لانه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد. والثالث معنوى أيضا، هو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير (وأولئك هم المفلحون) فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره. المسألة الثالثة: في محله. زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال،

---

[497]

وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ، وأل الموصولة (1)، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي. وبين معمولي إن بالعكس. المسأله الرابعة: فيما يحتمل من الاوجه. يحتمل في نحو (كنت أنت الرقيب عليهم) ونحو (إن كنا نحن الغالبين) الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفى نحو (وإنا لنحن الصافون) ونحو " زيد هو العالم، وإن عمرا هو الفاضل " الفصلية والابتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية، والثالثة. ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوى، ووهم أبو البقاء، فأجاز في (إن شانئك هو الابتر) التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك) لا لنفس شانئك، ويحتمل الثلاثة في نحو " أنت أنت الفاضل " ونحو (إنك أنت علام الغيوب) ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو " إن زيدا هو الفاضل " البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في (تجدوه عند الله هو خيرا) كونه بدلا من الضمير المنصوب. ومن مسائل الكتاب " قد جربتك فسكنت أنت أنت " الضميران مبتدأ وخبر، والجمله خبر كان، ولو قدرت الاول فصلا أو توكيدا لقلت " أنت إياك ". والضمير في قوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من أمة) مبتدأ: لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

---

(1) غير أن إعراب أل الموصولة ظهر فيما بعدها بسبب كونها على صورة الحرف. (*)

وفى الحديث " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه " إن قدر في " يكون " ضمير لكل فأبواه مبتدأ، وقوله " هما إما مبتدأ ثان وخبره للذان والجملة خبر أبواه، وإما فصل، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا (1) إبدال الضمير من الظاهر، واللذان خبر أبواه، وإن قدر " يكون " خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون، و " هما " مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الاول فاللذان بالالف، وعلى الاخيرين هو بالياء. روابط الجملة بما هي خبر عنه وهى عشرة: أحدها الضمير، وهو الاصل، ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته، ومحذوفا مرفوعا نحو (إن هذان لساحران) إن قدر لهما ساحران (2)، ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد (وكل وعد الله الحسنى) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعة، لان قبله جملة فعلية وهى (فضل الله المجاهدين) فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل، لان بعده (وفضل الله المجاهدين) وهذا مما أغفلوه، أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو " قام زيد وعمرا أكرمته " للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو " زيد ضربته وأكرمت عمرا " ولا فرق بينهما، وقول أبى النجم: [قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا] كله لم أصنع [332] ولو نصب " كل " على التوكيد لم يصح، لان " ذنبا " نكرة، أو على المفعولية كان فاسدا معنى، لما بيناه في فصل كل، وضعيفا صناعة، لان حق كل متصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو (إن الامر كله لله) قرئ بالنصب والرفع

---

(1) في نسخة " إذا جوزنا " (2) في نسخة " إذا قدر لهما ساحران ". (*)

وقراءة (1) جماعة (أفحكم الجاهلية يبغون) بالرفع، ومجرورا نحو " السمن منوان بدرهم " أي منه، وقول امرأة " زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب " إذا لم نقل إن أل نائبة عن الضمير، وقوله تعالى (ولمن صبر وغفر إن ذلك عزم الامور) أي إن ذلك منه، ولابد من هذا التقدير، سواء أقدرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أم قدرنا اللام موطئة ومن شرطية، أما على الاول فلان الجملة خبر، وأما على الثاني فلانه لابد في

جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضمير، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما الثالث فلانها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبى البقاء والحوفى " إن الجملة جواب الشرط " مردود، لانها اسمية، وقولهما " إنها على إضمار الفاء " مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة. تنبيه - قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل: أحدها: أن يكون معطوفا بغير الواو، نحو " زيد قام عمرو فهو " أو " ثم هو ". والثانية: أن يعاد العامل، نحو " زيد قام عمرو وقام هو ". والثالثة: أن يكون بدلا نحو " حسن الجارية الجارية أعجبتني هو " فهو: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو " زيد ضربت عمرا وأباه " ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت " أخاه " ونحوه من عمرو لم يجوزا، على ما مر من الاختلاف في عامل البدل،

---

(1) في نسخة " وقرأ جماعة " وهذا من أمثلة حذف الضمير الرابط المنصوب. (*)

فإن قدرته بيانا جاز باتفاق [أو بدلا لم يجز (1)] ويجوز بالاتفاق " زيد ضربت رجلا يحبه " رفعت زيدا أو نصبته، لان الصفة والموصوف كالشئ الواحد. الثاني: الاشارة، نحو (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة) (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا) ويحتمله (ولباس التقوى ذلك خير) وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو " زيد قام هذا " لمانعين، و " زيد قام ذلك " لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة، لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلا أو بيانا، وجوز الفارسى كونه صفة، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، ورده الحوفى بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو (الحاقة ما الحاقة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) وقال: 742 - لا أرى الموت يسبق الموت شئ * نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والرابع: إعادته بمعناه، نحو " زيد جاءني أبو عبد الله " إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى: (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل [هو] مجرور بالعطف على (الذين يتقون) ولئن سلم فالرابط العموم، لان المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفى: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله. والخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو " زيد نعم الرجل " وقوله: * (هامش) (1) سقطت هذه الجملة من النسخة التى شرح عليها الدسوقي، وفى ذكرها نوع تكرار. (*)

---

743 - [ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر * سبيل ؟] فأما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا " زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار " أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن أل في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مرادا، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لانه لا صبر له عن شئ. والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) وقوله: 744 - وإنسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو، وتارات يحم فيغرق كذا قالوا، والبيت محتمل لان يكون أصله يحسر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفى المسألة تحقيق تقدم في موضعه. والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وحده نحو " زيد قامت هند وأكرمها " ونحو " زيد قام وقعدت هند " بناء على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا

في الجمل، بدليل جواز " هذان قائم وقاعد " دون " هذان يقوم وقعد ". والثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو " زيد يقوم عمر وإن قام ". التاسع: أل النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين،

---

[502]

ومنه (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى) الاصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له. والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو " هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله " ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو (قل هو الله أحد) ونحو (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا). تنبيه - الرابط في قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) إما النون على أن الاصل وأزواج الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج، وتقديرهما إما قبل يتربصن، أي أزواجهم يتربصن، وهو قول الاخفش، وإما بعده، أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي - وتبعه ابن مالك - الاصل يتربص أزواجهم، ثم جئ بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير، لان النون لا تضاف لكونها ضميرا، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير. الاشياء التى تحتاج إلى الرابط (1) وهى أحد عشر: أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في " لولا زيد لاكرمتك ": إن لاكرمتك هو الخبر، وقول ابن عطية في (فالحق والحق أقول لاملان) إن لاملان خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع، وقوله إن التقدير أن أملا مردود، لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي، كما في " لعمرك لافعلن ".

---

(1) في نسخة " تحتاج إلى رابط ". (*)

---

[503]

والثانى: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكورا نحو (حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) أو مقدرا إما مرفوعا كقوله: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عارا عليك، ورب قتل عار [31] أي هو عار، أو منصوبا كقوله: 745 - [حميت حمى تهامة بعد نجد] * وما شئ حميت بمستباح [ص 612 و 633] أي حميته، أو مجرورا نحو (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا، ولا يقبل منها شفاعة، ولا يؤخذ منها عدل، ولا هم ينصرون) فإنه على تقدير فيه أربع مرات، وقراءة الاعمش (فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون) على تقدير فيه مرتين، وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال: 746 - ويوما شهدناه سليما وعامرا * [قليلا سوى الطعن النهال نوافله] أي شهدنا فيه، ثم حذف منصوبا ؟ قولان: الاول عن سيبويه، والثانى عن أبى الحسن، وفى أمالى ابن الشجرى قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي أن الجار حذف أولا، ثم حذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش: يجوز الامران، والاقيس عندي الاول، اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان أن الاولى أن لا يقدر في الآية الاولى ضمير، بل يقدر أن الاصل يوما يوم لا تجزى، بإبدال يوم الثاني من الاول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أن مضافا إلى جملة حذف، ثم إن ادعى أن الجملة باقية

---

[504]

على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع. الثالث: الجملة الموصول بها الاسماء، ولا يربطها غالبا إلا الضمير: إما مذكورا نحو (الذين يؤمنون) ونحو (وما عملته أيديهم) (وفيها ما تشتهيه الانفس) ونحو (يأكل مما تأكلون منه) وإما مقدرا نحو (أيهم أشد) ونحو (وما عملت أيديهم) (وفيها ما تشهى الانفس) ونحو (ويشرب مما تشربون) والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر. وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله: فيا رب ليلى أنت في كل موطن (1) * وأنت الذى في رحمة الله أطمع [343] وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الذى في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك، كقوله: 747 - وأنت الذى أخلفتني ما وعدتني * [وأشمت بى من كان فيك يلوم] وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل، إذ الغالب " أنت الذى فعل " وقولهم " فعلت " قليل. ولكنه مع هذا مقيس، وأما " أنت الذى قام زيد " فقليل غير مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: (الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف، لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الاصل كفروا به، لان المعطوف على الصلة صلة، فلابد من رابط، وإما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

---

(1) وفى رواية * فيا ؟ أنت الله في كل موطن * (*)

---

[505]

الرابع: الواقعة حالا، ورابطها إما الواو والضمير نحو (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) أو الواو فقط نحو (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) ونحو " جاء زيد والشمس طالعة " أو الضمير فقط نحو (ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لابد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك، لورودها في مواضع من التنزيل نحو (أهبطوا بعضكم لبعض عدو) (فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون) (والله يحكم لا معقب لحكمه) (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام) (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو " مررت بالبر قفيز بدرهم " أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله: 748 - نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدرى [ص 636] الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو " زيدا ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمرا وأخاه، أو عمرا أخاه " إذا قدرت الاخ بيانا، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى (والذين كفروا فتعسا لهم) الذين: مبتدأ، وتعسا: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول " زيدا ضربا إياه " وكذا لا يجوز " زيدا جدعا له " ولا " عمرا سقيا له " خلافا لجماعة منهم أبو حيان، لان اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية لانها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية) إن قدرت (من) زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده، وإن قدرتها بيانا لكم

---

[506]

كما هي بيان لما في (ما ننسخ من آية) لم يجز واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذ إلى كم، وإنما هي مفعول ثان مقدم، مثل " أعشرين درهما أعطيتك " وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في " رطل من زيت، وخاتم من حديد " زائدة، لا مبينة للجنس. السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظا نحو (ثم عموا وصموا كثير منهم) (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) أو مقدرا نحو (من استطاع) أي منهم، ونحو (قتل أصحاب الاخدود النار) أي فيه، وقيل: إن أل

خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الاعشى: 749 - لقد كان في حول ثواء ثويته * تقضى لبانات ويسأم سائم أي ثويته فيه، فالهاء من " ثويته " مفعول مطلق، وهى ضمير الثواء، لان الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حول، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمه في، وليس بشى، لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولا شتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك " مررت بثلاثة زيد وعمرو " القطع بتقدير منهم، لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير. تنبيه - إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التى هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

---

[507]

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضا إلا الضمير: إما ملفوظا به نحو " زيد حسن وجهه " أو " وجها منه " أو مقدرا نحو " زيد حسن وجها " أي منه، واختلف في نحو " زيد حسن الوجه " بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: أل خلف عن الضمير، وقال تعالى (وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب) جنات بدل أو بيان، والثانى يمنعه البصريون، لانه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري إنه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل (جنات عدن التى وعد الرحمن عباده) لو صح تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لاتبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما عدن مصدر عدن، فهو نكرة، والتى في الآية بدل لا نعت، و (مفتحة) حال من جنات لاختصاصها بالاضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لانه مذكر، ولان البدل لا يتقدم على النعت، و (الابواب) مفعول ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والاول أولى، لضعف مثل " مررت بامرأة حسنة الوجه " وعليهما فلابد من تقدير أن الاصل الابواب منها أو أبوابها، ونابت أل عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري. التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضا إلا الضمير: إما مذكورا نحو (فمن يكفر بعد منكم فإنى أعذبه) أو مقدرا أو منوبا عنه نحو (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) أي منه، أو الاصل في حجه، وأما قوله تعالى (بلى من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين) (ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) وقول الشاعر: 750 - فمن تكن الحضارة أعجبته * فأى رجال بادية ترانا ؟

---

[508]

فقال الزمخشري في الآية الاولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى: يحبه الله، وفى الثانية: يغلب، وفى البيت: فلسنا على صفته. العاشر: العاملان في باب التنازع، فلابد من أرتباطهما إما بعاطف كما في " قام وقعد أخواك " أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا) أو كون ثانيهما جوابا للاول، إما جوابية الشرط نحو (تعالوا يستغفر لكم رسول الله) ونحو (آتونى أفرغ عليه قطرا) أو جوابية السؤال نحو (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز " قام قعد زيد " ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول أمرئ القيس: * كفانى - ولم أطلب - قليل من المال * [414] وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الاول، لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع في شئ، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن كفانى طالب للقليل، وأطلب طالب للملك محذوفا للدليل، وليس طالبا للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفانى، وحينئذ يلزم كونه مثبتا، لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفى جاء الاثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله: * ولو أن ما أسعى لادنى معيشة *

---

[509]

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى، فلا تنازع بينهما. فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت " لو دعوته لاجابني غير متوان " أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى ؟ قلت: أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسى والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الاول، وفيه نظر، لان المعنى حينئذ لو ثبت أنى أسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنى غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له، فيتوقف عدم الشئ على وجوده. ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم في (فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شئ قدير) إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما في " ضربني وضربت زيدا "، إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم، على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ " ضربني وضربت زيد " حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة. والصواب أن مفعول أطلب " الملك " محذوفا كما قدمنا، وأن فاعل تبين ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلما تبين له تبين كما قالوا في (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) أو لشئ دل عليه الكلام، أي فلما تبين له الامر أو ما أشكل عليه، ونظيره " إذا كان غدا فأتني " أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

---

[510]

الحادى عشر: ألفاظ التوكيد الاول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو " جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم " ومن ثم كان مردودا قول الهروي في الذخائر تقول " جاء القوم جميعا " على الحال، و " جميع " على التوكيد، وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: (هو الذى خلق لكم ما في الارض جميعا): إن جميعا توكيد لما، ولو كان كذا لقيل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم (إنا كلا فيها): إن كلا توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للاحاطة، نحو " قمتم ثلاثتكم " وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لكل أن تلى العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو " جاءني كل القوم " فيجوز مجيئها بدلا، بخلاف " جاءني كلهم " فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أن كلا حال، وفيه ضعفان: تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم " مررت بهم كلا " أي جميعا، وتقديم الحال على عاملها الظرفى. واحترزت بذكر الاول عن أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو (فسجد الملائكة كلهم أجمعون). الامور التى يكتسبها لاسم بالاضافة وهى عشرة: أحدها: التعريف، نحو " غلام زيد " (1). الثاني: التخصيص، نحو " علام امرأة " (2) والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ

---

(1) أي فيما إذا كان المضاف إليه معرفة كزيد. (2) أي متى كان المضاف إليه نكرة كامرأة. (*)

---

[511]

درجة التعريف، فإن " غلام رجل " أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز " غلام زيد ". الثالث: التخفيف، كـ " ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر " إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الاصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف (1) منه، إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك " الضاربا زيد، والضاربو زيد " ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقوله تعالى: (هديا بالغ الكعبة) ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: (ثانى عطفه) وقول أبى كبير: 751 - فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * [سهدا إذا ما نام ليل الهوجل] ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير: 752 - يا رب غابطنا لو كان يطلبكم

* [لاقى مباعدة منكم وحرمانا] ولا تدخل رب على المعارف، وفى التحفة أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله " ولا تفيد إلا تخفيفا " فقال: بل تفيد أيضا التخصص، فإن " ضارب زيد " أخص من " ضارب " وهذا سهو، فإن " ضارب زيد " أصله " ضارب زيدا " بالنصب، وليس أصله ضاربا فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الاضافة. فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص، لانها ليست في تقدير الانفصال. وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا: إما الماضي، كقولك " هو مالك عبيده أمس "

---

(1) في نسخة " أحب منه " وليست بشئ. (*)

---

[512]

أي مالك الامور يوم الدين على حد (ونادى أصحاب الجنة) ولهذا قرأ أبو حنيفة (ملك يوم الدين) وإما الزمان المستمر كقولك " هو مالك العبيد " فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد، اه ملخصا. وهو حسن، إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر) فقال: قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل، وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفا على محل الليل، لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضى فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة، ومثله (فالق الحب والنوى) و (فالق الاصباح) كما تقول " زيد قادر عالم " ولا تقصد زمانا دون زمان، اه. وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملا، وليس الامر كذلك. الرابع: إزالة القبح أو التجوز، كـ " - مررت بالرجل الحسن الوجه " فإن الوجه إن رفع قبح الكلام، لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى. الخامس: تذكير المؤنث كقوله: 753 - إنارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل أن يكون منه (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ويبعده (لعل الساعة قريب) فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في " قريب " إذا لم يرد قرب النسب، قصدا للفرق، وأما قول الجوهرى " إن التذكير لكون التأنيث مجازيا " فوهم، لوجوب التأنيث

---

[513]

في نحو " الشمس طالعة، والموعظة نافعة " وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقي الظاهرين، لا المضمرين. السادس: تأنيث المذكر، كقولهم " قطعت بعض أصابعه " وقرئ (تلتقطه بعض السيارة) ويحتمل أن يكون منه (فله عشر أمثالها) (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها) أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بعد، لانهم ما كانوا في النار حتى ينفذوا منها، وأن الاصل فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف، وهو مؤنث، وقال: 754 - طول الليالى أسرعت في نقضى * نقضن كلى ونقضن بعضى وقال: 755 - وما حب الديار شغفن قلبى * [ولكن حب من سكن الديارا] وأنشد سيبويه: 756 - وتشرق بالقول الذى قد أذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهرى في قوله: 757 - تجنب صديقا مثل ما، واحذر الذى * يكون كعمرو بين عرب وأعجم فإن صديق السوء يزرى، وشاهدي * (كما شرقت صدر القناة من الدم) ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة، وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

---

[514]

وشرط هذه المسألة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز " أمة زيد جاء " ولا " غلام هند ذهبت " ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبى الفتح في توجيهه قراءة أبى العالية (لا تنفع نفسا إيمانها) بتأنيث الفعل: إنه من باب " قطعت بعض أصابعه " لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك " زيد ظلم " تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز. السابع: الظرفية، نحو (تؤتى أكلها كل حين) وقوله: * أنا أبو المنهال بعض الاحيان * [679] وقال المتنبي: أي يوم سررتني بوصال * لم تسؤني ثلاثة بصدود [118] وأى في البيت استفهامية يراد بها النفى، لا شرطية، لانه لو قيل مكان ذلك " إن سررتني " انعكس المعنى، لا يقال: يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى لانا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال، والرابط محذوف، أي لم ترعنى بعده، ثم حذفا دفعة أو على التدريج، أو حالا من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهى حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مقدر أنك تروعني، ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط. الثامن: المصدرية، نحو (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأى: مفعول مطلق ناصبه ينقلبون، ويعلم: معلقة عن العمل بالاستفهام، وقال:

---

[515]

ستعلم ليلى أي دين تداينت * وأى غريم للتقاضى غريما [657] أي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها [هنا] مفعول به، كقولك " تداينت مالا " لا مفعول مطلق، لانها لم تضف لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في (لنعلم أي الحزبين أحصى) (ولتعلمن أينا أشد عذابا). التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو " غلام من عندك " والخبر في نحو " صبيحه أي يوم سفرك " والمفعول في نحو " غلام أيهم أكرمت " ومن ومجرورها في نحو " من غلام أيهم أنت أفضل " ووجب الرفع في نحو " علمت أبو من زيد " وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء: 758 - عليك بأرباب الصدور، فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا وإياك أن ترضى صحابة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولى مغريا ومحذرا والاشارة بقوله " ثم خفض مزمل " إلى قول امرئ القيس: 759 - كأن أبانا في عرانين وبله * كبير أناس في بجاد مزمل [ص 683] وذلك أن " مزملا " صفة لكبير، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض (1).

---

(1) في نسخة " لمجاورته للمخفوض " وكلتاهما صحيحة. (*)

---

[516]

والعاشر: الاعراب، نحو " هذه خمسة عشر زيد " فيمن أعربه، والاكثر البناء. والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب: أحدهما: أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون، وقد استدل على ذلك بأمور: منها قوله تعالى: (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) (ومنا دون ذلك قاله الاخفش، وخولف، وأجيب عن الاول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وحيل هو، أي الحول، كما في قوله: 760 - وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب أي ويعتلل هو، أي الاعتلال، ولابد عندي من تقدير " عليك " مدلولا عليها بالمذكورة، وتكون حالا من المضمر، ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه [على] حذف الموصوف، أي ومنا قوم دون ذلك كقولهم " منا ظعن ومنا أقام " أي منا فريق ظعن ومنا [فريق] أقام، ومنها قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم) فيمن فتح بينا، قاله الاخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: بين ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل، لان (وما نرى معكم شفعاءكم) يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى (ما كنتم تزعمون) على أن الفعلين تنازعاه، ويؤيد التأويل قوله: 761 - أهم بأمر الحزم لو

أستطيعه * وقد حيل بين العير والنزوان بفتح " بين " مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فيمن فتح مثلا، وقراءة بعض السلف (أن يصيبكم مثل ما أصاب) بالفتح، ويقول الفرزدق:

---

(1) في نسخة " تذرب " بذال معجمة وفسرها الامير بقوله " أي يحتد لسانك وينطق ". (*)

---

[517]

* إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر * [120] وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في " مثل " لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى: (إلا أمم أمثالكم) وقول الشاعر: * والشر بالشر عند الله مثلان * [81] وزعم أن " حقا " اسم فاعل من حق يحق، وأصله حاق فقصر، كما قيل بر وسر ونم، ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه في (وما توفيقي إلا بالله) ومثل: مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها قوله: لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أو قال [260] فغير: فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك، لان قولهم " غيران وأغيار) ليس بعربي. ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن " غلامي " ونحوه مبنى فمردود، ويلزمهم بناء " غلامك، وغلامه " ولا قائل بذلك. الباب الثاني: أن يكون المضاف زمانا مبهما، والمضاف إليه " إذ " نحو (ومن خزى يومئذ) و (من عذاب يومئذ) يقرآن بجر يوم وفتحه. الثالث: أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنى، بناء أصليا كان بناء كقوله: 762 - على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت: ألما أصح والشيب وازع ؟ أو بناء عارضا كقوله.

---

[518]

763 - لاجتذبن منهن قلبى تحلما * على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح، وهو أرجح من الاعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور. فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الاعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع (هذا يوم ينفع الصادقين) بفتح يوم، وقراءة غير أبى عمرو وابن كثير (يوم لا تملك نفس) بالفتح، وقال: 764 - إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني * نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال آخر: 765 - ألم تعلمي - يا عمرك الله - أننى * كريم على حين الكرام قليل وأنى لا أخزى إذا قيل: مملق * سخى، وأخزى أن يقال: بخيل رويا بالفتح. ويحكى أن ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة: 766 - أتانى - أبيت اللعن - أنك لمتنى * وتلك التى تستك منها المسامع مقالة أن قد قلت: سوف أناله، * وذلك من تلقاء مثلك رائع

---

[519]

فقال: 767 - [إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم] * ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى فقيل له: الجواب، فقال ابن الابرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبنى اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحله الرفع بدلا من " أنك لمتنى " وقد روى بالرفع، وهذا الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء في نحو " غلامك، وفرسه " ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في " مثل " مع إبهامها لكونها تثنى وتجمع، فما ظنك بهذا ؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار أعنى أو على المصدرية، وفى البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة " مقالة " إلى " أن قد قلت " فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يضاف الشئ إلى نفسه، وجوابه أن الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة،

وأن وصلتها بدل من مقالة، أو من " أنك لمتنى " أو خبر لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله " مقالة ان " بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة، فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى " ملامة " وهو مصدر للمتنى المذكورة، أو لاخرى محذوفة. الامور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا وهى عشرون: أحدها: كونه على فعل بالضم كظرف وشرف، لانه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول المتعدى قاصرا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب، نحو ضرب الرجل وفهم

---

[520]

بمعنى ما أضربه وأفهمه، وسمع " رحبتكم الطاعة " و " أن بشرا طلع اليمن " ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ، والثانى والثالث: كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل، نحو ذل وقوى. والرابع: كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو " أغد البعير، وأحصد الزرع " إذا صارا (1) ذوى غدة وحصاد. والخامس: كونه على افعلل كاقشعر واشمأز. السادس: كونه على افوعل كا كوهد الفرخ إذا ارتعد. السابع: كونه على افعنلل بأصالة اللامين كاحر نجم بمعنى اجتمع. الثامن: كونه على افعنلل بزيادة أحد اللامين كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد. التاسع: كونه على افعنلى كاحر نبى الديك إذا انتفش، وشذ قوله: 768 - قد جعل النعاس يفر ؟ ؟ ينى * أطرده عنى ويسرندينى ولا ثالث لهما، ويغرندينى - بالغين المعجمة - يعلونى ويغلبنى، وبمعناه يسرندينى العاشر: كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين، وقولهم " إن البغاث بأرضنا يستنسر ". الحادى عشر: كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر. الثاني عشر: كونه مطاوعا لمتعد إلى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج.

---

(1) في نسخة " أي صارا - إلخ ". (*)

---

[521]

فإن قلت: قد مضى عد انفعل. قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل، تقول: ضاعفت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم، وثلمته فتثلم، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فأقام، وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث، واستعطيته درهما فأعطاني درهما، وفى التعدي لواحد نحو استفتيته فأفتانى، واستنصحته فنصحني، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والاجابة (1)، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير. الثالث عشر: أن يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحر نجم واقشعر واطمأن. الرابع عشر: أن يضمن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى (ولا تعد عيناك عنهم) (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (أذاعوا به) (وأصلح لى في ذريتي) (لا يسمعون إلى الملا الاعلى) وقولهم " سمع الله لمن حمده " وقوله: 769 - [وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها * إلى الضيف] يجرح في عراقيبها نصلى فإنها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون، وتحدثوا، وبارك، ولا يصغون، واستجاب، ويعث أو يفسد. والستة الباقية أن يدل على سجية كلؤم وجبن وشجع، أو على عرض

---

(1) في نسخة " والاباحة " (*)

---

[522]

كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل، أو على نظافة كطهر ووضؤ، أو دنس كنجس ورجس وأجنب، أو على لون كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد، أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل. تنبيه: في فصيح ثعلب في باب المشدد: فلان يتعهد ضيعته، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده يتعاهد، لانه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعديا، ويرده قوله: * تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا * [423] وأجاز الخليل يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد، فقال يونس: يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبى ذؤيب: بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما اتيح له جرى سلفع [602] إن من رواه بجر التعانق مخطئ، لان تفاعل لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا إلى واحد، نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم، وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا، نحو تضارب زيد وعمرو، إلا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته، وعانقته وتعانقته، اه وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا، وأيضا فلم يخص الرد برواية الجر، ولا معنى لذلك.

---

[523]

الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر وهى سبعة: أحدها: همزة أفعل نحو (أذهبتم طيباتكم) (ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) (والله أنبتكم من الارض نباتا، ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا) وقد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين نحو " ألبست زيدا ثوبا، وأعطيته دينارا " ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في " رأى، وعلم " وقاسه الاخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه. الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشى وسار " جالست زيدا، ومااشيته، وسايرته ". الثالث: صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة، تقول " كرمت زيدا " بالفتح - أي غلبته الكرم. الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشئ ك " استخرجت المال، واستحسنت زيدا، واستقبحت الظلم " وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو " استكتبته الكتاب، واستغفرت الله الذنب "، وإنما جاز " استغفرت الله من الذنب " لتضمنه معنى استتبت، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور، وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب اختار فمردود. الخامس: تضعيف العين، تقول في فرح زيد " فرحته " ومنه (قد أفلح

---

[524]

من زكاها) (هو الذى يسيركم) وزعم أبو على أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم " سرت زيدا " وقوله: 770 - [فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها] * فأول راض سنة من يسيرها وفيه نظر، لان " سرته " قليل، وسيرته كثير، بل قيل: إنه لا يجوز " سرته " وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعا، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان) وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقا، فقال: لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جئ بنزل في الاول وأنزل في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف " الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما، ونزله بحسب المصالح منجما " لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وفى قوله تعالى (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) وأما قول القفال: إن المعنى الذى أنزل في وجوب صومه أو الذى أنزل في شأنه فتكلف لا داعى إليه، وبالثانى تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين سنة. ويشكل على الزمخشري قوله تعالى (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرن جملة واحدة) فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى (وقد نزل

عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها) وذلك إشارة إلى قوله تعالى (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا) الآية، وهى آية واحدة. والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفى المتعدى لواحد نحو " علمته الحساب، وفهمته المسالة " ولم يسمع في المتعدى لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس،

---

[525]

وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد. السادس: التضمين، فلذلك عدى رحب وطلع إلى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ، وقالوا: فرقت زيدا، و (سفه نفسه) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك. ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل [إلى] أكثر من درجة، ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في قولهم " لا آلوك نصحا، ولا آلوك جهدا " لما ضمن معنى لا أمنعك، ومنه قوله تعالى (لا يا لونكم خبالا) وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو (أنبئهم بأسمائهم، فلما أنبأهم بأسمائهم) (نبؤنى بعلم). السابع: إسقاط الجار توسعا نحو (ولكن لا تواعدوهن سرا) أي على سر، أي نكاح (أعجلتم أمر ربكم) أي عن أمره (واقعدوا لهم كل مرصد) أي عليه، وقول الزجاج إنه ظرف رده الفارسى بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه، فليس مبهما، وقوله: * كما عسل الطريق الثعلب * [3] أي في الطريق، وقول ابن الطراوة إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم، وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق. ولا يحذف الجار قياسا إلا مع أن وأن، وأهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم في نحو " جئت كى تكرمني " أن تكون كى مصدرية واللام

---

[526]

مقدرة والمعنى لكى تكرمني، وأجازوا أيضا كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها، ولا يحذف مع كى إلا لام العلة، لانها لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات) (شهد الله أنه لا إله هو) أي بأن لهم، وبأنه (وترغبون أن تنكحوهن) أي في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين، ومما يحتملهما قوله: 771 - ويرغب أن يبنى المعالى خالد * ويرغب أن يرضى صنيع الالائم أنشده ابن السيد، فإن قدر " في " أولا و " عن " ثانيا فمدح، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن، للتناقض. ومحل أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا، فقال بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا، وله نظائر نحو قولهم " لاه أبوك " وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو. ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) (وأن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لان المساجد لله، وفاعبدون لان هذه. ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن وصلتها، لا تقول " أنك فاضل عرفت " وقوله: 772 - وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * إلى، ولا دين بها أنا طالبه

---

[527]

رووه بخفض " دين " عطفا على محل " أن تكون "، إذ أصله لان تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات، وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: كسى زيد، بوزن

فرح، فيكون قاصرا، قال: 773 - وأن يعرين إن كسى الجوارى * فتنبو العين عن كرم عجاف (1) فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى، وتعدى إلى واحد، كقوله: 774 - وأركب في الروع خيفانة * كسا وجهها سعف منتشر أو بمعنى أعطى كسوه وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو كسوت زيدا جبة، قالوا: وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها، وشتر الله عينه بفتحها متعد [بمعنى] قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم، ومنه كسوته الثوب فكسيه، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول. * * * الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهى عشرة: الجهة الاولى: أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى، وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك. وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ولهذا

---

(1) عن كرم - بالراء كما في اللسان وكامل المبرد - أي ذوات كرم. (*)

---

[528]

لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه. ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل. 775 - لا يبعد الله التلبب والغارات إذ قال الخميس: نعم فقال: نعم حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لى حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين، وإنما نعم هنا واحد الانعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد. وسألني أبو حيان - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف " بحقلد " من قول زهير: 776 - تقى نقى لم يكثر غنيمة * بنهكة ذى قربى ولا بحقلد فقلت: حتى أعرف ما الحقلد، فنظرناه فإذا هو سئ الخلق، فقلت: هو معطوف على شئ متوهم، إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك. وقال الشلوبين: حكى لى أن نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) فقال: أخبروني ما الكلالة، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهى إذا تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الاصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جئ بكلالة تمييزا، ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لاجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا، وأما قراءة من قرأ (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) بفتح الباء - فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعد ما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التى حذف فيها. وكإعراب هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم في هذا البيت: 777 - يبسط للاضياف وجها رحبا * بسط ذراعيه لعظم كلبا

---

[529]

إن الاصل كما بسط كلب ذراعيه، ثم جئ بالمصدر وأسند للمفعول فرفع، ثم أضيف إليه، ثم جئ بالفاعل تمييزا. والصواب في الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث) فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى أيضا حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهى مفعول لاجله. أما البيت فتخريجه على القلب، وأصله كما بسط ذراعاه كلبا، ثم جئ بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل. وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وستري ذلك معينا. فأحدها: قوله تعالى: (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل، لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤن، وإنما هو عطف على ما، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ تفعل وتشاء - بالتاء لا بالنون -

فالعطف على (أن نترك)، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف. ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله: لن ما رأيت (1) أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء [461]

---

(1) كتبت في فصل لما [ص 283] " لما رأيت - إلخ " لقصد الالغاز، ليسأل " أين جواب لما " كما قال المؤلف هناك، وحقيقته أن يكتب كما هنا. (*)

---

[530]

أن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينت في فصل لما أن ذلك خطأ، وأن " أدع " منصوب بلن، وأشهد معطوف على القتال. الثاني: قوله تعالى: (وإنى خفت الموالى من ورائي) فإن المتبادر تعلق من بخفت، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالى، لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالى أو مضاف إليهم، أي كائنين من ورائي، أو فعل الموالى من ورائي، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور. الثالث: قوله تعالى (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله) فإن المتبادر تعلق إلى بتكتبوه، وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي مستقرا في الذمة إلى أجله. ونظيره قوله تعالى: (فأماته الله مائة عام) فإن المتبادر انتصاب مائة بأماته، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لان الامانة سلب الحياة وهى لا تمتد، والصواب أن يضمن أماته معنى ألبثه، فكأنه قيل فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الالباث، لانه كالاماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى (قال لبثت يوما أو بعض يوم، قال بل لبثت مائة عام). وفائدة التضمين: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام. ونظيره أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه " لا يجوز أن يعلق حتى

---

[531]

بيولد، لان الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذى يستمر إليها كونه على الفطرة، فالصواب تعليقها بما تعلقت به على، وأن على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في بولد، ويولد خبر كل. الرابع: قول الشاعر: 778 - تركت بنا لوحا، ولو شئت جادنا * بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فإن المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد، والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد، إذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى باردا، فما الظن به في غير ذلك الوقت ؟ لا أنه يتمنى أن تجود له [به بعيد] الكرى دون ما عداه من الاوقات، واللوح - بفتح اللام - العطش. الخامس: قوله تعالى (فلما بلغ معه السعي) فإن المتبادر تعلق مع ببلغ، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق مع ببلغ، لاقتضائه أنهما [بلغا] معا حد السعي، ولا بالسعي، لان صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانا، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذى يقدر فيه على السعي، فقيل: مع من ؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق. السادس: قوله تعالى (الله أعلم حيث يجعل رسالته) فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان، لانه المعروف في استعمالها، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول، لا مفعول فيه، وحينئذ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بيعلم (1) محذوفا دل عليه أعلم.

---

(1) ارجع إلى مبحث حيث في ص 131. (*)

[532]

السابع: قوله تعالى (فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك) فإن المتبادر تعلق إلى بصرهن، وهذا لا يصح إذا فسر صرهن بقطعهن، وإنما تعلقه بخذ، وأما إن فسر بأملهن فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك، لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو (أن رآه استغنى) (فلا يحسبنهم بمفازة) فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو (وهزى إليك بجذع النخلة) (واضمم إليك جناحك من الرهب) (أمسك عليك زوجك) وقوله: هون عليك فإن الامور * بكف الاله مقاديرها [232] وقوله: * ودع عنك نهبا صيح في حجراته * [242] قوله " حجراته " بفتحتين أي نواحيه، وقول ابن عصفور إن عن وعلى في ذلك اسمان كما في قوله: * غدت من عليه بعد ما تم ضمؤها * [231] وقوله: فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامي [240] دفعا للمحذور المذكور وهم، لان معنى على الاسمية فوق، ومعنى عن الاسمية جانب، ولا يتأتيان هنا، ولان ذلك لا يتأتى مع إلى، لانها لا تكون اسما الثامن: قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فإن المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم

[533]

علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلا بحالهم، وإنما هي متعلقة بيحسب، وهى للتعليل. التاسع: قوله تعالى (ألم تر إلى الملا من بنى إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا) فإن المتبادر تعلق إذ بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم. العاشر: قوله تعالى (فمن شرب منه فليس منى، ومن لم يطعمه فإنه منى إلا من اغترف غرفة) فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الاولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة، لانه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل. الحادى عشر: قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا، وقد رده بعضهم بأن ما قبل الغاية لابد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول " ضربته إلى أن مات " ويمتنع (قتلته إلى أن مات) وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لان اليد شاملة لرؤوس الانامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلق إلى بأسقطوا محذوفا، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الانامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى يكون غير داخل، بخلاف حتى، وإذا لم يدخل في الاسقاط بقى داخلا في المأمور

[534]

بغسله، وقال بعضهم: الايدى في عرف الشرع اسم للاكف فقط، بدليل آية السرقة، وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في آية التيمم. قال: وعلى هذا فإلى غاية للغسل، لا للاسقاط، قلت: وهذا إن سلم فلابد من تقدير محذوف أيضا، أي ومدوا الغسل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف. الثاني عشر: قول ابن دريد: 779 - إن امرأ القيس جرى إلى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فإن المتبادر تعلق إلى بجرى، ولو كان كذلك لكان الجرى قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: * فاعتاقه حمامه دون المدى * وإنما " إلى مدى " متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي طالبا إلى مدى، ونظيره قوله أيضا يصف الحاج. 780 - ينوى التى فضلها رب العلى * لما دحا تربتها على البنى فإن قوله " على البنى " متعلق بأبعد الفعلين، وهو فضل، لا بأقربهما وهو دحا بمعنى بسط،

لفساد المعنى. الثالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه (قيما) من قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيما) صفة لعوجا، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيما ؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجا) وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم، وإنما (قيما) حال: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله

---

[535]

قيما، وإما من الكتاب، وجملة النفى معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على، أو جملة النفى وقيما حالان من الكتاب، على أن الحال يتعدد، وقياس قول الفارسى في الخبر إنه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يقال: قد صح ذلك في النعت نحو (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) بل قد ثبت في الحال في نحو (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) ثم قال سبحانه (ولا جنبا) لان الحال بالخبر أشبه " من ثم اختلف في تعددهما، واتفق على تعدد النعت، وأما (جنبا) فعطف على الحال، لا حال، وقيل: المنفية حال، و (قيما) بدل منها، عكس " عرفت زيدا أبو من هو ". الرابع عشر: قول بعضهم في (أحوى) إنه صفة لغثاء، وهذا ليس بصحيح على الاطلاق، بل إذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر (مدهامتان) فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا، وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل. الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى (فأخرجنا به نبات كل شئ فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب) فيمن رفع (جنات) إنه عطف على قنوان، وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنات، أو ولهم جنات، ونظيره قراءة من قرأ (وحور عين) بالرفع بعد قوله تعالى (يطاف عليهم بكأس من معين) أي ولهم حور، وأما قراءة السبعة (وجنات) بالنصب فبالعطف على (نبات كل شئ) وهو من باب (وملائكته وجبريل وميكال).

---

[536]

السادس عشر: قول ابن السيد في قوله تعالى (من استطاع إليه سبيلا) إن (من) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لان الاتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة كقوله: 781 - أفنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الاباريق فيمن رواه برفع أفواه، والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الاخرى، وذلك على أن القواقيز الفاعل، والافواه مفعول، وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث " وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " ولا يتأتى فيه ذلك الاشكال، لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في (من) في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض، وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة. السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى (يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخى) إن انتصاب (أوارى) في جواب الاستفهام، ووجه فساده أن جواب الشئ مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على (أكون) ومن هنا امتنع نصب (تصبح) في قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) لان إصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الانزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب

---

[537]

لان (ألم تر) في معنى قد رأيت، أي أنه استفهام تقريري مثل (ألم نشرح) وقيل: النصب جائز كما في قوله تعالى (أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب) ولكن قصد هنا إلى العطف على (أنزل) على تأويل تصبح بأصبحت، والصواب القول الاول، وليس (ألم تر) مثل (أفلم يسيروا) لما بيناه. الثامن عشر: قول بعضهم في (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) إن الاصل اتخذوهم قربانا، وإن الضمير وقربانا مفعولان، وآلهة بدل من قربانا، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني، وأن قربانا حال، ولم يبين وجه فساد المعنى، ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا، كما أنك إذا قلت " أتتخذ فلانا معلما دوني ؟ " كنت آمرا له أن يتخذك معلما له دونه، والله تعالى يتقرب إليه بغيره، ولا يتقرب به إلى غيره، سبحانه التاسع عشر: قول المبرد في قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) إن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائية، ورده الفارسى بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البتة. المتمم العشرين: قول أبى الحسن في قوله تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) فيمن نون مائة إنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث، أو مجرورا بدلا من مائة، والثانى مردود، فإنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى. الحادى والعشرون: قول المبرد في (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا): إن اسم الله تعالى بدل من آلهة، ويرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الاول فلان الاستثناء، إخراج، و " ما قام أحد إلا زيد " مفيد لاخراج

---

[538]

زيد، وأما الثاني فلانه كلما صدق " ما قام أحد إلا زيد " صدق " قام زيد " واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم، أما الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه، ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا " لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه، ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيدا وحده كاف. فإن قيل: لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين، لانهما واقعان في سياق لو، وهى للامتناع، والامتناع انتفاء. قلت: لو صح ذلك لصح أن يقال لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع. الثاني والعشرون: قول أبى الحسن الاخفش في " كلمته فاه إلى في " إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض، أي من فيه، ورده المبرد فقال: إنما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في " كلمني فاه إلى في " أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبى العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا. حكى عن اليزيدى أنه قال في قول العرجى: 782 - أظلوم إن مصابكم رجلا * رد السلام تحية ظلم [ص 673]

---

[539]

إن الصواب رجل بالرفع خبر لان، وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الادب. رووا عن أبى عثمان المازنى أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغى تمكين ذمى من قراءتها، ثم قدر أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه، وأصرت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبى عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأن مصابكم بمعنى إصابتكم، ورجلا مفعوله، وظلم الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيدى في معارضتي، فقلت له: هو كقولك " إن ضربك زيدا ظلم " فاستحسنه الواثق، ثم أمر له بألف دينار، ورده مكرما، فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فعوضنا ألفا. الجهة الثانية: أن يراعى المعرب معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك. أحدها: قول بعضهم في (وثمودا فما أبقى) إن ثمودا مفعول

مقدم، وهذا ممتنع، لان لما النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير وأهلك ثمودا، وإنما جاء: * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [137] لانه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد (من شر ما خلق) بتنوين شر، فما بدل من شر، بتقدير مضاف، أي من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الاول.

---

[540]

الثاني: قول بعضهم في إذ من قوله تعالى (إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فتكفرون) إنها ظرف للمقت الاول، أو للثاني، وكلاهما ممنوع، أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لانهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في (يوم تجد) إنه ظرف ليحذركم، حكاه مكى، قال: وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ، لان التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في (وأنذرهم يوم الآزفة) لان يحذر قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا، وأما امتناع تعليقه بالاول - وهو رأى جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله: 783 - وهن وقوف ينتظرن قضاءه * بضاحى غداة أمره وهو ضامز إن الباء متعلقة بقضائه، لا بوقوف ولا بينتظرن، لئلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره أمره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق (يوم تبلى السرائر) بالرجع من قوله تعالى (إنه على رجعه لقادر) وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات) فإن في الاولى الفصل بخبر إن وهو لقادر، وفى الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب. فإن قيل: لعله يقدر (كما كتب) صفة للصيام، فلا يكون متعلقا بكتب. قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى (وصد عن سبيل الله

---

[541]

وكفر به والمسجد الحرام): إن المسجد عطف على سبيل الله، وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عطف (كفر) على المصدر قبل مجيئه. والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياما، ويرجعه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب يوم بقادر، لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التعلق بمحذوف (يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين) ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم للا، وأما (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها. والصواب أن خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به)، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء، لانه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض. ومن أمثلة ذلك قول المتنبي: 784 - وفاؤ كما كالربع أشجاه طاسمه * بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب " وفاؤكما كالربع " مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأنشده قول الشاعر: 785 - لسنا كمن جعلت إياد دارها * تكريت تمنع حبها أن يحصدا أي أن " إياد " بدل من من قبل مجئ معمول جعلت وهو دارها، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف، أي جعلت ووفيتما، ومعنى البيت وفاؤكما

---

[542]

يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة إنما يسلينى إذا كان يدمع ساجم، أي هامل، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا. الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: (لا عاصم

اليوم من أمر الله) (لا تثريب عليكم اليوم) ومن قوله عليه الصلاة والسلام: " لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت " باسم لا، وذلك باطل عند البصريين، لان اسم لا حينئذ مطول، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين، وقد مضى. والرابع: وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: (ولولا فضل الله عليكم) بمحذوف: أي كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل، لان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف، ولهذا لحن المعرى في قوله: * فلولا الغمد يمسكه لسالا * [442] الخامس: قول بعضهم في (ومن ذريتنا أمة مسلمة لك): إن الظرف كان صفة لامة، ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو على لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التى هي شبيهة بالمفعول به ؟ ومثله قول أبى حيان في (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا) إن (أشد) حال كان في الاصل صفة لذكرا. السادس: قول الحوفى: إن الباء من قوله تعالى (فناظرة بم يرجع المرسلون) متعلقة بناظرة، ويرده أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية

---

[543]

في (قاتلهم الله أنى يؤفكون): إن أنى ظرف لقاتلهم الله، وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما. ونظيرهما قول المفسرين في (ثم إذا دعاكم دعوة من الارض إذا أنتم تخرجون): إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الارض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية. وقول بعضهم في (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا): إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا، ويرده أن الشرط له الصدر. والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبى البقاء إنه حال من فاعل (يجاورونك) فمردود، لان الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان. وقول آخر في (وكانوا فيه من الزاهدين): إن في متعلقة بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر، لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذ تعلقها بأعنى محذوفة، أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين، وأما إن قدرت أل للتعريف فواضح. السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب: 786 - ابعد بعدت بياضا لا بياض له * لانت أسود في عينى من الظلم إن من متعلقة بأسود، وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الالوان، والصحيح أن " من الظلم " صفة لاسود، أي أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله: 787 - يلقاك مرتديا بأحمر من دم * ذهبت بخضرته الطلى والاكبد

---

[544]

" من دم " إما تعليل، أي أجمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما. الثامن: قول بعضهم في " سقيا لك " إن اللام متعلقة بسقيا، ولو كان كذا لقيل سقيا إياك، فإن سقى يتعدى بنفسه. فإن قيل: اللام للتقوية مثل (مصدقا لما معهم). فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في (والذين كفروا فتعسا لهم) كون الذين نصبا على الاشتغال، لان لهم ليس متعلقا بالمصدر. التاسع: قول الزمخشري في (ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله): إنه من اللف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام ؟ وزعم عصرى في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) أن (من) متعلقة بحذر أو بالموت، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفى الثاني أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان حذر الموت مفعولا له، وقد أجيب بأن الاول تعليل للجعل مطلقا، والثانى تعليل له مقيدا بالاول، والمطلق والمقيد غيران، فالمعلل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين والابتغاء فيهما. العاشر: قول بعضهم في (قليلا ما يؤمنون): إن ما بمعنى من، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

---

[545]

الحادى عشر: قول بعضهم في (وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر): إن هو ضمير الشأن، وأن يعمر: مبتدأ، وبمزحزحه: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر. ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحى " ما أنا بقارى ": إن ما استفهامية مفعولة لقارئ، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك. الثاني عشر: قول الزمخشري في (أينما تكونوا يدرككم الموت) فيمن رفع يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله، أي ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا: يعنى فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله، ثم يبتدئ (يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة) وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الائمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول " أنت ظالم إن فعلت " ولا تقول " أنت ظالم إن تفعل " إلا في الشعر، وأما قول أبى بكر في كتاب الاصول: إنه يقال " آتيك إن تأتني " فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا، لان الشرط له الصدر. الثالث عشر: قول بعضهم في (بالاخسرين أعمالا): إن (أعمالا) مفعول به، ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح، ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى: (كرة خاسرة) إذ لم يرد أنها خسرت شيئا، وثلاثتهم ساهون، لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولان خسر متعد، ففى التنزيل (الذين خسروا أنفسهم) (خسر الدنيا والآخرة) وأما خاسرة فكأنه على النسب أي ذات خسر، وربح أيضا يتعدى فيقال: ربح دينارا، وقال سيبويه: أعمالا مشبه بالمفعول به، ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لانه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

---

[546]

الجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة. أحدها: قول أبى عبيدة في (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الانفال لله والرسول والذى أخرجك، وقد شنع ابن الشجرى على مكى في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال: ولو أن قائلا قال " كالله لافعلن " لاستحق أن يبصق في وجهه. ويبطل هذه المقالة أربعة أمور، أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم، وإطلاق " ما " على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله: [فيا رب أنت الله في كل موطن] * [وأنت الذى في رحمة الله أطمع] [343] ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما. وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو (والسماء وما بناها) وعنه أنه قال: الجواب (يجادلونك) ويرده عدم توكيده، وفى الآية أقوال أخر، ثانيها: أن الكاف مبتدأ، وخبره فاتقوا الله، ويفسده اقترانه بالفاء، وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما، وثالثها: أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذى هو إخراجك من بيتك جدالا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشئ بنفسه ورابعها - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضا، ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون، وخامسها - وهو أقرب من الرابع -: أنها نعت لحقا، أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك، والذى سهل هذا تقاربهما، ووصف الاخراج بالحق في الآية، وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف، أي هذه الحال

---

[547]

كحال إخراجك، أي أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفى الآية أقوال أخر منتشرة. المثال الثاني: قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ (إن البقر تشابهت) بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد: 788 - تتقطعت بى دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة (إن البقرة) بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء تشابهت، فهو إدغام من كلمتين. الثالث: قول بعضهم في (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله): إن الاصل وما لنا وأن لا نقاتل، أي ما لنا وترك القتال، كما تقول " مالك وزيدا " ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه. الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: إن الذى

وأن المصدرية يتقارضان، فيقع الذى مصدرية كقوله: 789 - أتقرح أكباد المحبين كالذى * أرى كبدي من حب مية يقرح ؟ وتقع أن بمعنى الذى كقولهم " زيد أعقل من أن يكذب " أي من الذى يكذب، اهـ. فأما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه (ذلك الذى يبشر الله عباده) (وخضتم كالذى خاضوا). وأما عكسه فلم أعرف له قائلا، والذى جرأه عليه إشكال هذا الكلام،

---

[548]

فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقل من يتنبه لاشكالها، وظهر لى فيها توجيهان: أحدهما: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول أن والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى) إن التقدير: ما كان افتراء. ومعنى هذا ما كان مفترى. وقال أبو الحسن في قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا): إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول: أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إن العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف، لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه، وعليه قوله: 790 - إذ أنت فضلت امرأ ذا براعة * على ناقص كان المديح من النقص التوجيه الثاني: أن " أعقل " ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره، فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول، بل متعلقة بأفعل، لما تضمنه من معنى البعد، لا لما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفضل هذا لقصد التعميم، ولولا خشية الاسهاب لاوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب. الجهة الرابعة: أن يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوى، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شئ فليذكر الاوجه المحتملة من

---

[549]

غير تعسف، وإن أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد، وسأضرب لك أمثله مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها. أحدها: قول جماعة في (وقيله) إنه عطف على لفظ (الساعة) فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع ما بينهما من التباعد، وأبعد منه قول أبى عمرو في قوله تعالى (إن الذين كفروا بالذكر) إن خبره (أولئك ينادون من مكان بعيد) وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى (ص والقرآن ذى الذكر): إن جوابه (إن ذلك لحق) وقول بعضهم في (ثم آتينا موسى الكتاب): إنه عطف على (ووهبنا له إسحاق) وقول الزمخشري في (وكل أمر مستقر) فيمن جر (مستقر): إن كلا عطف على (الساعة) وأبعد منه قوله في (وفى موسى إذ أرسلناه): إنه عطف على (وفى الارض آيات) وأبعد من هذا قوله في (فاستفتهم ألربك البنات): إنه عطف على (فاستفتهم أهم أشد خلقا) قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، انتهى. والصواب خلاف ذلك كله. فأما (وقيله) فيمن خفض، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نصب، فقيل: عطف على (سرهم) أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون، أي يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لقال محذوفا، أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري. وأما (إن الذين كفروا بالذكر) فقيل: الذين بدل من الذين في (إن الذين يلحدون) والخبر (لا يخفون) واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حذف رابطه، ثم اختلف في تعيينه، فقيل: هو (ما يقال لك) أي في شأنهم وقيل: هو (لما جاءهم) أي كفروا به وقيل (لا يأتيه الباطل) أي لا يأتيه منهم، وهو بعيد: لان الظاهر أن (لا يأتيه) من جملة خبر إنه.

---

[550]

وأما (ص والقرآن) الآية، فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لمعجز، بدليل الثناء عليه بقوله (ذى الذكر) أو (إنك لمن المرسلين) بدليل (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) أو ما الامر كما زعموا، بدليل (وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) وقيل: مذكور، فقال الاخفش (إن كل إلا كذب الرسل) وقال الفراء وثعلب (صلى الله عليه وآله) لان معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب، وقيل (كم أهلكنا) الآية، وحذفت اللام للطول. وأما (ثم آتينا) فعطف على (ذلكم وصاكم به) وثم لترتيب الاخبار، لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب. وأما (وكل أمر مستقر) فمبتدأ حذف خبره، أي وكل أمر مستقر عند الله واقع، أو ذكر، وهو (حكمة بالغة) وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم الخبر (مستقر) وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر. وأما (وفى موسى) فعطف على (فيها) من (وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الاليم). الثاني: قول بعضهم في (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) إن الوقف على (فلا جناح) وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة، ويرده أن إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده " عليه رجلا ليسنى " أي ليلزم [غيرى]، والذى فسرت به عائشة رضى الله عنها خلاف ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري ثم الايجاب لا بتوقف على كون (عليه) إغراء، بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا. وأما قول بعضهم في (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا): إن الوقف قبل (عليكم) وإن (عليكم) إغراء فحسن، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية ؟ حوج للتأويل.

---

[551]

الثالث: قول بعضهم في (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) إن (أهل) منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف، لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل " بك الله نرجو الفضل " وإنما الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث " نحن معاشر الانبياء لا نورث " والصواب أنه منادى. الرابع: قول الزمخشري في (فلا تجعلوا لله أندادا) إنه يجوز كون (تجعلوا) منصوبا في جواب الترجي أعنى (لعلكم تتقون) على حد النصب في قراءة حفص (فأطلع) وهذا لا يجيزه بصرى، ويتأولون قراءة حفص: إما على أنه جواب للامر وهو (ابن لى صرحا) أو على العطف على الاسباب، على حد قوله: * ولبس عباءة وتقر عينى * [424] أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو أن أبلغ، على حد قوله * ولا سابق شيئا * [135] ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمنى فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها. وهذا كتخريجه قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب إلا الله) على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها. ونظير هذا على العكس قول الكرماني في (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) إن (من) نصب على الاستثناء و (نفسه) توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل " ما قام أحد إلا زيدا " كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل " ما فيها أحد إلا حمار " وإنما تأتى قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) وأن أكثرهم قرأ به في (ما فعلوه إلا قليل منهم) وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في (وما لاحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الاعلى) لانه منقطع ؟. وقد

---

[552]

قيل: إن بعضهم قرأ به في (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) وإجماع الجماعة على خلافة. ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) إن الباء زائدة، و (أنفسهن) توكيد للنون، وإنما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو " قمتم أنتم أنفسكم ". الخامس: قول بعضهم في (لتستووا على ظهوره): إن اللام للامر، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب، لضعف أمر المخاطب باللام كقوله: لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضى حوائج المسلمينا [376] السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر (تماما على الذى أحسن) بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، كما قال: 791 - إذا ما شاء

ضروا من أرادوا * ولا يألوهم أحد ضرارا واجتماع حذف الواو وإطلاق الذى على الجماعة كقوله: * وإن الذى حانت بفلج دماؤهم * [315] ليس بالسهل، والاولى قول الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله: * فسلم على أيهم أفضل * [117] وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة): إن الاصل أن يتموا بالجمع فحسن، لان الجمع على معنى من مثل (ومنهم من يستمعون) ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال أن الناصبة حملا على أختها ما المصدرية.

---

[553]

السابع: قول بعضهم في قوله تعالى (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حد قوله: 792 - [يا أقرع بن حابس يا أقرع] * إنك إن يصرع أخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شئ لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) إذا قدر (لا يضركم) جوابا لاسم الفعل، فإن قدر استئنافا فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال في قوله تعالى (وما عملت من سوء تود): لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود، هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو " إن قام زيد أقوم " ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قرئ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرك، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل * ولا ناعب * [في قوله]: [مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب إلا ببين غرابها] [730] على ما يقع موقع " ليسوا مصلحين " وهو ليسوا بمصلحين، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا، والصواب ما بينت لك، قال: ويجوز أن يتصل بقوله (ولا تظلمون) اه، وقد مضى ردد. الثامن: قول ابن حبيب: إن (بسم الله) خبر، و (الحمد) مبتدأ، ولله حال، والصواب أن (الحمد لله) مبتدأ وخبر، وبسم الله على ما تقدم في إعرابها. التاسع: قول بعضهم إن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم، ثم سكنت السين، لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، والاولى قول الجماعة إن السكون أصل، وهى لغة الاكثرين، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل.

---

[554]

العاشر: قول بعضهم في الرحيم من البسملة: إنه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما، وممن جوز ذلك ابن عطية، ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد إن حركة راء " أكبر " من قول المؤذن " الله أكبر، الله أكبر " فتحة، وإنه وصل بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما في (ألم الله) وقيل: هي حركة الهمزة نقلت: وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها إلا في ندور. الحادى عشر: قول الجماعة في قوله تعالى (تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين): إن فيه حذف مضافين، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والاولى أن (تبين) بمعنى وضح، وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ. الثاني عشر: قول بعضهم في (عينا فيها تسمى): إن الوقف على (تسمى) هنا، أي عينا مسماة معروفة، وإن (سلسبيلا) جملة أمرية أي: اسأل طريقا موصلة إليها، ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كتأبط شرا، والاظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السلس، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول " هذه واسط " بالصرف، ويبعد أن يقال: صرف للتناسب ك (قواريرا) لاتفاقهم على صرفه. الثالث عشر: قول مكى وغيره في قوله تعالى (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا): إن زهرة حال من الهاء في به، أو من ما، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله:

[555]

793 - [فألفيته غير مستعتب] * ولا ذاكر الله إلا قليلا [ص 644] وإن جر الحياة على أنه بدل من ما، والصواب أن (زهرة) مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير أذم، لان المقام يقتضيه، أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوى زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لما أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل: بدل من ما، ورد بأن (لنفتنهم) من صلة (متعنا) فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبى، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال " مررت بزيد أخاك " على البدل، لان العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الابدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مر أن الزمخشري منع في (أن اعبدوا الله) أن يكون بدلا من الهاء في (أمرتنى به) ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوى التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع " ضرب زيدا غلامه " ويرد ذلك قوله تعالى: (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) والاجماع على جوازه. تنبيه - وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) فقيل: الفعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله ننجي بسكون ثانيه، وفيه ضعف، لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلا وأن منه أترج وإجاصة وإجانة، وقيل: مضارع وأصله

[556]

ننجي بفتح ثانية وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم (ونزل الملائكة تنزيلا). الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة. ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها. باب المبتدأ مسألة - يجوز في الضمير المنفصل من نحو (إنك أنت السميع العليم) ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد. مسألة - يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله " هذا أكرمته " الابتداء والمفعولية، ومثله " كم رجل لقيته " و " من أكرمته " لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا، ومثلهما " رب رجل صالح لقيته ". مسألة - يجوز في المرفوع من نحو " أفى الله شك " و " ما في الدار زيد " الابتدائية والفاعلية، وهى أرجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا (غرف) في سورة الزمر (1)، لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه، والثانى على الموصوف، إذ الغرف الاولى موصوفة بما بعدها، وكذا " نار " في قول الخنساء: 794 - [وإن صخرا لتأتم الهداة به] * كأنه علم في رأسه نار ومثله الاسم التالى للوصف في نحو " زيد قائم وأبوه " و " أقائم زيد " لما ذكرنا، ولان الاب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا، وهو الاصل في الخبر، ومثله

(1) الآية هي (لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف). (*)

[557]

(ظلمات) من قوله تعالى (أو كصيب من السماء فيه ظلمات) لان الاصل في الصفة الافراد، فإن قلت " أقائم أنت " فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه

الاجماع على ذلك، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، لا يقال " قام أنا " والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه، لانه يكون معه مستترا، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت أو قمت، ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل، ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتي) وقول الشاعر: 795 - خليلي ما واف بعهدي أنتما * [إذا لم تكونا لى على من أقاطع] فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو " ما في الدار زيد " وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسما لما الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا. مسألة - يجوز في نحو " أخوه " من قولك " زيد ضرب في الدار أخوه " أن يكون فاعلا بالظرف، لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب، وأن يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديئا، لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو " جاء زيد عليه جبة "

---

[558]

وليس كما زعما، والاوجه الثلاثة في قوله تعالى (وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير) قيل: وإذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل، يعنى لان التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشئ، لان النبي هنا متعدد لا واحد، بدليل كأين، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها. مسألة - " زيد نعم الرجل " يتعين في زيد الابتداء، و " نعم الرجل زيد " قيل: كذلك، وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الالف واللام الجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضا أن يكون خبرا لمحذوف وجوبا، أي الممدوح زيد، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا، أي زيد الممدوح، ورد بأنه لم يسد شئ مسده. مسألة - " حبذا زيد " يحتمل زيد - على القول بأن حب فعل وذا فاعل - أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا، والرابط الاشارة، وأن يكون خبرا لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لانه يرى أن حبذا اسم، وقيل: بدل من ذا، ويرده أنه لا يحل محل الاول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويرده قوله: 796 - وحبذا نفحات من يمانية * [تأتيك من قبل الريان أحيانا] ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر، أو بالعكس عند من يجيز في قولك " زيد الفاضل " وجهين وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص كقوله: 797 - ألا حبذا - لولا الحياء - وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

---

[559]

والفاعل لا يحذف. مسألة - يجوز في نحو (فصبر جميل) ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره. باب كان وما جرى مجراها مسألة - يجوز في كان من نحو (إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب) ونحو " زيد كان له مال " نقصان كان، وتمامها، وزيادتها وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا أن قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ. مسألة - (فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل في كان الاوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شانية، لاجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف: حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة. مسألة - (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) تحتمل كان الاوجه الثلاثة، فعلى الناقصة الخبر إما لبشر، ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال، فمعناه موحيا أو موحى، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصلا ذلك من وراء حجاب، وأو يرسل بتقدير أو إرسالا، أي أو ذا إرسال، وإما وحيا والتفريغ في الاخبار، أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا، وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف، ولبشر على هذا تبيين، وعلى

التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر. مسألة - " أين كان زيد قائما " يحتمل الاوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما قائما وأين ظرف له، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال، وعلى الزيادة

---

[560]

والتمام فقائما حال، وأين ظرف له، ويجوز كونه ظرفا لكان إن قدرت تامة. مسألة - يجوز في نحو " زيد عسى أن يقوم " نقصان عسى فاسمها مستتر، وتمامها فأن والفعل مرفوع المحل بها. مسألة - يجوز الوجهان في " عسى أن يقوم زيد " فعلى النقصان زيد اسمها وفى يقوم ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شئ في محله، ويتعين التمام في نحو " عسى أن يقوم زيد في الدار " و (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي وهو اسم عسى. مسألة - (وما ربك بغافل) تحتمل ما الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسى والزمخشري الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضى نفيه، لامتناع الباء في " كان زيد قائما " وجوازها في: 798 - [وإن مدت الايدى إلى الزاد] لم أكن * بأعجلهم، [إذ أجشع القوم أعجل] وفى " ما إن زيد بقائم ". مسألة - " لا رجل ولا امرأة في الدار " إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح، أو اسمان للا الحجازية، فإن قلت " لا زيد ولا عمرو في الدار " تعين الاول، لان لا إنما تعمل في النكرات، فإن قلت " لا رجل في الدار " تعين الثاني، لان لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان، لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل ؟ وإن رفعت الاولين فإن قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا إن قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين

---

[561]

لاختلاف خبرى الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث كما تقدر في " زيد وعمرو قائم " خبرا للاول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه (1). باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية - من ذلك نحو (ولا تظلمون فتيلا) (ولا تظلمون نقيرا) أي ظلما ما أو خيرا ما، أي لا تنقصونه مثل (ولم تظلم منه شيئا) ومن ذلك (ثم لم ينقصوكم شيئا) أي نقصا أو خيرا، وأما (ولا تضروه شيئا) فمصدر، لاستيفاء ضر مفعوله، وأما (فمن عفى له من أخيه شئ) فشئ قبل ارتفاعه مصدر أيضا، لا مفعول به، لان عفا لا يتعدى. ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية - من ذلك " سرت طويلا " أي سيرا طويلا، أو زمنا طويلا، أو سرته (2) طويلا، ومنه (وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد) أي إزلافا غير بعيد، أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة - أي الازلاف - في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة، وهى أيضا حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله (لعل الساعة قريب). ما يحتمل المصدرية والحالية - " جاء زيد ركضا " أي يركض ركضا، أو عامله " جاء " على حد " قعدت جلوسا " أو التقدير جاء راكضا، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى (ائتيا طوعا أو كرها، قالتا: أتينا طائعين) فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره. ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله - من ذلك (يريكم البرق

---

(1) وجهه أن سيبويه لا يرى للاعملا في الخبر، فلا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبر واحد. (2) الضمير في " سرته " يعود إلى السير المفهوم من الفعل. (*)

---

[562]

خوفا وطمعا) أي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفين وطامعين، أو لاجل الخوف والطمع، فإن قلنا " لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل " وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه أن (يريكم) بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة، أو الاصل إخافة وإطماعا، وحذفت الزوائد. وتقول " جاء زيد رغبة " أي يرغب رغبة، أو مجئ رغبة، أو راغبا، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الاول، لما مر، وابن الحاجب يمنع الثاني، لانه يؤدى إلى إخراج الابواب عن حقائقها، إذ يصح في " ضربته يوم الجمعة " أن يقدر ضرب يوم الجمعة، قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبي: 799 - أيلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى * [وفرق الهجر بين الجفن والوسن] والتقدير آسف أسفا، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أسف، أو لاجل الاسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعا، كما في قوله تعالى: (يبغونها عوجا) أو الاتحاد موجود تقديرا: إما على أن الفعل المعلل مطاوع أبلى محذوفا، أي فبليت أسفا، ولا تقدر فبلى بدنى، لان الاختلاف حاصل، إذ الاسف فعل النفس لا البدن، أو لان الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدنى. ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو " أكرمتك وزيدا " يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا معه، ونحو " أكرمتك وهذا " يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل، لحصول الفصل بالمفعول، وقد أجيز في " حسبك وزيدا درهم " كون " زيد " مفعولا معه، وكونه مفعولا به بإضمار يحسب، وهو الصحيح، لانه لا يعمل في المفعول معه، إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جره:

---

[563]

فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار حسب أخرى وهو الصواب، ورفعه بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه، ورووا بالاوجه الثلاثة قوله: 800 - إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا * فحسبك والضحاك سيف مهند باب الاستثناء يجوز في نحو " ما ضربت أحدا إلا زيدا " كون زيد بدلا من المستثنى منه، أرجحها، وكونه منصوبا على الاستثناء، وكون إلا وما بعدها نعتا، وهو أضعفها، ومثله " ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به " فإن جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا، لانها لا تعمل في الموجب. مسألة - يجوز في نحو " قام القوم حاشاك، وحاشاه " كون الضمير منصوبا، وكونه مجرورا، فإن قلت " حاشاى " تعين الجر، أو " حاشانى " تعين النصب، وكذا القول في خلا وعدا. مسألة - يجوز في نحو " ما أحد يقول ذلك إلا زيد " كون زيد بدلا من أحد وهو المختار، وكونه بدلا من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه، فإن قلت " ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد " فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعا قوله: في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا إلا كواكبها [224] و " على " هنا بمعنى عن، أو ضمن يحكى معنى ينم أو يشنع. ما يحتمل الحالية والتمييز - من ذلك " كرم زيد ضيفا " إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه من، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالاحسن إدخال من، ومن ذلك

---

[564]

" هذا خاتم حديدا " والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخير منهما الخفض بالاضافة. من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول - نحو " ضربت زيدا ضاحكا " ونحو (وقاتلوا المشركين كافة) وتجويز الزمخشري الوجهين في (ادخلوا في السلم كافة) وهم لان كافة مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس) إذ قدر (كافة) نعتا لمصدر محذوف - أي إرسالة كافة - أشد، لانه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال " محيط بكافة الابواب " أشد وأشد لاخراجه اياه عن النصب ألبتة. من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين - نحو (وهذا بعلى شيخا) يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الاشارة، وعلى الاول فيجوز " قائما ذا زيد " قال: 801 - ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * [وطع فطاعة مهد نصحه رشد] [ص 659] وعلى الثاني يمتنع، وأما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير. من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل - نحو " ما جاء زيد راكبا ضاحكا " فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتداخل على أن الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل، وذلك واجب عند من منع تعد: الحال، وأما " لقيته مصعدا

منحدرا " فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل كقوله: 802 - خرجت بها أمشى تجر وراءنا * [على أثرينا ذيل مرط مرحل]

---

[565]

ومن الاول قوله: 803 - عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت، وعاد سلوانا هواها باب إعراب الفعل مسألة - " ما تأتينا فتحدثنا " لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفى، أو الاستئناف فتكون مثبتا، أي فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك، ونصبه بإضمار أن، وله معنيان: نفى السبب فينتفى المسبب، ونفى الثاني فقط، فإن جئت بلن مكان ما، فللنصب وجهان: إضمار أن والعطف، وللرفع وجه وهو القطع، وإن جئت بلم فللنصب وجه وهو إضمار أن، وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف، فإن قلت " ما أنت آت فتحدثنا " فلا جزم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع. مسألة - " هل تأتيني فأكرمك " الرفع على وجهين، والنصب على الاضمار، و " هل زيد أخوك فتكرمه " لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و " هل لك التفات إليه فتكرمه " الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات، وإضمار أن واجب على الاول وجائز على الثاني، وكالمثال سواء (فلو أن لنا كرة فنكون) إن سلم كون " لو " للتمني مسألة - " ليتنى أجد مالا فأنفق منه " الرفع على وجهين، والنصب على إضمار أن، و " ليت لى مالا فأنفق منه " يمتنع الرفع على العطف. مسألة - " ليقم زيد فنكرمه " الرفع على القطع، والجزم بالعطف، والنصب على الاضمار. مسألة - نحو (أفلم يسيروا في الارض فينظروا) يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار، مثل (أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب) ونحو

---

[566]

(وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم) يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار أن على حد قوله: 804 - ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * [ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما] باب الموصول مسألة - يجوز في نحو " ماذا صنعت، وماذا صنعته " ما مضى شرحه (1) وقوله تعالى: (ماذا أجبتم المرسلين) ماذا: مفعول مطلق، لا مفعول به، لان أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون " ماذا " مبتدأ وخبرا، لان التقدير حينئذ: ما الذى أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والاكثر في نحو " من ذا لقيت " كون ذا للاشارة خبرا، ولقيت: جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير (من ذا الذى يشفع عنده) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذا كقراءة زيد بن على (والذين من قبلكم) بفتح الميم واللام مسألة - (فاصدع بما تؤمر) ما مصدرية، أي بالامر، أو موصول اسمى أي بالذى تؤمره، على حد قولهم * أمرتك الخير * [524] وأما من قال " أمرتك بكذا " وهو الاكثر فيشكل، لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو (ويشرب مما تشربون) أي منه، وقد يقال: إن (اصدع) بمعنى اؤمر، وأما (فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا) في الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق، لان (ما كانوا ليؤمنوا) بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما (ذلك الذى يبشر الله عباده) فقيل: الذى مصدرية

---

(1) فيه ستة أوجه تقدم ذكرها، وانظر فصلا عقده المؤلف في " ماذا " ص 300. (*)

---

[567]

أي ذلك تبشير الله، وقيل: الاصل يبشر به، ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف. مسألة - يجوز في نحو (تماما على الذى أحسن) كون الذى موصولا اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذى أحسنه، وكونه موصولا حرفيا، فلا يحتاج لعائد، أي تماما على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل، لا فعلا ماضيا، وفتحته إعراب لا بناء، وهى علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق [على] الثاني. مسألة - نحو " أعجبني ما صنعت " يجوز فيه كون ما بمعنى الذى، وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو (حتى تنفقوا مما تحبون) يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدرية، لان المعاني لا ينفق منها، وكذا (ومما رزقناهم ينفقون) فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و (ما رزقناهم) بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج إلى ذلك، وقال أبو حيان: لم يثبت مجئ ما نكرة موصوفة، ولا دليل في " مررت بما معجب لك " لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو " سرنى ما معجب لك " لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية، نحو (فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم (فبما رحمة من الله لنت لهم). مسألة - إذا قلت: " أعجبني من جاءك " احتمل كون من موصولة أو موصوفة، وقد جوزوا في (ومن الناس من يقول) وضعف أبو البقاء الموصولة، لانها تتناول قوما بأعيانهم، والمعنى على الابهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبى وأصحابه.

---

[568]

باب التوابع مسألة - نحو (آمنا برب العالمين رب موسى وهارون) يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله (نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) (فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم) فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضا، أي هي أنا دمرناهم. مسألة - نحو (سبح اسم ربك الاعلى) يجوز فيه كون (الاعلى) صفة للاسم أو صفة للرب، وأما نحو " جاءني غلام زيد الظريف " فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل، لان المضاف إليه إنما جئ به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وعكسه: 805 - * وكل فتى يتقى فائز * فالصفة للمضاف إليه، لان المضاف إنما جئ به لقصد التعميم، لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله: وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان [106] مسألة - نحو (هدى للمتقين الذين يؤمنون) و " مررت بالرجل الذى فعل " يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو بإضمار أعنى أو أمدح أو هو، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر، نحو (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا) لان النكرة لا توصف بالمعرفة. باب حروف الجر مسألة - نحو " زيد كعمرو " تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار، وقيل: لا تتعلق، والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما يعدها جر

---

[569]

بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق، ونحو " جاء الذى كزيد " يتعين الحرفية، لان الوصل بالمتضايفين ممتنع. مسألة - " زيد على السطح " يحتمل على الوجهين (1)، وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف. مسألة - قيل في نحو (والضحى والليل ": إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، والصواب الاول، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب، ومما يوضحه مجئ الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات. باب في مسائل مفردة مسألة - نحو (يسبح له فيها بالغدو والآصال) فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول - وهو الاولى - أو الثاني أو الثالث، ونحو (ثم نفخ فيه أخرى) النائب الظرف أو الوصف، وفى هذا ضعف، لضعف قولهم " سير عليه طويل ". مسألة - " تجلى الشمس " يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى: (نارا تلظى) ولا يجوز في هذا كونه ماضيا وإلا لقيل تلظت، لان التأنيث واجب مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو " قام هند " في الشعر بقوله: 806 - تمنى ابنتاى أن يعيش أبو هما * [وهل

أنا إلا من ربيعة أو مضر] [ص 670] لجواز أن يكون أصله تتمنى. * * * الجهة السادسة: أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب، فإن العرب

---

(1) الوجهان هما أن تكون على حرف جر للاستعلاء، واسما ظرفا بمعنى فوق. (*)

---

[570]

يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط. فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين: النوع الاول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في (ملك الناس، إله الناس) إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات، نحو قولنا " إله واحد، وملك عظيم ". ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو " مررت بهذا الرجل " إن الرجل نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفا لا نعتا، وكذا ابن جنى، اهـ. قلت: وكذا الزجاج والسهيلى، قال السهيلي: وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة، وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشئ أن يكون بيانا ونعتا ؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه، وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور، فيساوى الاشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنس المعين فكان أخص، قال: وهذا معنى قول سيبويه، اهـ. وفيما قاله نظر، لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الاشارة نفسه إذا وقع نعتا " كمررت بزيد هذا " فأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له ؟

---

[571]

وقال الزمخشري في (ذلكم الله ربكم): يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بيانا، وربكم الخبر، فجوز في الشئ الواحد البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتا، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به، وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه. النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال، والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة. ومن الوهم في الاول قول جماعة في (صديد من ماء صديد) وفى طعام مساكين من (كفارة طعام مساكين) فيمن نون كفارة: إنهما عطفا بيان، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلا، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات، وقول بعضهم في " ناقع " من قول النابغة: 807 - [فبت كأنى ساورتني ضئيلة] * من الرقش في أنيابها السم ناقع إنه نعت للسم، والصواب أنه خبر للسم، والظرف متعلق به، أو خبر ثان. وليس من ذلك قول الزمخشري في (شديد العقاب): إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا نرى أن (شديد العقاب) معناه شديد عقابه، ولهذا قالوا: كل شئ إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة، لانه جعله (1) على تقدير أل، وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته أيضا أبو البقاء، لكن على أن شديدا بمعنى مشدد كما أن الاذين في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذى قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن

---

(1) هذا تعليل لقوله " وليس من ذلك قول الزمخشري ". (*)

---

[572]

كانا من باب اسم الفاعل، لان المراد بهما المستقبل، وأما البواقى فللتناسب، ورد على الزجاج في جعله (شديد العقاب) بدلا وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر. ومن ذلك (1) قول الجاحظ في بيت الاعشى: 808 - ولست بالاكثر منهم حصى * [وإنما العزة للكاثر] إنه يبطل قول النحويين " لا تجتمع أل ومن في اسم التفضيل " فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره، والصواب أن تقدر أل زائدة، أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك " أنت منهم الفارس البطل " أي أنت من بينهم، وقول بعضهم " إنها متعلقة بليس " قد يرد بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدل عليه، ولان فيه فصلا بين أفعل وتمييزه وبالاجنبي، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفى ليس رائحة قولك انتفى، وبأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله: 809 - على أننى بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا وأفعل أقوى في العمل من ثلاثون. ومن الوهم في الثاني قول مكى في قراءة ابن أبى عبلة (فإنه آثم قلبه) بالنصب: إن (قلبه) تمييز، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه، أو بدل من اسم إن وقول الخليل والاخفش والمازني في " إياى، وإياك، وإياه ": إن إيا ضمير أضيف إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذى لا يكون إلا للنكرات وهو الاضافة، وقول بعضهم في " لا إله إلا الله " إن اسم الله تعالى خبر لا التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله تعالى معرفة موجبة، نعم يصح أن يقال: إنه

---

(1) هذا من الوهم في الثاني وهو ما يشترط فيه التنكير، وليس على ما يقتضيه ظاهر صنيع المؤلف. (*)

---

[573]

خبر للامع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك. والذى عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا، لان جزء الشئ لا يعمل فيه، وأما " لا رجل ظريفا " بالنصب فإنه عند سيبويه مثل " يا زيد الفاضل " بالرفع، وكذا البحث في " لا إله إلا هو " للتعريف والايجاب أيضا، وفى " لا إله إلا إله واحد " للايجاب، وإذا قيل " لا مستحقا للعبادة إلا إله واحدا، أو إلا الله " لم يتجه الاعتذار المتقدم، لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب، وزعم الاكثرون أن المرتفع بعد " إلا " في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك " ما جاءني من أحد إلا زيد " ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا، فإنهما كالشئ الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال " الله موجود " وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة أكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الاصل " الله إله " المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قدم الخبر، ثم أدخل النفى على الخبر والايجاب على المبتدأ، وركبت لا مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو " لا طالعا جبلا إلا زيد " لم انتصب خبر المبتدأ ؟ فإن قال: إن لا عاملة عمل ليس، فذلك ممتنع، لتقدم الخبر، ولانتقاض النفى، ولتعريف أحد الجزأين، فأما قوله " يجب كون المعرفة المبتدأ " فقد مر أن الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة). ومن ذلك قول الفارسى في " مررت برجل ما شئت من رجل ": إن ما مصدرية، وإنها وصلتها صفة لرجل، وتبعه على ذلك صاحب الترشيح، قال: ومثله قوله تعالى (في أي صورة ما شاء ركبك) أي في أي صورة مشيئته أي يشاؤها، وقول أبى البقاء في (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد

---

[574]

إلا الله): إن أن وصلتها بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع): إن الذى صفة. والصواب أن " ما " في المثال شرطية حذف جوابها، أي فهو كذلك، والصفة الجملتان معا. وأما الآية الاولى فقال أبو البقاء: ما شرطية أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف، أي عليها، وفى متعلقه بركبك، اه كلامه. وكان حقه إذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بأن ما زائدة، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها، والتقدير شاءها، وفى متعلقة بركبك، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بعد ذلك، أي وضعك في صورة أي صورة، وإن قدرت ما شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضا، وتقديره عليها، وتكون في حينئذ متعلقة بعدلك، أي عدلك في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده. والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ. وفى الثالثة أن (الذى) بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعنى. هذا هو الصواب، خلافا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولا بنكرة، وهو قول الاخفش، وهو قول ابن الطراوة، زعم أن (الاوليان) صفة لآخران في (فآخران يقومان مقامهما) الآية، لوصفهما بيقومان، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى (إن الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون). ومن ذلك قول الزمخشري في (إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله): إن (أن تقوموا) عطف بيان على واحدة، وفى (مقام إبراهيم):

---

[575]

انه عطف بيان على (آيات بينات) مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا، وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، ويؤيده في قوله (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم): إن (من وجدكم) عطف بيان لقوله تعالى (من حيث سكنتم) وتفسير له، قال: ومن: تبعيضية حذف مبعضها، أي أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون، اه. وإنما يريد البدل، لان الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر. النوع الثالث: اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في أجمع، وكنعت الاشارة وأى في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي نعم وبئس، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له. ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبن عبلة (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار) بنصب تخاصم: إنه صفة للاشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان، لان البيان يشبه الصفة، فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها، ولهذا منع أبو الفتح في (وهذا بعلى شيخ) في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون (بعلى) عطف بيان، وأوجب كونه خبرا، وشيخ: إما خبر ثان، أو خبر لمحذوف، أو بدل من بعلى، أو بعلى بدل وشيخ الخبر، ونظير منع أبى الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر، لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه " يا هذان زيد وعمرو " على عطف البيان، وتبعه الزيادي، فأجاز " مررت بهذين الطويل والقصير " على البيان، وأجازه على البدل أيضا، ولم يجزه

---

[576]

على النعت، لان نعت الاشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، وممن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاج، وهو مقتضى القياس. ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته في النداء. النوع الرابع: اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الاحوال. ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في (فاستبقوا الصراط) وفى (سنعيدها سيرتها الاولى) وقول ابن الطراوة في قوله: * كما عسل الطريق الثعلب * [3] وقول جماعة في " دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق " إن هذه المنصوبات ظروف،

وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما، ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف. والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا، والجار المقدر " إلى " في (سنعيدها سيرتها الاولى) و " في " في البيت، وفى أو إلى في الباقي، ويحتمل أن (استبقوا) ضمن معنى تبادروا، وقد أحيز الوجهان في (فاستبقوا الخيرات) ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي سنعيدها طريقتها. ومن ذلك قول الزجاج في (واقعدوا لهم كل مرصد) إن كلا ظرف، ورده أبو على في الاغفال بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأن (اقعدوا) ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كل مرصد، ويصح أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده، اه. وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع، وأما نحو " قعدت

---

[577]

جلوسا " فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير [اقعدوا لهم] على كل مرصد، فحذفت على، كما قال: * وأخفى الذى لولا الاسى لقضانى * [222] أي لقضى على، وقياس الزجاج أن يقول في (لاقعدن لهم صراطك المستقيم) مثل قوله في (واقعدوا لهم كل مرصد) والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على، كقولهم " ضرب زيد الظهر والبطن " فيمن نصبهما، أو أن لاقعدن واقعدوا ضمنا معنى لالزمن والزموا. ومن الوهم في الثاني قول الحوفى في (ظلمات بعضها فوق بعض): إن (بعضها فوق بعض) جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص: فالصواب قول الجماعة إنه خبر لمحذوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أي ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال 810 - له حاجب في كل أمر يشينه * [وليس له عن طالب العرف حاجب] صح، وقول الفارسى في (ورهبانية ابتدعوها): إنه من باب " زيدا ضربته " واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، وابتدعوها: صفة، ولابد من تقدير مضاف، أي وحب رهبانية، وإنما لم يحمل أبو على الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله عزوجل، وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجرى على أبى البقاء في تجويزه في (وأخرى تحبونها) كونه كزيدا ضربته، ويجاب بأن الاصل " وصفة أخرى " ويجوز كون (تحبونها) صفة، والخبر إما نصر، وإما محذوف، أي ولكم نعمة أخرى، ونصر: بدل أو خبر لمحذوف، وقول ابن [ابن] مالك بدر الدين في قول الحماسي: 811 - فارسا ما غادروه ملحما * [غير زميل ولا نكس وكل]

---

[578]

إنه من باب الاشتغال كقول أبى على في الآية، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا، وما في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال. النوع الخامس: اشتراطهم الاضمار في بعض المعمولات، والاظهار في بعض، فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحد، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: لولاى، ولولاك، ولولاه، ووحدى، ووحدك، ووحده، ومجرور لبى وسعدى وحناني، ويشترط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله: 812 - [دعوني] فيا لبى إذ هدرت لهم * [شقاشق أقوام فأسكتها هدرى] وقول آخر: 813 - [إنك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون) * لقلت لبيه لمن يدعوني * كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله: 814 - [دعوت لما نابنى مسورا] * فلبى فلبى يدى مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى، فتقول: كاد زيد يموت ولا تقول: يموت أبوه، ويجوز " عسى زيد أن يقوم، أو يقوم أبوه " فيرفع السببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو " عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ". ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار، وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم وتقوم. ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر، والنعت، والمنعوت، وعطف البيان، والمبين ومن الوهم في الاول قول بعضهم في " لولاى وموسى ": إن موسى يحتمل الجر، وهذا خطأ، لانه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولان لولا لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تعد ؟ هذه مسألة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده، وقولى

[579]

" مجرور " لانه يصح أن تعطف عليه اسما مرفوعا، لان " لولا " محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة في قول هدبة: عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب [247] إن فرجا اسم كان، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله: 815 - وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني * ثوبي، فأنهض نهض الشارب الثمل فتوبى، بدل اشتمال من تاء جعلت، لا فاعل يثقلني. ومن الوهم في الثاني قول أبى البقاء في (إن شانئك هو الابتر): إنه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى، وقول الزمخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) إذا قدرت أن مصدرية، وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء، وقول النحويين في نحو (اسكن أنت وزوجك الجنة) إن العطف على الضمير المستتر، وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والاصل وليسكن زوجك، وكذا قال في (لا نخلفه نحن ولا أنت): إن التقدير ولا تخلفه أنت، لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا، ومرفوع الفعل الضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوز في قوله: 816 - نطوف ما نطوف ثم نأوى * ذوو الاموال منا والعديم إلى حفر أسافلهن جوف * وأعلاهن صفاح مقيم

[580]

كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف، أي يأوى ذوو الاموال، وكونه وما بعده توكيدا على حد " ضرب زيد الظهر والبطن ". تنبيه - من العوامل ما يعمل في الظاهر وفى المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس، تقول " نعم الرجلان الزيدان، ونعم رجلين الزيدان " ولا يقال " نعما " إلا في لغية، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو " رب " في الاصح. النوع السادس: اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعض. فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح، فأما (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) فقد مر البحث فيهما ومن الثاني خبر أن المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكى نحو " قولى لا إله إلا الله " وخرج بذكر المحكى قولك " قولى حق " وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا، وإذا قدر راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به، وخبر أفعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في (فطفق مسحا بالسوق والاعناق) إن (مسحا) خبر طفق، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف أي يمسح مسحا، وجواب الشرط، وجواب القسم (1) ومن الوهم قول الكسائي وأبى حاتم في نحو (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) إن اللام وما بعدها جواب، وقد مر البحث في ذلك، وقول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) أو كمن هداه الله، بدليل (فإن الله يضل من يشاء

(1) هذا معطوف على قوله " خبر أن " في قوله فيما مضى " ومن الثاني خبر أن المفتوحة - إلخ " يعنى أن جواب الشرط وجواب القسم مما اشترطوا فيه أن يكون جملة (*)

[581]

ويهدى من يشاء)، والتقدير الثاني باطل: ويجب عليه كون من موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل الرازي - فإنه قال في قوله تعالى: (أمن خلق السموات والارض) لابد من إضمار جملة معادلة، والتقدير كمن لا يخلق - اه. وإنما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصلة الظرف من نحو " زيد في الدار " جملة ظرفية، لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن

الظرف لا يكون جوابا، وإن قلنا إنه جملة. النوع السابع: اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما، والجملتان بعد لما، والجمل التالية أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو (ولو أنهم آمنوا). ومن الثاني الجملة بعد " إذا " الفجائية، و " ليتما " على الصحيح فيهما. ومن الوهم في الاول أن يقول من لا يذهب إلى قول الاخفش والكوفيين في نحو (وإن امرأة خافت) (وإن أحد من المشركين استجارك) و (إذا السماء انشقت): إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لانه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهوا، واما إذا قال ذلك الاخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الاعراب خطأ، لان هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجها ثالثا، وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء:

---

[582]

817 - ما للجمال مشيها وئيدا * [أجندلا يحملن أم حديدا] فيمن رفع " مشيها " وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر، أي مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال، لانه عائد على " ما " الاستفهامية، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولانه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه. ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب: [صددت فأطولت الصدود] وقلما * وصال على طول الصدود يدوم [509] إن " وصال " مبتدأ، والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور، وقول آخر في نحو " آتيك يوم زيدا تلقاه ": إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه، لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على إذا في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى (يوم هم بارزون) فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ، لا على إذا، وأنه لتحققه نزل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو (يوم التلاق) في قوله تعالى (لتنذر يوم التلاق) فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله: وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب [659] ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) بعد ما جزم بأن (من) شرطية: إنه يجوز كون الجملة الاسمية

---

[583]

معطوفة على (كان) وما بعدها، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا، لان الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله: 818 - فإن لا مال أعطيه فإنى * صديق من غدو أو رواح وقول آخرين في قول الشاعر: ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * إلى، فهلا نفس ليلى شفيعها [109] إن ما بعد إن لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، والصواب أن التقدير في الاولى فإن أكن، وفى الثانية فهلا كان، أي الامر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر. ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير): إن الجملة الاسمية جواب لو، والاولى أن يقدر الجواب محذوفا، أي لكان خيرا لهم، أو أن يقدر " لو " بمنزلة ليت في إفادة التمنى، فلا تحتاج إلى جواب. ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد): إن الجملة جواب لما، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء. ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو " خرجت

---

[584]

فإذا زيد يضربه عمرو " ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبى الربيع في " ليتما زيدا أضربه " أن يكون انتصاب " زيدا " على الاشتغال كالنصب في " إنما زيدا أضربه " والصواب أن انتصابه بليت، لانه لم يسمع نحو " ليتما قام زيد " كما سمع " إنما قام زيد ". تنبيه - اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: (والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون): إن الجملة معطوفة على (وينجى الله الذين اتقوا) بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية، وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف، وقال بعض المتأخرين في تجويز أبى البقاء في قوله تعالى: (منهم من كلم الله): إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من (فضلنا بعضهم على بعض): هذا مردود، لان الاسمية لا تبدل من الفعلية، اهـ. ولم يقم دليل على امتناع ذلك. النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفى بعضها الانشائية. فالاول كثير كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبرا لكان، أو خبرا لان أو لضمير الشأن، قيل: أو خبرا للمبتدأ، أو جوابا للقسم غير الاستعطافي. ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله: 819 - بريك هل ضممت إليك ليلى * [قبيل الصبح أو قبلت فاها ؟] وقوله: 820 - بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة * [أبى غير ما يرضيك في السر والجهر] وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول، فمن الاول قوله:

---

[585]

وإنى لراج نظرة قبل التى * لعلى - وإن شطت نواها - أزورها [622] وتخريجه على إضمار القول، أي قبل التى أقول لعلى، أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف، والجملة معترضة، أي لعلى أفعل ذلك، وقوله: * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * [405] وقوله: 821 - * فإنما أنت أخ لا نعدمه * وتخريجهما على إضمار القول، أي أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه " وجدت الناس أخبر تقله " أي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك، وقوله: 822 - وكوني بالمكارم ذكريني * ودلى دل ماجدة صناع والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكريننى، مثل قوله تعالى: (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) أي فيمد، وقوله: 823 - إن الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله: 824 - إنى إذا ما القوم كانوا أنجيه * واضطرب القوم اضطراب الارشيه * هناك أوصيني ولا توصى بيه * وينبغى أن يستثنى من منع ذلك في خبرى إن وضمير الشأن خبر أن المفتوحة إذا

---

[586]

خففت: فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى: (والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل، وقولهم " أما أن جزاك الله خيرا " فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم [أن] هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها، وأما أنك، وأما (نودى أن بورك من في النار) فيجوز كون أن تفسيرية. ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: (وانظر إلى العظام كيف ننشزها): إن جملة الاستفهام حال من العظام، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننشز، وأن الجملة بدل من العظام، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة، لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو " كيف زيد " واختلف في نحو " زيد كيف هو " وقول آخرين إن جملة الاستفهام حال في نحو " عرفت زيدا أبو من هو " وقد مر. واعلم أن النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبى، قال تعالى: (فلينظر أيها أزكى طعاما)، وقال سبحانه وتعالى: (انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض). ومن ذلك قول الامين المحلى فيما رأيت بخطه: إن الجملة التى بعد الواو من قوله: اطلب ولا تضجر من مطلب * [فآفة الطالب أن يضجرا] [637] حالية، وإن " لا " ناهية، والصواب أن الواو للعطف، ثم الاصح أن الفتحة إعراب مثلها في " لا تأكل السمك وتشرب للبن " لا بناء لاجل نون توكيد خفيفة محذوفة. النون التاسع:

اشتراطهم لبعض الاسماء أن يوصف، ولبعضها أن لا يوصف فمن الاول مجرور رب إذا كان ظاهرا، وأى في النداء، والجماء في قولهم " جاؤا الجماء

---

[587]

الغفير " وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال، نحو " زيد رجل صالح، ومررت بزيد الرجل الصالح " ومنه (بل أنتم قوم تفتنون) (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن) إلى قوله تعالى (قرآنا عربيا) وقول الشاعر: 825 - أأكرم من ليلى على فتبتغي * به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها ؟ ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى: 826 - رب رفد هرقته ذلك اليو * م وأسرى من معشر أقيال متعلقا بأسرى، لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة، قال: وأما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال [206] فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الاول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا، لان الاراقة إتلاف، فقد تجعل دليلا عليه. ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا من وما النكرتين فإنهما يوصفان نحو " مررت بمن معجب لك، وبما معجب لك " وألحق بهما الاخفش أيا نحو " مررت بأى معجب لك " وهو قوى في القياس، لانها معربة، ومن ذلك الضمير، وجوز الكسائي نعته إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) ونحو (لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) فقدر (علام) نعتا للضمير المستتر في (يقذف بالحق) و (الرحمن الرحيم) نعتين لهو، وأجاز غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس تمسكا بقوله: 827 - نعم الفتى المرى أنت إذا هم * حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسى وابن السراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، فأما إذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ، لامكان أن

---

[588]

ينوى في النعت ما نوى في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت، اهـ. وقال الزمخشري وأبو البقاء في (وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن): إن الجملة بعدكم صفة لها، والصواب أنها صفة لقرن، وجمع الضمير حملا على معناه، كما جمع وصف جميع في نحو (وإن كل لما جميع لدينا محضرون). النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب. ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة: 828 - أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كالياس إن " من " متعلقة بيأسا، والصواب أن تعلها بيئست محذوفا، لان المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله. وقال أبو البقاء في (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا): لا يكون يبتغون نعتا لآمين: لان اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من آمين، اهـ. وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل النوع الحادى عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو " كان قائما زيد " ومنع ذلك في البعض نحو " إن زيدا قائم ". ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم " إن من أفضلهم كان زيدا " إنه لا يجب أن يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد، لانه متقدم رتبة، إذ هو اسم إن، ومن أفضلهم: خبر كان، وكان ومعمولاها خبر إن، فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرورا، وهذا لا يجيزه أحد.

---

[589]

النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو (فأى آيات الله تنكرون) (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) (أيما الاجلين قضيت) ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله: إن من يدخل الكنبسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء [48] ولبعضها أن يتأخر: إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو " ما أحسن زيدا " أو لعارض معنوى أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو " ضرب موسى عيسى " فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذى هو أي الموصولة نحو " سأكرم أيهم جاءني " كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أي الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذى هو أن وصلتها نحو " عرفت أنك فاضل " كرهوا الابتداء بأن المفتوحة لئلا يلتبس بأن التى بمعنى لعل، وإذا كان المبتدأ الذى أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أن وصلتها نحو (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) فأن يجب تأخر المفعول الذى أصله التأخير نحو (ولا تخافون أنكم أشركتم) أحق وأولى، وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو ما النافية، أولا في جواب القسم. ومن الوهم الاول قول ابن عصفور في (أو لم يهد لهم كم أهلكنا): إن كم فاعل يهد، فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الاخفش، وهى أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والاول قول أبى البقاء، والثانى قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة، وكم مفعول أهلكنا، والجملة مفعول يهد، وهو معلق عنها، وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب:

---

[590]

[صددت فأطولت الصدود] وقلما * وصال على طول الصدود يدوم [509] إن " وصال " فاعل بيدوم، وفى بيت الكتاب أيضا: 829 - [فإنك لا تبالي بعد حول * أظبى كان أمك أم حمار إن " ظبى " اسم كان، والصواب أن " وصال " فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور، وأن " ظبى " اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة، أو مبتدأ، والاول أولى، لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه، وقول سيبويه " إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة " واضح على الاول، لان ظبيا المذكور اسم كان، وخبره " أمك " وأما على الثاني فخبر ظبى إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله " كان أمك " على أن ضمير 7 النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم. وقول بعضهم في قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا): إن (عنه) مرفوع المحل بمسؤلا، والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع إليه أيضا، وأن (عنه) في موضع نصب وقول بعضهم في قوله: * آليت حب العراق الدهر أطعمه * [139] إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط على كما قال سيبويه، وذلك مردود: لان " أطعمه " بتقدير لا أطعمه. وقول الفراء في (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فيمن خفف إن: إنه أيضا من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا، وإن نافية ولا يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، على أن هنا مانعا آخر وهو لام القسم، وأما قوله تعالى (ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا) فإن إذا ظرف لاخرج، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله:

---

[591]

رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * بأسحم داج عوض لا نتفرق [244] أي لا نتفرق أبدا، ولا النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج. النوع الثالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها، فمن الاول الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع نحو قولهم " الله لافعلن " و " بكم درهم اشتريت " أي والله، وبكم من درهم. ومن الثاني أحد معمولي " لات ". ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو " قاموا ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وما خلا زيدا ": إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى (فإن كن نساء) على البنات المفهومة من الاولاد (في يوصيكم الله في أولادكم) وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو - أي القائم - زيدا، كما جاء " لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " وإما على المصدر المفهوم

من الفعل، وذلك في غير ليس ولا يكون، تقول " قاموا خلا زيدا " أي جانب هو - أي قيامهم - زيدا. ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم. وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن، ولا يصح أن يقال: قدر (ذلك الكتاب) في البقرة، و (الله لا إله إلا هو) في آل عمران جوابا، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله: 830 - ورب السموات العلي وبروجها * والارض وما فيها المقدر كائن

---

[592]

وقول ابن مسعود " والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة " لان ذلك - على قلته - مخصوص باستطالة القسم. ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله: 831 - حنت نوار ولات هنا حنت * [وبدا الذى كانت نوار أجنت] إن هنا اسم لات، وحنت خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج هنا عن الظرفية، وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والاولى قول الفارسى إن " لات " مهملة، وهنا خبر مقدم، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ". النوع الرابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جدا، وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لانه يقع غالبا عن ترو وفكر. النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، وفقده في بعض، فالاول قد مضى مشروحا. والثانى الجملة المضاف إليها نحو " يوم قام زيد " فأما قوله: 832 - وتخن ليلة لا يستطيع * نباحا بها الكلب إلا هريرا وقوله: 833 - مضت سنة لعام ولدت فيه * وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر، وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك " أعجبني يوم ولدت فيه " تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك " أجمع " وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم " جاء

---

[593]

القوم بأجمعهم " فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك جمع، على حد قولهم فلس وأفلس، والمعنى جاءوا بجماعتهم، ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله: 834 - هذا وجدكم الصغار بعينه * [لا أم لى إن كان ذاك ولا أب] فكان يصح إسقاطها. النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الاسماء أن تقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك أي الموصولة، فإنها لا تبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو (أيهم أشد). ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة (هم أشد) مبتدأ وخبر، وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين. * * * الجهة السابعة: أن يحمل كلاما على شئ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة: أحدها: قول الزمخشري في (مخرج الميت من الحى) إنه عطف على (فالق الحب والنوى) ولم يجعله معطوفا على (يخرج الحى من الميت)، لان عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجئ قوله تعالى (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك. الثاني: قول مكى وغيره في قوله تعالى (ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا): إن جملة (يضل) صفة لمثلا أو مستأنفة، والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر (ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء). الثالث: قول بعضهم في (ذلك الكتاب لا ريب): إن الوقف هنا على (ريب) ويبتدئ (فيه هدى) ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة (ألم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين).

---

[594]

الرابع: قول بعضهم في (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الامور): إن الرابط الاشارة، وإن الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة، والصواب أن الاشارة للصبر والغفران، بدليل (وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الامور) ولم يقل إنكم. الخامس: قولهم في (أين شركائي الذين كنتم تزعمون): إن التقدير تزعمونهم شركاء، والاولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء، بدليل (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) ولان الغالب على " زعم " أن لا يقع على المفعولين صريحا، بل على أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك. ومثله في هذا الحكم " تعلم " كقوله: 835 - تعلم رسول الله أنك مدركى * [وأن وعيدا منك كالاخذ باليد] ومن القليل فيهما قوله: 836 - زعمتني شيخا ولست بشيخ * [إنما الشيخ من يدب دبيبا] وقوله: 837 - تعلم شفاء النفس قهر عدوها * [فبالغ بلطف في التحيل والمكر] وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين كقوله: 838 - فقلت: أجرني أبا خالد، * وإلا فهبني امرأ هالكا ووقوعه على أن وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أن قول الخواص " هب أن زيدا قائم " لحن، وذهل عن قول القائل " هب أن أبانا كان حمارا " ونحوه. السادس: قولهم في (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) إن (لا يؤمنون) مستأنف، أو خبر لان، وما بينهما اعتراض، والاولى الاول، بدليل (وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون). السابع: قولهم في نحو (وما ربك بظلام) (وما الله بغافل): إن المجرور في

موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، والصواب الاول، لان الخبر بعد " ما " لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب نحو (ما هن أمهاتهم) (ما هذا بشرا). الثامن: قول بعضهم في (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله): إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي الله خلقهم أو خلقهم الله. والصواب الحمل على الثاني، بدليل (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم). التاسع: قول أبى البقاء في (أفمن أسس بنيانه على تقوى) إن الظرف حال أي على قصد تقوى، أو مفعول أسس، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعينه في (لمسجد أسس على التقوى). تنبيه - وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلا منها، فينظر في أولاها كقوله تعالى (فاجعل بيننا وبينك موعدا) فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له (لا نخلفه نحن ولا أنت) وللزمان ويشهد له (قال موعدكم يوم الزينة) وللمكان ويشهد له (مكانا سوى) وإذا أعرب (مكانا) بدلا منه لا ظرفا لتخلفه تعين ذلك. * * * الجهة الثامنة: أن يحمل المعرب على شئ، وفى ذلك الموضع ما يدفعه. وهذا أصعب من الذى قبله، وله أمثلة: أحدها: قول بعضهم في (إن هذان لساحران): إنها إن واسمها، أي إن القصة، وذان: مبتدأ، وهذا يدفعه رسم إن منفصلة، وهذان متصلة. والثانى: قول الاخفش وتبعه أبو البقاء في (ولا الذين يموتون وهم كفار): إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم (ولا) وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الذين يعملون السيئات) لا مرفوع بالابتداء، والذى

حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن أن يدعى لهما أن الالف [في لا] زائدة كالالف في (لا أذبحنه) فإنها زائدة في الرسم، وكذا في (لا أوضعوا) والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها، أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نفى الاثم عن المتأخر في (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) مع أن حكمه معلوم، لانه آخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة، على معنى يستوى في عدم الاثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحمل الرسم على خلاف الاصل مع إمكانه غير سديد. والثالث: قول ابن الطراوة في (أيهم أشد) هم أشد: مبتدأ وخبر، وأى مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم أيهم متصلة، وأن أيا إذا لم تضف أعربت باتفاق. والرابع: قول بعضهم في (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون): إن هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن هم مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى إذا أخذوا من الناس أستوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر، لان الحديث في الفعل لا في المباشر. الخامس: قول مكى وغيره في

قوله تعالى (ذلك هو الفضل الكبير، جنات عدن يدخلونها) إن جنات بدل من الفضل، والاولى أنه مبتدأ، لقراءة بعضهم بالنصب على حد " زيدا ضربته ". السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك): إنه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل، والصواب

---

[597]

أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، وكفى بربك وكيلا) ونظيره المثال الآتى. السابع: قول الزمخشري في (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك): إن من نصب قدر الاستثناء من (فأسر بأهلك) ومن رفع قدره من (ولا يلتفت منكم أحد) ويرد باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قراءة النصب، وفيه نظر، لان إخراجها من جملة النهى لا يدل على أنها مسرى بها، بل على أنها معهم، وقد روى أنها تبعتهم، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها، وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذى حملهم على ذلك أن النصب قراءة الاكثرين، فإذ قدر الاستثناء من (أحد) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجئ قراءة الاكثر على ذلك، مستدلا بقوله تعالى (إنا كل شئ خلقناه بقدر) فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم " زيدا ضربته " ولم ير خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لانه يرى في نحو " خفت " بالكسر و " طلت " بالضم، أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو " تضار " محتمل لهما، وأن نحو " مختار " محتمل لوصفهما، وكذلك نحو " مشترى " في النسب، وقال الزجاج في (فما زالت تلك دعواهم): إن النحويين يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا والعكس، وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو " ضرب موسى عيسى " كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية، والذى التزم فاعلية الاول إنما هو بعض المتأخرين، والالباس واقع في العربية، بدليل أسماء الاجناس والمشتركات. اه.

---

[598]

والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر على القراءتين، بدليل سقوط (ولا يلتفت منكم أحد) في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر، ولان المراد بالاهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام (يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح) ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره (لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر، فيعذبه الله) واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهى وما قدمته أولى، لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهى في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره. الجهة التاسعة: أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة: أحدها: نحو " زيد أحصى ذهنا، وعمرو أحصى مالا " فإن الاول على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل " أحسن وجها " والثانى على أن أحصى فعل ماض، والمنصوب مفعول مثل (أحصى كل شئ عددا). ومن الوهم قول بعضهم في (أحصى لما لبثوا أمدا): إنه من الاول، فإن الامد ليس محصيا بل محصى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى ك " زيد أكثر مالا " بخلاف " مال زيد أكثر مال ". الثاني: نحو " زيد كاتب شاعر " فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو " زيد رجل صالح " فإن الثاني صفة لا غير، لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما " زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير " وزعم الفارسى أن الخبر

---

[599]

لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في (فإذا هم فريقان يختصمون): إن يختصمون خبر ثان أو صفة، ويحتمل الحالية أيضا، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسى في (كونوا قردة خاسئين) كون خاسئين خبرا ثانيا، لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل. الثالث: " رأيت زيدا فقيها، ورأيت الهلال طالعا " فإن رأى في الاول علمية، وفقيها مفعول ثان، وفى الثاني بصرية، وطالعا حال، وتقول، " تركت زيدا عالما " فإن فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان، أو بخلفت فحال، وإذا حمل قوله تعالى: (وتركهم في ظلمات لا يبصرون) على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان، وتكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان. الرابع: (اغترف غرفة بيده) إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما " حسوت حسوة، وحسوة ". الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الاصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتض، كقول مكى في (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى) الآية إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالا كالذى، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذى ينفق، والوجه أن يكون (كالذى) حالا من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه. وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب " الكلمة لفظ " أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل: إنه يجوز في " زيد هو الفاصل " أن

---

[600]

يحذف، مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو " جاء الذى هو في الدار " لانه لا دليل حينئذ على المحذوف، ورده على من قال في بيت الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [120] إن بشر مبتدأ، ومثلهم: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكانا مثل مكانهم، بأن مثلا لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ، وكقول الزمخشري في قوله: لا نسب اليوم ولا خلة * [اتسع الخرق على الراقع] [375] إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثله في " لا حول ولا قوة " وقول الخليل في قوله: ألا رجلا جزاه الله خيرا * [يدل على محصلة تبيت] [103] إن التقدير " ألا ترونى رجلا " مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور: أحدها: أن رجلا نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله: * يدل على محصلة تبيت * الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد). الثالث: أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى. وأما قول سيبويه في قوله: اليت حب العراق الدهر أطعمه * [والحب يأكله في القرية السوس] [139]

---

[601]

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسي، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن " أطعمه " بتقدير لا أطعمه، ولا النافية في جواب القسم لها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدور، كلام الابتداء وما النافية، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. وإنما قال في (قل اللهم فاطر السموات والارض): إنه على تقدير " يا "، ولم يجعله صفة على المحل، لان عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات، فلم يجز نعته. وإنما قال في قوله: 839 - اعتاد قلبك من سلمى عوائده * وهاج أحزانك المكنونة الطلل ربع قواء أذاع المعصرات به * وكل حيران سار ماؤه خضل إن التقدير: هو ربع، ولم يجعله على البدل من الطلل، لان الربع أكثر منه، فكيف يبدل الاكثر من الاقل ؟ ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه، ويسمى ذلك علماء القوافى تضمينا، ولان أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر، يقال: دارمية، وديار الاحباب، رفعا بإضمار هي، ونصبا بإضمار اذكر، فهذا موضع ألف فيه الحذف. وإنما قال الاخفش في " ما أحسن زيدا " إن الخبر محذوف بناء على أن " ما " معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر " ما " نكرة تامة والجملة بعدها خبرا - كما قال سيبويه - لم يحتج إلى تقدير

[602]

خبر، لانه رأى أن " ما " التامة غير ثابتة أو غير فاشية، وحذف الخبر فاش، فترجح عنده الحمل عليه. وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك " نعم الرجل زيد " كون زيد خبرا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا، لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون في نحو (هدى للمتقين الذين يؤمنون) أن يكون (الذين) نصبا بتقدير أمدح، أو رفعا بتقديرهم، مع إمكان كونه صفة تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه: وأما (1) قولهم " نعم الرجل عبد الله " فهو بمنزلة " ذهب أخوه عبد الله، مع قوله: وإذا قال " عبد الله نعم الرجل " فهو بمنزلة " عبد الله ذهب أخوه " فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذى غر أكثر النحويين أنه قال: كأنه قال " نعم الرجل " فقيل له: من هو: فقال: عبد الله، ويرد عليهم أنه قال أيضا: وإذا قال " عبد الله " فكأنه قيل له: ما شأنه: فقال: نعم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدمت أو أخرت، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إن سد شئ مسده، وذلك وارد على الاخفش في " ما أحسن زيدا ". وأما قول الزمخشري في قول الله عزوجل: (قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر): إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر للذين، مع

---

(1) قوله " وأما قولهم نعم الرجل عبد الله " هذا نص كلام سيبويه. (*)

---

[603]

إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثا في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين، ووقر على هدى، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتا لو قر قدم عليه فصار حالا. واما قول الفارسى في " أول ما أقول إنى أحمد الله " فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجعلت الجملة خبرا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسى أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدر الجملة منصوبة المحل، فبقى له المبتدأ بلا خبر فقدره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذى يفتتح به قوله: خاتمة - وإذ قد انجر بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه، فإنه من المهمات، فنقول: ذكر شروطه - وهى ثمانية: أحدها: وجود دليل حالى كقولك لمن رفع سوطا " زيدا " بإضمار اضرب، ومنه (قالوا سلاما) أي سلمنا سلاما، أو مقالي كقولك لمن قال: من أضرب ؟ " زيدا " ومنه (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا: خيرا) وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها نحو (قال سلام قوم منكرون) أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية، أو لفظا (1) يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو (تالله تفتؤ) أي لا تفتؤ، وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجد ان الدليل،

---

(1) هذا معطوف على قوله " الجملة " في قوله " إذا كان المحذوف الجملة بأسرها " (*)

---

[604]

ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوى كما في قولك " ما ضربت إلا زيدا " أو صناعي كما في قولك " زيد ضربته " وقولك " ضربني وضربته زيد " وسيأتى شرحه. ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو " رأيت رجلا أبيض " بخلاف نحو " رأيت رجلا كاتبا " وحذف المضاف في نحو " جاءني غلام زيد " بخلاف نحو (وجاء ربك) وحذف العائد في نحو " جاء الذى هو في الدار " بخلاف نحو (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن، لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب إن نحو " إن بك زيد مأخوذ " لان عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو " رغبت في أن تفعل " أو " عن أن تفعل " بخلاف " عجبت من أن تفعل " وأما (وترغبون أن تنكحوهن) فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة. وكان مردودا قول أبى الفتح: إنه يجوز " جلست زيدا " بتقدير مضاف، أي جلوس زيد، لاحتمال أن المقدر كلمة إلى، وقوله جماعة: إن بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو " لا أحد أغير من الله " وقولك مبتدئا من غير قرينة " لا رجل يفعل كذا " فإثبات الخبر فيه إجماع، وقول الاكثرين: إن الخبر بعد لولا واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كونا مطلقا نحو " لولا زيد لكان كذا " يريد لولا زيد موجود أو نحوه، وأما الاكوان الخاصة التى لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو " لولا زيد سالمنا ما سلم " ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: " لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد إبراهيم " وقال الجمهور: لا يجوز " لا تدن من الاسد يأكلك " بالجزم، لان الشرط المقدر إن قدر مثبتا - أي فإن تدن

---

[605]

لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلا عليه، وإن قدر منفيا - أي فلا تدن فسد المعنى، بخلاف " لا تدن من الاسد تسلم " فإن الشرط المقدر منفى، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا، وعند تميم في باب لا، فيقال " لولا قيام زيد " و " لا قيام " أي موجود، ولا يقال " لولا زيد " ولا " لا رجل " ويراد قائم، لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما " لولا قومك حديثو عهد " فلعله مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما. تنبيهان أحدهما: أن دليل الحذف نوعان، أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالى ومقالى كما تقدم، والثانى: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون، لانه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى (لا أقسم بيوم القيامة) إن التقدير: لانا أقسم، وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين، وفى " قمت وأصك عينه " إن التقدير: وأنا أصك، لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد، وفى " إنها لابل أم شاء " إن التقدير: أم هي شاء، لان أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل، وفى قوله: 840 - إن من لام في بنى بنت حسا * ن ألمه وأعصه في الخطوب إن التقدير: إنه أي الشأن، لان [اسم] الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبي: وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق [483] وفى (ولكن رسول الله) إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لان ما بعد

---

[606]

لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفى، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفى والاثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول " ما قام زيد وقام عمرو " وزعم سيبويه في قوله: 841 - ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى يسترفد القوم أرفد (1) أن التقدير: ولكن أنا، ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه أن " متى " منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدم في الرتبة عليه. ورده الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو، لانها حينئذ تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف. التنبيه الثاني - شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز " زيد ضارب وعمرو " أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى (وإذا ضربتم في الارض) والآخر بمعنى الايلام المعروف، ومن ثم أجمعوا على جواز " زيد قائم وعمرو،

وإن زيدا قائم وعمرو " وعلى منع " ليت زيدا قائم وعمرو " وكذا في لعل وكأن، لان الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لانه خبر المبتدأ. فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) في قراءة من رفع. وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلى وملائكته يصلون. وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما،

---

(1) وقع في جميع النسخ المطبوعة " ولست بحلال التلال - إلخ ". (*)

---

[607]

لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى (أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين) إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الادعاء كفر، فلا يكون مأمورا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب: 842 - لن تراها - ولو تأملت - إلا * ولها في مفارق الرأس طيبا إن ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية، لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون، لا بالتبذل، مع أن رأى المذكورة بصرية ؟ ؟. قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض، وأما قول الجماعة فبعيد من جهات، إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس، حتى إن قوما نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه، الثانية: أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقيا، والثالثة: أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى، والرابعة: أنه لو قيل مكان " صلى عليه " دعا عليه انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر. وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه إن (قادرين) حال، أي بلى نجمعها قادرين، لان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولان بلى إيجاب للمنفى وهو في الآية فعل الجمع، ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن، بل اعتقاد وجزم، وذلك لافراط كفرهم.

---

[608]

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم. الشرط الثاني: أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسهيلى في نحو " ضربني وضربت زيدا ": إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في (بئس مثل القوم الذين كذبوا): إن التقدير بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلا ! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف، والصواب أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل هؤلاء، أو مضاف: أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو (قالوا خيرا) و " يا عبد الله " و " زيدا ضربته ". الثالث: أن لا يكون مؤكدا، وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش، منع في نحو " الذى رأيت زيد " أن يؤكد العائد المحذوف بقولك " نفسه "، لان المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، وتبعه الفارسى، فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في (إن هذان لساحران) إن التقدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا على أبو الفتح، فقال في الخصائص: لا يجوز " الذى ضربت نفسه زيد " كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس، لما فيهما جميعا من نقض الغرض [وهو الالحاق باحر نجم] وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد ك " ضربت ضربا " لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون

[609]

للخليل وسيبويه أيضا، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو " مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما " كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: هما صاحباى أنفسهما، وينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب: إن محلا وإن مرتجلا * [وإن في السفر إذ مضوا مهلا] [121] و " إن مالا وإن ولدا " فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن، وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فر الاخفش من حذف العائد في نحو " الذى رأيته نفسه زيد " لان المقتضى للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو " الذى هو قائم زيد " فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما، لان المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه. الرابع: أن لا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لانه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في " زيدا فاقتله " وفى " شأنك والحج " وقوله: 843 - يا أيها المائح، دلوى دونكا * [إنى رأيت الناس يحمدونكا] [ص 618] إن التقدير: عليك زيدا، وعليك الحج، ودونك دلوى، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الاعراب، وإنما التقدير خذ دلوى، والزم زيدا، والزم الحج، ويجوز في دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره. الخامس: أن لا يكون عاملا ضعيفا، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها. السادس: أن لا يكون عوضا عن شئ، فلا تحذف ما في " أما أنت

[610]

منطلقا انطلقت " ولا كلمة لا من قولهم " افعل هذا إما لا " ولا التاء من عدة وإقامة واستقامة، فأما قوله تعالى (وإقام الصلاة) فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادي، لاجازتهم حذفها. السابع والثامن: أن لا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى، وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو " ضربني وضربته زيد " لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول، ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو " زيد ضربته " لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك " زيد ما ضربته، أو هل ضربته " فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع رأسها في " أكلت السمكة حتى رأسها " إلا أن يذكر الخبر، فتقول: مأكول، ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو " زيد قام " ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو " زيد ضرب عمرا " وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجاروا " زيدا أجله أحرز " وقال البصريون في قوله: 844 - [قنافذ هداجون حول بيوتهم] * بما كان إياهم عطية عودا إن عطية مبتدأ، وإياهم مفعول عود، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في

[611]

تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو " ما ضربت زيدا " فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع ما النافية [فيه] حشوا. تنبيه - ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام. فالاول كقوله: 845 - وخالد يحمد ساداتنا * [بالحق، لا يحمد بالباطل] وقوله: [قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا] كله لم أصنع [332] وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى). والثانى كقوله: 846 - بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم

لمحوا شعاعه فإن فيه تهيئة " لمحوا " للعمل في " شعاعه " مع قطعه عن ذلك بإعمال " يعشى " فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى، وذكر ابن مالك في قوله: عممتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالك ذى غى وذى رشد [198] إنه يروى " غواتهم " بالاوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الاول في الشذوذ، إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد رويا. بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف، وليس منه جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو

---

[612]

(كلوا واشربوا) أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين " من يسمع يخل " أي تكن منه خيلة. والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نهب. وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفا، لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له، ومنه (ربى الذى يحيى ويميت) (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) (وإذا رأيت ثم) إذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم، وأوقعوا الاكل والشرب، وذروا الاسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الاصح (ولما ورد ماء مدين) الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقى، لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا، وكذلك المقصود من قولهما (نسقى) السقى، لا المسقى، ومن لم يتأمل قدر: يسقون إبلهم، وتذودان غنمهما ولا نسقى غنمنا. وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو (لا تأكلوا الربا) (ولا تقربوا الزنا) وقولك " ما أحسن زيدا " وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو (ما ودعك ربك وما قلى) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو (أهذا الذى بعث الله رسولا) (وكل وعد الله الحسنى) و: [حميت حمى تهامة بعد نجد] * وما شئ حميت بمستباح [745]

---

[613]

بيان مكان المقدر القياس أن يقدر الشئ في مكانه الاصلى، لئلا يخالف الاصل من وجهين: الحذف، ووضع الشئ في غير محله. فيجب أن يقدر المفسر في نحو " زيدا رأيته " مقدما عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه، وقالوا: لانه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل، أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك. فالاول نحو " أيهم رأيته " إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو (وأما ثمود فهديناهم) فيمن نصب، إذ لا يلى " أما " فعل، وكنا قدمنا في نحو " في الدار زيد " أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد، لانه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير، لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت " إن خلفك زيدا " وجب تأخير المتعلق، فعلا كان أو اسما، لان مرفوع إن لا يسبق منصوبها وإذا قلت " كان خلفك زيد " جاز الوجهان، ولو قدرته فعلا، لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية. والثانى نحو متعلق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخرا عنها، لان قريشا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ (أقرأ باسم ربك) وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الامر بالقراءة فيها أهم، وأجاب عنه السكاكى بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني. واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد. وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أمر أولا بإيجاد القراءة، وثانيا بقراءة مقيدة، ونظيره (الذى خلق، خلق الانسان)

---

[614]

ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا. ثم هذا الاشكال لازم له على قوله إن الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، ك " - مررت برجل عمرا ضارب " فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في (ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن) مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفصل، وقال الراجز: 847 - [يا ليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا إذا بكيت قبلتني أربعا] * إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا تنبيه - ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو " إن أكلت إن شربت فأنت طالق " فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشرط والقسم (1)، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم، وذلك لان التقدير حينئذ إن شربت فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم) وفيه نظر، إذ لم يتوال شرطان وبعدها بواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر: 848 - إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد: 849 - فإن عثرت بعدها إن وألت * نفسي من هاتا فقولا لالعا

---

(1) في نسخة " عن القسم والشرط " والخطب في ذلك سهل. (*)

---

[615]

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول، فينبغي أن يقدر إلى جانبه، ويكون الاصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الاول فلا وجه له، والله أعلم. بيان مقدار المقدر ينبغى تقليله ما أمكن، لتقل مخالفة الاصل. ولذلك كان تقدير الاخفش في " ضربي زيدا قائما " ضربه قائما، أولى من تقدير باقى البصريين: حاصل إذا كان - أو إذ كان - قائما، لانه قدر اثنين وقدروا خمسة، ولان التقدير من اللفظ أولى. وكان تقديره في " أنت منى فرسخان " بعدك منى فرسخان، أولى من تقدير الفارسى: أنت منى ذو مسافة فرسخين، لانه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث. وضعف قول بعضهم في (وأشربوا في قلوبهم العجل) إن التقدير: حب عبادة العجل، والاولى تقدير الحب فقط. وضعف قول الفارسى ومن وافقه في (واللاء يئسن) الآية: إن الاصل: واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والاولى أن يكون الاصل: واللاء لم يحضن كذلك. وكذلك ينبغى أن يقدر في نحو " زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ

---

[616]

وبكر " أي كذلك، ولا يقدر عين المذكور، تقليلا للمحذوف، ولان الاصل في الخبر الافراد، ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار. ولك أن لا تقدر في الآية شيئا البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفا على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معا، وكذا تصنع في نحو " زيد في الدار وعمرو "، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق، لان إفراد فاعل الفعل يأباه، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف، بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما. فإن قلت: لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح " زيد قائمان وعمرو " بتقدير: زيد وعمرو قائمان. قلت: إن سلم منعه فلقبح اللفظ، وهو منتف فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله: 850 - ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا وقد جوزوا في " أنت أعلم وزيد " كون زيد مبتدأ حذف خبره، وكونه عطفا على أنت، فيكون خبرا عنهما. بيان كيفية التقدير إذا استدعى

الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوفة (1) وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج.

---

(1) في نسخة " أو موصوف وصفة مضافة " وكلمة " موصوفة " معطوفة بأو على كلمة " متضايقة ". (*)

---

[617]

فالاول نحو (كالذى يغشى عليه) أي كدوران عين الذى. والثانى كقوله: 851 - إذا قامتا تضوع المسك منهما * نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى: (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) أي لا تجزى فيه، ثم حذفت في فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا، هذا قول الاخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة [واحدة] ونقل ابن الشجرى القول الاول عن الكسائي، واختاره، قال: والثانى قول نحوى آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش: يجوز الامران، اهـ. وهو نقل غريب. ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن فيقدر في " ضربي زيدا قائما " ضربه قائما، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا، دون " إذ كان، أو إذا كان " ويقدر " أضرب " دون أهن في " زيدا أضربه ". فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر مالا مانع له، فالاول نحو " زيدا اضرب أخاه " يقدر فيه أهن دون اضرب، فإن قلت " زيدا أهن أخاه " قدرت أهن. والثانى نحو " زيدا امرر به " تقدر فيه جاوز دون أمور، لانه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك " زيدا نصحت له " جاز أن يقدر نصحت زيدا، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

---

[618]

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله: يا أيها المائح دلوى دونكا * [إنى رأيت الناس يحمدونكا] [843] إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ، لا دونك، وقد مضى، وقوله: 852 - [أكر وأحمى للحقيقة منهم] * وأضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف، لا اسم تفضيل محذوف، لانا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر ؟ وقولك " هذا معطى زيد أمس درهما " التقدير أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل، لانك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل، وقال بعضهم في قوله تعالى (لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذى فطرنا): إن لواو للقسم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفى السابقة، ويجب أن يقدر: والذى فطرنا لا نؤثرك، لان القسم لا يجاب بلن إلا في الضرورة كقول أبى طالب: والله لن يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا [464] وقال الفارسى ومتابعوه في (واللائى لم يحضن) التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكنا، لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية. إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى ؟ قال الواسطي: الاولى كون المحذوف المبتدأ، لان الخبر محط الفائدة

---

[619]

وقال العبدى: الاولى كونه الخبر، لان التجوز في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز. ومثال المسألة (فصبر جميل) أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله (طاعة معروفة) أي الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، أي عرف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الايمان الكاذبة. ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به، كما في "

نعم الرجل زيد " على القول بأنهما جملتان، إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سد شئ مسده، ومثله " حبذا زيد " إذا حمل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو " عمرك لافعلن " و " أيمن الله لافعلن " بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعينه عنده لذلك، قال: والتقدير إما قسمي أيمن الله، أو أيمن الله قسم لى، اهـ. ولو قدرت أيمن الله قسمي، لم يمتنع، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح. إذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا، فالثاني أولى لان المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل. اللهم إلا أن يعتضد الاول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آت على طريقته.

---

[620]

فالاول كقراءة شعبة (يسبح له فيها) بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير (وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك، الله العزيز الحكيم) بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم، شركاؤهم) ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله: 853 - لييك يزيد، ضارع لخصومه * [ومختبط مما تطيح الطوائح] (1) فيمن رواه مبنيا للمفعول، فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، وزينه شركاؤهم، ويبكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثانى كقوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فلا يقدر ليقولن الله خلقهم، بل خلقهم الله، لمجئ ذلك في شبه هذا الموضع، وهو: (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) وفى مواضع آتية على طريقته نحو (قالت: من أنبأك هذا ؟ قال: نبأنى العليم الخبير) (قال: من يحيى العظام وهى رميم ؟ قل: يحييها الذى أنشأها). إذا دار الامر بين كون المحذوف أولا، أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وفيه مسائل: إحداها: نون الوقاية في نحو (أتحاجوني) و (تأمروني) فيمن قرأ بنون واحدة

---

(1) من العلماء من قال في هذا البيت: إن " يزيد " منادى بحرف نداء محذوف أي لبيك ضارع يا يزيد. (*)

---

[621]

وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الاولى. الثانية: نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله: 854 - [تراه كالثغام يعل مسكا] * يسوء الفاليات إذا فلينى هذا هو الصحيح، وفى البسيط أنه مجمع عليه، لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الاولى، وأنه مذهب سيبويه. الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو (نارا تلظى) وقال أبو البقاء في قوله تعالى (فإن تولوا فإن الله عليم بالمفسدين) يضعف كون (تولوا) فعلا مضارعا، لان أحرف المضارعة لا تحذف، اهـ. وهذا فاسد ؟ لان المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفى، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لاشك فيها نحو (نارا تلظى) (ولقد كنتم تمنون الموت). الرابعة: نحو مقول ومبيع، المحذوف منهما واو مفعول، والباقى عين الكلمة، خلافا للاخفش. الخامسة: نحو إقامة واستقامة، المحذوف منهما ألف الافعال والاستفعال والباقى عين الكلمة، خلافا للاخفش أيضا. السادسة: نحو: يا زيد زيد اليعملات الذبل * [تطاول الليل عليك فانزل] [698] بفتحهما، و: 855 - [يا من رأى عارضا أسر به] * بين ذراعي وجبهة الاسد وهذا هو الصحيح، خلافا للمبرد. السابعة: نحو " زيد وعمرو قائم " ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل، ولان فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو

---

[622]

* يا زيد زيد اليعملات * [698] أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب، وأما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو " زيد قائم وعمرو " من غير قبح في ذلك، اه. وقيل أيضا: كل من المبتدأين عامل في الخبر، فالاولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الاضافة تنبيه - الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تردد في أن الحذف من الاول في قوله 856 - نحن بما عندنا، وأنت بما * عندك راض، والرأى مختلف وقوله: خليلي هل طب ؟ فانى وأنتما * وإن لم تبوحا بالهوى دنفان [723] ومن الثاني في قوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله) إذ لو كان الجواب للثاني لجزم، فقلنا بذلك في نحو " إن أكلت إن شربت فأنت طالق " وفى (فأما إن كان من المقربين فروح) ونحو (ولولا رجال مؤمنون) ثم قال تعالى (لو تزيلوا لعذبنا) وانبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر، إذ التقدير: إن أكلت فأنت طالق إن شربت، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في أنت ظالم إن فعلت " ما تقدم على اسم الشرط، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضا. ومن ذلك قوله: [فمن يك أمسى بالمدينة رحله] * فإنى وقيار بها لغريب [724]

---

[623]

وقد تكلف بعضهم في البيت الاول، فزعم أن " نحن " للمعظم نفسه، وأن " راض " خبر عنه، ولا يحفظ مثل " نحن قائم " بل يجب في الخبر المطابقة نحو (وإنا لنحن الصافون، وإنا لنحن المسبحون) وأما (قال رب ارجعون) فأفرد ثم جمع لان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما. ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب حذف الاسم المضاف - (وجاء ربك) (فأتى الله بنيانهم) أي أمره، لاستحالة الحقيقي، فأما (ذهب الله بنورهم) فالباء للتعدية، أي أذهب الله نورهم. ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات، لان الطلب لا يتعلق إلا بالافعال نحو (حرمت عليكم أمهاتكم) أي استمتاعهن (حرمت عليكم الميتة) أي أكلها (حرمنا عليهم طيبات) أي تناولها، لا أكلها، ليتناول شرب ألبان الابل (حرمت ظهورها) أي منافعها، ليتناول الركوب والتحميل، ومثله (وأحلت لكم الانعام). ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو (أوفوا بالعقود) (وأوفوا بعهد الله) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه (فذلكن الذى لمتننى فيه) إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير في حبه، بدليل (قد شغفها حبا) أو في مراودته، بدليل (تراود فتاها) وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها) أي أهل القرية وأهل العير (وإلى مدين أخاهم شعيبا) أي وإلى أهل مدين بدليل (أخاهم) وقد ظهر في (وما كنت ثاويا في أهل مدين) وأما (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا) فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء، وخالفهم الزمخشري في الاولين، لان القرية تهلك، ووافقهم في (فجاء) لاجل (أوهم قائلون) (إذا لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات) أي ضعف عذاب الحياة

---

[624]

وضعف عذاب الممات (لمن كان يرجو الله) أي رحمته (يخافون ربهم) أي. عذابه، بدليل (ويرجون رحمته ويخافون عذابه) (يضاهئون قول الذين كفروا) أي يضاهى قولهم قول الذين كفروا، وقال الاعشى: 857 - ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * [وبت كما بات السليم مسهدا) فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة وأقام صفته مقامه، أي اغتماض ليلة رجل أرمد، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان " جئتك طلوع الشمس " أي وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك " جئتك مقدم الحاج " خلافا للزمخشري، بل المقدم اسم لزمن القدوم. تنبيه - إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو (الحج أشهر) ونحو (ولكن البر من آمن) فيكون التقدير: الحج حج أشهر، والبر بر من آمن، أولى من

أن يقدر: أشهر الحج أشهر، وذا البر من آمن، لانك في الاول قدرت عند الحاجة إلى التقدير، ولان الحذف من آخر الجملة أولى. حذف المضاف إليه يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو (رب اغفر لى) وفى الغايات نحو (لله الامر من قبل ومن بعد) أي من قبل الغلب ومن بعده، وفى أي وكل وبعض وغير بعد ليس، وربما جاء في غيرهن، نحو (فلا خوف عليهم) فيمن ضم ولم ينون، أي فلا خوف شئ عليهم، وسمع " سلام عليكم " فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار أل. حذف اسمين مضافين (فإنها من تقوى القلوب) أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب (قبضة من أثر الرسول) أي من أثر حافر فرس الرسول (كالذى يغشى عليه) أي كدوران عين الذى، وقال رؤبة (1): 858 - [فأدرك إرقال العرادة ظلعها] * وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

---

(1) البيت ليس لرؤبة، وإنما هو للكلحبة اليربوعي. (*)

---

[625]

أي ذا مسافة إصبع حذف ثلاث متضايفات (فكان قاب قوسين) أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري. تنبيه - للقاب معنيان: القدر، وما بين مقبض القوس وطرفيها، وعلى تفسير الذى في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابى قوس، ولو أريد هذا لاغنى عنه ذكر القوس. حذف الموصول الاسمى ذهب الكوفيون والاخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر، ومن حجتهم (آمنوا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) وقول حسان: 859 - أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء ؟ وقول آخر: 860 - ما الذى دأبه احتياط وحزم * وهواه أطاع يستويان أي والذى أنزل، ومن يمدحه، والذى أطاع هواه. حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى، كقوله: 861 - وعند الذى واللات عدنك إحنة * عليك، فلا يغررك كيد العوائد أي الذى عادك، أو دلالة غيرها كقوله: نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم إلينا [127] أي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة، وقال: 862 - يعد اللتيا واللتيا والتى * إذا علتها أنفس تردت فقيل: يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يقدر اللتيا دقت

---

[626]

واللتيا دقت، لان التصغير يقتضى ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما: عظمت، لا دقت، وإنه تصغير تعظيم كقوله: [وكل أناس سوف تدخل بينهم] * دويهية تصفر منها الانامل [63] حذف الموصوف قوله تعالى (وعندهم قاصرات الطرف) أي حور قاصرات (والنا له الحديد، أن اعمل سابغات) أي دروعا سابغات (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي (وذلك دين القيمة) أي دين الملة القيمة (ولدار الآخرة خير) أي ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجرى: الحياة الآخرة، بدليل (وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور) ومنه (حب الحصيد) أي حب النبت الحصيد، وقال سحيم: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * [متى أضع العمامة تعرفوني] [263] قيل: تقديره أنا ابن رجل جلا الامور، وقيل: جلا علم محكى على أنه منقول من نحو قولك " زيد جلا " فيكون جملة، لا من قولك جلا زيد، ونظيره قوله: 863 - نبئت أخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم فديد فيزيد: منقول من نحو قولك " المال يزيد " لا من قولك يزيد المال، وإلا لاعرب غير منصرف، فكان يفتح، لانه مضاف إليه. واختلف في المقدر مع الجملة في نحو " منا ظعن ومنا أقام " فأصحابنا يقدرون موصوفا: أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولا، أي الذى أو من، وما قدرناه أقيس، لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثله " ما منهما مات حتى لقيته " نقدره بأحد، ويقدرونه بمن (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به) أي إلا إنسان، أو إلا من، وحكى الفراء عن بعض

---

[627]

قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورده بقوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن). حذف الصفة (يأخذ كل سفينة غصبا) أي صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ (تدمر كل شئ) أي سلطت عليه بدليل (ما تذر من شئ أتت عليه) الآية (قالوا الآن جئت بالحق) أي الواضح، وإلا لكان مفهومه كفرا (وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها) وقال: 864 - [وقد كنت في الحرب ذاتدرإ * فلم أعط شيئا ولم أمنع وقال: 865 - [وليس لعيشنا هذا مهاه] * وليست دارنا هاتا بدار أي من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أعط شيئا طائلا، دفعا للتناقض فيهن (قل يا أهل الكتاب لستم على شئ) أي نافع (إن نظن إلا ظنا) أي ضعيفا. حذف المعطوف ويجب أن يتبعه العاطف نحو (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليل المقدر (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا) (لا نفرق بين أحد من رسله) (والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم) أي بين أحد وأحد منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في (قل هو الله أحد) بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، ورد بأنه يقتضى حينئذ أن المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة، وفى لزوم هذا نظر، والذى يظهر لى وجه التقدير، وأن المقدر بين أحد

---

[628]

وبين الله، بدليل (ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) ونحو (سرابيل تقيكم الحر) أي والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة (لكم فيها دف ء) (وله ما سكن) أي وما تحرك، وإذا فسر سكن باستقر لم يحتج إلى هذا (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) أي فإن أحصرتم فحللتم (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) أي فحلق ففدية (لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا) أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب. ومن القليل حذف " أم " ومعطوفها كقوله: [دعاني إليها القلب إنى لامره * مطيع] فما أدرى أرشد طلابها [5] أي أم غى، وقد مر البحث فيه. حذف المعطوف عليه (أن أضرب بعصاك الحجر فانفجرت) أي فضرب فانفجرت، وزعم ابن عصفور أن الفاء في (فانفجرت) هي فاء فضرب، وأن فاء (فانفجرت) حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشئ، لان لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل ؟ وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: فإن ضربت فقد انفجرت، ويرده أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) إلا إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك، وقيل في (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة): إن أم متصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم.

---

[629]

حذف المبدل منه قيل في (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب) وفى (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم): إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في (رسولا) بناء على أن ما في (كما) موصول اسمى، ويرده أن فيه إطلاق " ما " على الواحد من أولى العلم، والظاهر أن ما كافة، وأظهر منه أنها مصدرية، لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر، وقيل في (الكذب) إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي فتقولون الكذب، وإما لتصف على أن ما مصدرية والجملتان محكيتا القول، أي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق بن ألسنتكم، وقرئ بالجر بدلا من (ما) على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة للفاعل، وقد مر أنه قيل في " لا إله إلا الله ": إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف. حذف المؤكد وبقاء توكيده قد مر أن سيبويه والخليل أجازاه، أن أبا الحسن ومن تبعه منعوه (2). حذف المبتدأ يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو (وما أدراك ما الحطمة ؟ نار

الله) أي هي نار الله (وما أدراك ما هيه ؟ نار حاميه) (ما أصحاب اليمين ؟ في سدر مخضود) الآيتين (هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار). وبعد فاء الجواب نحو (من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها) أي فعمله لنفسه وإساءته عليها (وإن تخالطوهم فإخوانكم) أي فهم إخوانكم (فإن لم يصبها وابل فطل) (وإن مسه الشر فيؤوس قنوط) (فإن لم

---

(1) انظر الشرط الثالث من شروط الحذف في (ص 608). (*)

يكونا رجلين فرجل وامرأتان) أي فالشاهد، وقرأ ابن مسعود (إن تعذبهم فعبادك). وبعد القول نحو (وقالوا أساطير الاولين) (إلا قالوا ساحر أو مجنون) (سيقولون ثلاثة) الآيات (بل قالوا أضغاث أحلام). وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو (التائبون العابدون) ونحو (صم بكم عمى). ووقع في غير ذلك أيضا نحو (لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل) (ولا تقولوا ثلاثة) (لم يلبثوا إلا ساعة من نهار، بلاغ) أي هذا بلاغ، وقد صرح به في (هذا بلاغ للناس) (سورة أنزلناها) أي هذه سورة، ومثله قول العلماء " باب كذا " وسيبويه يصرح به. حذف الخبر (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) أي حل لكم (أكلها دائم، وظلها) أي دائم، وأما (أأنتم أعلم أم الله) فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل، لصحة كون أعلم خيرا عنهما، وأما " أنت أعلم ومالك " فمشكل لانه إن عطف على أنت لزم كون أعلم خبرا عنهما، أو على أعلم لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير أعلم لزم أيضا نسبة العلم إليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وإعمال أفعل في الظاهر، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف أعلم، والوجه فيه أن الاصل بمالك، ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى، لا للاشتراك المعنوي، كما قصد بالعطف في نحو (وأرجلكم) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار، ونظيره " بعت الشاء شاة ودرهما " والاصل

شاة بدرهم، وقالوا " الناس مجزيون بأعمالهم، إن خير فخير " أي إن كان في عملهم خير، فحذفت كان وخبرها، وقال: 866 - لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين ليس مجير أي ليس له، وقالوا " من تأتى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد " وقالوا " إن مالا وإن ولدا " وقال الاعشى: إن محلا وإن مرتحلا * [وإن في السفر إذ مضوا مهلا] [121] أي إن لنا حلولا في الدنيا وإلا لنا ارتحالا عنها، وقد مر البحث في (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم) مستوفى، وقال تعالى (قالوا لا ضير) أي علينا (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت) أي لهم، وقال الحماسي: من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح [393] وقد كثر حذف خبر " لا " هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر: 867 - إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها * جرى دون ليلى مائل القرن أعضب (1) أي لعلها قريبة. ما يحتمل النوعين يكثر بعد الفاء نحو (فتحرير رقبة) (فعدة من أيام أخر) (فما استيسر من الهدى) (فنظرة إلى ميسرة) أي فالواجب كذا، أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا. ويأتى في غيره نحو (فصبر جميل) أي أمرى، أو أمثل، ومثله (طاعة وقول معروف) أي أمرنا أو أمثل، ويدل للاول قوله: 868 - فقالت: على اسم الله، أمرك طاعة * [وإن كنت قد كلفت ما لم أعود]

---

(1) خبر إن هو كلمة لعلها مع خبرها المحذوف، وقوله " جرى " هو جواب إذا. (*)

---

[632]

وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في " لعمرك لافعلن، وأيمن الله لافعلن " وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر، وفى " نعم الرجل زيد " وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ. حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب، أو معهما يطرد حذفه مفسرا نحو (وإن أحد من المشركين استجارك) (إذا السماء انشقت) (قل لو أنتم تملكون) والاصل: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز " لو زيد قام " إلا في الشعر أو الندور نحو " لو ذات سوار لطمتنى " وقيل: الاصل لو كنتم، فحذفت كان دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحذفا مثل " التمس ولو خاتما من حديد " وبقى التوكيد. ويكثر في جواب الاستفهام نحو (ليقولن الله) أي ليقولن خلقهن الله (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا). وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) حتى قال أبو على: حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج. ويأتى حذف الفعل في غير ذلك نحو (انتهوا خيرا لكم) أي وأتوا خيرا، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيرا، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرا: نعت لمصدر محذوف، أي انتهاءا خيرا (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم) أي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم. وقال:

869 - علفتها تبنا وماءا باردا * [حتى شتت همالة عيناها] فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها وألزموا صحة نحو " علفتها ماءا باردا وتبنا " فالتزموه محتجين بقول طرفة:

870 - أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة] * لها سبب ترعى به الماء والشجر

---

[633]

وقالوا " الحمد لله أهل الحمد " بإضمار أمدح، وفى التنزيل (وامرأته حمالة الحطب) بإضمار أذم، ونظائره كثيرة، وقالوا " أما أنت منطلقا انطلقت " أي لان كنت منطلقا انطلقت، وقالوا " لا أكلمه ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجما " أي ما ثبت، ويروى " نجم " بالرفع، فأن: فعل ماض بمعنى عرض، وأصله عن. حذف المفعول يكثر بعد " لو شئت " نحو (فلو شاء الله لهداكم أجمعين) أي فلو شاء هدايتكم، وبعد نفى العلم ونحوه، نحو (ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) أي أنهم سفهاء (ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) وعائدا على الموصول نحو (أهذا الذى بعث الله رسولا) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله: [حميت حمى تهامة بعد نجد] * وما شئ حميت بمستباح [145] وعائد المخبر عنه دونهما كقوله: * على ذنبا كله لم أصنع * [332] وقوله: * فثوب لبست وثوب أجر (1) * [719] وجاء في غير ذلك، نحو (فمن لم يجد فصيام شهرين) (فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم. ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو (قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم) أي هو سحر، بدليل (أسحر هذا) ويكثر حذفه في الفواصل نحو (وما قلى) (ولا تخشى) ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو (فأما من أعطى) وثانيهما فقط نحو

---

(1) رواه المؤلف فيما مضى (ص 472) " فثوب نسيت " وشرحه وذكر له نظيرا في المعنى. (*)

---

[634]

(ولسوف يعطيك ربك)، وأولهما فقط، خلافا للسهيلي، نحو (حتى يعطوا الجزية). حذف الحال أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أي قائلين ذلك، ومثله (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل يقول، كما أن القول حذف خبرا للموصول في (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا) ويحتمل أن الخبر هنا (إن الله يحكم بينهم) فالقول المحذوف نصب [على الحال] أو رفع خبرا أول، أو لا موضع له، لانه بدل من الصلة، هذا كله إن كان (الذين) للكفار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة

والاصنام والعائد محذوف - أي اتخذوهم - فالخبر (إن الله يحكم بينهم) وجملة القول حال أو بدل. حذف التمييز نحو " كم صمت " أي كم يوما، وقال تعالى (عليها تسعة عشر) (إن يكن منكم عشرون صابرون) وهو شاذ في باب نعم نحو " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت " أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة. حذف الاستثناء. وذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس، يقال: قبضت عشرة ليس إلا، أو ليس غير، وقد تقدم، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن، وليس بمسموع.

---

[635]

حذف حرف العطف بابه الشعر كقول الحطيئة: 871 - إن امرأ رهطه بالشام منزله * برمل يبرين جارا شد ما اغتربا أي ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد " أكلت خبزا لحما تمرا " فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الاضراب، وحكى أبو الحسن " أعطه درهما درهمين ثلاثة " وخرج على إضمار أو، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات، إحداها (وجوه يومئذ ناعمة) أي ووجوه، عطف على (وجوه يومئذ خاشعة)، والثانية (أن الدين عند الله الاسلام) فيمن فتح الهمزة، أي وأن الدين، عطف على (أنه لا إله إلا هو) ويبعده أن فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من أن الاولى وصلتها، أو من القسط، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة، والثالثة (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد) أي وقلت: وقيل: بل هو الجواب، و (تولوا) جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك ؟ وقيل: (تولوا) حال على إضمار قد، وأجاز الزمخشري أن يكون (قلت) استئنافا، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين ؟ فقيل: (قلت لا أجد ما أحملكم عليه) ثم وسط بين الشرط والجزاء. حذف فاء الجواب هو مختص بالضرورة، كقوله:

---

[636]

* من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه (إن ترك خيرا الوصية للوالدين). حذف واو الحال تقدم في قوله: نصف النهار الماء غامره * [ورفيقه بالغيب لا يدرى] [748] أي انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص. حذف قد زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لابد معه من " قد " ظاهرة نحو (وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم) أو مضمرة نحو (أنؤمن لك واتبعك الارذلون) (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه " أليس قد صليت معنا "، وقول الشاعر: 872 - وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * عشية لاقينا جذاما وحميرا وخالفهم البصريون. وأجاز بعضهم " إن زيدا لقام " على إضمار قد، وقال الجميع: حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو (تالله لقد آثرك الله علينا) وقيل في (قتل أصحاب الاخدود) إنه جواب للقسم على إضمار اللام وقد جميعا للطول، وقال: حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا، فما إن من حديث ولا صال [288]

---

[637]

فأضمر " قد " وأما (ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون) فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لان ظلوا مستقبل، لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه، فلا سبيل فيه إلى قد، إذ المعنى ليظلن، ولكن النون لا تدخل على الماضي. حذف لا التبرئة حكى الاخفش " لا رجل وامرأة " بالفتح، وأصله ولا امرأة، فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله. حذف لا النافية وغيرها يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفى مضارعا نحو (تالله تفتؤ تذكر يوسف) وقوله: 873 - فقلت: يمين الله أبرح قاعدا * [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي] ويقل من الماضي كقوله: 874 - فإن شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معى * أمد به

أمد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله: 875 - فلا والله نادى الحى قومي * [طوال الدهر ما دعى الهديل] وسمع بدون القسم كقوله: 876 - وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم: * يلاقونه حتى يؤوب المنخل

---

[638]

وقد قيل به في (يبين الله لكم أن تضلوا) أي لئلا، وقيل: المحذوف مضاف، أي كراهة أن تضلوا. حذف ما النافية ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيته: وإن أتى الجواب منفيا بلا * أو ما كقولي والسما ما فعلا فإنه يجوز حذف الحرف * إن أمن الالباس حال الحذف قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا، وقال لى شيخنا: لا يجوز حذف ما، لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما، انتهى. وأنشد ابن مالك: 877 - فوالله ما نلتم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدر المحذوف " ما " النافية، وفى بعضها قدره ما الموصولة. حذف ما المصدرية قاله أبو الفتح في قوله: بآية يقدمون الخيل شئنا * [كأن على سنابكها مداما [661] والصواب أن آية مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسه قول سيبويه في قوله: [ألا من مبلغ عنى تميما] * بآية ما تحبون الطعاما [663] إن ما زائدة، والصواب أنها مصدرية.

---

[639]

حذف كى المصدرية أجازه السيرافي نحو " جئت لتكرمني " وإنما يقدر الجمهور هنا " أن " بعينها، لانها أم الباب، فهى أولى بالتجوز حذف أداة الاستثناء لا أعلم أن أحدا أجازه، إلا أن السهيلي قال في قوله تعالى (ولا تقولن لشئ) الآية: لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك، ولا بالنهي، لانك إذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى، فقد سلطته على أن يقوم ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الاصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير، اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا، والصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثنى مصدر أو حال، أي إلا قولا مصحوبا بأن يشاء الله، أو إلا متلبسا بأن يشاء الله، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوبا بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطوى ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من أن، وقال بعضهم: يجوز أن يكون (أن يشاء الله) كلمة تأبيد، أي لا تقولنه أبدا، كما قيل في (وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا)، لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه. وجوز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه، ولما قاله مبعد، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهى، ومبطل، وهو أنه يقتضى النهى عن قول إنى فاعل ذلك غدا مطلقا، وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن (إلا أن يشاء الله) كناية عن التأبيد.

---

[640]

حذف لام التوطئة (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) بخلاف (وإلا تغفر لى وترحمني أكن من الخاسرين). حذف الجار يكثر ويطرد مع أن وأن نحو (يمنون عليك أن أسلموا) أي بأن، ومثله (بل الله يمن عليكم أن هداكم) (والذى أطمع أن يغفر لى) (ونطمع أن يدخلنا ربنا) (وأن المساجد لله) أي: ولان المساجد لله (أيعدكم أنكم إذا متم) أي بأنكم. وجاء في غيرهما نحو: (قدرناه منازل) أي قدرنا له (ويبغونها عوجا) أي يبغون لها (إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه) أي يخوفكم بأوليائه. وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة - وقد قيل له كيف أصبحت - " خير عافاك الله " وقولهم " بكم درهم اشتريت " ويقال في القسم " الله لافعلن ". حذف أن الناصبة هو مطرد في موضع معروفة، وشاذ في غيرها نحو " خذ اللص قبل يأخذك " و " مره يحفرها " و " لابد من تتبعها " وقال به سيبوه في قوله: 878 - [فلم أر مثلها خباسة واجد] * ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله وقال المبرد: الاصل أفعلها، ثم حذفت الالف ونقلت

حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لانه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

---

[641]

وإذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الامر، ومع ذلك فلا ينقاس، ومنه (قل أفغير الله تأمروني أعبد) (ومن آياته يريكم البرق) و " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه " وهو الاشهر في بيت طرفة: ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ؟ [616] وقرئ (أعبد) بالنصب كما روى " أحضر " كذلك، وانتصاب (غير) في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد، لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بتأمرونى، و (أن أعبد) بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادته. حذف لام الطلب هو مطرد عند بعضهم في نحو " قل له يفعل " وجعل منه (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) (وقل لعبادي يقولوا) وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله: محمد تفد نفسك كل نفس * [إذا ما خفت من أمر تبالا] [371] حذف حرف النداء نحو (أيها الثقلان) (يوسف أعرض عن هذا) (أن أدوا إلى عباد الله) وشذ في اسمى الجنس والاشارة في نحو " أصبح ليل " وقوله: 879 - [إذا هملت عينى لها قال صاحبي]: * بمثلك هذا لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله: 880 - لهذى برزت لنا فهجت رسيسا * [ثم انثنيت وما شفيت رسيسا] وأجيب بأن " هذى " مفعول مطلق: أي برزت هذه البررة، ورده ابن مالك

---

[642]

بأنه لا بشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب، ويرده بيت أنشده هو، وهو قوله: 881 - يا عمرو إنك قد مللت صحابتي * وصحابتيك إخال ذاك قليل حذف همزة الاستفهام قد ذكر في أول الباب الاول من هذا الكتاب. حذف نون التوكيد يجوز في نحو " لافعلن " في الضرورة كقوله: 882 - فلا وأبى لنأتيها جميعا * ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو " اضرب الغلام " بفتح الباء، والاصل اضربن، وقوله: لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه [255] وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها، فيقال في " اضربن يا قوم ": اضربوا، وفى " اضربن يا هند ": اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله: 883 - اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل: ربما جاء في النثر، وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ (ألم نشرح) بالفتح،

---

[643]

وقيل: إن بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى. حذف نونى التثنية والجمع يحذفان للاضافة نحو (تبت يدا أبى لهب) و (إنا مرسلو الناقة) ولشبه الاضافة نحو " لا غلامي لزيد " و " لا مكرمي لعمرو " إذا لم تقدر اللام مقحمة، ولتقصير الصلة نحو " الضاربا زيدا، والضاربو عمرا " وللام الساكنة قليلا نحو (لذائقو العذاب) فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة نحو قوله: 884 - هما خطتا: إما إسار ومنة، * وإما دم، والقتل بالحر أجدر [ص 699] فيمن رواه برفع " إسار ومنة " وأما من خفض فبالاضافة، وفصل بين المتضايفين بإما، فلم ينفك البيت عن ضرورة، واختلف في قوله: 885 - [رب حى عرندس ذى طلال] * لا يزالون ضاربين القباب فقيل: الاصل: ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقباب، كقوله: * أشارت كليب بالاكف الاصابع * [2] وقيل: ضاربين معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء. حذف التنوين يحذف لزوما لدخول أل نحو " الرجل " وللاضافة نحو " غلامك " ولشبهها نحو " لا مال لزيد " إذا لم تقدر اللام مقحمة، فإن قدرت فهو مضاف، ولمانع الصرف نحو " فاطمة " وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو " ضاربك " فيمن قال إنه غير مضاف، فأما قوله:

[644]

[وما أدرى وظني كل ظنى] * أمسلمنى إلى قوم شراحي [563] فضرورة، خلافا لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله: وليس الموافينى ليرفد خائبا * [فإن له أضعاف ما كان أملا] [564] إذ لا يجتمع التنوين مع آل، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم، من ابن وابنة اتفاقا، أو بنت عند قوم من العرب، فأما قوله 886 - بجارية من قيس بن ثعلبه * [كريمة أخوالها والعصبه] فضرورة، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله: فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله إلا قليلا [793] وإنما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرئ (قل هو الله أحد الله الصمد) (ولا الليل سابق النهار) بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار. واختلف لم ترك التنوين (1) في نحو " قبضت عشرة ليس غير " فقيل: لانه مبنى كقبل وبعد، وقيل: لنية الاضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة لانها لسم ليس، لا محتملة لذلك وللخبرية، ويرده ان هذا التركيب مطرد، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف نحو " قطع الله يد ورجل من قالها " فإن الاول مضاف للمذكور، والثانى لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظا حذف أل تحذف للاضافة المعنوية، وللنداء نحو " يا رحمن " إلا من اسم الله تعالى، والجمل المحكية، قيل: والاسم المشبه به نحو " يا الخليفة هيبة " وسمع " سلام عليكم "

---

(1) في نسخة " لم ترك تنوين غير في نحو - إلخ ". (*)

---

[645]

بغير تنوين، فقيل: على إضمار أل، ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والاصل سلام الله عليكم، وقال الخليل في " ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا " هو على نية أل في خير، ويرده أنه لا تجامع من الجارة للمفضول، وقال الاخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسي، وقال ابن مالك، خير بدل، وإبدال المشتق ضعيف، وأولى عندي أن يخرج على قوله: ولقد أمر على اللئيم يسبنى * [فمضيت ثمت قلت لا يعنينى] [142] حذف لام الجواب وذلك ثلاثة: حذف لام جواب لو نحو (لو نشاء جعلناه أجاجا) وحذف لام لقد، يحسن مع طول الكلام نحو (قد أفلح من زكاها) وحذف لام لافعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل: 887 - وقتيل مرة أثأرن، فإنه * فرغ، وإن أخاكم لم يثأر حذف جملة القسم كثير جدا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل " لافعلن " أو " لقد فعل " أو " لئن فعل " ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة، نحو (لاعذبنه عذابا شديدا) الآية (ولقد صدقكم الله وعده) (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) واختلف في نحو " لزيد قائم " ونحو " إن زيدا قائم، أو لقائم " هل يجب كونه جوابا لقسم أولا ؟ حذف جواب القسم يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب، فالاول نحو " زيد قائم والله " ومنه " إن جاءني زيد والله أكرمته " والثانى نحو " زيد والله قائم " فإن قلت " زيد والله إنه قائم، أو لقائم " احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر.

---

[646]

ويجوز في غير ذلك، نحو (والنازعات غرقا) الآيات، أي لتبعثن، بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في (يوم ترجف) أو عامله اذكر، وقيل: الجواب (إن في ذلك لعبرة) وهو بعيد لبعده، ومثله (ق والقرآن المجيد) أي لنهلكن، بدليل (كم أهلكنا) أو إنك لمنذر، بدليل (بل عجبوا أن جاءهم منذر) وقيل: الجواب مذكور، فقال الاخفش (قد علمنا) وحذفت اللام للطول مثل (قد أفلح من زكاها) وقال ابن كيسان (ما يلفظ من قول) الآية، الكوفيون (بل

عجبوا) والمعنى لقد عجبوا، بعضهم (إن في ذلك لذكرى) ومثله (ص والقرآن ذى الذكر) أي إنه لمعجز، أو (إنك لمن المرسلين) أو ما الامر كما يزعمون، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والزجاج (إن ذلك لحق) وفيه بعد، الاخفش (إن كل إلا كذب الرسل) الفراء وثعلب (ص) لان معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، وقيل: (كم أهلكنا) وحذفت اللام للطول. حذف جملة الشرط هو مطرد بعد الطلب نحو (فاتبعوني يحببكم الله) أي فإن تتبعوني يحببكم الله (فاتبعني أهدك) (ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل). وجاء بدونه نحو (إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون) أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لى في هذه البلدة فإياى فاعبدون في غيرها (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى) أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولى (أو تقولوا لو أنا أنزل) علينا الكتاب لكنا أهدى منهم، فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم ممن كذب بآيات الله) أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهى من حذفها وحذف جملة الجواب - لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي،

---

[647]

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين (فلم تقتلوهم) أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء. وجعل منه أبو البقاء (فذلك الذى يدع اليتيم) أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله: 888 - فطلقها فلست لها بكف ء * وإلا بعل مفرقك الحسام أي وإلا تطلقها. حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب: فالاول نحو " هو ظالم إن فعل " والثانى نحو " هو إن فعل ظالم " (وإنا إن شاء الله لمهتدون) ومنه " والله إن جاءني زيد لاكرمنه " وقول ابن معطى: * اللفظ إن يفد هو الكلام * إما من ذلك ففيه ضرورة، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا، وإما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضا، وهى حذف الفاء كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * [81] ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو (فإن استطعت أن تبتغى نفقا في الارض) الآية، أي فافعل (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال) الآية، أي لما آمنوا به، بدليل (وهم يكفرون بالرحمن) والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر (لو تعلمون علم اليقين) أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر (ولو افتدى به) أي ما تقبل منه (ولو كنتم في بروج مشيدة) أي لادرككم (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون) أي أعرضوا، بدليل ما بعده (أئن

---

[648]

ذكرتم) أي تطيرتم (ولو جئنا بمثله مددا) أي لنفد (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤسهم) أي لرأيت أمرا فظيعا (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) أي لهلكتم (قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به) قال الزمخشري: تقديره ألستم ظالمين، بدليل (إن الله لا يهدى القوم الظالمين) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو " إن جئتك أفما تحسن إلى " ومقدمة على غيرها نحو " فهل تحسن إلى ". تنبيه - التحقيق أن من حذف الجواب مثل (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت) لان الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الاصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت، ومثله (وإن تجهر بالقول) أي فاعلم أنه غنى عن جهرك (فإنه يعلم السر) (وإن يكذبوك) أي فتصبر (فقد كذبت رسل من قبلك) (إن يمسسكم قرح) أي فاصبروا (فقد مس القوم قرح مثله) (ومن يتبع خطوات الشيطان) أي يفعل الفواحش والمنكرات (فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) (ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا) أي يغلب (فإن حزب الله هم الغالبون) (وإن عزموا الطلاق) أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك ويعلمه (فإن تولوا) أي فلا لوم على (فقد أبلغتكم). حذف الكلام بجملته. يقع ذلك باطراد في مواضع: أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد ؟ فتقول: نعم، وألم يقم زيد ؟ فتقول: نعم، إن صدقت النفى، وبلى، إن أبطلته، ومن ذلك قوله: 889 - قالوا: أخفت ؟ فقلت: إن، وخيفتى * ما إن تزال منوطة برجائي

[649]

فإن إن هنا بمعنى نعم، وأما قوله: ويقلن: شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت: إنه [49] فلا يلزم كونه من ذلك، خلافا لاكثرهم، لجواز أن لا تكون الهاء للسكت، بل اسما لان على أنها المؤكدة والخبر محذوف، أي إنه كذلك. الثاني: بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتان نحو (إنا وجدناه صابرا نعم العبد). والثالث: بعد حروف النداء في مثل (ياليت قومي يعلمون) إذا قيل: إنه على حذف المنادى: أي يا هؤلاء. الرابع: بعد إن الشرطية كقوله: 890 - قالت بنات العم يا سلمى وإن * كان فقيرا معدما ؟ قالت: وإن أي: وإن كان كذلك رضيته. الخامس: في قولهم " افعل هذا إما لا " أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله. حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن: 891 - إن يكن طبك الدلال فلو في * سالف الدهر والسنين الخوالى أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك، وقالوا في قوله تعالى (فقلنا اضربوه ببعضها، كذلك يحيى الله الموتى): إن التقدير فضربوه فحيى فقلنا: كذلك يحيى الله، وفى قوله تعالى: (أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون) الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف، وفى قوله تعالى (فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم) إن التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم. تنبيه - الحذف الذى يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك

[650]

بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، نحو (ليقولن الله) ونحو (قالوا خيرا) ونحو " خير عافاك الله " وأما قولهم في نحو (سرابيل تقيكم الحر) إن التقدير: والبرد، ونحو (وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى إسرائيل) إن التقدير ولم تعبدنى، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم، يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم، وأنشد متمثلا: 892 - وهل أنا إلا من غزية: إن غوت * غويت، وإن ترشد غزية أرشد بل لانى وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا، وأما قولهم في " راكب الناقة طليحان " إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة، فلازم لهم، ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأنى في نحو " غلام زيد ضربتهما ". الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها. وهى كثيرة، والذى يحضرني الآن منها عشرون موضعا. أحدها: قولهم في لو " إنها حرف امتناع لامتناع " وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو، وبسطنا القول فيه بما لم نسبق إليه. والثانى: قولهم في إذا غير الفجائية " إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا " وذلك معيب من جهات: إحداها: أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للاداة من حيث

[651]

هي، وعلى المعرب أن يبين في كل موضع: هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا ؟ وأحسن مما قالوه أن يقال، إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك. والثانية: أن العبارة التى تلقى للمتدربين يطلب فيها الايجار لتخف على الالسنة: إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا: مستقبل. والثالثة: أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا كما تقول: كتبته في يوم الخميس في عام كذا، فإن الثاني حال من الاول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلا منه، إذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح، ولو قالوا " ظرف مستقبل " لسلموا من الاسهاب والايهام المذكورين والرابعة: أن قولهم " غالبا " راجع إلى قولهم " فيه معنى الشرط " كذا يفسرونه، وذلك يقتضى أن كونه ظرفا

وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن، وقد بينا في بحث إذا أن الامر بخلاف ذلك. الثالث: قولهم " النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة " وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الاعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم، وبرجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها، وإنما يقول: قائمين أبواهما، وقائمين آباؤهم، من يقول أكلوني البراغيث، وفى التنزيل (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها) غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد، وأن تكسر، وهو أرجح على الاصح كقوله:

---

[652]

893 - بكرت عليه بكرة فوجدته * قعودا عليه بالصريم عواذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال. والرابع: قولهم في نحو (فكلا منها رغدا) " إن رغدا نعت مصدر محذوف " ومثله (واذكر ربك كثيرا) وقول ابن دريد: واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في جزل الغضا [677] أي أكلا رغدا، وذكرا كثيرا، واشتعالا مثل اشتعال النار. قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والاصل فكلاه، واشتعله، أي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم " سير عليه طويلا " ولا يقولون طويل، ولو كان نعتا للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول " رأيت كاتبا " ولا تقول: رأيت طويلا، لان الكتابة خاصة بجنس الانسان دون الطول وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولا على السعة، ولهذا يقولون " دخلت الدار " بحذف في توسعا، ومنعوا " دخلت الامر " لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان، فيقولون: سير عليه زمن طويل، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلا، بالنصب لما ذكرنا، وأما الثاني فلان التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل (وألنا له الحديد أن اعمل سابغات) أي دروعا سابغات، ومما يقدح في قولهم مجئ نحو قولهم " اشتمل الصماء " أي الشملة الصماء، والحالية متعذرة لتعريفه. والخامس: قولهم " الفاء جواب الشرط " والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

---

[653]

والسادس: قولهم " العطف على عاملين " والصواب على معمولي عاملين. والسابع: قولهم " بل حرف إضراب " والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء. والثامن: قولهم في نحو " ائتنى أكرمك ": إن الفعل مجزوم في جواب الامر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين. والتاسع: قولهم في المضارع في مثل " يقوم زيد ": فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك ؟. والعاشر: قولهم " امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة، ونحو عثمان للعلمية والزيادة " وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغى أن تعدموا مع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما شرطت العلمية أو الصفة لان الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت - علما - فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفى التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون. والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) " إن الواو نائبة عن أو " ولا يعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهانى في كتابه المسمى " الرسالة المعربة عن شرف الاعراب " القول فيها

---

[654]

بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق، فاعلموا أن الاعداد التى تجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الاعداد الاصول، نحو (ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرة كاملة) ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر: 894 - ولكنما أهلى بواد أنيسه * ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدا ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى (ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال: أحاد أم سداس في أحاد * ليبلتنا المنوطة بالتنادي [60] وقال الزمخشري: فإن قلت الذى أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون أو ؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بأولا علمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلت عليه الواو، وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون

---

[655]

من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الاعداد وإن شاؤا متفقين فيها، محظورا عليهم ما وراء ذلك. وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها (سبعة وثامنهم كلبهم) وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريرا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره (إن الملوك إذا دخلوا قرية) الآية، فإن (وكذلك يفعلون) ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الاوليين (رجما بالغيب) ولم يجئ مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا، ولا يرد ذلك بقوله تعالى (ما يعلمهم إلا قليل) لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضى أن القليل هم الذين قالوا سبعة، فيندفع الاشكال أيضا، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كمررت برجل ومعه سيف، فأما الواو الاولى فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب (وهذا بعلى شيخا) قلنا: العامل المعنوي لا يحذف. الثاني عشر: قولهم " المؤنث المجازى يجوز معه التذكير والتأنيث " وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى، وبكون المسند فعلا أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهرا، وذلك نحو " طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس " ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس

---

[656]

هذا، أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة " الشمس طلع " خلافا لابن كيسان، واحتج بقوله: 895 - [فلا مزنة ودقت ودقها] * ولا أرض أبقل إبقالها [ص 670] قال: وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون " أبقلت ابقالها " بالنقل، ورد بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره. الثالث عشر: قولهم " ينوب بعض حروف الجر عن بعض " وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون

في الاماكن التى ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. الرابع عشر: قولهم " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاول " وحملوا على ذلك ما ورى " لن يغلب عسر يسرين " قال الزجاج: ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره، فصار المعنى إن مع اليسر يسرين، اه. ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول: اشتريت فرسا ثم بعت فرسا، فيكون الثاني غير الاول، ولو قلت. ثم بعت الفرس، لكان الثاني عين الاول، وللرابع قول الحماسي: 896 - صفحنا عن بنى ذهل * وقلنا: القوم إخوان عسى الايام أن يرجعن قوما كالذى كانوا ويشكل على ذلك أمور ثلاثة.

---

[657]

أحدها: أن الظاهر في آية (ألم نشرح) أن الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول " إن لزيد دارا إن لزيد دارا " وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثانى: أن ابن مسعود قال: لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسر يسرين، مع أن الآية في قراءته وفى مصحفه مرة واحدة، فدل على ما ادعيناه من التأكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين والثالث: أن في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة، فيشكل على الاول قوله تعالى (الله الذى خلقكم من ضعف) الآية، (وهو الذى في السماء إله، وفى الارض إله) والله إله واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) فالصلح الاول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثانى عام، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله (زدناهم عذابا فوق العذاب) والشئ لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث قوله تعالى (قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء) فإن الملك الاول عام، والثانى خاص (هل جزاء الاحسان إلا الاحسان) فإن الاول العمل والثانى الثواب (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فإن الاولى القاتلة والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع (يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء) وقوله: 897 - [بلاد بها كنا وكنا من أهلها] * إذ الناس ناس والزمان زمان (1) فإن الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله:

---

(1) المحفوظ: * إذ الناس ناس والبلاد بلاد * ورأيته بالقافية التى رواها المؤلف في رسالة للبديع الهمذانى أثرها صاحب اليتيمة 4 / 271 وذكر البديع أنه لرجل من عاد، وفيه " وكنا نحبها ". (*)

---

[658]

* أنا أبو النجم وشعرى شعرى * [536] أي وشعرى لم يتغير عن حالته. فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها، سهل الامر. وفى الكشاف " فإن قلت: ما معنى لن يغلب عسر يسرين ؟ قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناء على قوة الرجاء، وأن وعد الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير (ويل يومئذ للمكذبين) لتقرير معناها في النفوس (1) وكتكرير المفرد في نحو جاء زيد زيد، وأن تكون الاولى عدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية عدة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف وإنما كان العسر واحد لان اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذى كانوا فيه فهو هو، لان حكمه حكم زيد في قولك " إن مع زيد مالا إن مع زيد مالا " وإن كانت للجنس الذى يعلمه كل أحد فهو هو أيضا، وأما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر، ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثانى ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل (هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين) وهما الظفر والثواب " اه ملخصا. وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد، وفى التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وعد عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الاولى، فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وإن مع

(1) في نسخة " في النفس ". (*)

[659]

العسر في الدنيا يسرا في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة. الخامس عشر: قولهم " يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها " وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور: أحدها: قولك " أعجبني وجه زيد متبسما، وصوته قارئا " فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر، والحال منصوبة بالفعل. والثانى قوله: لمية موحشا طلل * [يلوح كأنه خلل] [125] فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف. والثالث: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) فإن (أمة) حال من معمول إن وهو (أمتكم) وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة، ومثله (وإن هذا صراطي مستقيما) وقال: ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * [وطع فطاعة مهد نصحه رشد] [801] العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نسلم أن صاحب الحال طلل، بل ضميره المستتر في الظرف، لان الحال حينئذ حال من المعرفة، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح في: [ألا يا نخلة من ذات عرق] * عليك ورحمة الله السلام [579]

[660]

إن الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى، وهى العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أن عدم الفصل أسهل، لوروده في النثر ك " مررت برجل سواء والعدم " حتى قيل: إنه قياس، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لانه ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير في التعريف، وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا، إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بينا، وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا. السادس عشر: قولهم " يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين: إحداهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث، وضبعان للمذكر، إذ لم يقولوا ضبعانان، والثانية: التأريخ، فإنهم أرخوا بالليالى دون الايام " ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب: أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر، وإنما أرخت العرب بالليالى لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلا، وإنما المسألة الصحيحة قولك: كتبته لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها: أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفصلا من العدد بكلمة بين، قال: 898 * - فطافت ثلاثا بين يوم وليلة * السابع عشر: قولهم في نحو (خلق الله السموات) إن السموات مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق: لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو

[661]

قولك " ضربت ضربا " والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به كضربت زيدا، وأنت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا، ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح. وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك

مختص بالمفعول به. إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذى غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الافعال لا الذوات (1)، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لان الله تعالى موجد للافعال والذوات (2) جميعا، لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه. وكذا البحث في " أنشأت كتابا " و " عمل فلان خيرا " و (آمنوا وعملوا الصالحات). وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو " قال زيد عمرو منطلق " وقد مضى رده، وزعم أيضا في " أنبأت زيدا عمرا فاضلا " أن الاول مفعول به، والثانى والثالث مفعول مطلق، لانهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في " أعلمت زيدا عمرا فاضلا " فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضا منبأ بهما، لا نفس النبأ، وهذا الذى قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح. الثامن عشر: قولهم في كاد: إثباتها نفى، ونفيها إثبات، فإذا قيل " كاد

---

(1) في نسخة " لا الذات ". (2) في نسخة " للذوات والافعال جميعا ". (*)

---

[662]

يفعل " فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل " لم يكد يفعل " فمعناه أنه فعله، دليل الاول (وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك) وقوله: 899 - كادت النفس أن تفيض عليه * [إذ غدا حشو ريطة وبرود] ودليل الثاني (وما كادوا يفعلون) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا فقال: أنحوى هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وإن أثبتت قامت مقام جحود والصواب أن حكمها حكم سائر الافعال في أن نفيها نفى وإثباتها إثبات، وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى " كاد يفعل " قارب الفعل، وأن معنى " ما كاد يفعل " ما قارب الفعل، فخبرها منفى دائما، أما إذا كانت منفية فواضح، لانه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل، ودليله (إذا أخرج يده لم يكد يراها) ولهذا كان أبلغ من أن يقال " لم يرها " لان من لم يرقد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله، وإلا لكان الاخبار حينئذ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد، فإن أورد على ذلك (وما كادوا يفعلون) مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى (فذبحوها) فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الامر، فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا

---

[663]

من تعنتهم وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: (فذبحوها). التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس، والاحسن حرف استقبال، لانه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وههنا تنبيهان - أحدهما: أن الزمخشري قال في (أولئك سيرحمهم الله): إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهى مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإن كان (1) المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب. الثاني: قال بعضهم في (ستجدون آخرين): السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل (سيقول السفهاء) فإنها نزلت بعد قولهم: (ما ولاهم عن قبلتهم) الآية، ولكن دخلت السين إشعارا بالاستمرار، اهـ. والحق أنها للاستقبال، وأن (يقول) بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع

نظيرا (يا أيها الذين آمنوا آمنوا) في الامر، هذا إن سلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل: ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه ؟.

---

(1) في نسخة " فإذا كان - إلخ ". (*)

---

[664]

تمام العشرين: قولهم في نحو " جلست أمام زيد ": إن زيدا مخفوض بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوض بالاضافة، فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا. خاتمة - ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو ضرب: فعل ماض لم يسم فاعله، ولا يقول: مبنى لما لم يسم فاعله، لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب (1) من نحو " أعطى زيد دينارا " ألا ترى أنه مفعول لاعطى، وأعطى لم يسم فاعله ؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن يقول في قد: حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآنى ولتحقيق حدثهما، وفى أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفى لم: حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا، ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته، وفى الواو: حرف عطف لمجرد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق، وفى حتى: حرف عطف للجمع والغاية، وفى ثم: حرف عطف للترتيب والمهلة، وفى الفاء: حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور. الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب والمخاطب: بمعظم هذا الباب المبتدئون اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك

---

(1) في نسخة " ولصدق هذه العبارة بالمنصوب - إلخ ". (*)

---

[665]

فيقال في المتصل بالفعل من نحو " ضربت ": التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال ت فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين، إذ لا يكون اسم [ظاهر] هكذا فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للاضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في [نحو] قوله: 900 - * وما هداك إلى أرض كعالمها * الكاف فاعل، ولا تقول ك فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو " م الله " و " ق نفسك و " ش الثوب " و " ل هذا الامر " أن تنطق بلفظها فتقول: م مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: ق فعل أمر، لان الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الاصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما. وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل: قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام، ونا فاعل أو مفعول، والاحسن أن تعبر عنه بقولك: الضمير، لئلا تنطق بالمتصل مستقلا، ولا يجوز أن تنطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة، وعلى هذا فقولهم " أل " أقيس من قولهم: الالف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه. وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا، فقيل: سوف حرف استقبال، وضرب فعل ماض، وضرب هذا اسم، ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض، وإنما فتحت على الحكاية، يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان، وضرب هنا لا تدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في زيد من " ضرب زيد " زيد مرفوع بضرب، أو فاعل بضرب، فتدخل الجار عليه، وقال لى

بعضهم: لا دليل في ذلك، لان المعنى بكلمة ضرب، فقلت له: وكيف وقع ضرب مضافا إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك ؟ فإن قلت: فإذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلت: هو نظير الاخبار في قولك " زيد قائم " ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه ؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماة، وهو ضرب الدال (1) على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف أل، فقطعت الهمزة، وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الاسماء، كما أنك إذا سميت باضرب قطعت همزته، وأما قول ابن مالك: إن الاسناد اللفظى يكون في الاسماء والافعال والحروف، وإن الذى يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه. وقال لى بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف ؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان. ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشئ، لان هذه الاشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب، وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لاجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك

---

(1) في نسخة " وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان ". (*)

أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الاطلاق، وإن عين المفعول فيه - فقيل: ظرف زمان أو مكان - فحسن ولابد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذى له متعلق، وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث. وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو تلظى: فعل مضارع أصله تتلظى، وتقول في الماضي: مبنى على الفتح، وفى الامر: مبنى على ما يجزم به مضارعه، وفى نحو (يتربصن) مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث، وفى نحو (لينبذن): مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع والنصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا: كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك: فقيل في قائم مثلا من نحو " قائم زيد ": خبر مقدم، ليعلم أنه فارق موضعه الاصلى، وليتطلب مبتدأه، وفى نحو (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة): الذين مفعول مقدم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل: خبر موطئ، ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى (بل أنتم قوم تجهلون) وقوله: كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لولا مخاطبتي إياك لم ترنى [159] ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما، لا إليهما، ومثله الحال الموطئة في نحو (إنا أنزلناه قرآنا عربيا). وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا، فقال مثلا:

إن حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، لن: حرف نفى ونصب واستقبال، أن: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، لم: حرف نفى يجزم المضارع ويقلبه ماضيا، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل (1)، ألها

محل من الاعراب أم لا ؟ فصل وأول ما يحترز. منه المبتدئ في صناعة الاعراب ثلاثة أمور: أحدها: أن يلتبس عليه الاصلى بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن أل من علامات الاسم، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول، سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان، وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان، وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور، وأن نحو أدحرج مبنى لما لم يسم فاعله، وقد سمعت من يعرب (ألهاكم التكاثر) مبتدأ وخبرا، فظنهما مثل قولك " المنطلق زيد ". ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام (نار حامية ألهاكم التكاثر) بحذف الالف كما تحذف أول السورة في الوصل فيقال (لخبير القارعة) وذكر [لى] عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى: 901 - أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع وقال: كيف ضم التاء من تبيت وهى للمخاطب لا للمتكلم ؟ وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني

---

(1) في نسخة " يتكلم على الجمل ". (*)

مستفاد من الهمزة، والاول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة: 902 - ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء ؟ وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحماره ؟ فقال: باعه، فقيل له: لم قلت باعه ؟ قال: فلم قلت أنت بحماره ؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجر باؤك وبائى لا تجر ؟ ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب " أخبار النحويين " أن رجلا قال لسماك بالبصرة: بكم هذه السمكة ؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان. وقلت يوما: ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافا للزمخشري، كقوله تعالى: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها. وقلت يوما: الفقهاء يلحنون في قولهم " البايع " بغير همز، فنال قائل: فقد قال الله تعالى (فبايعهن). وقال الطبري في قوله تعالى (أثم إذ ما وقع): إن ثم بمعنى هنالك. وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى (وكذلك نجى المؤمنين) في قراءة ابن عامر وأبى بكر بنون واحدة: إن الفعل ماض، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا، والمؤمنين مرفوعا. فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف كقوله: 903 - * هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم * وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا: الاسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده، لانه مبهم. ومما يشتبه نحو (تولوا) بعد الجازم والناصب، والقرائن تبين، فهو في نحو (فإن تولوا فقل حسبى الله) ماض، وفى نحو (وإن تولوا فإنى أخاف عليكم) (فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) مضارع، وقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) الاول أمر، والثانى مضارع، لان النهى لا يدخل على الامر، و (تلظى) في (فأنذرتكم نارا تلظى) مضارع، وإلا لقيل: تلظت، وكذا تمنى من قوله: تمنى ابنتاى أن يعيش أبو هما * [وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر] ؟ [806] ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب. [فلا مزنة ودقت ودقها] * ولا أرض أبقل إبقالها [895] وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة. ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو " مررت بقاض " إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى (لا ينكحها إلا زان أو مشرك) وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور ؟ فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا، وبينت له أن الاصل زانى بياء مضمومة، ثم حذفت الضمة للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمة

مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو " مررت بقاض ": جار ومجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفى نحو (والفجر وليال عشر) والفجر جار ومجرور، وليال عاطف

---

[671]

ومعطوف، وعلامة جره فتحه مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد، ولم تحذف في يوجل، لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر، وقد جاء يعد على ذلك، وأما يهب فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق. ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلاما: يا غلام، بحذف الالف وإن كانت أخف الحروف، لان أصلها الياء. ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والاعلين إلى الحكم بأنه مثنى، والصوب أن ينظر أولا في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى (وإنهم عندنا لمن المصطفين الاخيار) حكم بأنه جمع، وفى الآية دليل ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد (وإنهم) ومحال أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الاحنف [بن قيس]: 904 - تحلم عن الادنين واستبق ودهم * ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو " غلامي أكرمنى، وغلامك أكرمك، وغلامه أكرمه " إعرابا واحدا، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن، ويستثنى من الاول، نحو " أرأيتك زيدا ما صنع، وأبصرك زيدا " فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ، وذلك نحو قولهم " ذلك، وتلك، وإياى، وإياك، وإياه " فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو " الضاربك،

---

[672]

والضاربه " على قول سيبويه، لانه لا يضاف الوصف الذى بأل إلى عار منها، ونحو قولهم " لا عهد لى بألام قفا منه ولا أو ضعه " بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في " الضاربه " إلا أن ذلك مفعول، وهذا مشبه بالمفعول، لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا، وليست مضافا إليها وإلا لخفض " أوضع " بالكسرة، وعلى ذلك فإن قلت " مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره " فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهى مجرورته ومن ذلك قوله: 905 - [فإن يكن النكاح أحل شئ] * فإن نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايفين تنبيه - إذا قلت " رويدك زيد " فإن قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرا فهو اسم مضاف إليه، ومحله الرفع، لانه فاعل. والثانى: أن يجرى لسانه على عبارة (1) اعتادها فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في " كنت، وكانوا " في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا، وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دمية، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يعاب عليه. والثالث: أن يعرب شيئا طالبا لشئ، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له. فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم

---

(1) في نسخة " إلى عبارة ". (*)

---

[673]

أنفسهم) الآية: قد أهمتهم: صفة لطائفة، ويظنون: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، ويقولون: بدل من يظنون، فكأنه نسى المبتدأ، فلم يجعل شيئا من هذه الجملة خبرا له. قلت: لعله رأى أن خبره محذوف، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الاولى خبر، وأن الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، مثل " السمن منوان بدرهم " أي منه، أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث " دخل عليه الصلاة والسلام وبرمة على النار " وسألت كثيرا من الطلبة عن إعراب " أحق ما سأل العبد مولاه " فيقولون: مولاه مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف: أي سأله، وعلى هذا فيقال: أحق ما سأل العبد ربه، بالرفع، وعكسه " إن مصابك المولى قبيح " يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر، بناء على أن المصاب اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الاصابة، بدليل مجئ الخبر بعده، ومن هنا أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله: أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم [782] إنه برفع رجل، وقد مضت الحكاية. تنبيه - قد يكون للشئ إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شئ آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك. من ذلك " ما أنت، وما شأنك " فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك " وزيدا " فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف، والاصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون، وما فيهما في موضع نصب خبرا

ليكون، أو مفعولا لتصنع. ومثل ذلك " كيف أنت وزيدا " إلا أنك إذا قدرت تصنع كان " كيف " حالا، إذ لا تقع مفعولا به. وكذلك يختلف إعراب الشئ باعتبار المحل الذى يحل فيه، وسألت طالبا: ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك " ما أحسن زيدا ؟ " فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسئول عنه " ما كان أحسن زيدا " وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر، لانها [قد] جرت مجرى الحروف، كما أن قل في " قلما يقوم زيد " لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسى والمحققين، وعند أبى سعيد [هي] تامة وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير ما، والجملة بعدها خبرها. وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل " ما أحسن ما كان زيد " وكان تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا، وأن ينصب زيد على أنه الخبر، أي ما أحسن الذى كان زيدا، ورد بأن " ما أحسن زيدا " مغن عنه. الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهى إحدى عشرة قاعدة: القاعدة الاولى قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما. فأما الاول فله صور كثيرة: إحداها: دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى

خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) لانه في معنى أو ليس الله بقادر، والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم). ومثله إدخال الباء في (كفى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، بخلاف قوله: قليل منك يكفيني، ولكن * [قليلك لا يقال له قليل] [152] وفى قوله: [هن الحرائر لا ربات أخمرة] * سود المحاجر لا يقرأن بالسور [32] لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول " وصل إلى كتابك فقرأت به " على حد قوله: * لا يقرأن بالسور * لانه عار عن معنى التقرب. والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو " إن زيدا قائم وعمرو " اكتفاء بخبر إن، لما كان " إن زيدا قائم " في معنى زيد قائم، ولهذا لم يجز " ليت زيدا قائم وعمرو ". والثالثة: جواز " أنا زيدا غير ضارب " لما كان في معنى أنا زيدا لا أضرب، ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف. فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول " أنا زيدا أول ضارب، أو مثل ضارب " ودليل المسألة قوله تعالى (وهو في الخصام غير مبين) وقول الشاعر: 906 - فتى هو حقا غير ملغ توله * ولا تتخذ يوما سواه خليلا (1)

(1) " حقا " مفعول به لملغ، أي غير ملغ حقا. (*)

[676]

وقوله: 907 - إن امرأ خصني يوما مودته * على التنائى لعندى غير مكفور ويحتمل أن يكون منه (فذلك يومئذ يوم عسير، على الكافرين غير يسير) ويحتمل تعلق (على) بعسير، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره. ولو قلت " جاءني غير ضارب زيدا " لم يجز التقديم، لان النافي هنا لا يحل مكان غيره. والرابعة: جواز " غير قائم الزيدان " لما كان في معنى ما قائم الزيدان، ولو لا ذلك لم يجز، لان المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر، ودليل المسألة قوله: 908 - غير لاه عداك فاطرح اللهو، * ولا تغترر بعارض سلم وهو أحسن ما قيل في بيت أبى نواس: غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن [262] والخامسة: إعطاؤهم " ضارب زيد الآن أو غدا " حكم " ضارب زيدا " في التنكير، لانه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برب، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو " هذا ملتوتا شارب السويق " كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شئ من ذلك إذا أريد المضى، لانه حينئذ ليس في معنى الناصب. والسادسة: وقع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو (وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين) (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

[677]

السابعة: العطف بولا بعد الايجاب في نحو: 909 - [فما سودتني عامر عن وراثة] * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب لما كان معناه قال الله لى: لا تسم بأم ولا أب. الثامنة: زيادة لا في قوله تعالى (ما منعك ألا تسجد) قال ابن السيد: المانع من الشئ آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذى قال لك لا تسجد، والاقرب عندي أن يقدر في الاول لم يرد الله لى، وفى الثاني ما الذى أمرك، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية. التاسعة: تعدى رضى بعلى في قوله: إذا رضيت على بنو قشير * [لعمر الله أعجبني رضاها] [223] لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط. العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل) لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل (فمن شرب منه فليس منى) وقيل: إلا وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما، لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليل مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا. الحادية عشرة: تذكير الاشارة في قوله تعالى (فذانك برهانان) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر، ومثله (ثم لم نكن فتنتهم إلا أن قالوا) فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل. الثانية عشرة: قولهم " علمت زيد من هو " برفع زيد جوازا، لانه نفس من في المعنى.

[678]

الثالثة عشرة: قولهم " إن أحدا لا يقول ذلك " فأوقع أحدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول، والضمير في سياق النفى فكان أحد كذلك، وقال في ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا إلا كواكبها [224] فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى، لانه راجع إلى " أحدا "، وهو واقع في سياق غير الايجاب، فكان الضمير كذلك. وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب أتته كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت أتته كتابي ؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة ؟. وقال أبو عبيدة لرؤبة بن

العجاج لما أنشد: 910 - فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه في الجلد توليع البهق إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت ذلك ويلك. وقالوا " مررت برجل أبى عشرة نفسه، وبقوم عرب كلهم، وبقاع عرفج كله " برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والاب بمعنى الولد. تنبيهان - الاول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ [المعدوم] الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله: بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [135] وقد مضى ذلك.

---

[679]

والثانى: أنه ليس بلازم أن يعطى الشئ حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتهما، وبالعكس، دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسد جزءى الاسناد، ثم إنهم شركوا بين أن وأن في هذه المسألة في باب ظن، وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب عسى، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو، ودليل الثاني أنهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: عجبت من قيامك، وعجبت أن تقوم، وأنك قائم، ولا يجوز: عجبت قيامك، وشذ قوله: 911 - فإياك إياك المراء فإنه * إلى الشر دعاء وللشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار، وتقول " حسبت أنه قائم، أو أن قام " ولا تقول " حسبت قيامك " حتى تذكر الخبر، وتقول " عسى أن تقوم " ويمتنع: عسى أنك قائم، ومثلها في ذلك لعل، وتقول: لو أنك تقوم، ولا تقول لو أن تقوم، وتقول: جئتك صلاة العصر، ولا يجوز " جئتك أن تصلى العصر " خلافا لابن جنى والزمخشري. والثانى - وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له في لفظه دون معناه - له صور كثيرة أيضا: أحدها: زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية، وبعد ما التى بمعنى الذى، لانهما بلفظ ما النافية كقوله: ورج الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد [27] وقوله: يرجى المرء ما إن لا يراه * وتعرض دون أدناه الخطوب [26] فهذان محمولان على نحو قوله: 912 - ما إن رأيت ولا سمعت بمثله * كاليوم هانئ أينق جرب

---

[680]

الثانية: دخول لام الابتداء على ما النافية: حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله: 913 - لما أغفلت شكرك فاصطنعني * فكيف ومن عطائك جل مالى ؟ فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك " لما تصنعه حسن ". الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو (أدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده) ونحو (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فهذا محمول في اللفظ على نحو (ولا تحسبن الله غافلا) ومن أولها على النهى لم يحتج إلى هذا. الرابعة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) لما كان " أحسن بزيد " مشبها في اللفظ لقولك " امرر بزيد ". الخامسة: دخول لام الابتداء بعد إن التى بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بإن المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) وقد مضى البحث فيها. السادسة: قولهم " اللهم اغفر لنا أيتها العصابة " بضم أية ورفع صفتها كما يقال " يا أيتها العصابة " وإنما [كان] حقهما وجوب النصب كقولهم " نحن العرب أقرى الناس للضيف " ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء، وأما " نحن العرب " في المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه بأل، فأعطى الحكم الذى يستحقه في نفسه، وأما نحو " نحن معاشر الانبياء لا نورث " فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى. السابعة: بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر، تشبيها لها بدراك ونزال، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله: 914 - يا ليت حظى من جداك الصافى * والفضل أن تتركني كفاف

---

[681]

فالاصل كفافا، فهو حال، أو ترك كفاف، فمصدر، ومنه عند أبى حاتم قوله: 915 - جاءت لتصرعني، فقلت لها: اقصرى * إنى امرؤ صرعى عليك حرام وليس كذلك، إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالاولى قول الفارسى إن أصله " حرامى " كقوله: [أطربا وأنت قنسرى] * والدهر بالانسان دوارى [12] ثم خفف، ولو أقوى (1) لكان أولى، وأما قوله: طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين يقاء [413] فعلة بنائه قطعه عن الاضافة، ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال. الثامنة: بناء حاشا في (وقلن حاش لله) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشا) بالتنوين على إعرابها كما تقول " تنزيها لله " وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف، ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله، أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع، يقال لك: أتفعل كذا ؟ أو أفعلت كذا ؟ فنقول " حاشا لله " فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل، ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام لذلك. التاسعة: قول بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم " قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه " فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية. العاشرة: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه، نحو (خلق كل شئ) و (لك قصورا) وحتى اجتمعا رويين كقوله:

---

(1) أقوى: أي خالف بين حركات الروى، فرفع حرام لكونه خبر المبتدأ. (*)

---

[682]

916 - بنى إن البر شئ هين * المنطق الطيب والطعيم وقول أبى جهل: ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سنى * لمثل هذا ولدتني أمي * [58] وقول آخر: 917 - إذا ركبت فاجعلوني وسطا * إنى كبير لا أطيق العندا (1) ويسمى ذلك إكفاء. والثالث - وهو ما أعطى حكم الشئ لمشابهته له لفظا ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال: 918 - ياما أميلح غزلانا شدن لنا * [من هؤ ليائكن الضال والسمر] ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر بن الانباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه. القاعدة الثانية أن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره كقول بعضهم " هذا جحر ضب خرب " بالجر، والاكثر الرفع، وقال:

---

(1) العند: جمع عاند - بوزن راكع وركع - وهو الذى يحيد عن الطريق. (*)

---

[683]

[كأن أبانا في عرانين وبله] * كبير أناس في بجاد مزمل [759] وقيل به في (وحور عين) فيمن جرهما، فإن العطف على (ولدان مخلدون) لا على (أكواب وأباريق) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل: العطف على (جنات) وكأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل: على (أكواب) باعتبار المعنى، إذ معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب، وقيل في (وأرجلكم) بالخفض: إنه عطف على (أيديكم) لا على (رءوسكم)، إذ الارجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة (رءوسكم) والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا، وفى التوكيد نادرا كقوله: 919 - يا صاح

بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب قال الفراء: أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم، فقلت له: هلا قلت كلهم - يعنى بالنصب - فقال: هو خير من الذى (1) قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكون في النسق، لان العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا، فعطف (2) على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل (إلى الكعبين) فجئ بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة، لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة، انتهى. تنبيه - أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار، وتأولا قولهم " خرب " بالجر على أنه صفة لضب.

---

(1) في نسخة " مما قلته أنا ". (2) في نسخة " فعطفت ". (*)

---

[684]

ثم قال السيرافى: الاصل خرب الجحر منه، بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الاسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول " مررت برجل حسن الوجه " بالاضافة، والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر. وقال ابن جنى: الاصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وقول السيرافى إن هذا مثل " مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين " مردود، لان ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ما سيأتي. ومن ذلك قولهم " هنأني ومرأنى " والاصل أمرأنى، وقولهم " هو رجس نجس " بكسر النون وسكون الجيم، والاصل نجس بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس، إذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة، نحو: كتف ولبن ونبق، وقولهم " أخذه ما قدم وما حدث " بضم دال حدث، وقراءة جماعة (سلاسلا وأغلالا) بصرف سلاسل، وفى الحديث " ارجعن مأزورات غير مأجورات " والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر، وقراءة أبى حبة (يؤقنون) بالهمزة، وقوله: 920 - أحب المؤقدين إلى مؤسى * وجعدة، إذ أضاءهما الوقود

---

[685]

بهمز " المؤقدين ومؤسى " على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه: أجوه: وفى وقتت: أقتت، ومن ذلك قولهم في صوم: صيم، حملا على قولهم في عصو عصى، وكان أبو على ينشد في مثل ذلك: 921 - * قد يؤخذ الجار بجرم الجار * القاعدة الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته: أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي ولا تضموها إليها آكلين، اهـ. ومن مثل ذلك أيضا قوله تعالى (الرفث إلى نسائكم) ضمن الرفث معنى الافضاء، فعدى بإلى مثل (وقد أفضى بعضكم إلى بعض) وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) أي فلن تحرموه، أي فلن تحرموا ثوابه، ولهذا عدى إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح) أي لا تنووا، ولهذا عدى بنفسه لا بعلى، وقوله تعالى (لا يسمعون إلى الملا الاعلى) أي لا يصغون. وقولهم " سمع الله لمن حمده " أي استجاب، فعدى يسمع في الاول بإلى وفى الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل (يوم يسمعون الصيحة) وقوله تعالى (والله يعلم المفسد من المصلح) أي يميز، ولهذا عدى بمن لا بنفسه، وقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) أي يمتنعون من وطئ نسائهم بالحلف، فلهذا عدى بمن، ولما خفى التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال " حلف من كذا " بل حلف عليه - قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول لى منك مبرة، قال وأما قول الفقهاء " آلى من امرأته " فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية، وقال أبو كبير الهذلى:

[686]

922 - حملت به في ليلة مزءودة * كرها، وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله: 923 - ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل مزءودة أي مذعورة، ويروى بالجر صفة لليلة مثل (والليل إذا يسر) وبالنصب حالا من المرأة، وليس بقوى، مع أنه الحقيقة، لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضمن حمل معنى علق، ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل (حملته أمه كرها)، وقال الفرزدق: 924 - كيف تراني قالبا مجنى * قد قتل الله زيادا عنى أي صرفه عنى بالقتل. وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء عنه كتاب يكون مئين أوراقا. القاعدة الرابعة أنهم يعلبون على الشئ ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط. فلهذا قالوا " الابوين " في الاب والام، ومنه (ولابويه لكل واحد منهما السدس) وفى الاب والخالة، ومنه (ورفع أبويه على العرش) و " المشرقين، والمغربين " ومثله " الخافقان " في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمى خافقا مجازا، وإنما هو مخفوق فيه، و " القمرين " في الشمس والقمر، قال المتنبي:

[687]

925 - واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين في وقت معا أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرا وقمرا، لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، اه. وما ذكرناه أمدح، و " القمران " في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قول الفرزدق: 926 - أخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل: إنما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام، لان نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة، وقالوا " العمرين " في أبى بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويرد بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا " العجاجين " في رؤبة والعجاج، و " المروتين " في الصفا والمروة. ولاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو (فمنهم من يمشى على بطنه، ومنهم من يمشى على رجلين، ومنهم من يمشى على أربع) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى (كل دابة من ماء) وفى (من يمشى على رجلين) اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعم الانسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى (اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لان " لعل " متعلقة بخلقكم لا باعبدوا، والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في (وكانت من القانتين) والملائكة على أبليس حتى استثنى منهم في (فسجدوا إلا إبليس) قال الزمخشري: والاستثناء متصل، لانه واحد

[688]

من بين أظهر الالوف من الملائكة، فغلبوا عليه في (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعا. ومن التغليب (أو لتعودن في ملتنا) بعد (لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه ومثله (جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام، ومعنى (يذرؤكم فيه) يبثكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، فلذا جئ بفى دون الباء، ونظيره (ولكم في القصاص حياة) وزعم جماعة أن منه (يا أيها الذين آمنوا) ونحو (بل أنتم قوم تجهلون) وإنما هذا من مراعاة المعنى، الاول من مراعاة اللفظ. القاعدة الخامسة أنهم يعبرون بالفعل عن أمور. أحدها: وقوعه، وهو الاصل. والثانى: مشارفته، نحو (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن) أي فشارفن انقضاء العدة (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم) أي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم

ذرية) أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل لو ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله: 927 - إلى ملك كاد الجبال لفقده * تزول، وزال الراسيات من الصخر

---

[689]

الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) (إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن) (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) (وإذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان) (إذا ناجيتم الرسول فقدموا - الآية) (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وفى الصحيح " إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ". ومنه في غيره (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) أي فأردنا الاخراج (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) لان ثم للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل. وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم. ومثله (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا) أي أردنا إهلاكها (ثم دنى فتدلى) أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادعى لقلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال: 928 - فارقنا قبل أن نفارقه * لما قضى من جماعنا وطرا أي أراد فراقنا وفى كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو (ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى (ولم يفرقوا بين أحد منهم) والرابع: القدرة عليه، نحو (وعدا علينا إنا كنا فاعلين) أي قادرين على الاعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة، وهم يقيمون سبب

---

[690]

مقام المسبب وبالعكس، فالاول نحو (ونبلو أخباركم) أي ونعلم أخباركم، لان الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى (هل يستطيع ربك) الآية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغبة ؟ وربك بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه، أي هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته. ومثله (فظن أن لن نقدر عليه) أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكسائي (1) فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته، ومن الثاني (فاتقوا النار) أي [فاتقوا] العناد الموجب للنار. القاعدة السادسة أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار، نحو (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) لان لام الابتداء للحال، ونحو (هذا من شيعته وهذا من عدوه) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي صلى الله عليه وسلم، كما نقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الاشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا) قصد بقوله سبحانه وتعالى (فتثير) إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما. ومنه (ثم قال له كن فيكون) أي فكان (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق) (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الارض) إلى قوله تعالى: (ونرى فرعون وهامان) ومنه عند الجمهور (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) أي يبسط ذراعيه، بدليل (ونقلبهم)

---

(1) قرأ الكسائي (هل تستطيع ربك) بتاء المضارعة وبنصب ربك. (*)

---

[691]

ولم يقل وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضي يعمل، ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية، ومثلها قوله: 929 - جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال في قول حسان: يغشون حتى لا تهر كلابهم * [لا يسألون عن السواد المقبل] [197] لم يصح الرفع، لانه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: (حتى يقول الرسول) بالرفع. القاعدة السابعة أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر، نحو قوله تعالى: (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) فإن يفترى مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفترى، وقال: 930 - لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى * ولكنما الفتيان كل فتى ندى وقالوا " عسى زيد أن يقوم " فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمر زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: أن زائدة، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر، وأنها قد عملت، والزائد لا يعمل، خلافا لابي الحسن، وأما قول أبى الفتح في بيت الحماسة:

---

[692]

931 - حتى يكون عزيزا في نفوسهم * أو أن يبين جميعا وهو مختار يجوز كون أن زائدة: فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بأن، وقيل في (ثم يعودون لما قالوا) إن (ما قالوا) بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات، وقال أبو البقاء في (حتى تنفقوا مما تحبون): يجوز عند أبى على كون ما مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، اهـ. وهذا يقتضى أن غير أبى على لا يجيز ذلك. وقال السيرافى: إذا قيل: " قاموا ما خلا زيدا، وما عدا زيدا " فما مصدرية، وهى وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة، اهـ. والتأويل خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدا، وأما قول ابن خروف والشلوبين " إن ما وصلتها نصب على الاستثناء " فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره. القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل، فمن ذلك " كل شاة وسخلتها بدرهم " و 932 - * أي فتى هيجاء أنت وجارها * و " رب رجل وأخيه " (وإن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رب أخيه، ولا يجوز " إن يقم زيد قام عمرو " في الاصح، إلا في الشعر كقوله: 933 - ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عنى، وما يسمعوا من صالح دفنوا

---

[693]

إذ لا تضاف كل وأى إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجر رب إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وقال الشاعر: 934 - إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فإنا معشر نزل فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معرفون بذلك، ويقولون: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني وربط الاول بالمعنى. القاعدة التاسعة أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو " كان في الدار - أو عندك - زيد جالسا " وفعل التعجب من المتعجب منه نحو " ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيدا " وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله: 935 - فلا تلحني فيها فإن بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلا مله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله 936 - أبعد بعد تقول الدار جامعة * [شملى بهم أم تقول البعد محتوما] وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين إذن ولن ومنصوبهما نحو " هذا غلام والله زيد، واشتريته بوالله درهم " وقوله: 937 - إذن والله نرميهم بحرب * [تشيب الطفل من قبل المشيب]

---

[694]

وقوله: لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء [461] وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو (إن في ذلك لعبرة) ومعمولين للخبر في باب ما نحو " ما في الدار زيد جالسا " وقوله: 938 - [بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا] * فما كل حين من تؤاتي مؤاتيا فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله: 939 - [وقالوا: تعرفها المنازل من منى] * وما كل من وافى منى أنا عارف ومعمولين لصلة أل نحو (وكانوا فيه من الزاهدين) في قول، وعلى الفعل المنفى بما في نحو قوله: * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [137] وقيل: وعلى إن معمولا لخبرها في نحو أما بعد فإنى أفعل كذا وكذا، وقوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الضبع [44] وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم " أكل يوم لك ثوب ". وأقول: أما مسألة أما فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو " أما في الدار - أو عندك - فزيد جالس " جاز كونه معمولا لاما أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو " أما زيدا - أو اليوم - فإنى صارب " فالعامل فيه عند المازنى أما فتصح مسألة الظرف فقط، لان الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به

---

[695]

من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن " أما " وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله * أما أنت ذا نفر * [44] فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف، والتقدير: ألهذا فخرت على ؟ وأما المسألة الاخيرة فمن أجاز " زيد جالسا في الدار " لم يكن ذلك مختصا عنده بالظرف. القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب. وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضى الله تعالى عنه: كأن سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء [694] فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والاولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روى كذلك أيضا، فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء، ويرى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد إن كان زائدة فخطأ، لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة: 940 - ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف، وقال آخر: 941 - فإن أنت لاقيت في نجدة * فلا تتهيبك أن تقدما أي تتهيبها، وقال ابن مقبل: 942 - ولا تهيبني المومأة أركبها * إذا تجاوبت الاصداء بالسحر أي ولا أتهيبها، وقال كعب:

---

[696]

943 - كأن أوب ذراعيها إذا عرقت * رقد تلفع بالقور العساقيل القور: جمع قارة، وهى الجبل الصغير، والعساقيل: اسم لاوائل السراب، ولا واحد له، والتلفع: الاشتمال، وقال عروة بن الورد: 944 - فديت بنفسه نفسي ومالى * وما آلوك إلا ما أطيق وقال القطامى: 945 - فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا الفدن: القصر، والسياع: الطين، ومنه في الكلام " أدخلت القلنسوة في رأسي " و " عرضت الناقة على الحوض " و " عرضتها على الماء " قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشري، وجعل منه (ويوم يعرض الذين كفروا على النار) وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن " عرضت الحوض على الناقة " مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورد على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي: 946 - وعذلت أهل العشق حتى ذقته * فعجبت كيف يموت من لا يعشق أن أصله كيف لا يموت من يعشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويقال: إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء، أي انتصب الحرباء في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى (ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه): إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا) (ثم دنى فتدلى) وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى في (فكان قاب قوسين) أن أصله قابى قوس، فقلبت التثنية

[697]

بالافراد، وهو حسن إن فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الاعرابي: 947 - إذا أحسن ابن العم بعد إساءة * فلست لشرى فعله بحمول أي فلست لشر فعليه قيل: ومن القلب (اذهب بكتابي هذا) الآية: وأجيب بأن المعنى ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون، وقيل في (فعميت عليهم): إن المعنى فعميتم عنها (1)، وفى (حقيق على أن لا أقول) الآية فيمن جر بعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق على، بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع: وقيل: ضمن حقيق معنى حريص، وفى (ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة): إن المعنى لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة، وقيل الباء للتعدية كالهمزة، أي لتنئ العصبة، أي تجعلها تنهض متثاقلة. القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام، ولذلك أمثلة: أحدها: إعطاء " غير " حكم إلا في الاستثناء بها نحو (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) فيمن نصب غير، وإعطاء " إلا " حكم غير في الوصف بها نحو (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا). والثانى: إعطاء أن المصدرية حكم " ما " المصدرية في الاهمال كقوله: أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا [35] الشاهد في " أن " الاولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل أن المعطوفة عليها، وإعمال " ما " حملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام " كما تكونوا يولى عليكم " ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

---

(1) الصواب أن يقال " فعموا عنها " أو تتلى آية هود (فعميت عليكم) ليكون المعنى " فعميتم عنها ". (*)

---

[698]

والثالث: إعطاء إن الشرطية حكم لو في الاهمال كما روى في الحديث " فإن لا تراه فإنه يراك " وإعطاء لو حكم إن في الجزم كقوله: لو يشأ طار بها ذو ميعة * [لاحق الآطال نهد ذو خصل] [436] ذكر الثاني ابن الشجرى، وخرجه غيره على أنه [جاء] على لغة من يقول شايشا - بالالف - ثم أبدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم - بالهمزة - ويؤيده أنه لا يجوز مجئ إن الشرطية في هذا الموضع، لانه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدح أيضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل (إنه من يتقى ويصبر فإن الله) ؟ ؟ ياء يتقى وجزم يصبر. والرابع: إعطاء إذا حكم متى في الجزم بها كقوله: [استغن ما أغناك ربك بالغني] * وإذا تصبك خصاصة فتحمل [132] وإهمال متى حكما لها بحكم إذا، كقول عائشة رضى الله عنها " وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ". والخامس: إعطاء لم حكم لن في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم (ألم نشرح) بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل لن هنا، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشئ على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله " نشرحن " ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح دليلا عليها، وفى هذا شذوذان: توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله: لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه [466]

---

[699]

الرواية بكسر الباء. والسادس: إعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال، وهى لغة أهل الحجاز نحو (ما هذا بشرا) وإعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفى بإلا كقولهم " ليس الطيب إلا المسك " وهى لغة بنى تميم. والسابع: إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله: [تقول بنتى قد أنى أنا كا] * يا أبتا علك أو عساكا [246]

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن، ومنه الحديث " فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ". والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر: 948 - مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر وسمع أيضا نصبهما كقوله: 949 - قد سالم الحيات منه القدما * [الافعوان والشجاع الشجعما] في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله: هما خطتا إما إسار ومنة * [وإما دم، والقتل بالحر أجدر] [884] فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضا رفعهما كقوله: 950 - إن من صاد عقعقا لمشوم * كيف من صاد عقعقان وبوم

---

[700]

والتاسع: إعطاء " الحسن الوجه " حكم " الضارب الرجل " في النصب، وإعطاء " الضارب الرجل " حكم " الحسن الوجه " في الجر. والعاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك. ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة..... وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذى من على بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذى القعدة الحرام، ويسر على إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام: أن يحرم وجهى على النار، وأن يتجاوز عما تحملته من الاوزار، وأن يوقظني من رفدة الغفلة قبل الفوت، وأن يلطف بى عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلى وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يهدى أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين، وإمام العاملين: محمد نبى الرحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغمة، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الاسلام، ومهدوا الدين، وأن يسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهم صلى وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدفيق، وسلم تسليما..... تنبيه - قد وضعنا رقما متتابعا للشواهد الشعرية، فإذا تكرر البيت وضعنا في المرة الاولى في

---

[700]

والتاسع: إعطاء " الحسن الوجه " حكم " الضارب الرجل " في النصب، وإعطاء " الضارب الرجل " حكم " الحسن الوجه " في الجر. والعاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك. ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة..... وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذى من على بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذى القعدة الحرام، ويسر على إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام: أن يحرم وجهى على النار، وأن يتجاوز عما تحملته من الاوزار، وأن يوقظني من رفدة الغفلة قبل الفوت، وأن يلطف بى عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلى وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يهدى أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين، وإمام العاملين: محمد نبى الرحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغمة، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الاسلام، ومهدوا الدين، وأن يسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهم صلى وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدفيق، وسلم تسليما..... تنبيه - قد وضعنا رقما متتابعا للشواهد الشعرية، فإذا تكرر البيت وضعنا في المرة الاولى في آخره رقم الصفحة أو الصفحات التى يتكرر فيها، ووضعنا في آخره في كل مرة بعد الاولى رقمه الذى استحقه أول مرة، فإذا رأيت بيتا وضع في أوله رقم فاعلم أنه لم يتقدم ذكره، وإذا رأيت في آخره رقما مسبوقا بحرف ص فاعلم أنه سيأتي في الصفحة أو الصفحات المذكورة أرقامها، وإذا رأيت في آخره رقما غير مسبوق بهذا الحرف فاعلم أنه قد سبق ذكره بهذا الرقم.